نظارة المعارف العمومية

تعليقات

على

قانون العقوبات وتحقيق الجنايات

الصادر بهما قانونان نمرتى ٣ و ٤ لسنة ١٩٠٤

مرفقة بالنصوص المقدمة لمجلس النظار



المطبعة الاميرية بمصر
١٩٠٩

نظارة المعارف العمومية

تعليقات

على

قانون العقوبات وتحقيق الجنايات

الصادر بهما قانونان نمرتى ٣ و ٤ لسنة ١٩٠٤

مرفقة بالنصوص المقدمة لمجلس النظار



المطبعة الاميرية بمصر
١٩٠٩

تعليقــــــات

على قانون العـــــــقوبات وتحقيق الجنايات

الصادر بهما قانونان نمرتى ٣ و ٤ لسنة ١٩٠٤

مرفقة بالنصوص المقدمة لمجلس النظار

قانـــــون العــــــقوبات

الكتاب الاول

البـــاب الاول

(قواعـــد عموميــــة)

المـــادة الاولى وما بعدها الى المـــادة الرابعة هى مواد جديدة وموضوعها بيان الاحوال التى ينطبق عليها هذا القانون (راجع المـــادة الخامسة وما بعدها الى المـــادة السابعة من قانون تحقيق الجنايات الفرنساوى والقانون البلجيكى الصادر فى ١٧ ابريل سنة ١٨٧٨ والمـــادة الثالثة وما بعدها الى المـــادة الثامنة من قانون العقوبات الطليانى)

المـــادة ١ ــ هذه المـــادة جاءت مقررة للمبدأ الذى جرت عليـــه المحاكم فى احكامها والنص الحالى الذى أدّى تأويله الى العمل بهذا المبدأ موجود فى لائحة ترتيب المحاكم الاهلية فى المـــادة ١٥ منها التى نصها :

وتحكم أيضـــا فى المواد المستوجبة للتعذير بأنواعه من المخـــالفات أو الجنح أو الجنـــايات التى تقع من رعايا الحكومة المحليـــة الخ .... فكلمة الاهـــالى (indigènes) الواردة فى النص الفرنساوى الحالى تكاد لاتكون واضحة فضـــلا عن أنها لاتنطبق تماما على الاصل العربى

المادة ٢ ـ الفقرة الاولى من هذه المادة موافقة لما قضت به المحاكم الفرنساوية (أنظر الحكم الصادر من محكمة النقض والابرام بفرانسا فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٣) وهذا ملخص نصه نقلا عن ريڤيير

« اختصاص المحاكم الفرنساوية بالنظر فى فعل أصلى وقع فى فرنسا يتناول ضرورة جميع أفعال الاشتراك فيه ولو حصل الاشتراك فى خارج البلاد ومهما كانت جنسية الشريك »

ووضع النص بالعبارة التى وضع عليها يجعل هذه القاعدة تتناول حالة ما اذا كانت الافعال المرتكبة فى الخارج تجعل مرتكبها فاعلا أصليا للجريمة لاشريكا فيها

والفقرة الثانية من هذه المادة تنص عن الجرائم التى يقصد بها الاضرار بالصوالح العمومية المصرية والاحكام الواردة فيها مطابقة لما جاء فى الشرائع الاجنبية التى سبقت الاشارة اليها

المادة ٣ ـ هذه المادة الموافقة أيضا للشرائع الاجنبية المذكورة قد دعا الى تقريرها أمر وهو أن الحكومة المصرية لاتريد التسليم فى رعاياها للحكومات الاخرى اذا وقعت منهم جريمة فلولا هذه المادة لكان فرار الجانى الى مصر يخلصه من طائلة كل عقاب

المادة ٤ ـ أنظر فيما يتعلق بالفقرة الاولى من هذه المادة الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من القانون الفرنساوى المصدرة بهذه العبارة :

« اذا ارتكبت جنحة على أحد أفراد الفرنساويين أو الاجانب فلا يمكن أن تقام الدعوى على مرتكبها الابناء على طلب النيابة العمومية »

وفيما يتعلق بالفقرة الثانية من هذه المادة أنظر المادة ١٣ من القانون البلجيكى الصادر فى ١٧ ابريل سنة ١٨٧٨ التى نصها :

« ولا تنطبق الاحكام السابقة فى حالة ماإذا حوكم الجانى فى بلدة أجنبية من أجل الجريمة نفسها وحكم ببراءته

« وكذا لو حكم عليه وقضى عقوبته أو سقطت بمضى المدة القانونية أو صدر عنها عفو »

وقد حذف من هــذا النص مايختص بسقوط العقوبة المحكوم بها من محكمة أجنبية بمضى المدة وذلك لعدم ضرورته بما أن الدعوى العمومية تسقط فى مصر على العموم قبل سقوط العقوبة وأما فى الاحوال الاستثنائية التى لاتسقط فيها الدعوى العموميــة قبل سقوط العقوبة فانه مما لاريب فيه أن الجانى لايستحق أن يعفى من المحاكمة فى مصر لانه تمكن من الفرار من تنفيذ العقوبة عليــه فى بلدة أجنبية

وقد حذف أيضا مايتعلق بالعفو لان الجريمة قد يكون لهـا اعتبار فى نظر الحكومة الاجنبية غير اعتبارها فى نظر الحكومة المصرية لدرجة تستلزم أن لاتكون هذه مرتبطة بالعفو الذى تمنحه الاخرى

المـادة ٥ ــ هى المـادة ١٩ من القانون القديم مع تعديل طفيف فى عبارتها

المـادة ٦ ــ هى المـادة ٢١ من القانون القديم

المـادة ٧ ــ أنظر المـادة الاولى من القـانون القديم ـ وان العمل بهذا القانون منذ أكثر من عشرين عاما دون أن ينشأ عن ذلك خلاف مع الشريعة مما يحمل على الظن بأن لاضرورة لوجود مثل هذه المـادة

المـادة ٨ ــ أنظر المـادة ١٠٠ من القانون البلجيكى التى عبارتها :

« تسرى أحكام الباب الاول من هذا القانون على الجرائم المنصوص عنها فى القوانين واللوائح الخصوصية مالم ينص فيها على عدم سريانها وذلك فيما عدا . . . الخ »

وانظر أيضا المـادة ١٠ من القانون الطليانى فى هذا المعنى

الباب الثانى

(أنواع الجرائم)

يبحث فى هذا الباب الذى هو عبارة عن المادة الثانية وما بعدها الى المادة الخامسة من القانون القديم مع بعض تغيير فيها عن تقسيم الجرائم الى جنايات وجنح ومخالفات ويظهر أنه فى عهد وضع القانون الفرنساوى كان من المقرر أن أقسام الجرائم الثلاثة هذه تختلف فى أنواعها كاختلاف العقوبات المقررة لها فى القانون فى الاحوال العادية الا أنه يظهر اليوم أنه قد عدل عن هذا الرأى نهائيا فالقانون الطليانى مثلا لا يميز بين الجنايات والجنح ولكن لا يزال هذا التقسيم الثلاثى مفيدا فى مصر لتوقف تعيين المحكمة المختصة عليه ولاسباب أخرى تتعلق بالاجراآت وقد كان الاولى اذن أن يكون محل هذا التقسيم فى قانون تحقيق الجنايات لولا الاعتياد على وضعه فى قانون العقوبات

المادة ٩ ــ هى المادة الثانية من القانون القديم مع تعديل خفيف فى عبارتها

المادة ١٠ ــ هى المادة الثالثة من القانون القديم ــ الا أن السجن المؤبد والنفى المؤبد قد حذفا منها وكذلك لم يذكر فيها الحرمان المؤبد والحرمان من الحقوق الوطنية لاعتبار أنهما من العقوبات التابعة للعقوبات الجنائية

وقد حذفت عقوبة النفى المؤبد لاسباب ثلاثة

أولها ــ ان هذه العقوبة لم يكن ينص عنها الا فى ثلاث مواد من القانون القديم وهى المواد ٧٧ و ٨٠ و ٨٢

ثانيها ــ ان زيادة التسهيلات فى طرق المواصلات مما أضعف كثيرا مفعول هذه العقوبة

ثالثها ــ ان القانون القديم لم يكن مدونا فيه أية عقوبة على من يعود من منفاه بدون اذن من الحكومة

والسجن المؤبد قد حذف تبعا لحذف عقوبة النفى المؤبد لان القانون ما كان ينص بهذه العقوبة الا على من كان يرتكب جناية أخرى بعد الحكم عليه بالنفى المؤبد (المادة ١٥)

وقد حذفت عقوبة الحرمان من الحقوق الوطنية من هذه المادة لتذكر فى باب العقوبات التبعية لانه ما كان فى القانون القديم نص يقررها بصفة عقوبة أصليـــة

وقد استلزم حذف عقوبة « الحرمان المؤبد الخ ... » من العقوبات الاصلية بحثا دقيقا فان هـذه العقوبة لم تكن مقررة بصفة عقوبة أصلية الا فى ثلاث مواد فقط وهى المواد ١٠١ و١٠٢ و١٢١ من قانون العقوبات القديم

وكانت عقوبات تقرب منها كثيرا منصوصا عنها فى المادة ١١٢ التى ما كان منصوصا فيهـا الا عن (الحرمان من الوظائف القضائيـة) والمادة ١١٨ (التى كانت مقتصرة على النص عن الحرمان من تقلد الوظائف الاميرية ولم تكن ناصة عن الرتب بشئ) فاذا كانت أبقيت هـذه العقوبة بصفة عقوبة أصلية لكان وجب النظر والفصل فيما اذا كانت الجرائم المنصوص عنها فى المادتين ١١٢ و١١٨ يجب اعتبارها جنايات أم لا وبما أن العقوبة التى كانت واردة فيهما لاتدخل فى تعريف « الحرمان المؤبد من حق التقلد بأية رتبة أو القيام بأية وظيفة أميرية » فالظاهر أن الجواب يجب أن يكون سلبيا وفضلا عن هـذا فان كل ماورد فى القانون القديم متعلقا بهذه المسألة مشوب بالابهام ــ راجع المواد ٩٢ و٩٧ و١٠٠ و١٠٢ و١١٧ التى كان منصوصا فيها عن هذه العقوبة ولو أن عقوبة السجن التى كانت منصوصا عنها فى هـذه المواد كانت تستلزم حتما عقوبة (الحرمان من حق التقلد .... الخ)

ولعل الغرض الاصلى من هذه العقوبة كان هو منع من كانوا يفصلون من خدمة الحكومة لارتكابهم جرائم مهمة من الرجوع الى خدمتها وكان هذا الغرض داخلا فى حكم المادة ٤٧ القديمة التى كانت تقضى بأن من يحكم عليه بالعزل

لايمكن توظيفه بأى وظيفة أميرية فى أثناء هذه العقوبة وهى من سنة الى خمس ومن ثم فقد يتساءل الانسان عما اذا كانت عقوبة العزل ليست كافية فى حال ماذا حكم بالحبس لا بالسجن ويمكن الاجابة على هذا الاعتراض بأن الجرائم التى كان منصوصا عنها فى المواد ١٠١ و١٠٢ و١٢١ هى من الجسامة بمكان ينبغى معه أن يحرم فاعلها الى الأبد من الاهلية للوظائف الاميرية الا أنه من جهة أخرى يلاحظ أنه ليس ثمت مايحتم على الحكومة ارجاع من ارتكبها الى خدمتها

وليلاحظ أن مجموع القانون بالحالة التى كان عليها كان يؤدى الى نتائج غريبة فى بابها ولا مسوّغ لها فان الجريمة التى تستلزم عقوبة السجن تبلغ من الجسامة مايكفى لان تستلزم تبعا لهذه العقوبة عقوبة الحرمان المؤبد ولكن اذا تأثرت المحكمة مثلا بمراعاة أن الجانى كان يحرم من وسائل التعيش فرأت الرأفة به ولم تحكم عليه الا بالحبس فان عقوبة (الحرمان الخ ...) كانت تمحى كلية فى هذه الحالة وما كان يستعاض عنها ولا بالعزل من الوظيفة (أنظر المادة ٢٧ الجديدة) واذن لاضرر فى أن يستعاض فى المواد السابقة عن (الحرمان المؤبد الخ ... » بـ « العزل من الخدمة » ومن ثم كانت المسألة الجوهرية تنحصر فى معرفة ماذا كان هنالك ضرر فى ابقاء « الحرمان المؤبد الخ ...... » بصفة عقوبة أصلية وهنا يجب أن نلاحظ أولا أن الحكم بهذه العقوبة التى كانت عقوبة جنائية كانت تكون نتائجه صعبة جدا فى مسألة « العود » وثانيا أن ابقاء هذه العقوبة كان يستلزم وجود أحكام خاصة بها فى الاحكام المتعلقة بـ «أحوال الرأفة» و « الشروع » ومما تقدم يرى أن الاولى اعتبار « الحرمان المؤبد » عقوبة تبعية وأن يستعاض عنها بعقوبة العزل فى المواد التى قررتها الى يومنا هذا بصفة عقوبة أصلية (أنظر أيضا الملاحظات الآتية فيما يختص بالمادة ٢٦)

المادة **١١** ـ راجع المادة الرابعة من القانون القديم

وقد حذفت عقوبة النفى المؤقت للاسباب التى ذكرت تأييدا لحذف عقوبة النفى المؤبد عند الكلام على المادة العاشرة

وكانت عقوبة النفى المؤقت منصوصا عليها فى القانون القديم فى المواد ١٠٥ و ١١٢ ١٢١ و ١٢٢ و ١٥٥ وكعقوبة اختيارية يجوز الحكم بها أو بغيرها فى المواد ١٠٥ و ١٠٦ و ١١٦ من هذا القانون

و «العزل من الوظيفة» قد أدرج أيضا فى العقوبات التبعية (انظر المادة ٢٦) لانه مقترن دائما بحبس يزيد عن الاسبوع والجرائم التى جعل العزل عقابا عليها لاتزال فى عداد الجنح ولو أنه لم يدرج فى العقوبات التى يحكم بها فى مواد الجنح

وقد جاء فى القانون القديم عن الحبس والغرامة مانصه

الحبس أكثر من أسبوع

الغرامة بأكثر من مائة قرش ديوانى

وقد استعيض عن ذلك فى المادة الجديدة بالنص الآتى

« الحبس الذى يزيد أقصى مدته عن أسبوع »

« الغرامة التى يزيد أقصى مقدارها عن جنيه مصرى »

والغرض من هذا التعديل ونتيجته هو أن يسمح للقنن بوضع حدّ أدنى لعقوبة الحبس يقل عن أسبوع وحدّ أدنى لعقوبة الغرامة يقل عن مائة قرش وقرش مصرى وكذا حذف كل حد أدنى

والطريقة التى اتبعت الى اليوم والتى كان يجب بمقتضاها تعيين الحدّين الأدنى والاقصى لكل عقوبة فى مواد الجنح مأخوذة عن المبادئ التى كانت فى قانون العقوبات الفرنساوى لسنة ١٨١٠

وبمقتضى هذا القانون كانت كل جريمة جنحة يعاقب عليها بالحبس أو الغرامة وكان لهذه العقوبة حدّان معينان ولم يكن جائزا للقاضى أن يحكم بعقوبة أقل من الحدّ الادنى الا فى حالة استثنائية معينة هى اذا كان الضرر الحاصل من الجريمة لاتزيد قيمته عن ٢٥ فرنكا وكانت هناك ظروف تدعو الى الرأفة بالمتهم ولكن هذه الطريقة قد عدّلت فى سنة ١٨٣٢ نظرا لما رؤى من أنها كانت

مقيدة لحرية القاضى فوق مايلزم فسوّغ له أن يقرر بوجود الظروف المستوجبة الرأفة كلما رؤيت له موافقة ذلك

وكان القانون المصرى قد جرى على هذه الطريقة والتعريف الوارد فى القانون صحيح من حيث المبدأ على الاقل بالنسبة لقانون سنة ١٨١٠ الا أن العقوبة الحقيقية للجنحة هى كل عقوبة حبس أو غرامة أقل من الحد الأقصى المقرر فى القانون لهذه الجنحة وذلك بالنظر لما للقاضى من الحرية المطلقة ومن ثم تكون مسألة ابقاء الحدّ الادنى على العموم أو فى بعض الاحوال الاستثنائية فى القسم التفصيلى من قانون العقوبات هى مسألة تسهيل للقاضى فقد يتساءل الانسان هل يكون من المفيد للقاضى أن يوجد فى القانون حدّ أدنى لايمكنه النزول عنه الا اذا وجدت ظروف استثنائية محضة فاذا جرينا على القاعدة القديمة والتى بمقتضاها كانت العقوبة فى أغلب الاحوال عقوبة الحبس دون ذكر عقوبة اختيارية معها كما هو وارد فى القانون فان الجواب يجب بلا شك أن يكون سلبيا لانه من ٦٣٧٥٩ شخصا محكوما عليهم فى جنح فى سنة ١٩٠٢ حكم على ٣١٣٢٤ منهم بالغرامة فقط وهذه الاسباب بعينها كانت تعترض تقرير الغرامة المقررة فى مواد الجنح بحدّها الادنى القديم وهو مائة قرش وقرش مصرى كعقوبة اختيارية يمكن الحكم بها أو بالحبس وفضلا عن ذلك فان الفلاح من الطبقة العادية لايمكنه أن يدفعها فما يترتب على حذف الحدود الدنيا من كل العقوبات هو أن يكون للقاضى نفس التصرف الذى له الى الآن ومحو لزوم ذكره المادة المتعلقة بالرأفة فى حكمه الا أنه يجب أن يلاحظ أنه فى حالة ماإذا كانت العقوبة المقررة هى الحبس فقط لايجوز للقاضى أن يحكم بالغرامة وقد يقال بأن حذف الحد الادنى للعقوبات ربما يذهب بالقضاة الى الحكم بعقوبات أخف من التى يحكمون بها الآن والجواب عن ذلك أن القضاة فى الحقيقة وعلى الاخص منهم قضاة المحاكم الجزئية لم يكن ينصرف فكرهم فى الحقيقة عند ما كانوا يحكمون بعقوبة الا الى الحد الاقصى الذى ما كان يمكن أن يتجاوزوه

لعلمهم بأن الحد الادنى لم يكن الا أمرا شكليا لانه كان يزول بوجود ظروف الرأفة التى ما كان يجب عليهم بيان أسبابها ولذا فان ذكر المادة ٣٥٢ قد صار أمرا كتابيا لا نتيجة بحث خصوصى فى ظروف الدعوى

وقد كان يجوز بدلا من حذف الحد الادنى أن تقرر حدود أقل من التى كانت موضوعة حتى لايلتجئ القاضى الى الابتعاد عنها الا استثناء ويلزم بأن يبين الظروف الاستثنائية التى اضطرته للرأفة بالمتهم لكن وضع هذا الحد وان كان سهلا نوعا بالنسبة للجنح التى يجوز أن تستلزم الحبس لمدة ثلاث سنوات لانها تكون فى الغالب جسيمة الا أنه كان يصعب وضعه بالنسبة للجنح التى أقصى العقوبة المقررة لها تقل عن حبس ثلاث سنوات كأنواع السرقات المبينة مثلا فى المادة ٢٧٥ الجديدة اذ يجوز أن تكون بدرجة من الاهمية يكون معها الحد الاقصى الجديد وهو سنتان غير كثير ومن جهة أخرى يجوز أن تكون قيمة الاشياء المسروقة قليلة جدا بحيث لايكون وجه لوضع حدّ أدنى لتلك الجرائم وقد تكاد المرأة الزانية تكون غير مستحقة لاية عقوبة وكذا شريكها اذا كان فى سلوك زوجها مايهيئ لها عذرا وقد تتفاوت أيضا تفاوتا عظيما شدة الجنح التى تقع بواسطة المطبوعات أو الغش فى المأكولات أو الجنح التى تكون مبنية على الاهمال وعدم التبصر ومن جهة أخرى لايخلو تعيين حد أدنى للعقوبات من بعض المضار فان وضع حد أدنى قليل جدا قد يحمل القاضى على الظن بان الجريمة أقل شدة مما لو كان جعل لها حد أقصى فقط كما أنه لو جعل الحد الادنى للجريمة مرتفعا جدا فقد يحمل ذلك القاضى على التساهل فى قبول الظروف المستوجبة للرأفة وتحويل الحد الادنى بهذه الصفة الى حدّ أقصى وكثير من التعديلات التى أدخلت فى القانون خاصة بحذف الحد الادنى للعقوبات

مادة ١٢ — راجع المادة الخامسة من القانون القديم والتعليق على المادة السابقة

الباب الثالث

(فى العقوبات)

وقد حاول واضع القانون القديم فصل العقوبات المقررة للجنايات والجنح والمخالفات بعضها عن بعض والكلام على كل نوع منها على حدته الا أنه فى الحقيقة لايمكن ايجاد فاصل مطلق بين عقوبات هذه الانواع المختلفة فالغرامة مثلا الواردة فى القانون القديم فى الباب الذى عنوانه « العقوبات الجائز توقيعها فى أحوال الجنح والمخالفات » يمكن أن يحكم بها فى بعض الجنايات وهكذا الحال فى الحبس فى بعض الاحوال عند ماتوجد أحوال تستدعى الرأفة وان من العقوبات التبعية مايشترك بين الجنايات والجنح كالوضع تحت مراقبة البوليس وما يشترك بين الجنايات والجنح والمخالفات كمصادرة الاشياء لجانب الحكومة ومع هذا فلا فائدة من طرق هذا السبيل فاللازم انما هو تعريف نوع العقوبات على اختلافها

وعلى هذا فالباب الذى عنوانه « العقوبات » فى القانون الجديد لايقصد به جمع العقوبات على حسب الصفة التى تكلف القانون الحالى اعطاءها للجرائم التى يمكن أن يحكم بتلك العقوبات من أجلها

وقد قسم هذا الباب الى ثلاثة أقسام معنونة كالآتى :

فى العقوبات الاصلية

فى العقوبات التبعية

فى تعدد العقوبات

القســـــم الاول

(فى العقوبات الاصلية)

المـادة **١٣** ـ هى المـادة ٢٥ من القانون القديم

يتلو المـادة ٢٥ فى القانون القديم عدّة مواد من (٢٦ ـ ٣١) تبحث فى تنفيذ عقوبة الاعدام وفيها للجنـاب الخديوى من حق تبديل هذه العقوبة والاولى أن تكون الاحكام المتعلقة بهذا الحق فى الباب الذى عنوانه «فى حق العفو» ولذا فان المـادة ٢٧ قد جعلت ضمن ذلك الباب والاولى كذلك أن تكون المســائل المتعلقة بتنفيــذ الاحكام القـاضية بعقوبة الاعدام واردة مع المســائل المتعلقة بالاجرا آت ولذلك جعلت فى الكتاب المختص بالتنفيذ الذى أضيف على قانون تحقيق الجنايات

المـادة **١٤** ـ هى المـادة ٣٣ من القـانون القـديم مع تعديل خفيف فى عبـارتها

وقد تقرر فى الامر العالى الصادر فى ٩ فبرايرســـنة ١٩٠١ أن أنواع العمل الذى يستخدم فيــه المحكوم عليهم بالاشغال الشــاقة أو بالسجن أو بالحبس مع التشغيل تعين بقرار يصدر من ناظر الداخلية باتحاده مع ناظر الحقانية وقد تحدد فى هــذا الامر العــالى عدد الساعات التى يجوز تكليف كل فريق من المحكوم عليهم بالشغل أثناءها ولقد يحسن من بعض الوجوه أن يكون تعيين أنواع العمل بأمر عال لابقرار وزارى الا أنه من جهة أخرى قد استدلت بالتجارب مصالح السجون فى مصر وغيرها من البلاد وعلى الاخص فى انكلترا وفرنسا على أن هذه الطريقة فيها تقييد يصعب معه التعديل وان اشتراك ناظر الحقانية فى عمل القرار الوزارى مما يعطى للمحكوم عليهم كفالة لم تكن لديهم من قبل

المـادة **١٥** ـ هى المـادة ٣٤ من القانون القديم وقد استعيض فيه عن « دار السجن » باسم « السجن العمومى »

المادة **١٦** — هى عين المادة ٣٥ من القانون القديم من حيث الموضوع

والمادة ٣٦ من القانون القديم لم تقر لأن الاولى بها أن تضمن فى أمر عال خاص بالسجون ويتعين أن نلاحظ هنا أن هذه المادة كانت مأخوذة من القانون الفرنساوى الذى وردت فيه متعلقة بالسجن حسب تعريفه فى ذلك القانون وأما عقوبة الـ (réclusion) التى تقابل فى القانون المصرى عقوبة السجن فلم يرد متعلقا بها نص فى القانون الفرنساوى يشابه نص هذه المادة

المادة **١٧** — هذه المادة تتضمن مابقى من المادة ٣٥٢ المختصة بأحوال الرأفة فى القانون القديم وبعد حذف الحد الادنى للعقوبات المقررة فى مواد الجنح والمخالفات لايمكن استعمال أحوال الرأفة فى هذين النوعين من الجرائم وحيث قد اختصر فى الاحكام المختصة بتلك الاحوال الى هذا الحد فما كانت هناك حاجة لتخصيص باب لها على حدته

وقد ترددت المحاكم فى أحكامها فى مسألة جواز تطبيق أحوال الرأفة على الغرامات النسبية والعقوبات التبعية فبعضها حكم بجواز تعديل تلك العقوبات والغرامات أو حذفها عند الرأفة ولكن المبدء الذى استقرت عليه المحاكم فى أحكامها يخالف ذلك والنص الجديد رافع لكل خلاف فى هذه المسألة اذ قد نص فيه على أن أحوال الرأفة لاتنطبق الا فيما يختص بعقوبة الاعدام وعقوبة الاشغال الشاقة بنوعيها المؤقتة والمؤبدة وعقوبة السجن وفى هذا النص مايمنع التوسع فى تطبيقها بطريق القياس والمشابهة

المادة **١٨** — تراجع المادتان ٤٤ و ٤٥ من القانون القديم وكذا التعليق على المادة ١١

المادتان **١٩** و **٢٠** — راجع المادة ٤٤ من القانون القديم المعدلة بالامر العالى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١

وان نوعى الحبس وهما الحبس البسيط والحبس مع الشغل قد قررهما الامر العالى المشار اليه نظرا للشعور العام بأن الطريقة القديمة التى كانت تفرض الشغل فى كل الاحوال كانت تجعل العقوبة أحيانا أكثر صعوبة مما ينبغى أن تكون عليــــه

وقد نص فى الامر العالى المتعلق بالسجون على امكان الزام المحكوم عليهم بالحبس البســـيط بالمساعدة فى أعمــال تنظيف السـجن على أنه يمكن هؤلاء المحكوم عليهم أن يتخلصوا من هــذا الالزام بدفع خمسة قروش مصرية يوميـا اذا كانت حالتهم فى الهيئـــة الاجتماعية تجعل من المســتحسن اعفاءهم من هذه الاعمال

وفيما عدا ذلك فانهم لايشتغلون الا بمحض ارادتهم ولمجرد نفعهم الخصوصى بما أنهم لايعملون عملا الا فى داخل السجن

وان نصوص الامر العــالى الصادر فى ٩ فبراير ســنة ١٩٠١ كانت تقتضى وجوب الحكم بالحبس مع الشغل فى الاحوال الآتية

أولا ـ اذا كانت مدة العقوبة المحكوم بها سنة فأكثر

ثانيا ـ اذا كان الحكم صادرا من أجل سرقة أو تسميم مواش أو اتلاف مزروعات

ثالثا ـ اذا كان الحكم صادرا بالحبس طبقا للاوامر العالية المتعلقة بالمتشردين والاشخاص المشتبه فى حالتهم

ويؤيد أحكام الحالة الاولى من هذه الاحوال الثلاثة أنه ليس مما يرغب فيه أن يبقى الجناة فى السجون مددا طويلة بلا عمل

وقد دونت أحكام الحالة الثانية فى المواد ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٨ و ٣١٠ و ٣٢١ من القــانون

ومشروع تدوين أحكام الحالة الثالثة فى الامر العالى المتعلق بالتشرد

وان ماجرت عليه المحاكم فى العمل بتلك السلطة المطلقة التى خولت لها فى هذا الخصوص بمقتضى الامر العالى المؤقت الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ تجعل مجالا للظن بأن هذه السلطة يجوز بقاؤها بحدودها التى هى عليها

المادة **٢١** ـ أنظر المادة ٢٠ المعدلة بالامر العالى الصادر فى ٩ فبراير سنة ٩٠١ والمادة ٤٥ من القانون القديم وراجع أيضا المادة ٢٤ من قانون العقوبات الفرنساوى وقد تناولت المادة ٤٥ القديمة الاحكام الصادرة بالاشغال الشاقة والسجن

وان نص المادة ٢٠ من القانون القديم (قبل أن يعدل فى سنة ١٩٠١) الذى يقضى بأن يستنزل القاضى مدة الحبس الاحتياطى من مدة العقوبة المقتضى الحكم بها هو عرضة للنقد من وجهين الاول أن القاضى قد يغفل مراعاة ذلك والثانى أن مدة الحبس الاحتياطى قد تزيد على مدة العقوبة اللازم الحكم بها وفضلا عن هـذا فان لمدة العقوبة أهمية عظمى فاذا كان أقلها سنة كان الحبس دائما مع الشغل (مادة ٢٠) هذا من جهة ومن جهة أخرى فان هذه المدة يكون لها دخل فى معرفة ماذا كان هنالك عود (المادة ٤٨) وهى نقطة أكثر أهمية من الاولى وفى كل هـذه الاحوال فان مدة العقوبة بأكملها هى الواجب بلا شك أن تعتبر ولا محل للبحث عما اذا كان بعض مدة الحبس قد قضى أو لم يقض بصفة حبس احتياطى

وفيما يتعلق بالفقرة الثانية من المادة تراجع المادة ٢٤ من القانون الفرنساوى فانه ان لم يوضع نص بهذا المعنى فان كل محكوم عليه بالاشغال الشاقة أو السجن يرى لنفسه صالحا محققا فى رفع الاستئناف مادام المحبوسون احتياطا أحسن حالا ممن يحكم عليهم باحدى العقوبات الثلاث السابقة

والحبس الاحتياطى بعد صدور حكم بالحبس يزول بمقتضى المواد ١٥٥ و١٨٠ و ٢١١ من قانون تحقيق الجنايات

المادة **٢٢** - هى المادة ٤٨ من القانون القديم مع تعديل فيها

وكانت المادة ٤٨ القديمة غير كاملة لأنها ما كانت تذكر الغرامة بصفة عقوبة يجوز الحكم بها فى الجنايات وكانت غير صحيحة لأن الغرامات النسبية فى مواد الجنح قد تزيد عن عشر آلاف قرش (راجع التعليق على المادة ١١)

المادة **٢٣** - هناك حالتان يمكن أن يحتسب فيهما الحبس الاحتياطى فى تنقيص الغرامة وهما :

أولا - فيما لو حكم على انسان بالغرامة فقط وكان قد حبس احتياطا

ثانيا - فيما لو حكم بالحبس والغرامة معا وكانت مدة الحبس الاحتياطى تزيد عن المدة المحكوم بها عليه وعلى هذا الفرض يكون من الانصاف أن يحتسب له مازاد من حبسه الاحتياطى فيما يتعلق بالغرامة ويحتسب بمقتضى المادة الحالية مايستنزل من الغرامة بسبب الحبس الاحتياطى طبقا للقواعد المتبعة فى الاكراه البدنى مع بعض التغيير فيها وهذه القواعد وارد الكلام عليها الآن فى المادة ٢٦٧ من قانون تحقيق الجنايات ومما ينبغى أن يلاحظ هنا أن الحبس الاحتياطى لايكون له أدنى مفعول فيما يتعلق بتحصيل المصاريف فاذا حكم على متهم مثلا بغرامة قدرها عشرون قرشا وبالمصاريف بعد أن قضى هذا المتهم عشرة أيام فى الحبس الاحتياطى فان مبلغ المصاريف لاينقص شيأ وان كانت مدة الحبس التى قضاها تبرؤه من غرامة قدرها مائة قرش وذلك لأن المبدأ المتبع هو أن مدة الحبس الاحتياطى تحتسب فى تنقيص العقوبة المحكوم بها لافى تعديل ما للحكومة من حق المطالبة بالمصاريف التى أنفقتها

القســــم الثــانى

(فى العقوبات التبعية)

المــادة **٢٤** ـ راجع المــادة ٧ من القانون القديم

المــادة **٢٥** ـ راجع المواد ٣٧ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ من القانون القديم التى عدّلت وجمعت فى مادة واحدة

وان المواد المذكورة موضوعها النص عن أهم مســتلزمات الحكم بالعقوبات الجنائية وقد سبق التنبيه الى أن الحرمان من الحقوق الخ غير معتبر فى القــانون القديم عقوبة أصلية وزيادة على ذلك الحرمان المؤبد معتبر عقوبة تبعية محضــة فى القــانون المنقح (راجع التعليق على المــادة ١٠) وينتج من ذلك أن الحجر القــانونى والحرمان من الحقوق الوطنية والحرمان المؤبد جميعها من مســتلزمات الحكم ببعض العقوبات

وحيث لم تعد حاجة للنص فى الحكم عن هذه العقوبات الثلاث فلا موجب لابقاء أسمــائها. ويلاحظ أن ذلك هو الاسلوب الذى جرى عليــه واضعو قانون العقوبات البلجيكى والحاجة فى مصر أمس الى عدم ابقاء أسمــاء مخصوصة لتلك العقوبات اذ أنه كلما وجدت ألفاظ فى القانون المصرى يقابلها مثلهــا فى القانون الفرنساوى فانه يرجع للقانون الفرنســاوى على أن الظروف والاحوال فى مصر مختلفة عنها فى البلاد الفرنساوية اختلافا تكون معه هــذه الطريقة مدعاة للخطأ ومتى حذفت أسماء هذه العقوبات أمكن أن تضمن فى مادة واحدة كافة الاحكام المتعلقة بها ولم تبق ثمت حاجة لأن تعتبر أنواع عدم الاهلية التى تترتب على تلك العقوبات الا بصفة عقوبات تابعة مباشرة للاحكام التى تصدر بعقوبة جنــائية والغرض من القــانون الجديد كما سبق التنبيه لذلك هو جعل تلك العقوبات ملائمة لنظام البلاد وحالتها

الفقرة الاولى والثانية ـ راجع المــادة ٣٩ من القانون القديم

ولا موجب لابقاء عقوبة الحرمان من المرتب حيث ان المرتب لايناله إلا من كان فى خدمة الحكومة

الفقرة الثالثة — راجع الفقرة الرابعة من المادة ٤١ القديمة

وقد أنزلت مدة عدم الاهلية الى مدة العقوبة الاصلية فانه كثيرا مايتأثر الانسان من البينة ولو لم تعزز بيمين حتى ان هذا المنع من تأدية الشهادة باليمين قد لايترتب عليه الا معافاة المحكوم عليه من العقوبات المقررة للشهادة الزور على أن القاضى له أن يقدر قيمة الشهادة ولو أديت بعد حلف اليمين

الفقرة الرابعة — راجع المادة ٣٧ من القانون القديم

يراجع جارو جزء أول صحيفة ٥٤٠ عقوبات للوقوف على الصعوبات التى عرضت عند تقرير حدّ لعقوبة الحجر القانونى المنصوص عنها فى المادة ٢٩ من قانون العقوبات الفرنساوى وبيان نوعها والغرض منها وهذه الصعوبات أشدّ فى مصر منها فى فرنسا وذلك من وجهين

الاول — ان فى الشرائع الاسلامية نوعين من الحجر حجر لعته وحجر لاسراف ولم يكن واضع قانون العقوبات القديم يفكر فى الغالب حين وضعه الا فى الحجر الوارد فى قانون العقوبات الفرنساوى

والثانى — ان مسائل الحجر من الاحوال الشخصية والمحكمة التى تحكم بالعقوبة غير مختصة على العموم بالنظر فى مسائل الاحوال الشخصية ومن ثم تكون الحالة فى مصر أدعى الى وضع حدّ بين لماهية الحجر والى حل جميع مسائل الاختصاص الجائز أن تعرض

والطريقة التى جرى عليها القانون الجديد هى الطريقة المشروحة فى جارو صحيفة ٥٤٢ وحيث ان المحكوم عليه يصبح بسبب الحالة التى آل اليها بعد الحكم غير قادر على ادارة أمواله فقد راعى القانون ذلك ووضع القواعد الواجب اتباعها فى هذه الحالة وبناء عليه يكون المحكوم عليه ممنوعا من ادارة أمواله ولكن الى

متى يستمر هــذا المنع والجواب عن ذلك أن القانون الجديد جرى على أن الحجر القانونى يدوم مادام المحكوم عليه غير قادر فعلا على ادارة أمواله أى مادام محبوسا وبذلك يتقى ضرران كانا محتملين اذ يستحيل الآن أن يتحمل تبعــة الحجر من تعامل مع المحكوم عليه بغير علم منه بسابقة الحكم عليه وكذلك عندما يفرج عن المحكوم عليــه ولو بشرط فانه يضع يده على أمواله وربمــا كان ذلك ضروريا لتداركه حاجات معيشته

ويترتب على الحجر ضرورة تعيــين قيم على المحكوم عليــه وكان اختيــار القيم بمقتضى نصوص القــانون القديم من حقوق المحكوم عليه نفسه بشرط التصديق من المحكمة على ذلك ولا يصير اختيار القيم من اختصاص المحكمة التابع لدائرتهــا المحكوم عليه الا اذا كان لم يختر هو أحدا لذلك وقد حصل خلاف فيما اذا كان التعيين يحصل من الدائرة المدنية أو من الدائرة الجنائية للمحكمة والقول الذى عليه المعوّل هو أنه يحصل من الدائرة المدنية والظاهر أن هــذا الرأى مبنى على مبدأ عادل لأن صفة وظيفة القيم مدنية محضة ومستقلة تمام الاستقلال عن الاحوال والظروف التى اقترنت بالجريمة

وكانت هناك مسألة أشد إشكالا وهى معرفة الجهة التى يحاسب القيم أمامها عن شؤن قوامته أيحاسب أمام قاضى الاحوال الشخصية أم أمام المحكمة الاهلية وقد حدث فى منازعة قريبة العهــد أن كلا من محكمة مصر الابتدائية والمجلس الحسبى حكم بعدم اختصاصه بذلك اذ أن الحجر من جهــة معتبر على العموم من متعلقــات الاحوال الشخصية كما سبقت الاشارة لذلك ومن جهة أخرى فان الشرع لا يعتبر الحبس فى جناية موجبا لاقامة قيم واذن لوكان تقرر وجوب محاسبة القيم أمام محكمة الاحوال الشخصية لكان يخشى من أن قاضيها يأبى الاقرار على حجر لم يحكم هو به وكذلك كان يأبى الاقرار على قيم لم يقمه هو وبالجمــلة حيث ان حق العزل ينبغى أن يكون للجهة التى لها حق المراقبة على تصرفات القيم فمما لم تجر به عادة أن تكون ولاية التعيين بجهة وولاية العزل بجهة أخرى وبعد التمعن

فى هـذه المسألة والنظر فيما يمكن أن يقال فيها تأييدا أو تفنيدا تقرر جعل هـذه المـادة برمتها من اختصاص المحكمة الاهلية

أما عن تقديم الحساب فراجع المـادة ٣٠ من القانون الفرنساوى

واذ كانت حقوق القيم قاصرة على ادارة أموال المحكوم عليه فبعض التصرفات لاتدخل فى حدوده وحيث قد يتفق أن بعض هذه التصرفات يكون اضطراريا لما فيه من الفائدة فيلزم التدبر فى طريقة اجرائها ومن الامثال الجلية على ذلك دفع النفقة الى الزوجة والاصول أو الفروع ويقتضى القانون الجديد ابقاء الحق فى اجراء التصرفات للمحكوم عليه بشرط الاذن بذلك من المحكمة وكذلك الايصاء أو الوقف يبقيان أيضا حقا له لان مثل هذا التصرف لاتنافيه الحالة التى هو فيها

وبالجملة فانه كان يقتضى ايجاد نص صريح يقضى ببطلان مايخالف مقتضى الحجر الواقع على المحكوم عليه تكون عبارته كما يأتى (كل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة ماتقدم يكون ملغى من نفسه)

الفقرتان ٥ و ٦ ـ استبدلت فى القانون الجديد المـادة ٤١ بهاتين الفقرتين مع الفقرة ٣

المـادة ٤١ القديمة يظهر أنها مأخوذة من القـانون الفرنساوى ولم يراع عند وضعها التوفيق بينها وبين الاحوال الخاصة بالبلاد

فالاولى من الفقرات الخمس التى كانت هذه المادة محتوية عليها كانت واردة فى المـادة ٣٩ والثانية يغنى عنها ماورد فى قانون الانتخاب والثالثة كانت صعبة التأويل حيث ان قوله جمعية من الجمعيات وطائفة وحرفة تحتاج كل منها لزيادة ايضاح فى تعريف مدلولاتها والقانون لم يرسم خطة لتنفيذ هـذا المنع ولم يرد فيه نص يضمن تنفيذه

ونظرا لان بعض الطوائف والحرف تابع لجهات لاسلطان للحاكم عليها فقـد حصرت الطوائف والشركات التى لايصح أن يلتحق بهـا شخص محكوم عليـه بالاشغال الشاقة حصرا أوفى مما كان عليه واقتصر فى هذا الحصر على الذين يمكن أن يتحقق نفاذ موجب الحكم عليهم

وقد حذف من التعداد الوارد فى الفقرة الخامسة ذكر مجلس شورى القوانين ومجالس المديريات والجمعية العمومية لان القانون النظامى وقانون الانتخاب قد تكفلا بالكلام عليها بما هو أوسع مما فى القانون الحالى فيما يتعلق بعدم الاهلية

وقد زيد فى أحكام المادة القديمة بمقتضى القانون الجديد مايقضى بأن الحكم بالسجن يستوجب العزل أما القانون النظامى وقانون الانتخاب فلم يقفا عند هذا الحد كما تقدم بل جاءا قاضيين بأن الحكم بالحبس لمدة طويلة أو بالحبس مطلقا فى جريمة مخلة بالشرف يستوجب العزل لامحالة ولكن أمثال عدم الاهلية هذه يجب أن تدرج فى القوانين المسنونة لهذه الهيئات بالأولوية عن قانون العقوبات « راجع مثلا الامر العالى الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٩٠ القاضى بانشاء بلدية اسكندرية»

وقد نص هنا أن كل حكم صادر فى جناية ولو غيابيا يستوجب العزل وقد أخذ بهذا المبدأ لانه يصعب غالبا استبعاد الاعضاء الذين يكونون بهذه الحالة والظاهر أن العمل بهذه القاعدة ليس فيه اجحاف لان هؤلاء الاعضاء لايستطيعون مباشرة وظائفهم بالنظر لتغيبهم

أما عدم الاهلية المؤبد الوارد فى الفقرة الثالثة من المادة ٤١ القديمة والذى هو من متعلقات الحكم بالاشغال الشاقة فقد ورد الكلام عليه فى الفقرة السادسة الجديدة

والفقرة الرابعة من المادة القديمة خاصة بما يتعلق بالمحلفين وغيرهم ممن لهم علاقة بالقضاء أما أنواع عدم الاهلية التى تقضى بها هذه الفقرة فيجب أن يلاحظ أنها غير متحتمة فى المحاكم المختلطة (راجع حكم الاستئناف المختلط رقم ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٣ مجموعة القضاء المختلط جزء سادس صحيفة ٥١) وحيث ان نظام المحلفين غير موجود فى المحاكم الاهلية فقد سكت عن كل ماذكر فى هذه الفقرة متعلقا بهم وقد أبقى عدم الاهلية للشهادة على العقود وللتعيين بصفة أهل خبرة ويلاحظ هنا عن عدم أهلية الشهادة على العقود أن القوانين الاهلية لاتحتم أبدا

وجود شهود وعلى ذلك لاتكون النصوص الخاصة بشهود العقود واجبة الاتباع الا فيما يتعلق بالعقود التى تحرر أمام محاكم الاحوال الشخصية ويتمسك بها أمام المحاكم الاهلية ويؤخذ من ذلك أن مثل هذا العقد المحرر على يد شاهد غير أهل للشهادة بموجب هذه المادة يجب أن يعتبر ملغى لدى المحكمة الاهلية وقد سبق الكلام فيما يختص بتأدية الشهادة وبقى البحث فى الفقرة الخامسة من المادة القديمة وفى ذلك يقال انه ليس من سبب لان يكون من سبق الحكم عليه بالاشغال الشاقة غير أهل للاشتغال بحرفة التعليم دون غيرها من الحرف فان التعليم فى مدارس الحكومة محظور عليه بمقتضى الفقرة الاولى وأما فى المدارس الاخرى فليس ثمت مايحتم عليها العمل بحكم هذه الفقرة ولذلك حذفت

المادة **٣٦** ــ المادة ٤٧ من القانون القديم معدلة تعديلا خفيفا

قد حصل تحوير فى تحرير هذه المادة لكى يزول التضارب الذى بين قوله (العزل من الوظيفة الميرية الخ) الذى هو أمر يقع فى الحال وبين قوله (مدة هذه العقوبة الخ)

ونظرا لنصوص المادة الآتية جعل أقصى المدة التى يجوز الحكم بحرمان المحكوم عليه أثناءها ست سنوات

المادة **٣٧** ــ لاحظنا فيما سبق (راجع التعليق على المادة ١٠) أنه متى ارتكب أحد الموظفين العموميين جناية مستوجبة فى الاصل لعقوبة (الحرمان المؤبد الخ) ولم يحكم عليه الا بالحبس رأفة به «فالحرمان من الحقوق الخ» كان حتى اليوم يزول دون أن يستبدل بشئ وكان يظهر أن هناك أمرا متعلقا بالجرائم الواردة فى هذه المادة يجب النص عنه فيها اذ من الواجب أن تكون مدة عدم الاهلية أطول من مدة الحبس حتى يكون للعقوبة تأثير حقيق ولذلك جعل حدّها الادنى ضعف مدة الحبس وحيث ان الحبس الذى يجوز الحكم به فى الجناية مدته على الاقل ستة أشهر وعلى الاكثر ثلاث سنين فتكون مدة عدم الاهلية من سنة الى ست سنين وذلك يطابق الحدود المقررة فى المادة السابقة

المادتان **٢٨ و ٢٩** ــ راجع المادتين ٥٣ و ٥٥ من القانون القديم المعدّلتين بالامر العالى الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠

نصوص هذه المواد بحسب عبارتها موافقة لنصوص الامر العالى الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ المتعلق بملاحظة البوليس والمصالح التى من خصائصها القيام بما تقتضيه هذه الملاحظة قد لاحظت أنها وان كانت ضرورية فى بعض الاحوال الا أنها تكون غالبا عقبة للمحكوم عليهم فى سبيل اكتساب عيشهم بلا تكدير لراحتهم وتلجئهم الى ارتكاب الجرائم بدل أن تصدّهم عنها ولذلك قصد قصرها على الجرائم التى تكون لازمة لها بنوع خاص مع وضع حدّ معقول لمدّتها

والفقرة الاخيرة من المادة ٥٣ القديمة قد أدخلت فى الباب الخاص بحق العفو حيث أن وضعها فيه أولى وان الفقرة الاولى من المادة ٥٥ أسقطت لانها يجب أن تكون من ضمن الامر العالى المختص بملاحظة البوليس

المادة **٣٠** ــ مادة المصادرة اتبع فيها حتى الآن الامر العالى الصادر فى ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٠ الذى نصه «جميع الاشياء التى تستعمل فى ارتكاب جناية أو جنحة أو مخالفة تكون حتما ملكا للحكومة» ولو قيل بأن هذه المادة ليس فيها من الفائدة سوى التعميم لما كان فى ذلك غلو فى النقد فانها لم يراع فيها جانب الغير اذ أن الظاهر منها هو أن الشئ الذى استعمل فى ارتكاب الجريمة يصادر فى كل الاحوال ولو كان استعماله فى ذلك عن غير قصد من صاحبه وكذلك لايمكن تعيين ما استعمل حقيقة فى ارتكاب الجريمة بدون حكم قضائى ولو أن المصادرة لاتتوقف على حكم

وقد تكون هذه العقوبة فى كثير من الاحوال غير مناسبة لجسامة الجريمة فانه يظهر من مقتضى أحكام المادة ٣٤٧ القديمة مثلا أن العربة التى تكون سائرة فى الطريق على اليسار بدل اليمين بسبب سوء قيادتها وتحدث جروحا بجواد للغير يجب أن تصادر لجانب الحكومة وكذلك الحيوان الذى يسرح فى أرض للغير

أما المادة الجديدة فهى مأخوذة عن المادة ٣٦ من القانون الطليانى ونصها

يجوز للقاضى اذا حكم بعقوبة أن يحكم بمصادرة الاشياء التى استعملت فى ارتكاب الجنحة أو أعدت لذلك وكذلك الاشياء التى تحصلت من الجريمة الا اذا كانت تلك الاشياء ملكا لاشخاص لادخل لهم فى ارتكاب تلك الجنحة واذا كانت الاشياء المذكورة من التى يعدّ صنعها أواستعمالها أوحملها أوحيازتها أو بيعها جريمة فيحكم بمصادرتها ولو لم يحكم بعقوبة ولم تكن ملكا للمتهم (ترجمة لا كوانتا)

وقد أدخل بعض التحوير على هـذا النص الطليانى فالنص الذى فى المادة الجديدة يقضى من جهة بقصر المصادرة على الاشياء التى يضبطها رجال الضبطية القضائية اذ ليس من المفيد أن تحكم المحكمة فيما يختص بأشياء لم تقدّم اليها . ومن جهة ثانيـة فان قوله « التى أعدت لذلك » لاتكاد تكون وافية فانه فى كثير من الاحوال تكون الجريمة التى أعدّت هذه الاشـياء لاستعمالها فى ارتكابها مخالفة قليلا للجريمة التى حكم على المتهم من اجلها

وكذلك فى الفقرة الثانية يلاحظ أولا أن كلمة «حيازتها» يدخل فى مدلولها «الحمل» و «وضع اليـد» وثانيا أن مجرد التعريض للبيع قـد يكون جريمة كتعريض اللحم الغير الصالح للاكل للبيع وضبطه قبل أن يباع .

وقد أحيلت مسألة المصادرة فيما يتعلق بالمخالفات على المواد المعينة لتلك المخالفات وهـذه المصادرات تدخل تحت قوله فى المادة ٣١ « وفى الاحوال الاخرى المنصوص عنها فى القانون »

المادة **٣١** ـ راجع المواد ٧ و ٥٤ من القانون القديم

وليلاحظ أنه قد ألغى من القانون القديم بعض المواد الخاصة بالعقوبات التبعيـة

فالمادة ٥٢ من القانون القديم كما تقدم غير معمول بها فى الاحكام التفصيلية من قانون العقوبات

والمـادة ٤٣ القديمة تبحث فى نشر صور الاحكام الجنائية وأمثال هذا النشر قلّ أن تعتبر عقوبة مؤثرة والسبب الوحيـد فى تقرير النشر هو ضرورة اشهـار الاحكام التى تصدر بعقوبة الا أن الاحكام يعلم بها اليوم فى الحقيقة أولو الشأن علمـا كافيا ويكفى لتبرير التعـديل الذى ادخل أن يلاحظ أن النشر بطريق الالصاق لم يعمل به قط

وقد الغيت مادة اخرى من القانون القديم أيضا وهى المـادة ٦ لان الاحوال التى يحكم فيها بعقوبات مجموعة أو متفرقة تسـتفاد جليا من الاحكام التفصـيلية من قانون العقوبات

القسم الثـانى
(فى تعدد العقوبات)

المـادة **٣٢** ـ هذا القسم يبحث فيما تسميه كتب القانون عموما « تعدد الجرائم »

والفقرة الاولى من هذه المـادة التى هى فى الحقيقة عبارة عن المـادة ٧٨ من القانون الايطالى تنص عن التعدد المعنوى أعنى الحالة التى فيهـا تنطبق الجريمة الواحدة سواء تركبت من جملة أفعال أملا على جملة نصوص من قانون العقوبات مثلا اذا ضرب أحد بقصد القتل ثم لم ينشأ عن الضرب الاعجز عن الاشغال أكثر من ٢٠ يوما فهذه الجريمة عقابها الاشـغال الشـاقة المؤقتة أو السجن اذ تعتبر شروعا فى القتل (المـادة ١٩٨) ويعاقب عليها بالحبس فقط بموجب المـادة ٢٠٥ وبديهى أن واضع القانون لم يقصد توقيع العقوبتين معا فلم تخرج المـادة المقترحة عن كونها مؤيدة للمبدأ الذى جرت عليه المحاكم فى هذا الموضوع

والفقرة الثانية من المـادة تنص عن حالة مختلفة عن هذه بعض الاختلاف وهى ارتكاب جملة جرائم تنفيذا لقصـد جنائى واحد ولكن قانون العقوبات لم يبلغ من التوسع الى حدّ جعل تعدد هـذه الجرائم جريمة مخصوصـة قائمة بذاتها

كما لو ارتكب أحد الصيارف اختلاسا فى دال الحكومة الذى تحت يده وتزويرا فى الدفاتر بقصد اخفاء اختلاسه وكما لو ساعد أحد الاهالى متهما على الهرب وآواه فى منزله بعد ذلك وكما لو زيف شخص نقودا وتعامل بها بعد ذلك فان المبدأ الذى كانت المحاكم سائرة عليه وكاد يصبح مقررا فيها هو الحكم بعقوبة واحدة فى مثل هذه الاحوال جريا على المبدأ المقرر فى محاكم فرنسا والظاهر أن الاولى تقرير هذا المبدأ بنص صريح فى القانون وفائدة العمل بهذه الطريقة هى وضع حدّ للاحوال التى يجب حصر تطبيق هذا المبدأ عليها ويلاحظ أن لا أهمية لذلك فى القانون الفرنساوى بالنظر لان المادة ٣٦٥ منه قررت بصراحة مبدأ عدم تعدد العقوبات ولم يرد فى القانون المصرى نص يقرر هذا المبدأ والقاعدة المقررة تترك للقاضى حل مسألة تتعلق بوقائع الدعوى وربما كان فى حلها بعض الصعوبة وهذه المسألة هى معرفة ما اذا كانت الجرائم المختلفة تكون مجموعا غير قابل للتجزئة وإن هذه القاعدة تستلزم فى كل دعوى حل مسألة توصلا لمعرفة ما اذا كان يجب الحكم بعقوبة واحدة أو أكثر

المادة **٣٣** ــ هذه المادة تضمنت المبدأ العام الذى قرره القانون القديم من قبل وهو أن العقوبات المقيدة للحرية كالعقوبات الاخرى يجب أن تتعدّد الا ما استثنى منها والاستثناء موجود فى المادتين ٣٥ و ٣٦

وقد اقترح تعديل القانون القديم فى هذا الموضوع وجعله كالقانون الفرنساوى الا فى بعض المسائل التفصيلية فبمقتضى القانون الفرنساوى اذا ارتكبت جنايتان أو أكثر قبل أن يحكم فى احداها فلا يحكم على مرتكبها الا بالعقوبة المقررة لاشدها (المادة ٣٦٥ من قانون تحقيق الجنايات)

فمن المهم أن نبحث فى هذا النص وأول ملاحظة عليه هى أنه لا يؤيده مبدأ من العدالة من حيث هى اذ أنه يؤدى الى هذه النتيجة التى يؤسف عليها وهى أن من يرتكب جريمة شديدة يكون فى أمن من العقاب على كل جريمة أقل شدة يرتكبها قبل اكتشاف تلك الجريمة والقاء القبض عليه من أجلها فاذا وجد سبيل

لمنع وصول مدة العقوبات الى حدّ مفرط بسبب تعددها يكون المبدأ الذى من مقتضاه أن تكون عقوبة من يرتكب جريمتين أشد من عقوبة من يرتكب جريمة واحدة أعدل على وجه العموم

وفضلا عن ذلك فانه يجب أن يلاحظ أن النص الفرنساوى لو أخذ بعبارته من غير تحوير فيه لكان ذلك عبارة عن مجرد تقليد فبمقتضى القانون الفرنساوى مثلا اذا انزلت مدة الحبس الى يوم رأفة بالمتهم فان هذه العقوبة تجب عقوبة الغرامة مهما بلغت وكذلك عقوبة السجن فانها تجب عقوبة الحبس فى حصن (réclusion) مع أن هذه العقوبة أشد فى تنفيذها من الاولى (جارو جزء ٢ صحيفة ٢٧٧)

وأخيرا فان هذا النص يفضى الى مصاعب جمة فى تأويله اذا اقتضى الحال العمل به خصوصا اذا كانت الجرائم ارتكبت فى دوائر اختصاص جملة محاكم (جارو جزء ٢ صحيفة ٢٨٨ وما يليها) نعم ان المحاكم الفرنساوية حلت بأحكامها كثيرا من مثل هذه الاشكالات ولكن لعدم وجود قاعدة قانونية مهمة فيما يتعلق بهذا المبدأ يظهر أن لاداعى لأن تدرج فى القانون المصرى نصوص يستدعى تأويلها تصفح أحكام المحاكم التى لايخفى كثرتها وليست فى كل وقت سهلة المنال على القاضى

وقد جرى مقننو بعض البلاد الاخرى خصوصا فى بلاد البلجيك على طريقة تشابه هذه الا أنها أكثر توسعا منها (المواد ٥٨ وما بعدها الى ٦٥) وقد اقترح ادخال الطريقة التى جرى عليها القانون البلجيكى فى القوانين المصرية ويجوز التنبيه الى أن الجزء الاهم من القانون البلجيكى تضمنته المادتان ٤٠ و ٤١ أما نصوص هذا القانون الاخرى فلا تحل الاشكالات التى نشأت عن نص القانون الفرنساوى حينما تكون الجرائم واقعة فى دوائر اختصاص محاكم مختلفة ولنمثل على ذلك بالمادة ٦٢ حيث تقول اذا ارتكبت جملة جنايات فلا يحكم الا بالعقوبة الاشد وعلى مقتضى ماجرت عليه محاكم فرانسا فان العقوبة الأشد هى عقوبة

الجريمة المقرر لها أشد العقوبات (راجع جارو) ولنفرض أن العقاب المقرر للجريمة التى حكم فيها أولا هو الاشغال الشاقة المؤقتة وأن الحكم صدر بالحبس بسبب استعمال الرأفة وأن العقوبة المقررة للجريمة الثانية هى عقوبة السجن فماذا تكون اذن سلطة المحكمة التى من اختصاصها النظر والحكم فى الجريمة الثانية واذا صرف من جهة أخرى قوله العقوبة الاشد الى الاشد من العقوبات المحكوم بها فلا يعلم ماهو الاشد الا بعد الحكم بالعقوبتين

والاوجه المشروحة آنفا تبين العلة فى عنونة الباب بتعدد العقوبات بدل العنوان المتخذ لذلك على العموم وهو تعدد الجرائم فان الصعوبات تقل كثيرا اذا كانت جميع العقوبات يجوز الحكم بها وتقررت الحدود التى تتبع فى التنفيذ منعا لتعددها بلا حدّ

ومجمل القول أنه ليس هناك أسباب قوية تدعو الى تغيير المبدأ الذى اتبع الى اليوم وهو تعدد العقوبات

المادة ٣٤ — لو كان هذا النص غير موجود لوجب ظاهرا تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية عند تنوعها على ترتيب صدور الحكم بها لكن اذا حكم على انسان بالاشغال الشاقة أثناء التنفيذ عليه بالسجن أو الحبس فيلوح أنه أقرب للعدل نقله فى الحال الى الحبس الذى تنفذ فيه عقوبة الاشغال الشاقة حتى يكون للعقوبة أقصى مفعولها

وكذلك اذا حكم على شخص بعدّة عقوبات من نوع معين و بعقوبة أو أكثر من نوع أخف فليس من المستحسن أن تنفيذ العقوبات الاولى يتخلله تنفيذ العقوبات الاقل شدة منها فاذا حكم على انسان مثلا بالسجن أو الحبس أثناء التنفيذ عليه بالاشغال الشاقة فلا يحسن نقله من حبسه الى حبس آخر لينفذ عليه بالسجن أو الحبس مادام من المحقق أنه يعود بعد ذلك الى الحبس الاول ليستوفى فيه عقوبة أشغال شاقة أخرى وكذلك فى حالة الحكم بعقوبات حبس كثيرة

بعضها مع الشغل وبعضها بغير شغل فلا تكون فائدة فى الزام المحكوم عليهم بالشغل تارة وتركهم أخرى مخيرين بين الشغل وعدمه

وموضع هذه المادة قد ينتقد عليه ومع ذلك فالظاهر انه من المعقول أن تتلو المادة ٣٣ وما دامت القاعدة الواردة فيها غير مقررة تكون المادتان ٣٥ و ٣٦ غير واضحتين تماما وربما قيل عنها أيضا أن الاولى أن يكون موضعها فى قانون تحقيق الجنايات لانها مختصة بالتنفيذ الا أنها نظرا للمادتين ٣٥ و ٣٦ لاتتعلق فقط بالترتيب الذى تنفذ بحسبه العقوبات بل تتعلق أيضا بمسألة ماذا كانت هذه العقوبات ينبغى تنفيذها أم لا فى حالة ماذا اجتمع حكم بالاشغال الشاقة مع أكثر من حكم بعقوبات أقل شدة وفى حالة ماذا كانت مدة السجن والحبس معا تزيد عن ٢٠ سنة

المادة ٣٥ — انوضع القاعدة المضمنة فى هذه المادة هو خطوة فى طريق تطبيق القاعدة الفرنساوية الخاصة بتعدد الجرائم (وهى أن العقوبة الاشد تجبّ العقوبات الاخف) وهذه المادة هى من بعض الوجوه أكثر توسعا فى هذا المعنى من القاعدة الفرنساوية حيث تقضى بأن الحكم بالاشغال الشاقة يجبّ بمقدار مدتها كل عقوبة بالسجن أو الحبس محكوم بها من قبل ويؤيد هذا المبدأ اعتبار أن ليس من الحزم تعدد العقوبات كلها بما يخرج عن حدّ الاعتدال وأن ليس من المستحسن أن المحكوم عليه بعد أن يستوفى الجانب الاشد من عقوبته أى الاشغال الشاقة ينقل الى حبس آخر قبل أن يفرج عنه ليستوفى فيه عقوبة أقل شدة وهذا المبدأ الاخير إن تقرر برمته فانه يؤدى الى جبّ عقوبة الاشغال الشاقة لكل عقوبة مقيدة للحرية مهما كانت مدتها ولكن قد يكون من الخطر فى العمل أن تجبّ تماما عقوبة أشغال شاقة مدتها ثلاث سنين مثلا عقوبة سجن أطول منها مدتها ١٥ سنة مثلا وستكون نتائج هذا المبدأ أكثر سريانا فى الحقيقة مما يرى من ظاهره وذلك بسبب تطبيق أحكام الافراج بشرط التى من مقتضاها جواز الافراج عن المحكوم عليهم الذين قضوا ثلاثة أرباع المدة المحكوم عليهم بها ويظهر حسن سلوكهم أثناءها

وبمقتضى القاعدة التى اتبعت لاتجبّ عقوبة الاشغال الشاقة عقوبات الحبس والسجن اذا كانت تلك العقوبات صادرة بشأن جرائم ارتكبت بعد عقوبة الاشغال الشاقة ولو جعلت القاعدة عامة لما أمكن معاقبة المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة الا بالعقوبات التأديبية عما يرتكبونه من الجرائم أثناء وجودهم فى الحبس

وينبغى أن يشارهنا الى استثناء للقاعدة المقررة فى هــذه المــادة وهو أنه ان كان الحكم فى المرة الاولى صادرا بالحبس وأوقف تنفيذه مؤقتا عملا بالمادة ٥٢ ثم حكم فى المرة الثانية بالاشغال الشاقة فان المادة ٥٣ تقضى بتعدد العقوبتين

وقد يقــال إن عقوبة السجن يجب أن تجبّ بمقدار مدّتهــا عقوبة الحبس والجواب عن ذلك هو أن عقوبة السجن فى الواقع كعقوبة الحبس فى التنفيــذ ولو كانت تقررت هذه القاعدة لكانت تفضى الى نتيجة غريبة وهى أن من يحكم عليــه بالحبس ثلاث سنين ثم بالسجن ثلاث سنين أخرى لاتنفذ عليه العقوبة الثانية مع أنه ان لم يحكم فى المرة الثانية الا بحبس ثلاث سنين رأفة به فان كل العقوبة الثانية تضم الى الاولى

المــادة **٣٦** ــ هذه المــادة تقرر المبدأ المسلم به على العموم وهو أن تعدد العقوبات يجب أن يوضع له حدّ اذ لا يلزم أن العقوبات المؤقتــة المقيدة للحرية تستحيل بسبب تعددها الى عقوبة مؤبدة ويلاحظ أن مايترك بلا تنفيــذ عملا بالمــادة ٣٥ عند اجتماع عقوبات السجن والحبس اذا زاد مجموعهما عن عشرين سنة إنما هى عقوبات الحبس أو بعضها والقاعدة الواردة فى هذه المادة لاتنطبق إلا على تعدد الجرائم (بالمعنى المتفق عليه عند جمهور العلماء فى فرانسا) يعنى أنها لاتتعلق بالاحكام الصادرة بعقوبة لجريمة ارتكبت بعد الحكم بعقوبة لجريمة أخرى

المــادة **٣٧** ــ قد اعترض على أن تعدد الغرامات بغير حدّ قد ينشأ عنــه استغراق ثروة المحكوم عليه وتحوّلها من ثم الى عقوبة المصادرة العامّة (جارو جزء ثان صحيفة ٢٧٠)

ويقتضى مع ذلك أن يلاحظ أن للقاضى فى مواد المخالفات والجنح الحق المطلق فى تنزيل الغرامات واذا نفذت ثروة المحكوم عليه بسبب استعمال هذا الحق فاما أن تكون موارد ثروته قليلة جدّا وفى هذه الحالة لاتكون النتيجة أشد من النتيجة التى يفترض حصولها لو نفذ على المحكوم عليه بالاكراه البدنى لتحصيل الغرامة وإما أن يكون المحكوم عليه غنيا وحينئذ تكون هذه النتيجة هى عاقبة فساد أخلاق وسوء سلوك دائمين يستوجبان أشدّ العقوبات

وأما فى المواد الجنائية فالخوف من حصول تلك النتيجة أشدّ منه فى مواد الجنح والمخالفات الا أن القانون الجديد لايبقى فى المواد الجنائية الا الغرامات النسبية وعلى ذلك لايحكم بالغرامات الا فى الجرائم التى يكون قد استفاد منها المحكوم عليه ماليا فاذا تجرّد الجانى بسبب القانون من الثروة التى جمعها بارتكابه جرائم متوالية فلا محل للرأفة به بنوع خاص

المادة ٣٨ — الغرض من هذه المادة هو تقرير العمل بالمبدأ العام السالف الذكر الوارد فى الامر العالى المختص بمراقبة البوليس أعنى المبدأ الذى من مقتضاه أن الحدّ التقريبى لتلك المراقبة الذى اذا تعدته بعد ذلك يكون ضربا من العبث والجور هو خمس سنين

ولمناسبة هذا الباب يتعين ذكر المواد ٢٢ و ٢٣ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ من قانون العقوبات القديم المختصة بالاكراه البدنى وبتنفيذ العقوبات المالية وبالنظر للاسباب الموضحة فى التعليق على الكتاب الرابع من قانون تحقيق الجنايات الذى عنوانه «فى التنفيذ» قد اعتبر الاكراه البدنى كوسيلة للنيابة فى تنفيذ الاحكام الصادرة بعقوبات مالية بدون حاجة الى حكم به ومن ثم لاتكون أحكام تلك المواد الاقواعد مختصة بالتنفيذ ويجب اذن أن يكون موضعه فى كتاب قانون تحقيق الجنايات المختص بالتنفيذ

الباب الرابع

(فى اشتراك عدّة أشخاص فى جريمة واحدة)

فى القوانين الحديثة طريقتان مختلفتان لحل مسألة الاشتراك ومقتضى الاولى أن الشريك يعاقب عادة بنفس عقوبة الفاعل (راجع نصوص القانون الفرنساوى والقانون المصرى القديم ونصوص القانون الهندى فيما يتعلق بالشركاء ونصوص القانون الانجليزى الخاص بالفاعلين الاقل ادانة من الفاعلين الاصليين وكذا من كان عندهم علم بالجريمة قبل ارتكابها) وأهم الاعتراضات التى ترد على هذه الطريقة مستنبطة من أنه متى وجد حدّ أدنى للعقوبات المقررة للجرائم قد يضطر القاضى لتوقيع عقوبة زائدة فى الشدّة على الشركاء مع ضعف درجة اشتراكهم فى الجريمة ومن هذا الوجه يكون الحد الادنى الحقيقى هو ما يمكن النزول اليه بفرض استعمال الرأفة

ومقتضى الطريقة الثانية أن يكون العقاب العادى للشركاء أقل من المقرر للفاعلين الاصليين وبديهى أنه ان لم تتناول لفظة فاعل الا الاشخاص الذين ارتكبوا الجريمة حقيقة (الفاعلين الماديين) فانه يجب التسليم بأن ادانة من دبروا الجريمة قد تكون أكبر من ادانة الفاعل الذى استعملوه آلة فى ارتكابها ولذلك تبحث القوانين التى جرت على هذه الطريقة فى اطلاق لفظ فاعلين أو من يعاقبون بهذه الصفة على فريق من الشركاء الذين يكونون بالنسبة للجريمة فى حالة تقضى بأن يحسبوا شركاء فى المسئولية المعنوية مع الفاعلين الاصليين

وقد اقترح ادخال هذه الطريقة فى القانون المصرى وهى واردة بتمام التفصيل فى القانون البلجيكى بالمواد ٦٦ وما يليها الى ٦٩ ومشروحة شرحا وافيا بمعروفة هوس وهو أهم واضع لهذا القانون فى مؤلفه الذى عنوانه «قانون العقوبات البلجيكى — الكتاب الرابع جزء أول صحيفة ٣٤٢ وما يليها» وهذه الطريقة مستحسنة للغاية من الوجهة العلمية ولكن اذا سبرت يتضح أنها فى العمل قد تؤدّى الى صعوبات لا يمكن تذليلها فى بلد ليس فيها محكون لازالة العقبات التى تنشأ من التعريفات الفنية

والمـادة ٦٦ من قانون العقوبات البلجيكى تعتبر أولا كالفاعلين من ساعدوا بأى عمل كان على ارتكاب الجريمة ولولا مساعدتهم لمـا أمكن ارتكاب الجناية أو الجنحة

ولكن يلاحظ أولا أن عدم أمكان ارتكاب الجريمة الذى تشير اليه هذه المادة ليس فى رأى العلماء الا نسبيا مطلقا (راجع مثلا كتاب هوس فى الصحيفة ٣٦٣) حيث قال « ومع ذلك لايجب أن يحمل هذا النص على معنى الاطلاق فلأجل أن يكون المتهم مسـتحقا لان يعاقب بصفة فاعل يكفى أن الجريمة لم تكن لتقع بالظروف والكيفية وفى اليوم الذى وقعت فيه . . . لولا مساعدته » فاذا كان الامر كذلك فما تكون حدود قاعدة بهذا الابهام وما الظروف التى يكون الرجوع اليها فى التفريق بين الفاعل والشريك كما لو ارتكب السارق مثـلا سرقة بدخوله من باب بيت بواسطة مفتاح مصطنع أعطاه اليه شريك وكان يمكنه أن يدخل من شباك بخلف المنزل بغير مفتاح ولكن بتعريضـه نفسه لايقاظ السكان من نومهم فهل يجب أن يعاقب الشريك فى هذه الحالة بصـفة فاعل وكما لو وقعت سرقة فى الطريق العـام من انسان يصوّب الى رأس المسروق منه سلاحا ناريا اعطاه اليـه الشريك فان السارق اذا كان قوى البنية و بيده نبوت (هراوة) كبير فانه ر بما يغنيه عن السلاح النارى ومثل هذه الاعتبارات لا يؤدى الى صعوبة ما فى نظر محلفين يمكنهم فى الواقع أن يعتبروا المتهم فاعلا أصليا أو شريكا على حسب العقوبة التى يريدون أن يحكم بها عليه والامر بخلاف ذلك بالنسـبة لمحكمة يجوز أن تعدل حكمها المبينة أسبابه محكمة استئناف عليا

وثانيـا حيث ان عدم امكان ارتكاب الجريمـة قد ينشأ من ظروف مجهولة بالمرة للشريك أو يكون بعيدا عنها بالكلية فادانته فى نظر القانون تعدم كل رابطة بينها و بين قصده الجنائى فاذا تسوّر سارق حائطا مثلا بسلم اعطاه له شريك فحالة الشريك مرتبطة بمعرفة ما اذا كان السارق يمكنه تسوّر الحائط بغير هـذا السلم والشريك الذى يعطى للمزور حبرا ملونا تبقى صفته متعلقة بحـالة العمل فى المحل

الموظف فيه من ارتكب التزوير لأن النظر فى تمكن المزور وعدمه من الحصول على الحبر اللازم انما يتوقف على تلك الحالة والشريك الذى يقف مترصدا وقت ارتكاب الجريمة ويتفق أنه ينبه الفاعل تكون مسؤليته أشدّ مما اذا لم يفاجئه أحد من رجال البوليس

والمادة نفسها تعتبر كالفاعل من جهة ثانية من حرّضوا مباشرة على هذه الجناية أو الجنحة بهدية أو وعد أو وعيد أو استعمال سطوة أو سلطة أو مخادعة أو دسيسة

وقوله مخادعة أو دسيسة قول عام يدخل تحته التحريض على أىّ شكل وقع ومع ذلك فمجموع العلماء يسعون لايجاد تقييد لهذا التعميم (راجع كتاب هوس صحيفة ٣٨٠) فاذا صرف هذان اللفظان الى أعم معانيهما صدقا على المشورة والحض والايعاز ولكن القانون قد جعل لهذا اللفظ معنى مقيدا واذا أخذنا قوله المخادعة أو الدسيسة بمعناهما العام فيكون تعداد باقى الوسائل التى هى التهديد والوعد الخ لا لزوم له وأما اذا قيدنا معناهما فيصير مدلولها غير محقق ويجوز ان ينجو أشخاص هم فى الحقيقة مدانون بجرائم من طائلة كل عقاب

ويلاحظ أخيرا أن هذه المادة لم تتكلم عن حالة ما اذا اتفق الفاعل والشريك على ارتكاب الجريمة ولم يكن أحدهما محرّضا للآخر ولكن ارتكب أحدهما هذه الجريمة بوجه الصدفة كما لو اتفق زيد وعمرو على قتل بكر وسارا فى الطريق حاملين نبوتين لهذا القصد فتقابلا به فى الطريق فضربه زيد ضربة كانت القاضية فالظاهر أن عمرا لا عقوبة عليه بمقتضى القانون البلجيكى (وهذا النقص وجد أيضا فى قانون العقوبات المصرى)

والظاهر أن الاصح هو أن الظروف التى يترتب عليها وجود الاشتراك كثيرة جدّا ومختلفة باختلاف الاحوال حتى ان درجة ادانة الشريك يجب أن تترك تماما لنظر الحاكم وتوكل اليها ويصح أن يخوّل القاضى فيما يتعلق بالعقاب المقتضى توقيعه على الشريك فسحة أوسع من التى له فى تقدير عقوبة الفاعلين ان رؤى

لزوما لذلك ولكن اذا روعى أنه يقتضى أولا على حسب التعريف الوارد فى القانون الجديد أن يكون الشريك قد حرّض على جريمة حصلت فعلا بناء على هذا التحريض ثانيا أن يكون قد تواطأ مع آخرين على ارتكاب جريمة وأن تكون الجريمة التى وقعت نتيجة هذا التواطؤ أو ثالثا يكون قد عمل مختارا فى ارتكاب هذه الجريمة فالظاهر أن لامحل لتخويل القاضى فيما يتعلق بحدّ العقوبة بالنسبة للشريك سلطة أوسع مماله بالنسبة للفاعل الاصلى لان القصد الجنائى وهو الاعانة على ارتكاب الجريمة جلىّ فى كل هذه الاحوال

المادة ٣٩ — «يعدّ فاعلا للجريمة»

قوله فاعل لايصدق كما أسلفنا الا على الفاعلين الحقيقيين وقد حصل خلاف كثير فى الرأى بين المحاكم الابتدائية وبين محكمة الاستئناف فيما يتعلق بمدلول هذه الكلمة ولذلك يحسن وضع تعريف لهذا اللفظ

والفقرة الاولى ظاهرة بنفسها لكنها لازمة لاستيفاء تعداد الفاعلين فاذا وجد أكثر من فاعل ولم يكن اشترك كل منهم فى كل الجريمة فهذه الحالة تنطبق على الفقرة الثانية من المادة وهذه الفقرة مقررة للحالة التى فيها تكون الجريمة مركبة من عدّة أفعال

ويجب التفريق بين الافعال الداخلة فى الجريمة والافعال التحضيرية لها (راجع المادة ٤٥ من القانون بشأن الشروع) وأن تعيين الافعال التى تكون داخلة فى الجريمة مما يدخل فى الوقائع لامن المسائل القانونية

عن قوله «من يدخل فى ارتكابها اذا كانت تتكون من جملة أعمال فيأتى عمدا عملا من الاعمال المكونة لها»

لكى يعتبر شخص فاعلا ينبغى أن يكون عنده نية التداخل فى ارتكاب الجريمة وان يكون اشترك فعلا فى جزء منها فالسارق الذى يكسر قفل بيت ولكن لايدخل فيه والذى يدخل فيه ويسرق كلاهما فاعلان للسرقة بكسر ولو أن الثانى لم يشترك

فى كسر الباب وكذلك اذا أوقف زيد مثلا عربة عمرو ثم قتل بكر عمرا فزيد هو فاعل للقتل اذا كان أوقف العربة بقصد القتل

وكما لو شرع زيد مثلا فى قتل عمرو وتركه على أنه مات ثم أتى بكر بعد ذلك وقتل عمرا فحيث ان زيدا لم يدخل فى ارتكاب جريمة القتل فهو لايكون مدينا الا بجريمة الشروع فى القتل

(الفقرة الاخيرة من المادة) متى وجدت ظروف خاصة بأحد الفاعلين من شأنها أن تغير نوع الجريمة التى ارتكبها باتيان فعل جنائى معين فيعد الجانيان فاعلين لفعل جنائى واحد وان اختلفت جريمة كل منهما والغرض من النص تقرير هذه الحالة وحلها على الوجه الذى جرت عليه المحاكم الفرنسوية وهو اعتبارهما مرتكبين لجريمتين مختلفتين وان كانا أتيا عملا واحدا

عن قوله «تقتضى تغيير وصف الجريمة أو العقوبة بالنسبة له» مثلا اذا كان أحد السارقين خادما عند المسروق منه فالسرقة تعتبر بالنسبة للخادم واقعة على مال المخدوم وفى هذه الحالة كما فى غيرها من الاحوال المشابهة لها يستحق كل فاعل العقوبة التى كانت تتوقع عليه لو ارتكب الجريمة منفردا

عن قوله «أو العقوبة»

اذا كان أحد الجانين عائدا فلايترتب على هذه الحالة تشديد العقوبة على الباقين

عن قوله «وكذلك الحال اذا تغير الوصف باعتبار قصد مرتكب الجريمة أو كيفية علمه بها»

ويندر فى القانون المصرى وجودماينص غن ارتباط نوع الجريمة بعلم الجانى بها عند ارتكابها وأما فى الشرائع الاخرى فالامثلة على ذلك كثيرة

عن قوله «قصد»

كثيرا ماتعرض فى أحوال التعدى على الغير حالة ماذا كان أحد الجانين لاجميعهم قد كان عنده سبق اصرار

المـادة ٤٠ ـ تقارن هـذه المـادة بالمـادة ٦٨ القديمة ويراجع التعليق العام على هذا الباب

عن قوله «فى الجريمة»

ليس من سبب يدعو الى قصر تطبيق قواعد الاشتراك على الجنايات والجنح كما كان فى القانون القديم (مادة ٦٧) سوى قلة أهمية مواد المخالفات على العموم مع أن من المخالفات مايكون فيها الانسان المسؤل أدبيا أقرب الى الدخول فى الاشتراك بمعناه الوارد فى القانون الجـديد منه الى الدخول فى معنى الفاعل الاصلى ومثال ذلك على الاخص الاحوال التى تقع فيها جرائم من الخدم بناء على تعليمات مخدوميهم أو بتواطئهم معهم

(الفقرة الاولى من المـادة) أنواع التحريض المنصوص عنها فى القانون القديم قد حذفت من المشروع وذلك للاسباب الواردة فى التعليقات العامة على هذا الباب

وقوله «فوقعت بناء على تحريضـه» قد اريد به منع الابهام الذى يمكن أن يعترض عليه لو ذكر التحريض بوجه عام دون تعيينه تعيينا كافيا

وقد نصت هـذه الفقرة على التحريض على الفعل المكون للجريمة دون ذكر التحريض على ارتكاب الجريمة نفسها لتعيين حالة ما اذا كان الفـعل المرتكب لايعد جريمة بالنسبة لمن ارتكبه لعدم وجود القصد الجنائى عنده

(الفقرة الثانيـة من المـادة) راجع التعليق العام لتقف على ما اريد من هـذه الفقرة من ملافاة النقص الذى كان موجودا

(الفقرة الثالثة من المـادة) قد جمعت هـذه الفقرة بين حكمى الفقرتين الثانية والثالثة من المـادة ٩٨ القديمة وان ذكر الاسلحة .... الخ لاضرورة له كما هو ظاهر ومع ذلك فقد أبقى خشية أن يؤدى حذفه الى الخطأ

ويلاحظ أن الفقرة الرابعة من المادة ٦٨ القديمة والمادة ٦٩ قد أغفلتا فى القانون الجديد وسبب ذلك هو أن اخفاء الجناة والاشياء المسروقة اعتبرا فى هذا القانون

جريمتين مستقلتين لانوعين من أنواع الاشتراك (راجع المادتين ١٢٦ و ٢٧٩)
وما يحق أن ينتقد به على المادة ٦٩ القديمة هو أن هذه المادة قد جعلت درجة ادانة من أخفى الاشياء المسروقة مرتبطة بنوع السرقة التى أخذت بها هذه الاشياء بقطع النظر عن علم من أخفى الاشياء بنوع السرقة أوعدمه

المادة ٤١ — عن قوله « الا ماااستثنى قانونا بنص خاص »

فى القانون عدا حالة القتل المنصوص عنها فى المادة ١٩٩ أحوال كثيرة يعاقب على الاشتراك فيها بصفة جريمة خاصة ومثال ذلك مساعدة مسجون على الهرب

عن قوله «فعليه عقوبتها»

هذه العبارة ترفع الشك الحاصل من عبارة المادة ٦٧ القديمة الوارد فيها «مثل عقوبة فاعلها» فالعقوبة هى اذن ماقرره القانون للجريمة التى ارتكبت فعلا وعلى هذا فقد يشدد نوع العقوبة بسبب ظروف خاصة بالفاعل قد يجهلها الشريك واذن فالظاهر أن هذه القاعدة يجب أن يدخلها تعديل ليس موجودا فى القانون الفرنساوى وهو نقص بين فيه وقد أورد هذا التعديل فى الجزء الاخير من المادة

(الفقرة الاولى من المادة) من الصواب أن يتعدى أثر الظروف الخاصة باحد الفاعلين الى الشركاء متى كان لديهم علم بهذه الظروف فمساعدة والد على اتيان ابنته بغير رضا منها مثلا هى جريمة أشد من مساعدة رجل على اتيان امرأة غريبة عنه بغير رضاها ومن هذه الوجهة تكون عقوبة الشريك أشد مما لو كان مرتكبا للجريمة مع الفاعل لان الشريك يساعد على اتيان أمر له عقوبة خاصة فى القانون وأما مرتكب الجريمة مع فاعلها فقصده الجنائى هو عين ما كان يقصده لو فعل منفردا

(الفقرة الثانية من المادة) المراد من هذا الشرط هو النص عن أحوال متعلقة بالشركاء مماثلة للاحوال المنصوص عنها فى النص المقابل لهذه الفقرة المختص بحالة تعدد الفاعلين وقد يجوز أن يترتب على هذا الشرط أن يعاقب الشريك بعقوبة

أشـد من عقوبة الفاعل ومثال ذلك أن يحرض الشريك الفاعل على التعـدى بالضرب على شخص انسان مصاب بمرض يعلمه الشريك.ويجهله الفاعل فيفضى الضرب الى الموت بسبب هذا المرض ويكون الشريك قد قصد حصول هـذه النتيجة مع أنه لو لم يكن هـذا المرض لما أفضى الضرب الى هذه العاقبة القاتلة ففى هـذه الحالة يكون الشريك مدانا بالقتل عمدا ويكون الفاعل مدانا بضرب أفضى الى الموت

ولمناسبة هذه المـادة ربما كان من المفيد أن تذكر حالة الاشـتراك فى القتل العمد فقد اضطرّ القضاة فى الغالب مع وجود التعريف القديم للاشتراك أن يحكموا بأن الشخص الذى يكون مسؤلا عن الجناية بمقتضى القانون الفطرى لا يعدّ بمقتضى القانون الاشريكا وبذا نجا أولئك الاشخاص من العقوبة التى كان يجب أن يعاقبوا بها وستكون نتيجة التعريف الجديد أن يدخل فى عداد الشركاء أشخاص يعتبرون اليوم فاعلين ولذا تعدّلت العقوبة المنصوص عنها فى المادة ١٩٩

المـادة ٤٢ ـ هذه المـادة الجديدة موافقة لما جرت عليه المحاكم فى احكامها وعلى حسب عبارة المـادة ٥٨ الجـديدة لاتقع جريمة من فاعل فى الاحوال المنصوص عنهـا فى المـادة المذكورة فلولا وجود المـادة ٤٢ الجـديدة لترتب بالضرورة على ذلك بمقتضى المـادة ٤١ الجديدة أن لايعاقب الشريك

المادة ٤٣ ـ جديدة (تراجع المادة ١٠٧ فقرة ثانية من قانون العقوبات الهندى)

ومثال أنواع الاحوال الواردة فى هذه المـادة الحالة الآتية وهى

أن يذهب سارقان زيد وعمرو ليلا ليسرقا مكانا مسكونا ومعهما سلاح فيقاومهما السكان فيطلق عليهم زيد النار ويقتـل أحدهم فيجوز للقاضى ولو أن السرقة لا القتل هى المقصودة فى هذه الحالة أن يعتبر أن القتل كان نتيجة محتملة لعملهما معا ويحكم على عمرو من أجل قتل بمقتضى هـذه المـادة ولا غرض من هذه المـادة فى الحقيقة سوى تقرير قاعدة أن الجانى لايمكن أن يدافع عن نفسه بقوله انه لم يقصد النتائج التى كان من المحتمل أن يؤدى اليها عمله

المادة ٤٤ ـ تراجع المادة ٢٤ القديمة ومن المقترح هنا تعديلا للقانون المعمول به الى اليوم أن تكون القواعد العامة المتبعة فى الدعاوى المدنية سارية على مايتعلق بمسؤلية المتهمين للمدعى بالحقوق المدنية والظاهر أن ليس من داع قوى لتخويل المدعى بالحقوق المدنية حقوقا زائدة أو غير التى يحصل عليها لورفع دعواه أمام المحاكم المدنية

والرأى الاوفق للانصاف فيما يتعلق بالغرامات المتروك تقديرها لرأى القاضى هو أن تكون مسؤلية كل متهم فيها مرتبطة بدرجة ادانته حسب تعيين القاضى لابحسب عدد المشتركين معه فى الفعل أو حسب عسرهم

وأما الغرامات النسبية فالظاهر أنها مؤسسة على قاعدة تغاير هذه القاعدة وهى تقدّر بمقتضى القانون بحسب الفائدة التى تحققت أوكان يراد تحققها بواسطة ارتكاب الجريمة أو تقدّر بمبلغ ما يعين بالوجه المتقدّم أهمية الجريمة وبناء على ذلك فالظاهر أن كل انسان أتى فعلا يجعله مسئولا للحكومة عن نتائج هذا الفعل يكون ملزما بالتضامن مع بقية المتهمين بدفع كامل المبلغ الذى كان يحق للحكومة أن تحصله

ومسألة المصاريف عند تعدّد الجناة منصوص عنها فى قانون تحقيق الجنايات (راجع المادة ٢٥٣ الجديدة)

الباب الخامس

(فى الشروع)

المادة ٤٥ ـ هى عبارة عن المادتين ٨ و ٩ من القانون القديم

المادة ٤٦ ـ هذه المادة تقابل المادة العاشرة من القانون القديم

ولقد كانت المادة القديمة سببا فى وجود عقبات عند العمل بها لعدم وجود تعريف «للعقوبة التالية» ولوجود ترتيبين للعقوبات فى القانون أحدهما فى المادة (٣) والآخر فى المادة (٣٥٢) وقد ظهر أن الاوفق ايجاد ترتيب للعقوبات خاص بالشروع

ولوضع هـذا الترتيب قد اعترضت صعوبات بالنسـبة للجرائم المعاقب عليها بالاشغال الشاقة المؤقتة أو المعاقب عليها بالسجن فانه مما تجب ملاحظته بالنسبة للصنف الاول من تلك الجرائم أن العقوبة التالية لعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة هى السجن وهى عقوبة تختلف فى نوعها عن عقوبة الاشغال الشاقة على أن الفرق بين الشروع والفعل التام ليس الافرقا عرضيا ناشئا عن اختلاف فى النتيجة لافى المسؤلية الأدبيـة وعقوبة الاشغال الشاقة هى قبـل كل شئ عقوبة جعلت لاشرار الجناة الذين تعودوا ارتكاب الجرائم بلامبالاة ومعلوم أن الخطر لايقل من جانب مجرم بسبب حؤول ظروف لاتعلق لها بارادته بينه و بين اتمـام مرغوبه واذا جاز قبول عقوبة أخف فلا يكون ذلك الا بسبب عدم وجود ضرر أو بسبب قلة أهميته

و بالنظر لهذه الملاحظات قد جعل للقاضى فى حال الشروع فى ارتكاب جناية معاقب عليها بالاشغال الشاقة المؤقتة أن يحكم بدلا من السجن بعقوبة الاشغال الشاقة لمدة لايمكن أن يزيد أقصاها عن نصف العقوبة المقررة للجريمة اذا وقعت وبهذه الطريقة يكون فى استطاعة القاضى أن يحكم بالاشغال الشاقة على من يستحقها كما أنه من جهة أخرى يجوز له باستعمال الرأفة أن ينزل الى الحد الادنى الذى كان يمكنه النزول اليه حتى اليوم (وهو الحبس لمدة ستة أشهر)

وفيما يختص بالشروع فى الجنايات المعاقب عليها بالسجن (وقد يجوز أن تكون مدته فى بعض الاحوال خمس عشرة سـنة) يظهر أن عقوبة ما بالحبس أقصاها ثلاث سنين قليلة جدا ولذا قرر القانون الجديد هنا أيضا ايجاد عقوبة اختيارية هى السجن مدة لاتزيد عن نصف أقصى العقوبة المقررة للجريمة اذا ارتكبت تماما ولا ضرر فى تقرير هـذا الحد ولو أن عقوبتى الاشغال الشاقة والسجن حدهما الادنى ثلاث سنين لانه لايتصور شروع بالنسـبة للجريمتين المعاقب عليهما فى القانون الجديد بالسجن أو الاشغال الشاقة لمدة أقل من ست سـنوات (راجع المـادتين ٢٠٤ و٢٨٦)

والمادة الجديدة ليس فيها نص عن الغرامات فى أحوال الجنايات لانه يتضح من مراجعة المواد التى تنص عن غرامات نسبية أنه لن تكون صعوبة فى هذه الاحوال لان المقدار الذى يحتسب بمقتضاه مبلغ الغرامة لاوجود له فى أحوال الشروع

والمـادتان ١٥٢ و ٣٣٩ القديمتان كانتا تنصان عن غرامات محددة فى أحوال الجنايات وقد حذفت هذه الغرامات وبذا لا تعود فائدة للنص عن أية غرامة

وقد أدرجت فى المـادة هذه الكلمات «الا اذا قضى القانون بخلاف ذلك» بمـا أن الشروع فى بعض الجرائم منصوص عنه ومعاقب عليه فى القانون فى عدة أحوال بصفة جريمة من نوع مخصوص

المـادة ٤٧ — تراجع المـادة ١١ القديمة

المادة ١١ القديمة كانت لا تنطبق الا على الشروع فى سرقة (مادة ٣٠٢ القديمة) لان القانون كان قد نص عن العقوبة الواجب الحكم بها فى كل شروع فى جنحة أراد أن يعاقب عليه وهذه القاعدة لم يعد فيها استثناء بمقتضى القانون الجديد الذى اتبع فيه القانون البلجيكى فيما يختص بهذه القاعدة (مادة ٥٣) وفضلا عن هذا فانه لايمكن أن تفسر المـادة القديمة تفسيرا ينطبق على العقل حيث انه ما كان يوجد ترتيب للعقوبات يمكن العمل به

البـاب السـادس

(فى العود)

العود مشروح فى القانون القديم فى المـادة ١٢ وما بعدها الى ١٨ ولكن ممـا لاينطبق على قاعدة أن تذكر نتائج العود فى المـادة ١٢ قبـل ذكر تعريفه (مادتى ١٣ و ١٨)

ولم تعد فائدة للمادة ١٤ من القانون القديم بعد حذف «الحرمان المؤبد الخ . . » و «المنع من الحقوق الوطنية» من العقوبات الجنائية الاصلية وكذا لم تعد حاجة للمـادة ١٥ حيث قد محى النفى المؤبد

أما المــادة ١٦ فالظاهر أنها كانت بالغة فى الشدة بلا مقتض واليك مثلا أن الحكم بالاشغال الشاقة ولو لمدة ثلاث سنوات فقط كان يستلزم الحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة لو ارتكبت بعده جريمة من المنصوص عنها فى المادة ٢١٨ القديمة (المادة ٢٠٤ الجديدة) مهما كان الزمن الفاصل بين الجريمة الاولى والثانية مع أن أقصى عقوبة مقررة فى هذه المادة للجرائم المنصوص عنها فيها وترتكب لاول مرة هى السجن لمدة خمس سنين والظاهر أنه يمكن الاكتفاء بالمادتين ٤٨ و٤٩ من القانون الجديد القاضيتين بأن أقصى العقوبة للجرائم التى ترتكب فى الاحوال المبينة فى المادة ١٦ من القانون القديم يكون عشرين سنة فى الاشغال الشاقة أو السجن على حسب الظروف

وقد دعا ايجاد الامر العالى الصادر فى ٢٩ يونية سـنة ١٩٠٠ الذى سبقت الاشارة اليه والمتعلق بمراقبة البوليس الى الغاء المادة ١٧ من القانون القديم

وأن النظر فى مواد القانون الجديد يدعو الى ابداء الملاحظات الآتية

المــادة **٤٨** ــ هذه المادة قد جمعت المادتين ١٣ و ١٨ من القانون القديم فالفقرة الاولى منها هى العبارة الاولى من المــادة ١٣ القديمة

وفى الفقرة الثانيــة قد وضع «حبس سنة أو أكثر» بدل «حبس أزيد من سنة» وهذه نتيجة المبدأ الذى تقرر فى المادة ٢٠ ومقتضاه التمييز بين حبس سنة أو أكثر فى مواد الجنح وبين حبس يقل عن ســنة وقد وضع أيضا قيــد للمدة لتحقق العود فى مواد الجنح (راجع المــادة ٥٨ من قانون العقوبات الفرنساوى والمادة ٥٦ من قانون العقوبات البلجيكى والمادتين ٨٠ و ٨١ من قانون العقوبات الطليــانى)

وفى الفقرة الثالثة المتعلقة باحوال العود لفعل جريمة مماثلة للاولى (أنظر المادة ١٨ القديمة) يوجد نص عن الحــالة التى تكون فيها الجريمة الاولى جناية لم يحكم فيها الا بحبس أقل من ســنة بسبب وجود أحوال تستدعى الرأفة ومثال ذلك

أن تثبت على متهم جناية سرقة ثم ترى المحكمة الرأفة به فتحكم عليه بحبس أقل من سنة وبعد سنتين يثبت عليه انه ارتكب جريمة نصب فعلى حسب القانون القديم كان الجانى لايعتبر عائدا ولو أن الجريمة الثانية مماثلة للجريمة الاولى وذلك لان الجريمة الاولى تعتبر جناية لاجنحة

والفقرة الاخيرة المستجدة قد وضعت فى القانون ليستدل بها على ماينبغى أن يفهم من لفظ « مماثلة » راجع نص المادة (٥٨) من قانون العقوبات الفرنساوى وهو

«جنح السرقة والنصب وخيانة الامانة تعتبر من حيث العود جنحة واحدة» بلفظ «مماثلة » أبقى فى القانون بدل استعمال لفظ «واحدة» المستعملة فى القانون الفرنساوى لانه أصح فى التعبير عن جرائم نص عنها فى مواد مختلفة ولاريب فى أن عبارة القانون الفرنساوى فى مجموعها تدل على أن تلك الجرائم متى كانت «مماثلة» يجب أن تعتبر كجريمة واحدة أى أن كل واحدة منها عين الاخرى

المادة **٤٩** ـ (أنظر المادة ١٢ القديمة)

وفى هذه المادة احالة على نوع العود المنصوص عنه فى المادة السابقة لان العبارة الواردة فى هذه المادة الاخيرة وهى «يعتبر عائدا» لاتبين كل أنواع العود فان أنواعا أخرى قد نص عنها قانونا (أنظر مثلا الامر العالى الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٨٩١ فيما يتعلق بالتشرد)

وطبقا للمبدأ الذى بمقتضاه حذف الحد الادنى للعقوبات فى مواد الجنح والمخالفات جعل تشديد العقوبة فى حال العود اختياريا لا اجباريا وبمقتضى القانون القديم كان للقاضى أن يستعمل الرأفة فى حال العود وبذلك كان يسترد ما كان له من الحق الذى انتزع منه شكلا بسبب وضع المادة التى كانت تقضى بوجوب الحكم باقصى العقوبة ولربما قيل بان النص الجديد الذى هو أقل شدة فى ظاهره قد يذهب بالقضاة الى الحكم بعقوبات أخف مما كانوا يحكمون به من قبل وهذه العقوبات معترف بعدم كفايتها والجواب على ذلك هو أن ما كان للقاضى من السلطة المطلقة

لن يزيد بمقتضى هذا التحوير عما كان عليه من قبل وبعد النظر فى المسألة من كل وجوهها يرى انه من المحتمل ان القاضى يستعمل تلك السلطة التى تركت له بمقتضى الحكمة ما دامت القاعدة الواجب عليه العمل بها سهلة ومدونة بعبارة واضحة جلية وفضلا عن ذلك ففى كثير من الاحوال يكون الحد الاقصى للعقوبة المقررة للجريمة الاولى شديدا جدا وعلى الاخص فى الجنايات بحيث انها تكون زائدة عن الكفاية لو لم تكن فى الجريمة ظروف خصوصية ومما يجب ملاحظته فضلا عما سبق أن العائد لا يكون دائما من الوجهة العلمية ممن اعتادوا ارتكاب الجرائم فاذا حكم على زيد مثلا بالحبس سنة لارتكابه جريمة قتل خطأ «مادة ٢٠٢» وارتكب بعد ذلك فى بحر الخمس سنوات التالية لانقضاء عقوبته جنحة أخرى جاز الحكم عليه بالعقوبات المقررة للعود مع أن الجنحة الثانية قد تكون جنحة ضرب (مادة ٢٠٦) أو جنحة مطبوعات وليس من سبب ظاهر يدعو الى مراعاة الجريمة الاولى عند تقرير العقوبة الثانية بخلاف ما اذا كانت الجريمة هى جريمة قتل خطأ (مادة ٢٠٢) فانه يجب فى هذه الحالة مراعاة العقوبة الاولى وبالجملة فان القاضى اذا لم يوجد أمامه نص يحتم عليه العمل بمقتضاه فى كل الاحوال بغير مراعاة الظروف الخاصة بكل قضية يكون أميل الى العمل بالقانون بما ينطبق على فكر الشارع

وقد جعل الحد الاقصى لعقوبتى الاشغال الشاقة المؤقتة والسجن فى حال العود عشرين سنة وهذه المدة تلائم المبدأ المقرر بمقتضى المادة ٣٦ المتعلقة بتعدد العقوبات

المادة ٥٠ — الظاهر أنه من الواجب أن توضع نصوص خاصة بالسارق الذى اتخذ السرقة عادة لانه يكون خطرا على الهيئة الاجتماعية باتخاذه الاضرار بالناس حرفة له لان هذه الجريمة تعود عليه بنفع زائد يدعوه الى الاستمرار عليها ان لم تكن هناك عقوبة شديدة تصده عنها ومن ثم يظهر أنه اذا تكررت الاحكام عليه تصبح عقوبة الحبس غير كافية لردعه فقد تكون عقوبة الحبس البسيط

المدة أقل من سنة كافية فى عقابه على سرقة ارتكبها الاول مرة فاذا عاد للسرقة مرة ثانية واستعمل القاضى ماله من الحق المطلق بحكمة وجب أن تكون العقوبة الثانية أشد من الاولى وأن لاتنقص غالبا عن سنة فى هـذه المرة أو على الاقل فى المرة الثالثة واذا حكم عليه ثلاث مرات كانت العقوبة فى احداها سـنة على الاقل أو حكم عليـه مرتين وكانت العقوبة فى كلتيهما سنة أو أكثر جازله أن يحكم عليه بالاشغال الشاقة بدون أن يكون ذلك محتما عليه لان السرقة الاخيرة قد تكون قليلة الاهمية (ولو أن ذلك قليل الاحتمال) وقد اعتبرت مماثلة للسرقة بعض الجرائم التى تشـترك معها فى سبب ارتكابها وهو الطمع فى مال الغير ومما تجب ملاحظته أن الجرائم السابقة أو احداها يجوز أن تكون جناية

واخيرا فانه قدجعل للجانى سبيل الى التوبة حتى اذا ندم على مافرط منه يكون لذلك تأثير على حالته بما أن المـادة تستلزم أن يكون الجانى عائدا فاذا لم يكن سبق الحكم عليه بعقوبة جناية ومضى خمس سنوات على آخر مرة حبس فيها فلا يجوز تطبيق هذه المـادة حتى يعود مرة أخرى لارتكاب جريمة

المـادة ٥١ — العمل بهـذه المـادة قليل الاحتمال لانه يصعب كثيرا اكتشاف من يرتكبون أمثال الجرائم المبينة فيها والحكم عليهم ولكن بالنظر لأن هذه الجرائم كثيرة الوقوع فى بعض جهات من القطر يظهر أنه من الضرورى أن يحكم على مرتكبيها عند العثور عليهم بعقوبات أشـد من عقوبة الحبس اذا كانوا عائدين

البـاب السابع

(فى الاحكام المعلق تنفيذها على شرط)

ان هذا الباب الذى ادخل فى القوانين المصرية مبدأ جديدا مؤسس على أنه من المستحسن وقاية من يرتكبون الجرائم لاول مرة من تأثيرات السجون المفسدة للاخلاق كلما كان هناك أمل فى أن هذه الرأفة لاتكون فى غير موضعها وهذا المبدأ

مستنبط من القانون البلجيكى الصادر فى ٣١ مايو سنة ١٨٨٨ (قانون لوجون) وكذا من القانون الفرنساوى الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٨٩١ (قانون بيرانجيه) بما أن البلجيك وفرانسا هما من البلاد التى أدخلت فى تشريعها قواعد كالمقترحة الا أنه وان كان من المفيد وضع أحكام كهذه فى القانون فان نجاحها مرتبط بالضرورة بالكيفية التى يتصرف بها القضاة فى الحق المخول لهم اذا لا شئ أضر بمصالح العدالة من أن يظن الجانون أن لاعقاب على أول جريمة يرتكبونها

المادة ٥٢ –

(فى جنحة)

قد سرى هذا القانون على المخالفات فى فرنسا وبلجيكا ولكن بما أن تذاكر السوابق لاتحتوى على ذكر الاحكام الصادرة فى مواد المخالفات فليست ثمت طريقة لمعرفة ماذا كانت المخالفة المرتكبة هى أول جريمة أم لا وفضلا عن هذا فان الحكم بغرامة وتحصيلها فى حال مخالفة يكون أولى من الحكم بالحبس وتعليق تنفيذه على شرط الا اذا كان فيها ظروف توجب التشديد

عن قوله « ماعدا مانص عليه منها فى المواد ١٨٣ و ٢٣٢ و ٢٣٣ من هذا القانون»

هذا الاستثناء قد وضع بناء على اقتراح مجلس شورى القوانين وهو كان يريد أن يزيد فى المستثنيات ويخرج جميع الجرائم المنصوص عليها فى البابين الثامن والعاشر من الكتاب الثالث (السرقات والنصب) والحكومة مع كونها تعترف بأنه يجب أن يكون تطبيق هذه المادة على الجرائم المنصوص عليها فى هذين البابين من باب الاستثناء ترى أنه قد توجد أحوال للسرقة والنصب يمكن أن تنطبق عليها أحكام هذه المادة بوجه حق

عن قوله (بالحبس أقل من سنة)

يجوز بمقتضى القانون الفرنساوى الحكم بغرامة معلق تنفيذها على شرط والظاهر أن أحسن حل لهذه المسألة هو الحكم بغرامة يمكن دفعها

والقانون يسرى فى بلجيكا على الاحكام بالحبس لمدة أقل من ستة شهور وأما فى فرنسا فانه يسرى على كل حكم صادر بحبس

ويظهر أنه اذا كانت العقوبة تزيد عن سنة فان الحكم يكون من الاهمية بمكان لا يصح معه أن يدخل فى نوع الاحكام التى يجوز ايقاف تنفيذها

عن قوله (لم يثبت سبق الحكم عليه بعقوبة جناية أو بالحبس أكثر من أسبوع)

لايترتب على سبق الحكم بالغرامة وبالحبس لمدة أسبوع أو أقل عدم سريان هذه المادة

(الفقرة الاخيرة)

ايقاف تنفيذ الحبس الصادر به الحكم لايترتب عليه ايقاف دفع التعويضات ولا الغرامة ولا المصاريف التى يمكن أن يكون محكوما بها على الجانى ولا يمنع كذلك من تنفيذ العزل أو المصادرة

المادة ٥٣ ـ

عن قوله (خمس سنين)

هذه المدة هى المقررة أيضا فى القانون الفرنساوى وأما فى بلجيكا فانها متروكة لتقدير القاضى بشرط أن لا تتجاوز خمس سنوات ولقد تطرف بعض قضاة البلجيك فى استعمال هذه السلطة المخولة لهم وحددوا مواعيد قصيرة جدا

عن قوله (جناية أو جنحة حكم عليه من أجلها حكما نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية ومع هذا فانه يكون مانعا من الامر بايقاف تنفيذ أى حكم آخر) هذا المبدأ جديد ولكنه مع عدم وجود نص عنه فى قانون البلجيك فان محاكمها جرت عليه فى أحكامها

ولتكون العقوبة الاولى واجبة التنفيذ يكفى أن تكون الجريمة الجديدة ارتكبت فى مدة خمس سنوات ولو لم يحكم فيها الا بعد انقضاء تلك المدة

فاذا كانت الجريمة الجديدة مخالفة أو جنحة لم يحكم من أجلها الا بغرامة فقط فانها لاتؤثر على الحكم الذى أوقف تنفيذه

عن قوله (ولا تدخل العقوبة الاولى فى الثانية) سيكون هذا المبدأ فى بعض الاحيان استثناء للقاعدة العمومية المقررة فى المادة ٣٥

المادة **٥٤** — (عقوبات العود)
كل ماورد فى ذلك موافق لما جرت عليه المحاكم البلجيكية

الباب الثامن
(فى أسباب الاباحة وموانع العقاب)

الباب الخامس من القانون القديم عنوانه «فى بيان الاحوال التى يقبل فيها عذر المتهم أو تكون مستوجبة للمسؤلية أو للعقوبة» فالاشتراك (المواد من ٦٧ الى ٦٩ من هذا القانون) وارد فى الباب الرابع من القانون الجديد ومادة المجرمين الاحداث قد توسع فى البحث فيها حتى انها تكاد تستغرق بابا على حدته (انظر الباب التاسع) واذن فلا يبقى الا سببان يكونان مانعين للعقاب وهما الاكراه والجنون المنصوص عنهما فى المواد من ٦٣ الى ٦٥ من القانون القديم وقد أضيف عليهما فى هذا الفصل السكر بغير اختيار وبعض أسباب عمومية موجبة للاباحة يجوز أن يتمسك بها الموظفون العموميون وكذلك قد أضيف اليهما المادة ٥٥ التى اقتصر فيها على ذكر مبدأ تقرر علما وعملا

المادة **٥٥** — هذه المادة ليس فيها كما قدمنا الا النص عن قاعدة مقررة لدى العموم فان بعض الافعال التى يعتبرها القانون شرعية قد يمكن أن تنطبق عليها بعض مواده اذا ضيق فى تأويل هذه المواد وأخذت على ظاهرها كتأديب الوالد لولده مثلا فان هذا الفعل قد يقال انه جريمة الضرب على حسب ماجاء بالمادة ٢٠٦ اذا أخذت على ظاهرها على أنه بمقتضى القواعد العامة لاعقاب فى مثل هذه الحالة على الوالد لتجرده من نية الاجرام وعلى ذلك لايكون هناك مانع

من تقرير هـذا المبدأ بنص صريح وقد أدخلت مادة بهذا المعنى فى القانون عملا باقتراح مجلس شورى القوانين غير أنه يبقى أن يقال فى هذه الحـالة التى ذكرت على سبيل التمثيـل أن الوالد الذى يتخطى حدود التأديب المقبول عقلا لا يكون تحت حماية القانون

المـادة ٥٦ – (أنظر المـادة ٦٥ القديمة)

والمـادة القديمة مأخوذة بالنص من المـادة ٦٤ من قانون العقوبات الفرنساوى وهى على ما فسرها القضاة ربمـا كانت وافية بالمرام ولكن اذا أخذت بنصها فانها تشير الى الاكراه المـادى وهو ما لا يقع الا نادرا

ومن القوانين الحديثة ما يعين بأكثر وضوحا نوع الاكراه الذى يعتبر مانعا من العقاب كالقانون الالمانى مثلا حيث يقول فى المـادة ٥٢ ما نصه « لا عقاب على فعل متى كان فاعله أكره على اتيانه بقوة لا قبل له بردها أو أكره بتهديد مقترن بخطر محدق بشخصه أو بحياته أو بحياة أحد ذوى قرباه ولم يتمكن من دفعه بغير ذلك»

وكالقانون الطليانى حيث يقول فى المـادة ٤٩

«لا عقاب على من يأتى فعلا :

«أولا ... ...

«ثانيا متى أكرهته عليـه ضرورة تنجية نفسه أو غيره من خطر جسيم ومحدد مهدد لشخصه ولم يكن هذا الخطر نتيجة عمل أتاه باختياره وليس فى وسعه أن ينجو منه بوسيلة أخرى» (ترجمة لاكوانتا)

والقانون الانكليزى فى هذه المسألة موافق فى الواقع ونفس الامر للقانون الطليانى وان ما جاء فى النص الجديد من قوله :

« ولم يكن لارادته دخل فى حلوله» قد قصـد به الحالة التى يأتمر فيها الجانى مع آخرين لارتكاب جريمة ثم يدعى أنه لم يكن يقصـد فى آخر لحظة اتيـان الجريمة ولكن عاقه الآخرون عن الامتناع

وليلاحظ أن ماجاء فى القانون الالمانى من قوله « بقوة لاقبل له بردها » لم يؤخذ به هنا لان الاحوال المقصودة بهذه الكلمات هى التى يكره فيها انسان بقوة مادية على إشعال النار فى منزل أو على دس سم فى شراب وما ماثل ذلك والظاهر أنه يكفى أن يلاحظ أن القوة متى كانت لاترد فالجريمة على من استعمل القوة فى الاكراه لاعلى من كانت يده آلة ليست فى طوعه

المادة **٥٧** – (أنظر المادة ٦٣ القديمة)

والمادة القديمة مأخوذة أيضا بالنص عن القانون الفرنساوى وان مافيها من نقص ناشئ من عدم وجود أى تعريف للفظ الجنون وهذا الابهام كان سببا للخلاف الذى قام منذ قرن بين الاطباء وعلماء الشريعة بشأن مسئولية المصابين بخلل قواهم العقلية

وقد توصلت بعض الشرائع الحديثة لوضع حدما لهذا الخلاف فالقانون الطليانى مثلا يقول فى المادة ٤٦ :

« لاعقاب على من ارتكب فعلا وكان أثناء ارتكابه له فى حالة اختلال عقلى من شأنها أن تنزع منه ادراك مايأتى من الافعال أو حرية التصرف فيها »

والقانون الالمانى يقول أيضا فى المادة ٥١ مانصه :

« لاعقاب على فعل متى كان فاعله فى وقت ارتكابه له فاقد الشعور أو فى حالة عقلية انتزعت منه حرية العمل بمقتضى ارادته »

ويمكن الاستشهاد أيضا بالمادة ٨٤ من قانون العقوبات الهندى ولو أن فى معناها بعض الاختلاف

« لاعقاب على من أتى فعلا وكان وقت اتيانه فى حالة ضعف عقلى لايتيسر له معه أن يعرف نوع العمل الذى يأتيه أو اذا كان هذا الفعل مضرا بالغير أم لا ومخالفا للقانون أم لا »

والموضوع المنصوص عليه فى المادة ٦٤ القديمة سيتكلم عنه فى قانون تحقيق الجنايات فى الكتاب الثالث من الباب السابع منه الجديد المعنون « المعتوهين »

السكر - ولم يقرر السكر بصريح العبارة مانعا للعقاب فى القانون القديم ولا فى القانون الفرنساوى والظاهر أن من المفيد النص عنه فى القانون المنقح (أنظر المادة ٤٨ من القانون الطليانى والمادة ٨٥ من القانون الهندى)

ومما تتعين ملاحظته هنا أن الفقرة الاولى من المادة ٥٧ الخاصة بهذه المسألة لاتنحصر فى الغيبوبة (السكر) المتسببة عن تعاطى المواد الكؤلية

المادة ٥٨ - وهى مادة جديدة

لايحتوى القانون القديم ولا القانون الفرنساوى على أحكام عمومية تنص عن حالة موظف عمومى يعمل عملا تنفيذا لامر يظنه صادرا اليه بصفة قانونية او يعتقده من اختصاصاته ولهذه المادة غرضان الاول النص بصراحة عن عدم ارتكاب الموظف العمومى لاية جريمة عند قيامه بتنفيذ أمر صادر اليه قانونا أو عند تأديته واجبا محتما عليه قانونا ولو كان عمله مما يعاقب عليه القانون لولا هذا الظرف الذى جعله فى حل مما ارتكبه والثانى تقرير حل كالسابق فى حالة مايكون الامر الصادر اليه ليس من الاوامر التى يجب عليه العمل بها أو كان هو أخطأ فى معرفة واجبه مادام عمله مبنيا على حسن النية ومع الاحتراس الواجب بشرط أن يبين أسبابا قوية تأييدا لظنه مشروعية العمل الذى أتاه .

والغرض الاول منصوص عنه بصراحة فى المادة ٧٠ من القانون البلجيكى الذى نصه «لاجريمة حيث يكون العمل يحتمه القانون ومأمور به من أولى الامر»

والقانون الطليانى يقول أيضا فى المادة ٤٥ «لاعقوبة على من يعمل عملا :

« أولا طبقا لحكم القانون أو لامر كان ملزما بتنفيذه صادر اليه من جهة الاختصاص »

وقد أعطت الشروح للمادة البلجيكية تفسيرا ينطبق فى الحقيقة على الغاية التى ترمى اليها المادة الجديدة (أنظر قانون العقوبات لهوس جزء أول صحيفة ٤٣٤ وما يليها) .

والمادة ٥٠ من القانون الطليانى تنص عن عقوبة مخففة فى حالة تعدى الموظف لحدود سلطته

والمادتان ٧٧ و ٧٨ من قانون العقوبات الهندى تحتويان على أحكام بمعنى المادة الجديدة تتعلق بالاحوال التى يكون فيها الموظف العمومى قاضيا أومنفذا لحكم أوأمر صادر من محكمة ولو كانت المحكمة غير مختصة باصدار ذلك الحكم أوالامر

وليس فى المادة الجديدة ماينافى العدالة فى شئ فانها أبقت الحق لمن ينـاله ضرر بسبب عمل غير قانونى فى المطالبة بتعويض عن ذلك

ونذكرهنا على قبيل المثل للاحوال التى نص عنها فى المادة الجديدة (أى الاحوال التى يكون العمل المتوقع فيها غير قانونى من كل الوجوه) أن يقبض على انسان بمقتضى أمر بالقبض باطل من حيث الشكل أو أن يقبض بحسن نية على انسان غير الذى عين فى أمر بالقبض مستجمع للشروط القانونية

والمادة الجديدة تلزم الموظف بصريح العبارة بتقديم مايثبت أنه فعل مافعل مع كل الاحتراس الواجب قانونا وأن اعتقاده بنى على أسباب معقولة وهى لاتخالف المادة الثالثة من الامر العالى الخاص بترتيب المحاكم ومما يؤمل أن تشدد المحاكم فيما يختص بالاثبات المقدم

وليس للمادة ٦٦ القديمة محل فى هذا الباب وبما أنه ليس لها أدنى مفعول قانونى فالظاهر أن الاولى حذفها

الباب التاسع
(المجرمون الاحداث)

ان مسألة اعتبار الاحداث فى نظر القانون تقتضى تقسيمهم الى ثلاثة أنواع بحسب السن وهذه الادوار الثلاثة مميزة عن بعضها تمييزا كافيا ولو أنه يصعب تحديد كل منها

ففى الدور الاول يكون الطفل صغيرا جدا و يفترض عدم قدرته على فهم ماهية العمل الجنائى وعواقبهوهذا الافتراض قد قوى جدا بحيث إن كثيرا من الشرائع تعتبره عاما لايقبل التقييد وعلى هـذا فالطفل الذى لم يبلغ السبع السنوات معتبر فى القانون المصرى وفى انجلترا والهند غير قادر على ارتكاب جريمة وتوجد قاعدة كهذه فى ايطاليا حيث السن المحدد للطفل فيها لمثل هذه الحالة هو تسع سنوات وكذلك توجد مثل هذهالقاعدة فى بلاد أخرى كثيرة الا أن فرنسا و بلجيكاليست فيهما قاعدة مطردة من هذا القبيل ولم يعدل القانون فى هذا الصدد

وفى الدور الثانى يكون الطفل الاكبر سنا مما قدمنا مع علمه بأن مايفعلهمحظور لم يبلغ من التقدم الادبى ولا من التجربة مايكفيه لفهم موقفه إزاء القانون وتقدير نتائج أعماله قدرها وليس فى امكانه كذلك أن يزن مقدار جرم كل جريمة ومن جهة أخرى يمكن أن يقال انه لم يمر عليـــه من الزمن ما جعله جانيـا غير مبال ولذا فانه تتعين وقايته من تأثير الوسط المفسد فى السجون ولهذا السبب فان كل الشرائع أجمعت على تخفيف وطأة العقوبة المنصوص عنها فى القانون لمثل أولئك المذنبين أو على النص عن عقوبات من أجلهم يستعاض بها عن العقوبات الاعتيادية

وأخيرا فان كثيرا من الشرائع يعترف بوجود دور ثالث يجب فى أثنائهتخفيف العقوبات المتناهية فى الشدة نظرا لصغر سن الجانى فان أولئك الجانين وان لميكن يمكنهم أن يدعوا الجهل بالقانون أو بنتائج أفعالهم المستحقة للعقاب الا انهم مع ذلك لم يبلغوا تمام الرشد ولم يصلوا الى السن الذى يمكنهم من محاسبة أنفسهمتمام المحاسبة وان ممـا تستاءله النفوس حتى فى البلاد التى لم تنص قوانينها عن مراعاة ذلك أن ينفذ حكم بالاعدام أو الحبس المؤبد على انسان لم يدخل فى سن الرجال وهذا الدور الثالث قد نص عليه فى مصر لأول مرة بالقانون الجديد

والدور الاول منصوص عنه فى المادة ٥٦ القديمة التى أوردت فى المـادة ٥٩ الجـــديدة

والدور الثانى منصوص عنه فى المواد من ٥٧ الى ٦٢ القديمة التى استعيض عنها بالمواد الجديدة من ٦٠ الى ٦٥

وكانت النهاية القصوى للدور الثانى خمس عشرة سنة فى القانون القديم (أنظر المادة ٥٧) واثنتا عشرة سنة فى الهند والسودان واربع عشرة سنة فى انجلترا وايطاليا وست عشرة سنة فى فرانسا وفى القانون المختلط قد جعلت ست عشرة سنة أو الى البلوغ وليلاحظ أن البلوغ فى الشريعة الاسلامية يفترض حلول سنه فى الرابعة عشرة وقد بقى الحد المقرر فى القانون القديم على حاله

ولم ينص فى القانون الجديد عن حالة مايكون المتهم فعل مافعل بتمييز أو بغير تمييز (أنظر المادة ٥٨ القديمة) فان وجود التمييز أو عدم وجوده هو بالضرورة أمر نسبى وبما أن للقاضى بمقتضى المواد الجديد سلطة غير محدودة فى تخفيف العقوبة المراد توقيعها على الجانى الصغير السن وأن له حقا غير معين فى الاستعاضة عن العقوبة بوسائل أخرى فلا ضرر على المجرمين الاحداث اذن لو حذف هذا التمييز وفيما يتعلق بالاحكام القاضية بارسال المذنبين من الاحداث الى مدرسة الاصلاحية فان مما لاشبهة فيه ان نظام تلك المدرسة لايكون ذا فائدة الا لمن ارتكب الجريمة وعنده بعض التمييز ولذا فان المحاكم قد اضطرتها أحيانا نصوص القانون القديم الى تغيير حقيقة الوقائع وأما التأديب البدنى (أنظر المادتين ٦١ و ٦٣ الجديدتين) فما يؤيد لزوم تقريره انه بمقتضى الظاهر خير كافل لايجاد التمييز فى الاحداث

واذا رؤى للقاضى فى مواد الجنح والمخالفات عدم وجوب اختيار احدى العقوبات الواردة فى المادة ٦١ الجديدة فله بمقتضى القانون الجديد أن يرجع الى أحكام القانون على العموم مع عدم مراعاة صغر سن المتهم وقد دوّن القانون الاحكام المتبعة من قبل فيما يختص بالمخالفات وأما فيما يتعلق بالجنح فان هذا الحق ناتج من حذف المادة ٦٢ القديمة

ويمكن ان يقال ان حذف المادة ٦٢ القديمة (التى كانت قاضية بان العقوبة التى يحكم بها على الاحداث من المجرمين فى جنحة لاينبغى أن تزيد عن ثلث الحد الاقصى المقرر فى القانون) قد يكون داعيا الى شدة جائرة الا أن استعداد القضاة يميل بهم على العموم الى الرأفة ومما يجب أن لايغيب عن نظرنا أن بعض الاحداث من المجرمين قد يصلون الى عدم المبالاة بالعود الى الجريمة فى بعض الجنح قبل أن يبلغوا سن الخمس عشرة سنة وقد تكون هذه الحالة فى السرقات الصغيرة مثلا (المادة ٢٧٥) وثلث الحد الأقصى لهذه الجنح قد يكون غير كاف

وأما الجنايات فمنصوص عنها فى المادة ٦٠ وهى التى استعيض بها عن المادتين ٥٩ و٦٠ القديمتين والنتيجة واحدة فى ذلك ولا فرق الا فى حذف الحد الادنى للعقوبات فى الاحوال العادية وفى حذف مراقبة البوليس طبقا للامر العالى الذى سبقت الاشارة اليه المتعلق بهذه المراقبة

المادة ٦١ — مذكور فى هذه المادة ثلاث طرق يجوز للقاضى اتباعها بدلا من الحكم على الصغير بالحبس أو الغرامة وهذه الطرق الثلاث المخير بينها القاضى مشروحة شرحا تاما فى المواد ٦٢ و٦٣ و٦٤

وهذه العبارة «بدلا من الحكم عليه بعقوبة الجنحة أو المخالفة المقررة فى القانون» تشير الى أن للقاضى فى هذه الحالة أن يتبع أحكام القانون العمومية ولولا ماحكمت به احدى المحاكم من عدم جواز محاكمة المجرمين الاحداث على ما يرتكبونه من المخالفات بالنظر لسكوت القانون القديم عن هذه الحالة لما كانت هناك فائدة لذكر هذه الالفاظ (الجنحة أو المخالفة) فى العبارة المذكورة

ولنتكلم الآن على كل من الطرق الثلاث السابقة التى يجوز للقاضى اتباعها

أولا — يجوز أن يسلم الجانى الصغير السن الى أقاربه أو وصيه اذا تعهد أولئك الاقارب أو الوصى كتابة بحسن سيره فى المستقبل

والمـادة ٥٨ القديمة كانت تقضى بتسليم الجانى الصغير الى أهله اذا كان فعل بغير تمييز ما أسـند اليه لكن من الاحوال مايكون فيها المتهم فعـل مميزا ويكون مع ذلك تسليمه لتأثير أهله عليه خير وسيلة يؤمل بها عدم عوده لارتكاب جرائم أخرى اذ فى مثل هذه الاحوال تزداد عناية الاهل بالولد لانهم يقعون فى مسؤلية ماليـة لو عاد لارتكاب جريمة جديدة ومقدار هذه المسؤلية مبين فى المـادة ٦٢ الجـديده

وهذه المسؤلية تنحصر فى مبلغ غير جسيم حتى لايضيع الغرض المقصود من المادة وليلاحظ أنه لم ينص عن عقوبة فى حالة ماتكون الجريمة الاولى مخالفة والثانية جناية أو جنحة اذ أنه لاداعى الى الاستنتاج من ارتكاب طفل لمخالفة أنه يميل الى ارتكاب جرائم أخرى أشد منها

ولم ينص القـانون الا عن التزام اختيارى من الاقارب أو الوصى ومما تهم ملاحظته هنا أن بعض الشرائع توسعت فى مسؤلية الاقارب عن الجرائم المتوقعة من أولادهم (أنظر مثلا المـادة ٥٣ من القانون الطليانى القاضى بان الطفل الذى لم يبلغ تسع سنوات اذا وقعت منه جريمة « جاز للقاضى أن يكلف أقاربه ومن هم منوطون بتربيته بان يراقبوا سـيره بحيث ان لم يراعوا ذلك وارتكب القاصر جنحة مّا عوقبوا بغرامة قد تصل الى ألفى فرنك») (ترجمة لا كونتا)

وانظر أيضا أحكام المـادة ١٧٣ من قانون العقوبات البلجيكى

ثانيـا ــ يجوز للقاضى أن يأمر بتأديب المتهم جسمانيا اذا كان غلاما (مادتى ٦١ و٦٣)

وهذا الاقتراح جديد فى مصر ولكن التأديب الجسمانى للمذنبين من الاحداث مقرر فى جميع أنحاء العالم السائد فيها العنصر الانجلوسا كسونى وهذا العقاب ناجح لأن الضرب بالعصا بخلاف الجلد لايترتب عليه فساد عواطف الطفل وهو عبارة عن طريقـة للتأديب مستعملة فى العائلات وفى المدارس وفى جزء كبير من العالم وادخاله فى قانون العقوبات هو طريقة لابعاد الأحداث من المذنبين عن التأثير

الشئ الذى يلحق بالمسجونين والظاهر أنه لاداعى للتفريق بين الجنايات والجنح فيما يختص بعدد الضربات التي يجوز أن يؤمر بها فالطفل مفترض أنه لايميز درجة الجرائم المختلفة بالنسبة لبعضها وأن الجنح تظهر له فى الغالب أشد جرما من الجنايات

ثالثا — يجوز أن يرسل المتهم بجنحة أو جناية الى مدرسة اصلاحية (مادتى ٦١ و ٦٤)

والظاهر أن نظام المدرسة الاصلاحية يفيد كما قدمنا من ارتكبوا جريمة بتمييز كمن ارتكبوها بغير تمييز بشرط أن لايكون المجرمون فى الحالة الاولى ممن قد اعتادوا ارتكاب الجرائم بلا مبالاة

ولم ينص عن ارسال المذنبين الى مدرسة اصلاحية بسبب المخالفات فان ارتكاب مخالفة لايدل على أن أخلاق المتهم تستلزم وضعه فى مدرسة اصلاحية الا فى أحوال نادرة للغاية

ومما اقتضى امعان النظر فيه المدة التي يجب أن يقضيها مذنب حديث السن فى مدرسة اصلاحية فان تلك المدة لو كانت قصيرة جدا لايكون هناك وقت كاف لتحقق التهذيب ومن جهة أخرى فان نص المادة ٥٨ من القانون القديم كان يقضى بأن ابقاء المذنب فى المدرسة الاصلاحية كان يمكن أن يستمر الى أن يبلغ سنه العشرين وفى هذا تطوح الى نقيض الحالة الاولى اذ أن مدرسة الاصلاح لم تجعل لليافعين لان حفظ النظام يزداد صعوبة بازدياد سن أولئك المسجونين وتزيد خشية الفساد على الصغار من الكبار والحدود الجديدة هى الموضوعة فى القانون الانجليزى لهذا الصدد

والفقرة الثانية من المادة ٦٤ الجديدة تنص عن الحكم بارسال المذنب مرة واحدة الى مدرسة الاصلاح فى حالة ارتكابه جملة جرائم

والفقرة الثالثة من المادة تقضى بالحكم بالحبس على الصغير الذى لم يفد ارساله مرة أولى الى مدرسة الاصلاح أو يرتكب فى المدرسة جريمة لايمكن معاقبته عليها تأديبيا

المـادة ٦٥ ــ مادة جديدة

وقواعد العود لايمكن الجمع بينها وبين الطريقة العموميــة المتبعة فى مغاقبة المذنبين الاحداث والظاهر أن الافضل أن يقرر بصراحة عدم تطبيقها عليهم وعلى حسب نص المـادة فان الصغير الذى سبق التنفيذ عليــه بعقوبة حبس قبل أن يبلغ الخامسة عشرة من عمره يعتبر عائدا اذا حكم عليه مرة ثانية بعد ذلك السن

المـادة ٦٦ ــ الاسباب التى تؤيد هذه المـادة قد سـبق شرحها والمبدأ المؤسسة عليــه مقرر خصوصـا فى القانونين الطليانى والبلجيكى وهو يتناول هنا الاشـغال الشاقة المؤقتــة والظاهر أنه يوجد سن لايصح فيما دونه وضع مذنب فى الاغلال وقد حدّد هذا السنّ بالسابعة عشرة

وليلاحظ أنه قد نص صريحـا عن وجوب مراعاة أحوال الرأفة لو وجدت قبل تطبيق هذه المـادة بمعنى أنه ليس الغرض من هذه المـادة زيادة تخفيف العقوبات الواجب توقيعها على متهمين من هذا القبيل وانما هو منع بعض أنواع العقوبات من أن توقع عليهم

المـادة ٦٧ ــ راجع المادة ٦٣ من قانون العقوبات المختلط ويجب أن يكون هذا الباب ملائما للباب الذى أضيف على قانون تحقيق الجنايات مقابلا له وعنوانه الباب السادس من الكتاب الثالث وفيه توجد المادة ٦١ القديمة من قانون العقوبات

البـاب العـاشــر

(فى حق العفو)

المـادة ٦٨ ــ هى المادة ٣٥٣ من القانون القديم

المـادة ٦٩ ــ الفقرة الاولى ــ أنظر المادة ٢٧ من القانون القديم

وفيما يتعلق بالفقرة الثانيــة أنظر المـادة ٥٢ من القانون الحالى والامر العالى المتعلق بمراقبة البوليس الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠

وفيما يختص بالفقرة الثالثة فانه يتضح من التمعن فى الاوامر الكريمة التى صدرت فى هذه السنين الاخيرة بالعفو من الجناب العالى ان هذا العفو كثيرا ماشمل أيضا العقوبات التبعية لكنه لولا وجود مثل هذا النص المقرر هنا لأمكن القول بأن العفو عن هذه العقوبات كان الواجب أن ينشأ عن عفو تام وهى مسألة خطيرة لولا أنه أخذ رأى مجلس النظار فى ذلك والظاهر أن الاوفق ازالة كل اشتباه

الكتابان الثانى والثالث

جزء عظيم من التعديلات فى الكتابين الثانى والثالث من قانون العقوبات متعلقة بالعقوبات ولقد رؤى من الضرورى وضع عبارة جديدة للنصوص المتعلقة بالعقوبات المقررة فى مواد الجنح وذلك نظرا لحذف النص الخاص بالرأفة فى تلك المواد ولم يغير الحدّ الاقصى لعقوبة الحبس الا فى الاحوال المبينة بعد الا انه بحث فى الاحوال التى يلزم جعل الغرامة فيها عقوبة اختيارية يصح الحكم بها أو بعقوبة الحبس بدلا منها وقد تقرر جعلها كذلك كلما كان أقصى مدة الحبس أقل من سنة وكذا اذا كان هذا الحدّ سنة أو ثمانية عشر شهرا ماعدا فى الاحوال المنصوص عنها فى المواد ٩٥ و١٠٢ و١٣٠ و١٣١ التى تقابلها المواد (٩٦ و١٠٥ و١٣٩ و١٤٠ القديمة) وقد جعلت العقوبة الحبس دون الغرامة فى كثير من الجرائم التى يكون الحدّ الاقصى للعقوبة المقررة لها سنتين ولمعظم الجرائم التى حدّ عقوبتها الاقصى ثلاث سنوات ولم تقرر عقوبة الحبس والغرامة معا الا فى بعض المواد التى تنص عن الجرائم التى تستلزم التدليس أو الاضرار بالممتلكات

ولقد لزمت مراعاة جملة اعتبارات عند تقرير الحدّ الاقصى للغرامة فى أحوال الجنح التى يجوز أن تكون الغرامة عقوبة لها فالواجب أولا أن يكون هذا الحد مرتفعا حتى يمكن توقيع عقوبة محسوسة على من توفرت لديهم وسائل الثروة ولذا فقد قدر بمبلغ يزيد بكثير عما يليق الحكم به على فلاح من الطبقة العادية

ثم ان الغرامة الجسيمة فى بعض الاحوال تناسب غالبا درجة الجريمة المقررة لها وأما فى أحوال أخرى فانه لاينبغى الحكم بالغرامة الااذا كانت الجريمة قليلة الاهمية بالنسبة لغيرها وكانت هذه العقوبة اختيارية يصح الحكم بها أو بعقوبة حبس قصيرة المدة بدلا منها وعلى هذا فالحدّ الاقصى لعقوبة الحبس قد يكون واحدا بالنسبة لجريمتين وأما الحد الاقصى للغرامة فى هاتين الجريمتين فيختلف كثيرا

وفيما يختص بالعقوبات الجنائية قد حذف الحدّ الادنى المقرر قانونا لعقوبة الاشغال الشاقة أو السجن فى الاحوال التى يزيد فيها عن الحدّ الادنى العادى وهو ثلاث سنوات بما أنه غير محتم على القاضى مراعاة ذلك الحدّ الادنى الذى حذف وهذا هو الحال فى المواد ٩٧ و ١٧٠ و ١٧٤ و ١٧٩ و ١٨١ و ١٩٨ و ٢٠٠ و ٢٣١ و ٢٤٤ التى تقابلها المواد (١٠٠ و ١٧٩ و ١٨٤ و ١٨٩ و ١٩١ و ٢١٣ و ٢١٥ و ٢٤٧ و ٢٥٩ القديمة). وقد دعا هذا التغيير الى حذف المادتين ٩٨ و ٢٦٧ القديمتين

وقد حذف مايتعلق بعدم الاهلية للوظائف العمومية فى حال اقتران هذه العقوبة بعقوبة جنائية اذ أن عدم الاهلية يكون بمقتضى المادة ٢٥ نتيجة محتمة لتلك العقوبة وقد استعيض عن ذكر عدم الاهلية هذه بالعزل فى أحوال الجنح (انظر المواد ٩٣ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٦ و ١١٠ و ١١١ و ١١٤ التى تقابلها المواد ٩٢ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١١٢ و ١١٧ و ١١٨ و ١٢١ القديمة)

وقد زيد عدد الاحوال التى يصح فيها الحكم باحدى عقوبتين اذ باضافة عقوبة أزيد من العقوبة المقررة يتيسر للقاضى أن يحكم بالعقوبة المناسبة للجريمة فى حال مايكون الحدّ الاقصى الذى كان مقررا غير كاف وبابقاء العقوبة القديمة بصفة عقوبة جائز الحكم بها يبقى ماللقاضى الى الآن من حق انزال العقوبة

وقد زيدت على العقوبة القديمة عقوبة أخف منها بصفة عقوبة اختيارية جائز الحكم بها فى بعض الاحوال (كالجريمة التى عقابها الاشغال الشاقة المؤقتة مثلا وأضيف السجن بصفة عقوبة اختيارية جائز الحكم بها فيها) وذلك ليتسع

للقاضى المجال عند مايرى استعمال أحوال الرأفة ويظهر صواب ذلك من أن الافعال المكوّنة للجريمة قد تختلف كثيرا فى الجسامة فى بعض الاحوال بالنظر لنوع الجريمة ولقد نبه الى هذه الاحوال كلما ورد ذكرها

ووارد فى بعض مواد القانون القديم (كالمواد ١٠٦ و ١١٨ و ١٢٠ و ١٤٦ و ١٧١ و ١٧٨ و ٢١٧ و ٢٩٨ مثلا) ذكر عدم الاخلال بالعقوبات المقرّرة فى مواد أخرى اذا كان الفعل ينطبق على تلك المواد وبما أن هذه المسألة يسرى عليها المبدأ العام المقرّر فى المادة ٣٢ الجديدة فقد حذف ذكر عدم الاخلال هذا

وأخيرا فان بعض المواد كانت تنص بصراحة عن الحكم بما يجب ردّه وأن جميع الاحكام وان كانت بمقتضى المادة ٩ الجديدة لاتخل بالحق فيما يجب رده الا أن التصريح بذلك فى تلك المواد كان عبارة عن ترخيص للقاضى بالحكم به بلا احتياج الى دخول المجنى عليه(وهو الحكومة فى غالب الاحوال) بصفة مدع مدنى فى الدعوى وأما فى الاحوال المنصوص عنها فى المواد ١٧٦ و ١٧٧ و ٢٩٤ و ٣٠٩ التى تقابلها المواد ١٨٦ و ١٨٧ و ٣١٣ و ٣٢٩ القديمة فالظاهر أن الاولى دخول المجنى عليه مدعيا مدنيا فى الدعوى حتى يثبت حصول الضرر ولذا فقد حذف من تلك المواد ماينص صريحا عما يجب رده

الكتاب الثانى

البابان الاول والثانى

المادة **٧٣** ـ راجع نص المادة ٧٨ من القانون الفرنساوى المقابلة لهذه المادة الوارد فيه «مع عدم الاخلال بالحكم بعقوبة أشد اذا كانت هذه التعليمات نتيجة مؤامرة تعتبر تجسسا» والسبب فى تحوير هذه العبارة عند نقلها فى القانون المصرى غير ظاهر ومع ذلك فيمكن الاستغنا عن كل نص فى هذا المعنى الوارد فى القانون الفرنساوى بما دوّن فى المادة ٣٢ من الكتاب الاول

المادة **٧٦** ـ الالفاظ المقترح ادخالها فى هذه المادة واردة فى المادة ٨٣ من القانون الفرنساوى وقد كان حذفها من القانون المصرى سببا فى غموض معنى المادة

المـادة **٨٣** ـ العقوبة المقررة فى القانون القديم مأخوذة من المـادة ٩٥ المقابلة لهذه المـادة من القانون الفرنساوى التى لاتنص الا عن الضرر الحـاصل باستعمال اللغم وظاهر أنها متناهية فى الشدة

البـاب الثـالث

(فى الرشـــوة)

تسوية المـادة ٩٠ (الجديدة) بين الموظفين و بين المستخدمين والمأمورين من أى درجة كانوا و بين الخبيرين والمحكمين وبين أى شخص كاف بخدمة عموميـة هى مما يسمح بتحوير عبارة كثير من مواد هذا الباب على وجه تصيير به أبسط مما كانت عليه فقد أدمجت المواد ٩٢ و٩٣ و ٩٤ القديمة فى المـادة ٩٣ الجديدة

وحذفت المـادة ٩٧ لان الافعال التى نص عليها فيها معاقب عليهـا باحدى المواد الثلاث ٩٣ و٩٧ و١٠٣

وفيما يختص بحذف المـادة ٩٨ القديمة تراجع التعليقات العمومية على الكتابين الثـانى والثالث

البـاب الرابـع

(فى اختلاس الاموال الأميرية والغدر)

المـاد **١٠٣** ـ (المادة ١٠٦ القديمة) ـ قد حالت صعوبات جمة فى العمل دون التمييز بين هذه المـادة والمـادة ٩٧ (المـادة ١٠٠ القديمة)

ولا يلوح أن هنـاك فرقا مّا بين جسامة الجرائم المنصوص عليها فى كلتـا المادتين وقد تشابهت العقوبات لذلك فحذفت المـادتان ١٠٧ و ١٠٩ القديمتان

لان الافعال المنصوص عليها فيهما يظهر انها بحيث تستوجب تعويضات مدنية ليس الاما لم يكن ارتكابها نتيجة تواطؤ مع العدوّ فيعدّ فى هذه الحالة خيانة معاقبا عليها فى كل الاحوال

المادة ١٠٤ — (المادة ١٠٨ القديمة) قد دعا حذف المادة ١٠٧ القديمة الى وضع عبارة جديدة لهذه المادة

الباب الخامس

(فى تجاوز الموظفين حدود وظائفهم الخ)

المادة ١٠٥ — قد جمعت هذه المادة أحكام المادتين ١١٠ و ١١١ القديمتين ويظهر أن الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١١١ هى من دون جميع الجرائم المذكورة فى هاتين المادتين أقلها خطارة لكنها كانت معاقبا عليها بأشدّ العقوبات ولذلك جعل الحدّ الاقصى للحبس من ثلاثة أشهر الى ستة

وقد حذفت المادة ١١٤ القديمة لان الافعال المنوص عليها فيها يظهر أنه من الاولى الاكتفاء فيها باقامة الدعوى التأديبية دون المحاكمة القضائية

المادة ١٠٨ (المادة ١١٥ القديمة) — قد حذفت الفقرة الثانية من المادة القديمة فان الحالة المنصوص عليها فيها قد تكلم عنها فى باب الاحكام العمومية عند الكلام على الاشتراك وفى المادة ٥٨ (أسباب الاباحة الخ)

الباب السادس

(فى الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين على أفراد الناس)

قد حذفت من عبارات المواد بعض زوائد خفيفة لافائدة منها

الماة ١١٠ (المادة ١١٧ القديمة) — قد زيدت عقوبة الاشغال الشاقة عقوبة تخييرة مع عقوبة السجن وقد حذفت الفقرة الثانيــة لان مانص عليه فيها تسرى عليه الاحكام العمومية فى مسائل الاشتراك

وتشديد العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الاولى لايجعل فائدة فى ذكر فقد منفعة العضو فى الفقرة الثالثة (تنظر المادة ٢٠٤)

المادة **١١٢** (المادة ١١٩ القديمة) ـ قد حذفت العبارة الاولى من الفقرة الثانية (القديمة) لان مانص عليه فيها واقع تحت أحكام القواعد العمومية الخاصة بالاشتراك وأحكام المادة ٥٨ (أسباب الاباحة الخ)

ومايبقى بعدذلك من هذه الفقرة يستعاض عنه بأحكام الباب الرابع عشر الجديد من الكتاب الثالث (انتهاك حرمة الملكية)

المادة **١١٦** ـ (المادة ١٢٣ القديمة) ـ قد زيد الحد الاقصى للعقوبة

الباب السابع
(فى مقاومة الحكام الخ)

عبارة الباب القديم فى غاية التعقيد وقد نشأ عن ذلك صعوبات مستديمة فى العمل اذ أن ذكر لفظ «أحد الموظفين» فى المادة ١٢٤ القديمة كان مانعا من التمييز بين الاحوال التى كان يعمل فيها بمقتضى هذه المادة و بين الاحوال التى كانت داخلة فى حكم المادة ١٢٥ ولما كانت الاحكام الصادرة من المحاكم الفرنساوية تبعد أن تكون مستقرة على مبدأ فى هذا الموضوع فما كان لها كبير فائدة فيه لان عبارة المواد الموجودة فى القانون الفرنساوى مغايرة لعبارة المواد المقابلة لها فى القانون المصرى وفضلا عن ذلك فان القواعد التى تعين من يشملهم لفظ «الموظفين» ومن لايشملهم لايمكن تطبيقها فى مصر نظرا للتباين فى النظامات بينها وبين فرنسا وبما أنه ألغى الحد الأدنى المقرر للعقوبات فى مواد الجنح فصار من الممكن الآن جمع أحكام المادتين (تنظر المادة ١١٧ الجديدة) بحيث يكون امر تقدير جسامة كل جريمة فى الاحوال المختلفة موكولا لذوق القاضى وحسن تصرفه

وكذلك كان يوجد خلط بين مادتى ١٢٦ و ١٢٨ القديمتين فيما يتعلق بالافعال المعاقب عليها بمقتضى أحكامهما وفيما يتعلق أيضا بالتمييز (ان كان هناك تمييز) بين طبقات الاشخاص الذين كانت ترتكب ضدهم تلك الجرائم وفضلا عن ذلك فان العقوبة المقررة للحالة الاولى المذكورة فى المادة ١٢٨ كانت طفيفة جدا بحيث لو كان وصل العنف الى الضرب أو نشأ عنه جروح لكانت لزمت معرفة ماإذا لم يكن الواجب العمل بالمادة ٢٢٠ (المادة ٢٠٦ الجديدة) وأخيرا فان عبارة المادة ١٢٧ كانت غامضة للغاية

والطريقة التى اتبعت فى وضع مادتى ١١٨ و ١١٩ الجديدتين هى أولا تقرير عقوبة مناسبة لمقاومة الموظفين أثناء تأدية وظائفهم عند مالاتصل هذه المقاومة الى العنف المعاقب عليه بمقتضى المواد من ٢٠٤ الى ٢٠٦ (المواد من ٢١٨ الى ٢٢٠ القديمة) أما اذا وصلت المقاومة الى هذا الحد فقد زيد مع صرف النظر عن كون العنف استعمل مع أحد موظفى الحكومة الحد الاقصى للعقوبة فى الاحوال التى تدخل فى حكم المادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ والحد الاقصى للعقوبة المقررة فى المادة ٢٠٤ كاف لايحتاج الحال معه لزيادته اذا كانت العقوبة المبينة بهاته المادة واقعة على أحد موظفى الحكومة

الباب الثامن

(فى هرب المحبوسين .... الخ)

هذا الباب كان قد عدل تعديلا كبيرا بموجب الامر العالى الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨ الذى استعيض به عن الامر العالى المؤرخ ١١ أغسطس سنة ١٨٩٢ وان الغاء الحد الادنى للعقوبات فى مواد الجنح قد مكن من تسهيل عبارة مواد هذا الباب ومن الغاء الاحوال المنصوص عنها فى الامر العالى الصادر فى سنة ١٨٩٨ وقد جعل الكتاب أوضح من ذى قبل لانه قد قسم الكلام على الجرائم المبينة فيه أولا اذا وقعت ممن يهرب ثانيا اذا وقعت من مستخدمى السجون ثالثا اذا وقعت من الافراد

أما من حيث من يرتكب الهرب (المادة ١٢٠ الجديدة) فقد جعل الفرق مرتبطا بحالة الهارب فالفقرة الاولى خاصة بمن يضبطون متلبسين بالجريمة ولم يكونوا سجنوا بناء على أمر صادر بسجنهم و بالمسجونين بموجب أوامر صادرة بضبطهم واحضارهم و بالمحبوسين بطريق الاكراه البدنى والفقرة الثالثة تقضى بأن يجمع بين العقوبة التى يحكم بها بسبب الهرب و بين العقوبة التى يستوجبها استعمال القوة أو أى جريمة أخرى يرتكبها الفار أثناء هربه و يمكن أن يلاحظ هنا أن المعاقبة على الهرب تكون فى غالب الاحوال بموجب لائحة السجون

وان الجرائم التى يرتكبها مستخدم السجون تسرى عليها أحكام المواد ١٢١ و١٢٢ و ١٢٣ واذا كان الهرب حصل بسبب اهمال أولئك المستخدمين (المادة ١٢١) روعيت حالة الهارب فى تقرير العقوبة قلة وكثرة من حيث نوع سجنه لكن بأقل تفصيلا من ذلك كما فى حالة التواطؤ

وفيما يتعلق بحالة التواطؤ وضع فرق لم يكن موجودا من قبل فى القانون القديم ويقتضى أن من تواطأ مع محكوم عليه على هربه يعاقب بأشد مما يعاقب به لو تواطأ مع متهم بنفس الجريمة التى حكم من أجلها على الهارب الاول والمادة ١٢٣ تقضى بمعاقبة من أهمل عمدا فى القبض على أحد مرتكبي الجرائم وكان هذا الفعل غير معاقب عليه بالكلية

وقد نص فى مادتى ١٢٤ و ١٢٥ عن أمر اعانة أحد الافراد لانسان على الهرب . وألغى الفرق الموجود فى المادة ١٣٤ القديمة الذى من مقتضاه أن تسهيل الهرب بسبب اعطاء الهارب آلات يستعين بها على ذلك كان يعاقب عليه عقابا أشد وسبب هذا الالغاء هو أن اعطاء هذه الآلات لم يخرج عن كونه من الامور التى تقع عادة فى الهرب أما أمر اعطاء أسلحة لمسجون لتسهيل هربه فانه معاقب عليه بقطع النظر عن صفة سجن الهارب لان هناك فى كل الاحوال قرينة دالة على أن الاسلحة أعطيت بقصد استعمالها . وان أمر ادخال آلات فى السجن بقصد تسهيل الهرب معاقب عليه بمقتضى المادة ٩٠ من الامر العالى

الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ المتعلق بالسجون ولو لم يعقب هذا الفعل هرب .
ومما يلاحظ هنا أنه اذا تواطأ أحد الافراد مع أحد مستخدمى السجون على اعانة أحد المسجونين على الهرب يعاقب باعتباره شريكا للوظف بمقتضى الاحكام العمومية للاشتراك بأشدّ مما كان يعاقب به لو ارتكب ذلك بمفرده

وقد استعيض بالمادة ١٢٦ الجديدة عن المادة ١٣٦ القديمة وضيق فى الاحوال التى كانت تستثنى الى الآن فيما يختص بأهل الهارب

المادة **١٢٧** ــ أدخلت هذه المادة الجديدة فى القانون بناء على طلب لجنة شكلت من عهد قريب للبحث فى قانون القرعة العسكرية

الباب التاسع

(فى فك الاختام الخ)

المادة **١٣٠** و **١٣٣** (المادتان ١٣٩ و ١٤٣ القديمتان) ــ قد زيد الحدّ الاقصى المقرر للعقوبات

المادة ١٤١ القديمة قد أدخلت فى المادة ٢٧٤ (المادة ٢٩٢ القديمة)

المادة **١٣٥** (المادة ١٤٥ القديمة) ــ ان حالة الاشتراك تسرى عليها القواعد العمومية الخاصة به

الباب الحادى عشـــر

(فى الجنح المتعلقة بالاديان)

قد وضع هــذا الباب بنـاء على طلب مجلس شورى القوانين بدلا من الباب المقابل له من القانون القديم الذى كان عنوانه « فى معارضــة اطلاق اقامة شعائر الأديان» وقد زيد الحد الاقصى للعقوبة

المادة **١٣٨** ــ قد جاءت الفقرة الاولى بما جاءت به المادة ١٤٨ القديمة أما من حيث الفقرات الاخيرة فلتراجع المادتان ٢٢٣ و ٢٢٥ من قانون عقوبات السودان

المادة **١٣٩** ــ تراجع المادة ١٦١ القديمة

عبارة الاديان والمذاهب «التى يجوز اقامة شعائرها علنا» المذكورة فى هذه المادة قد استبدلت بعبارة «التى تؤدّى شعائرها علنا» نظرا لعدم وجود قانون مّا يسرى على ذلك

البـاب الثالث عشر

(فى تعطيل المخابرات التلغرافية الخ)

المواد **١٤١** وما بعدها الى **١٤٣** (المواد من ١٥٠ الى ١٥٢ القديمة) ــ قد صارت أحكام هذه المواد سارية بمقتضى المادة ١٤٤ الجديدة على خطوط التلفون التى للحكومة أو التى تأذن الحكومة للغير بانشائها لمنفعة عمومية

المواد **١٤٥** وما بعدها الى **١٤٧** ــ هذه المواد عبارة عن المواد ١٥٢ (حرف أ) وما بعدها الى (حرف د) التى زيدت فى القانون بمقتضى الامر العالى الصادر فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٨ مع بعض التغيير فيها ولما كانت حوادث السكة الحديدية ينشأ عنها بطبيعة الحال جروح وموت فكان يظهر أن من يتسببون عمدا فى الحوادث التى تنشأ عنها جروح يستحقون عقوبة أشدّ من العقوبة التى تتوقع على من يتسببون مباشرة فى جروح ولذلك فانه صار تعديل العقوبات المدوّنة فى المادتين ١٤٥ و ١٤٦

أما فيما يتعلق بالمادة ١٤٧ فان انزال الحد الاقصى لعقوبة الحبس المدوّنة فى الفقرة الثالثة من خمس سنين الى ثلاث سنين وهو الحد الاقصى الاعتيادى لهذه العقوبة يؤيد مزج الفقرة الثالثة بالفقرة السابقة

الباب الرابع عشر
(فى الجنايات والجنح التى تقع بواسطة الصحف وغيرها)

المادة **١٤٩** ـ قد جمعت هذه المادة أحكام المادتين ١٥٤ و ١٥٥ القديمتين وقد مكن من اجراء هذا الاختصار حذف عقوبة النفى

وترتب على هذا التوحيد زيادة الحد الاقصى للحبس الذى يمكن الحكم به فى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١٥٥

المادة **١٥٠** (المادة ١٥٦ أ القديمة) ـ قد أغفلت كلمة «ايماء» اذ بذكرها تكون قد كررت لسابقة الاحالة على المادة ١٤٨

وقد زيدت عبارة «أو اباعة فى أى مكان» ليحصل البتات فى مسألة سريان وعدم سريان أحكام المادة ١٥٥ (المادة ١٦١ القديمة) على مجرد وضع صور منافية للحشمة للبيع فى حانوت دون عرضها على أنظار المارة فان المحاكم الاهلية (خلافاً للمحاكم المختلطة) مع وجود النص القديم قد فصلت فى المسألة بالمعنى السلبى

المادة **١٥١** (المادة ١٦١ القديمة) ـ تراجع المادة ١٣٩ الجديدة فيما يختص بحذف عبارة «أحد الاديان أو المذاهب التى تجوز اقامة شعائرها علنا»

المادة **١٥٩** (المادة ١٦٥ القديمة ـ تنقيح الباب السابع دعا الى حذف الاحالة التى تحيلها هذه المادة على المادتين ١٢٤ و ١٢٥ القديمتين

المادة ١٦٨ القديمة قد حذفت لانها احالة لالزوم لها على الباب السابع من الكتاب الثالث

المادتان **١٦٣** و **١٦٤** (المادتان ١٧٠ و ١٧١ القديمتان) ـ قد زيد الحد الاقصى للعقوبة

المادة ١٧٤ القديمة قد حذفت بناء على طلب مجلس شورى القوانين وينبنى على هذا الحذف أن كل شخص يرتكب جريمة إما بصفته فاعلا أصليا وإما بصفته شريكا فى جريمة مما نص عليه فى هذا الباب تجب محاكمته طبقاً للقانون العام

البـــاب الخامس عشر
(فى المسكوكات الزيوف والمزوّرة)

المــادة **١٧٠** (المادتان ١٧٩ و ١٨١ القديمتان) ـ ان عبارة «المسكوكات المتداولة عرفا فى بلاد الحكومة» مقصود بها حماية المسكوكات الذهبية الانكليزية والفرنساوية التى حلت محل المسكوكات الذهبية المصرية فى المعاملة الجارية

المــادة **١٧١** (المــادتان ١٨٠ و١٨١ القديمتان) ـ لمــا كانت المادة ١٧٠ الموجودة فى القانون الجديد تنطبق على أحوال أكثر ممــا كانت تشمله فى القانون القديم فقد جعلت المادة ١٧١ قاصرة على بعض الاحوال التى كانت داخلة فى حكمها وقد أجيز للقاضى بناء على ذلك استبدال عقوبة السجن بالاشغال الشاقة المؤقتة

البـــاب السادس عشـــــر
(فى الـــتزوير)

المــادة **١٧٤** (المــادة ١٨٤ القديمة) ـ استبدلت فى هذه المــادة عبارة «احدى جهات الادارة العمومية» بعبارة «احدى جهات الحكومة» توصــلا للتمييز بصفة أجلى بين الحالة المذكورة فيها والحالة المذكورة فى المادة ١٧٦ وبما أنه رخص للبنك الاهلى باصدار أوراق مالية فمن الضرورى وقاية للعاملات حماية هذه الاوراق بنوع خاص (راجع المــادة ١٣٩ من قانون العقوبات الفرنساوى)

المــادة **١٧٦** (المادة ١٨٦ القديمة) ـ الظاهر أن جريمة تقليد «الاختام أو التمغات أو العلامات التى تضعها الحكومة على أصناف الاشياء والبضائع داخلة فى حكم المــادة ١٧٤

المــادة **١٧٧** (المــادة ١٨٧ القديمة) ـ قد زيد الحد الاقصى للعقوبة

المــادة **١٨٣** (المــادة ١٩٣ القديمة) ـ بنــاء على رغبــة مجلس شورى القوانين تقرر أن يكون الحبس المنصوص عليه فى هذه المــادة دائما مع الشغل

المادة **١٨٧** (المادة ١٩٧ القديمة) ـ نظرا لحذف الفقرة الاولى من المادة القديمة فلن يمكن أن يعاقب على الفعل المنصوص عليه فيها الا بطريق التأديب

المادة ٢٠١ القديمة قد حذفت لان القاعدة المدونة فيها أدخلت فى المواد المذكورة عن استعمال التزوير وهى ١٧٤ و ١٧٦ و ١٨٢ و ١٨٥ وهذه القاعدة موجودة من قبل فى المادة ١٨٣

المادة **١٩١** ـ الجديدة ـ الغرض من هذه المادة رفع كل شك فيما يتعلق بمعرفة ما اذا لم يكن الواجب (بمقتضى المادة ٣٢ من الكتاب الاول) المعاقبة على أفعال التزوير المذكورة بالعقوبات الاشد المدونة فى المادتين ١٧٩ و ١٨٣ ولو أنه منصوص عنها فى مواد مخصوصة

الباب السابع عشر
(الاتجار فى الاشياء الممنوعة الخ)

ان الجرائم المتعلقة بتهريب البضائع معاقب عليها الآن عادة بمقتضى «قانون الجمارك» أو بمقتضى قوانين مخصوصة كالمتعلقة بالملح والبارود والنطرون والدخان والحشيش وغيرها وبناء عليه فان الباب القديم قد استعيض عنه بالمادة ١٩٢ فقط التى أبقيت لانه لا يوجد قانون مخصوص متعلق بحيازة بعض أصناف من الممنوع دخولها فى القطر المصرى حيازة ممنوعة قانونا (كالاسلحة البيضاء ـ راجع الامر العالى الصادر فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٩) وكان الاوفق أن يدرج بصفة مادة جديدة (١٩٣) فى الباب الذى نحن بصدده (لا فى الباب المتعلق بالتزوير) الامر العالى المؤرخ ١٢ فبراير سنه ١٨٨٩ القاضى بمنع بيع وحمل ... الخ التمغات والعلامات التى تكون هيئتها الظاهرة مشابهة لتمغات وعلامات البوستة والتلغرافات لان الامر العالى المشار اليه لم يعتبرها تزويرا فى ذاتها بل راعى التدليس والغش الذى يقع باستعمالها وقد أهمل ذكر عبارة الضبط والمصادرة فى المادتين لان هذا الامر مذكور فى المادة ٣٠ من الكتاب الاول

الكتاب الثالث

الباب الاول

(فى القتل ... ... الخ)

المادة **١٩٤** (المادة ٢٠٨ القديمة) ـ الالفاظ الواردة فى هذه المادة وهى «حسب الاصول المقررة فى هذا القانون» ما كان يظهر لها معنى فأهملت

المادة **١٩٧** (المادة ٢١١ القديمة) ـ المادة القديمة كانت تجعل الشروع فى الجريمة كالجريمة التامة وهى مطابقة فى ذلك للمبادئ المقررة فى القانون الفرنساوى الذى أخذت منه هذه المادة والظاهر أن ليس من سبب قوى يحمل على ابقاء هذا الاستثناء للقاعدة العمومية المتبعة فى القانون المصرى

قد حذفت المادة ٢١٢ القديمة فان العبارة الواردة فى هذه المادة وهى «متى كان الفاعل لذلك من أرباب الشرور المتخذين الايذاء والفساد حرفة لهم وكانت له سوابق تثبت عليه ذلك» هى من الابهام بمكان كان يفسح للقاضى سلطة خطرة لو كان عمل بما يقتضيه هذا النص الا أن الواقع هو أن القاضى ما كان يعمل به

المادة **١٩٨** (٢١٣ القديمة) ـ الفقرة الاولى ـ العقوبة الواردة فى المادة ٣٠٤ من القانون الفرنساوى هى الاشغال الشاقة المؤبدة ولقد نبه جميع الشراح الى الصعوبة المتناهية بل الاستحالة فى أغلب الاحوال فى تمييز المسؤلية الادبية فى حال القتل مع سبق الاصرار من المسؤلية الادبية فى حال القتل بغير سبق اصرار فان القتل فى هذه الحالة الاخيرة لو وقع فى حالة تهيج ناشئ عن تحريض من نوع وان كان قويا الا أن القانون لا يقبله عذرا يمكن مع ذلك أن تراعى فيه الرأفة الى الحد الملائم لمصالح الهيئة الاجتماعية ومن وجه آخر فان القتل ولو ارتكب بغير سبق اصرار قد يكون حصوله بكل ثبات جأش فتكون الجناية فى هذه الحالة دليلا من الجانى على عدم اكتراثه بالحياة البشرية وتستحق عقابا صارما وينتج

من ذلك أن الفرق الذى وجد الى الآن بين العقوبات فى المـادتين ٢٠٨ و ٢١٣ القديمتين كان جسيما جدا فبوضع عقوبتى الاشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة كعقوبتين اختياريتين يتسنى للقاضى أن يحكم فى هذه الاحوال الاستثنائية بعقوبة تناسب درجة الجريمة وأما حريته المطلقة فى الاحوال المستحقة للرأفة فباقية على ما كانت عليه

الفقرة الثانية ــ قد جعل واضع القانون القديم فى الجزء الأخير من هذه الفقرة بدل كلمة «جنحة» الواردة فى القانون الفرنساوى كلمتى «جناية أو جنحة» وفى ذلك خلط لاحكام هذا الجزء من الفقرة بالاحكام الواردة فى الجزء الاول منها والمادة الجديدة ترجع الى النص الفرنساوى والعقوبة الواردة فى هــذا القانون الاخير هى الاعدام والمـادة الجديدة جعلت هــذه العقوبة اختيــارية مع العقوبة الواردة فى القانون القديم وهى الاشغال الشاقة المؤبدة

المـادة **١٩٩** (المـادة ٢١٤ القديمة) ــ قد سـبقت الاشارة فى الباب المتعلق بالاشـتراك من الكتاب الاول الى أن الشريك بحسب التعريف المعطى اليه فى القانون هو الشخص الذى يمكن أن يكون مدانا أدبيا بالقتــل واذن فقد جعل الاعدام عقوبة اختيارية يصح الحكم بها عليه

المـادة **٢٠٠** (المـادة ٢١٥ القديمة) ــ قد نبه بعض القضاة الى أن أمر تسبب الموت عن ضرب أو جرح (وجعل الجريمة بهذه الكيفية منطبقة على هذه المـادة) هو أمر عرضى محض حتى ان الحد الادنى المقرر للعقوبة الذى كان الى اليوم جائزا الحكم بها بعد مراعاة الرأفة (وهو حبس سنتين) كان فيه تغـال ولذا فقد جعلت عقوبة السجن اختيارية معه

وقد ذهب القضاة من وجه آخر فى بعض الاحيان الى تقرير عدم وجود التعمد فى الاحوال التى كان الموت فيها نتيجة طبيعية لاسـتعمال القسوة وعلى هذا فقد جعل الحد الاقصى لعقوبة الاشغال الشاقة المنصوص عنهـا فى الجزء الاول من المـادة سبع سنوات

وان ذكر اعطاء مواد ضارة يسد نقصا شوهد وجوده عملا

المادة **٢٠١** (المادة ٢٢٧ القديمة) ـ قد حوّرت عبارة هذه المادة نظرا لما أدخل من التعديل على المواد المتعلقة بالدفاع الشرعى الذى تعذرت بسببه الاحالة على المادة ٢٢٦ (القديمة) (تنظر التعليقات على المادتين ٢٠٩ و ٢١٥ الجديدتين)

قد حذفت المادة ٢٢٢ القديمة بما أن الاشخاص المنصوص عنهم فيها يمكن معاقبتهم حسب القواعد العمومية المقررة للاشتراك

وقد حذفت أيضا المادتان ٢٢٣ و ٢٢٤ القديمتان بما أن القواعد العمومية للاشتراك تجيز معاقبة الرئيس وان المادة ٥٨ تبيح تبرئة الموظف فى الاحوال التى يمكنه أن يثبت فيها أنه أطاع أوامر رئيسه اطاعة شرعية

المادة **٢٠٩** وما بعدها الى المادة **٢١٥** ـ هذه المواد التى حلت محل المواد ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٨ و ٢٢٩ القديمة قد أضيفت بناء على طلب مجلس شورى القوانين

فالمادة ٢٢٥ القديمة كانت تنص على حق الدفاع الشرعى عن النفس دون أن تضع له حدودا .

والمادة ٢٢٦ القديمة كانت تنص على جواز استعمال الدفاع الشرعى فى رد تسلق منزل مسكون أو كسره أو نقبه أو الدخول فيه أو تسلق محلقاته أو كسرها أو نقبها او الدخول فيها كأنها الحالة الوحيدة التى يقبل فيها استعمال هذا الحق عن المال

فمجلس الشورى لاحظ أوّلا أن ضرورة دفع جريمة فى الغيطان ليلا هى بالنظر لعوائد البلاد أشد من ضرورة دفع جريمة ترتكب فى منزل مسكون . ومن جهة أخرى لاحظ أن حماية المادة ٢٢٦ القديمة لمن يدفع متسلقا أو كاسرا أو ناقبا يفعل ما يفعل من ذلك فى خلال الليل كانت منصوصا عليها بعبارة تقبل التوسع كثيرا فكان للرجل الذى لا يملك لنفسه أى حق يدفع به ليلا عن ماله الذى فى الغيطان أن يقتل مطلقا دون مراعاة ظروف الاحوال كل من حاول أن يلج بيته أو ملحقاته ليلا وقد أخذت المواد التى اقترحها مجلس شورى القوانين عن المواد ٩٦ وما بعدها الى ١٠٥ من قانون العقوبات الهندى

وكل ما يرتكب فى اثناء استعمال حق الدفاع الشرعى إما عن النفس وإما عن المال لا عقاب عليه مطلقا (المادة ٢٠٩) ولا يفرق القانون فى ذلك بين دفاع الشخص عن نفسه أو عن نفس غيره ولا بين دفاعه عن ماله أو عن مال غيره

وقد حددت المادة ٢١٠ بعبارة تقبل التوسع .الاحوال التى يجوز استعمال هذا الحق فيها . وقد قرر فيها مما عدا ذلك مبدأ كون القوة التى تستعمل لا يجوز أن تتخطى الحدود الضرورية للوصول الى الغرض المقصود . ودرجة القوة التى تباح شرعا هى مسألة تتعلق بالوقائع وعلى القاضى أن يبين ويحكم اذا كانت تعدت فى ذلك الحد الضرورى أولم تتعدّه ويجب عليه فى ذلك أن يلاحظ اذا كان الشخص الذى يستعملها كان يدفعه اذذاك عامل من الظروف لا يتسنى معه أن يقدر الحد الذى ما كان له أن يتعداه حق قدره

وقد نصت المادة ٢١٣ على استثناء مهم يستثنى من القاعدة التى قررتها المادة ٢١٠ والتى من مقتضاها أنه يجوز أن يستعمل من القوة ما يكفى لحماية النفس أو المال حماية فعلية . ولا يكون للشخص أن يتعدى ذلك الحد الى احداث الموت عمدا الا فى الاحوال المنصوص عليها فى المادة ٢١٣ ومعلوم أنه لا يلزم على ذلك أن يكون القتل العمد فى هذه الاحوال غير معاقب عليه دائما فانه بمقتضى المادة ٢١٠ لا يكون غير معاقب عليه حتى فى هذه الاحوال الا اذا كان الوصول الى الغرض المقصود غير متيسر باستعمال قوة أقل شدة من ذلك . ومتى تجووزت حدود حق الدفاع الشرعى بنية سليمة فلا يترتب على ذلك عدم الحكم على المتجاوز بعقوبة ما (المادة ٢١٥ وتراجع المادة ٢٢٩ القديمة) . فاذا كان الفعل المرتكب جنحة فعدم نص القانون على حد أدنى للعقوبة التى يحكم بها يدع للقاضى سلطة مطلقة كافية فى ذلك . فاذا كان الفعل جناية وكانت حدود حق الدفاع الشرعى قد تجووزت تجاوزا كثيرا فقد يكون من الضرورى أيضا الحكم بالعقوبات المنصوص عليها قانونا . ويمكن تنزيل العقوبة فى جميع الاحوال الى الحبس مدة ما عملا بالمادة ٢١٧ وذلك على حسب درجة

المعذورية التى يعتبر القاضى وجودها عند ارتكاب الفعل . وقد يكون الحد الادنى المصرح بالحكم به حسبما هو مقرر فى هذه المادة زائدا عن اللازم كما لو كان المتهم لم يخطئ فى غير تقدير القوة اللازمة مثلا فلذلك قد أجاز القانون للقاضى أن يعتبر المتهم معذورا فيما فعل وأن يحكم عليه بالحبس لمدة يجوز أن لا تزيد عن يوم واحد

وقد أخرج من حق الدفاع الشرعى استثناآن فى المادتين ٢١١ و ٢١٢ فلا وجود لهذا الحق متى وجد الوقت الكافى للركون الى الاحتماء بالسلطة العمومية وكذلك لا وجود له فيما يأتيه مأمورو السلطة العمومية الا فى أحوال استثنائية

أما بالنسبة لما يأتيه أحد مأمورى الضبط والربط أثناء قيامه بعمل داخل فى حدود وظيفته فظاهر أنه لا يمكن أن يكون لحق الدفاع الشرعى وجود لأن عمل العامل لا يكون فى هذه الحالة جريمة . فمتى تخطى العامل ما خول من السلطة أصبح عمله غير شرعى ولا بدّ لاول وهلة من أنه يترتب عليه جواز استعمال حق الدفاع الشرعى ممن يصد هذا العمل . ومع ذلك فمن الضرورى أن يقوم هؤلاء المأمورون بأعمالهم وينتج عن ذلك ضرورة أنهم قد يتعدون أحيانا بسلامة نية حدود وظيفتهم فى ذلك مثلا يرى عامل البوليس فعلا يظنه جريمة فيقبض على من يظنه مرتكبا له غير أن الفعل لم يكن فى الحقيقة جريمة فيكون حينئذ القبض على الفاعل من الوجهة القانونية حاصلا بغير حق الا أن المتهم لا يزال ملزما بالتوجه بلا مقاومة الى مركز البوليس لابداء أقواله

ومع ذلك كله قد يكون للمتهم الحق فى بعض الاحيان فى المقاومة اذا كان الفعل الذى أتاه العامل يحتمل أن ينشأ عنه لشخصه ضرر عظيم عند عدم حصول مقاومة منه

وكذلك يوجد هذا الحق اذا كان العامل سئ النية فى عمله . كما لو قبض بسوء قصد على شخص برئ . الا أنه مما يلاحظ أن الموظفين العموميين مفترض فيهم حسن النية . بالشخص الذى تصدر منه مقاومة اذا رأى أن العامل غير حسن القصد يفعل ذلك وعليه تبعة عمله هذا

وهناك مسألة هى أحرى المسائل فى هذا الباب متعلقة بمعرفة وقت انتهاء ذلك الحق كما لو سرق سارق مثلا ثم عمد الى الفرار بعد استيلائه على الاشياء المسروقة فهو قد أتم فعل السرقة بحكم القانون . ومع ذلك فمقبول أن تدخل الاحتياطات التى تتخذ لمنعه من الفرار بما سرق فى عداد الافعال المقصودة من عبارة «دفع سرقة» أما اذا هرب السارق فعلا فلا يكون هناك حق مطلقا فى استعمال القوة لاسترجاع الاشياء المسروقة التى توجد تحت يده بل يجب أن يقبض عليه ويحاكم

أما من حيث المادة ٢٣١ القديمة فتراجع المادتان ٢٨٣ و ٢٨٤ من القانون الجديد

الباب الثانى
(فى الحريق عمدا)

المادة **٢١٨** (المادة ٢٣٣ القديمة) — قد اعتبرت السواقى والمعاصر كالمبانى فى الاحكام الصادرة من المحاكم والظاهر أن الاولى النص عنهما بصراحة فى هذه المادة وقد اضيفت آلات الرى بناء على طلب مجلس شورى االقوانين

المادتان **٢١٩** و **٢٢٠** (المادتان ٢٣٤ و ٢٣٥ القديمتان) — ان الحالة الاكثر وقوعا عادة والتى تنطبق عليها المادة ٢١٩ والجزء المقابل لها من المادة ٢٢٠ هى التى يحرق فيها انسان أشياء يملكها ليقبض مبلغا طائلا كانت أشياؤه مؤمنة عليه وليس هذا الفعل عبارة عن تدليس فقط بل هو يسبب خطرا كبيرا عاما وكانت العقوبة القديمة غير كافية فزيد الحدّ الاقصى لها

وقد زيدت عبارة «سواء كان لا يزال باقيا بالغيط أو نقل الى الجرن» بناء على طلب مجلس شورى القوانين

الباب الثالث
(فى اسقاط الحوامل الخ)

المادة **٢٢٥** و **٢٢٦** (المادتان ٢٤٠ و ٢٤١ القديمتان) — قد أنزل الحدّ الاقصى للحبس الى ثلاث سنوات عملا بالمبدأ العام

المــادة **٢٢٩** (المــادة ٢٤٥ القديمة) ــ ان أمر بيع الجواهر السامة بدون طلب الكفالات المناسـبة من المشترى يعاقب عليه الآن (بالعقوبات المقررة للمخالفات) طبقا للقرار الصادر فى ١٣ يونيه سنة ١٨٩١ متعلقا بالجواهر السمية والمصادرة التى هى موضوع الفقرة الثانية من المادة القديمة داخلة فى حكم المادة ٣٠

البــاب الرابع
(فى هتك العرض وافساد الاخلاق)

المواد من **٢٣٠** الى **٢٣٢** (المواد من ٢٤٦ الى ٢٤٨ القديمة) ــ ان عبارات هذه المواد فى القانون القديم كان فيها خلط كثير لانها كانت تتضمن أحكاما متعلقة بالفجور (الوقاع) وأخرى متعلقة بهتك العرض وكلها متداخلة فى بعضها وعلى هذا فقد وضعت هذه العبارات وضعا جديدا ولقد أدخل فيها أربعة تغييرات مهمة فجعلت عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة عقوبة اختيارية للفجور وجعل اسـتعمال التهديد كاستعمال القوة وجعل السن الذى يعتبر فيه الرضا أربع عشرة سنة بدل اثنتى عشرة فى المــادتين ٢٣١ و ٢٣٢ فصار هذا السن موافقا للمقررة فى معظم الشرائع الاجنبية وفى الحالة المنصوص عنها فى المادة ٢٣٢ (المادة ٢٤٦ القديمة) قد نص عن عقوبة خاصة متى ارتكبت الجريمة على شخص طفل لم يبلغ السابعة اذ فى هذه الحالة يصعب نظرا لعدم ادراك الطفل تمييز ما اذا كان هدد أو لم يهدد وبما أن الطفل فى أوائل السن لا يمكن أن يبدى قبولا لامر بتمييز وادراك فمسألة الوقوف على ما اذا كان هدد أولم يهدد تقل أهميتها لان هذه الاهمية فى الاحوال العادية تنتج من أن المجنى عليه ربما كان يقبل وانه حرم من حرية ابدائه قبوله بواسطة التهديد

المــادتان **٢٣٣** و **٢٣٤** (المادتان ٢٤٩ و ٢٥٠ القديمتان) ــ قد زيدت الحدود القصوى للعقوبات بناء على طلب مجلس شورى القوانين

المــادة **٢٣٨** (المادة ٢٥٤ القديمة) ــ قد جعل بناء على طلب مجلس شورى القوانين اعتراف المتهم ووجوده فى المحل المخصص للحريم من بيت مسلم دليلين عليه والدليل الاخير منصوص عليه فى المــادة ٢٤٥ من قانون العقوبات المختلط

المـادة ٢٤١ (جديدة) قدوضعت هــذه المـادة بناء على طلب مجلس شورى القوانين وقد ذكر المجلس المذكور على وجه الخصوص دخول شخص فى منزل وارتكابه فى حضرة امرأة فعلا لو وقع علانية لعد فعلا فاضحا مخلا بالحياء

ويعاقب أيضا بمقتضى هذه المادة على دخول شخص فى الجزء المخصص للحريم من منزل بقصد ارغام امرأة على وجوده عندها

البـاب الخـامس

(فى القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق الخ)

المـادتان ٢٤٧ و ٢٥٠ (المـادتان ٢٦٢ و ٢٦٥ القديمتان) ـ قد زيدت الحدود القصوى للعقوبات

المـادتان ٢٥١ و ٢٥٢ (المادتان ٢٦٥ و ٢٦٧ القديمتان) ـ قد زيدت الحدود القصوى للعقوبات بنـاء على طلب مجلس شورى القوانين وقد مكنت هذه الزيادة من جعل عبارة المـادة ٢٥٢ أبسط من ذى قبل

أما من حيث حذف المـادة ٢٤٧ القـديمة تنظر التعليقات العموميـة على الكتابين الثانى والثالث

البـاب السادس

(فى شهـادة الزور الخ)

المواد ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ (المواد ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ القديمة) ـ قد خفضت كثيرا العقوبات المقررة فى المواد القديمة من ٢٧٠ الى ٢٧٢ بمقتضى الامر العـالى الصادر فى ٢٧ يونيه سـنة ١٨٩٦ حتى يعاقب على شهادة الزور كالجنح التى تقع فى الجلسات ولم يمح هــذا التغيير ولو أن العقوبات التى كانت نتيجته ليست مناسبة لاهمية الجريمة ومع ذلك فقد أدخل بعض التعديل . أوّلا لان شهادة الزور التى تكون نتيجتها الحكم بالاعدام تختلف بالكلية اذا نفذت هذه

العقوبة عن شهادة الزور فى الاحوال الاخرى لان عواقبها لاترد والظاهر أن ليس من سبب صحيح يمنع من اعتبار هذه الشهادة الزور كالقتل . وثانيا قد أضيفت الاشغال الشاقة المؤقتة الى السجن فى المادة ٢٥٥ (٢٧١ القديمة) بصفة عقوبة اختيارية فى حال شهادة الزور التى تكون نتيجتها صدور حكم على المتهم فى قضية جنائية . وثالثا ليس من الضرورى أن تنزل فى المادة ٢٥٦ (٢٧٢ القديمة) عقوبة شهادة الزور فى مواد المخالفات الى العقوبات المقررة للمخالفات بما أن المادة ٢٣١ (٢٤٤ القديمة) من قانون تحقيق الجنايات قد خولت للقاضى الجزئى ولو عند ما يجلس بصفة قاضى مخالفات أن يحكم فى الجنح التى تقع فى الجلسات وأخيرا فان الحد الاقصى لعقوبة الحبس المقررة فى المادتين ٢٥٦ و ٢٥٧ قد أبلغ الى سنتين .

المادة **٢٥٩** (المادة ٢٧٥ القديمة) ـ ان عبارة «بالقوة والقهر» الواردة فى المادة القديمة يبعد أن تكون ظاهرة المعنى

الباب السابع
(فى القذف والسب وافشاء الاسرار)

المادة **٢٦١** (المادة ٢٧٧ القديمة) ـ ان الفقرة الثانية والثالثة من المادة الجديدة وهما اللتان أضيفتا بناء على اقتراح مجلس شورى القوانين استعيض بهما عن الفقرة الثانية من المادة القديمة فان عبارة هذه المادة وهى «لاتقبل من القاذف اقامة الدليل لاثبات ماقذف به» وان كانت واضحة وضوحا كافيا الا أن المحاكم قد أظهرت فى أحكامها ميلا الى اتباع نص القانون الفرنساوى الذى يجيز بصريح العبارة اقامة الدليل لاثبات ماقذف به الموظف من المسائل التى تتعلق بأداء واجباته خاصة

فاذا تقرر مبدئيا العمل بمثل هذه القاعدة فاللازم على ما يظهر هو تقرير عدم الحكم بعقوبة بسبب الطعن على أعمال موظف عمومى اذا كان هذا الطعن صادرا عن حسن نية لامجرد تقرير جواز اقامة الدليل على صحة الامور المنسوبة للموظف والفرق الطفيف بين الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المادة ٢٦١ وبين الجرائم

المعاقب عليها بمقتضى المادة ٢٦٥ يستلزم البحث لمعرفة فى أية مادة من هاتين المادتين يجب تقرير مبدأ عدم العقاب على الانتقاد فى بعض الاحوال على أعمال الموظفين العموميين . فبالاحالة التى زيدت فى المادة ٢٦٥ على المادة ٢٦١ تكون الفقرة الجديدة سارية فى الحالتين .

والحماية التى تقررت فى النص الجديد هى بالنسبة للحماية المقررة بمقتضى القانون الفرنساوى (التى تسوغ اقامة الدليل لاثبات كل فعل متعلق بأعمال الموظفين العموميين) أضيق نطاقا منها من بعض الوجوه وأوسع منها من البعض الآخر فان المادة الجديدة تشترط فيما ينسب من الافعال أن يكون الغرض من نسبتها الى الموظف تأييد طعن صادر عن حسن نية على أعماله أما اذا أثبت أن هذا الطعن لم يكن عن نية حسنة فلا يترتب على امكان اقامة الدليل على صحة تلك الافعال عدم الحكم بعقوبة ومن جهة أخرى اذا كان الطعن صادرا عن سلامة نية لا يشترط أن تكون تلك الافعال تتعلق مباشرة بأعمال الموظف اذا كانت تؤيد هذا الطعن

والانتقاد هو عبارة عن اظهار رأى ويشترط القانون أن يكون هذا الانتقاد خاصا بأداء واجبات الموظف فكون الشخص موظفا عموميا لا يترتب عليه أن يكون لاحد حق الانتقاد عليه فى معيشته أو أحواله الخصوصية اسوة غيره من الافراد ويجب من جهة أخرى أن يكون صادرا عن نيـة حسنة فاذا توفر هذا الشرط لا يلزم لتبرئة المتهم أن يكون القاضى موافقا له فيما أبداه من الانتقاد وشرط حسن النية هو مسألة من المسائل المتعلقة بالوقائع لا يمكن أن تقرر لها قاعدة ثابتة لكن يلزم على الاقل أن يكون موجه الانتقاد يعتقد فى ضميره صحته حتى يمكن أن يعدّ صادرا عن سلامة نية وأن يكون قدّر الامور التى نسبها الى الموظف تقديرا كافيا وأن يكون انتقاده للصلحة العامة لا لسوء قصد

المادة **٢٦٢** (المادة ٢٧٨ القديمة) ــ قد وقع الريب فى معرفة ما اذا كان لفظ « جنائية » الوارد فى هذه المادة مستعملا بمعناه الخاص أو اذا كان معادلا للفظ « تعزيرية » والظاهر أن الاولى زيادة الايضاح .

المادة **٢٦٥** (المادة ٢٨١ القديمة) ــ قد زيد الحد الاقصى للعقوبة ومن حيث الاحالة على المادة ٢٦١ ينظر التعليق على هذه المادة

قد حذفت المادة ٢٨٣ القديمة لانها احالة غير ذات فائدة على كتاب المخالفات الواردة فيه الجريمة المنصوص عنها فى هذه المادة

الباب الثامن

(فى السرقة والاغتصاب)

كان قد نبه كثير من القضاة الى ضرورة تحوير المواد الواردة فى باب السرقة لانه كان يظهر أن لافائدة فى وجود كثير منها كما أن المواد المتعلقة بالسرقات الجنائية كانت تستلزم تحويرا كثيرا يقتضى تغييرا كليا فى هذا الباب

المادة **٢٦٩** (المادة ٢٨٦ القديمة) ــ قد غيرت عبارة الجزء الاول من المادة القديمة المتعلقة بحالة خصوصية تقتضى اعفاء المتهم من العقوبة ولم يغير شئ من معناه وقد حذف الجزء الاخير منها لان المادة ٤٢ الجديدة تنص عن حالة الاشتراك عند مايكون الفاعل الاصلى معفى من العقوبة

المادة **٢٧١** وما يليها الى **٢٧٣** ــ (التى استعيض بها عن المواد ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩١ القديمة) ــ كان فى المواد القديمة خلط كثير أما أولا فلأن العقوبة المنصوص عنها فى المادة ٢٨٨ للسرقة باكراه وبشرطين كذلك من الشروط الخمسة المدونة فى تلك المادة كانت عين العقوبة المقررة فى المادة ٢٩١ للسرقة باكراه عندمالم يترك الاكراه أثرا لاى جرح ولا يقترن بأى شرط آخر وأما ثانيا فبسبب الاحالات الواردة فيها على المادة ٢٨٧ وأن التغيير الجديد لايمس الموضوع فى شئ غير اضافة الاشغال الشاقة المؤقتة بصفة عقوبة اختيارية الى الاشغال الشاقة المؤبدة فى المادة ٢٧١ فى حال السرقة باكراه اذا ترك الاكراه اثر جروح اذ أن الجروح قد تكون خفيفة لدرجة لاتستوجب زيادة العقوبة

المادة ٢٧٤ - (٢٩٢ القديمة) - هذه المادة تنص عن السرقات التى تعدّ جنحا وتكون مصحوبة بظروف مشدّدة والفقرة الاولى منها كانت تحتم فى القانون القديم وجود شرطين معا من الشروط الثلاثة المذكورة فيها وهى أن تكون السرقة حصلت ليلا ومن شخصين فأكثر أو فى مكان مسكون أوفى محل عبادة والظاهر أن وجود شرط واحد من هذه يكفى لتبرير زيادة للعقوبة (انظر الفقرات ١ و ٤ و ٥ الجديدة) وقد اختصر فى عبارة الفقرة الثانية القديمة (الفقرة السادسة الجديدة) وبما أن مجرد حصول السرقة فى مكان مسكون أو فى ملحقاته يكفى بمفرده لانطباق السرقة على هذه المادة فكان يمكن أن يحذف من الفقرة الثالثة القديمة (السابعة الجديدة) هذه العبارة «سواء من مال ضيف نزل عند مخدومه أو من مال صاحب منزل دخل فيه مع مخدومه» وأن يحذف من الفقرة الرابعة القديمة (الثامنة الجديدة) قوله «صاحب لوكاندة أو خان» والفقرة الثالثة الجديدة هى المادة ١٤١ القديمة وقد سوى بناء على طلب مجلس شورى القوانين بين الاماكن «المعدة للسكنى» وبين الاماكن «المسكونة»

المادتان ٢٧٥ و ٢٧٦ - قد حذف المادتان ٢٩٤ و ٢٩٥ القديمتان لان أقصى العقوبة المقررة فيهما هو نفس الحدّ الاقصى المقرر للسرقة البسيطة (راجع المادة ٣٠٠ القديمة) فكان الظاهر اذن أن لاحاجة الى هاتين المادتين وقد استعيض عن المادة ٣٠٠ القديمة بالمادة ٢٧٥ الجديدة وأن أحكام هذه المادة تنطبق على أنواع السرقات المنصوص عنها فى الجزء الاول من المادة ٢٩٦ القديمة وللقاضى الحق فى خفض العقوبة كلما دعت الظروف لذلك فى حال سرقة الغلال الخ ... والحظر فى ابقاء الفعل المنصوص عنه فى الجزء الاول من المادة ٢٩٦ القديمة بصفة جريمة خصوصية ناشئ من أن المحاكم كانت مختلفة فى تعريف المراد من قوله فى القانون «محصولات الارض النافعة» وقد جعل الحدّ الاقصى للعقوبة المقررة فى النص الجديد الحبس مدة سنتين لعدم كفاية الحدّ الاقصى المقرر الآن وهو سنة - أنظر الحدّ الاقصى وهو خمس سنوات المقرر فى المادة ٣٨٨ من القانون الفرنساوى وهى المقابلة لمادة القانون المصرى -

وكان يوجد الجزء الاخير من المـادة ٢٩٦ القديمة نوعا خاصا من السرقات معاقبا عليه بالعقوبات المقررة لمواد المخالفات وهذه العقوبات كافية فى كثير من الاحوال لكن قد تكون للجريمة فى أحوال أخرى صفة سرقة خطرة على الهيئة الاجتماعية ومن وجه آخر فان سلطة القاضى أصبحت غير مرتبطة بحدّ أدنى بالنظر للقواعد الجديدة فلا يخشى ظلم من اعتبار هذه الافعال جنحا ومن ثم يجوز تطبيق العقوبات المقررة للعود اذا اقتضى الحال ذلك ولكن بمـا أن الغرامة غير مقررة فى أحوال السرقات العادية فقـد تقررت صريحا فى المـادة ٢٧٦ كعقوبة اختيارية للافعال المتقدمة الذكر متى كانت قيمة الغلال المسروقة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا

وهنا يتعين الكلام على الغاء المادتين ٢٩٣ و ٢٩٧ القديمتين وفيما يختص بالمادة ٢٩٣ فان الغرض الظاهر من هذه المادة كان هو معاقبة سائقى العربات وغيرهم ممن يسرقون شيأ من البضائع التى يؤتمنون عليها ويضعون بدل الاشياء المسروقة غيرها حتى لا تظهر سرقتهم فاذا كان هذا هو الغرض فالفعل منطبق على الفقرة الثامنة من المـادة ٢٧٤ فاذا اعتبر بالعكس أن الغرض من هذه المادة هو المعاقبة على اتلاف مال الغير بسوء القصد فليس هنـا موضع هذه المـادة وليلاحظ أن أمر اتلاف ممتلكات الغير بسوء القصد لم يبحث فيه فى أى موضع من القانون القديم بحثا كافيا

وأما فيما يختص بالمـادة ٢٩٧ فليس من الواضح أن يكون نقل حدّ من حدود الاطيان من موضعه موصـلا الى سرقة ومع ذلك فانه من صالح النظام العام أن يكون هناك عقاب على الفعل المنصوص عنه فى هـذه المـادة ولذا فقد أدخل نقل أو ازالة حدّ من الحدود فى المـادة ٣١٣ (المـادة ٣٣٢ القديمة) التى كانت تنص من قبل عن عقوبة ردم الخنـادق المجعولة حدودا وغير ذلك وقد جعلت فيها عقوبة خاصة لمن ينقل حدّا أو يزيله اذا كان يقصـد بذلك اغتصاب أرض وهذا ما يظهر أن المـادة المحذوفة كانت ترمى اليه

المـادة **٢٧٧** — هى المـادة ٣٠١ القديمة المعدلة بمقتضى الامر العـالى الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ وقد أدخلت عليها التعديلات اللازمة وان مسألة مراقبة البوليس فى حال الحكم بعقوبة جنائية وارد الكلام عليها فى المـادة ٢٨

المـادة **٢٧٨** ــ هى عبارة عن مضمون المادة ٣٠٢ القديمة بعبارة أخرى وان الاحالة التى فى المـادة القـديمة على المواد ٨ و ١٠ و ١١ كانت بعيدة عن الوضوح ولقد أدت الى أكبر صعوبة فى العمل

المـادة **٢٧٩** ــ قد استعيض بهذه المـادة عن المـادة ٦٩ القديمة

المـادة **٢٨٠** ــ راجع المـادة ٤٦٠ من قانون المرافعات التى نصها :

«اذا اختلس المدين المحجوز على أمتعته أو غيره شـيأ من الامتعة المحجوزة قضائيا أو اداريا يجازى جزاء السارق»

وان المـادة ٤٦٠ القديمة لم ينص فيها الا عن اختلاس الاشياء المحجوز عليها قضائيا ومن ثم كان يمكن اعتبار موضعها فى قانون المرافعات ثم صدر بعد ذلك أمر عال فى ٩ مايو سنة ١٨٩٥ بوجوب تطبيقها فى حال اختلاس الاشياء المحجوز عليها اداريا فهـذه اذن جريمة يجب عقلا أن يكون موضعها فى قانون العقوبات والمـادة بنصها التى هى عليه من سـنة ١٨٩٥ قد أدّت الى خلاف كثير لمعرفة ماذا كانت الجريمة تعتبر تعدّيا على السلطة القضائيـة أو تعدّيا على حق الملكية وهل كلمة الغير الواردة فى هذه المـادة تنطبق على كل شخص غير المحجوز عليـه أو على من يرتكبون الجريمة لفائدته فقط وهل المراد من قوله فى المـادة «يجازى جزاء السارق» أن من يقع منه الاختلاس المنصوص عنه فى هذه المادة لا يعاقب فى حال من الاحوال الا بالعقوبة المقررة للسرقة البسيطة

ومما لاريب فيه أن هـذه الجريمة هى فى كل الاحوال اعتداء على السلطة القضائية الا أنه لم ينشأ عنها اشكال الا فى حال ما اذا لم تتوفر فيها أركان السرقة المعاقب عليها أعنى اذا كان المختلس هو مالك الاشـياء المختلسة أو شخص آخر يعمل لصالحه أو قريب له لاعقاب عليه بمقتضى أحكام المادة ٢٦٩ (المادة ٢٨٦ القـديمة)

والنص الجديد جعل هذا الفعل جريمة من نوع خاص معاقبا عليها بالعقوبات المقررة للسرقة على اختلاف أنواع هذه العقوبات

وان اختلاس الاشياء المحجوزة بمعرفة مالكها المعين لحراستها ليس هو اختلاس حقيقيا بالنظر لما تقدم وهذا الاختلاس هو جريمة خصوصية أيضا ولذا أضيفت على القانون مادة جديدة هى المادة ٢٩٧ وهذه المادة مع المادة ٢٨٠ يزيلان كل اشكال تولد عن تطبيق المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات الحالى

المادة **٢٨١** ـ (هى المادة ٢٩٨ القديمة)

المادة **٢٨٢** وما بعدها الى **٢٨٤** ـ قد استعيض بهذه المواد عن المادتين ٢٣١ و ٢٩٩ القديمتين وهذه المواد الجديدة تشمل أحوالا كانت لاتدخل تحت أحكام هاتين المادتين وكانت عبارة المادة ٢٣١ القديمة على مافيها من التعقيد والخفاء لاتنص الا على حالة معينة خصوصية من أحوال الغصب بطريق التهديد وهى حالة أولى لها أن تكون بين الجرائم المختصة بالملكية

وقد جعل التهديد فى المادة ٢٨٢ كالقوة واستعيض عن عبارة « سند دين أو براءة » بعبارة « سندا مثبتا أو موجودا لدين أو تصرف أو براءة» لازالة شك كان قد عرض فى انطباق هذه الالفاظ على عقد بيع

وقد نص على الغصب بطريق التهديد بطريقة عامة فى المادة ٢٨٣ وقد جعل فى المادة ٢٨٤ التهديد بارتكاب جريمة معاقبا عليه بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة (وهى الحالة المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٢٣١ القديمة) كالتهديد بارتكاب جريمة معاقب عليها بالاشغال الشاقة المؤقتة وزيدت حالة التهديد بنشر أمور شائنة لانها مع الاسف أصبحت كثيرة الحصول ولم يرد نص عليها فى القانون الحالى

ويلاحظ أنه لم يشترط فى المادتين ٢٨٣ و ٢٨٤ أن يكون التهديد صادرا الى نفس الشخص المراد غصب ماله (نقدا كان أو غيره) وأنه لايشترط بمقتضى المادة ٢٨٤ أن تكون الامور الشائنة المهدّد بنسبتها اليه متعلقة بشخصه

وفى الغصب بالتهديد يكون التهديد ركنا من أركان الجريمة فيعتبر اذن بالنسبة اليها من الاعمال التى يعد ارتكابها بدءا فى تنفيذها وبذلك يمكن أن يعد ارتكابها

شروعا معاقبا عليــه اذا توفرت شرائط الشروع المنصوص عليها فى المــادة ٤٥ ويلاحظ أن الشروع معاقب عليه فى الاحوال المنصوص عليها فى المواد الثلاث ٢٨٢ و٢٨٣ و٢٨٤ (٤٦ و٤٧ و٢٨٣)

البــاب التــاسع
(فى التفالس)

قد صارت رعايا الحكومة المحلية تحاكم أمام المحاكم المختلطة فى أحوال الافلاس المختلط بمقتضى الامر العالى الصادر فى ٢٦ مارس سـنه ١٩٠٠ بتعديل الفصل الثانى من لائحة ترتيب المحـاكم لكن بمـا أنه ممـا لايحسن أن يتغير القانون الواجب العمل به بحسب كون بعض الدائنين من الاجانب أو بحسب كون جميعهم وطنيين فقد جعل هذا الباب موافقا للباب المقابل له من قانون العقوبات المختلط المعدّل بالامر العالى الصادر فى ذلك التاريخ وان العقوبة المقررة فى المـادة ٢٩٤ من القـانون المختلط هى الحبس من سنتين الى خمس ولكن بمـا أن الحبس بمقتضى القانون الاهلى لاتزيد مدته عن ثلاث سـنوات فقد استعيض عن هذه العقوبة فى المـادة ٢٨٧ الجديدة بعقوبة السجن من ثلاث سـنوات الى خمس والعقوبة القديمة الواردة فى المـادة ٣٠٥ كانت هى الاشغال الشاقة المؤقتة

البــاب العاشر
(فى النصب وخيانة الامانة)

المـادة **٢٩٣** (المـادة ٣١٢ القديمة) ـ هذه المادة نقلت من الباب التاسع

وقد زيدت فيها هذه العبارة «وأما بالتصرف فى مال ثابت أو منقول ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه» بناء على طلب مجلس شورى القوانين

والجريمة المنصوص عليها فى هذه المـادة اذا كان موضوعها عينا من الاعيان الثابتــة تكون الجنحة التى كانت معروفة فى القانون الفرنساوى بـ(Stélionat)

والتصرف فى الاعيان قد لايكون ببيع تام كالرهن مثـلا فانه كاف لسريان حكم هـذه المـادة وقد يجوز أن العين لم تكن قط ملكا للتهم أو لايجوز له أن يتصرف فيها التصرف الذى يريد اجراءه لسبق تصرفه فيها

أما اذا كان المتهم يعتقد حقا أنه يجوز له اجراء هـذا التصرف فلا يجوز الحكم عليه بعقوبة ما لما يقتضيه ماورد فى هذه المادة من قوله «وكان ذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير أو بعضها»

أما من حيث الاعيان المنقولة فالغـالب أن يكون تطبيق هذه المـادة نادر الحصول لان الفعل المكون لجريمة النصب بالنسبة للمشترى يكون معاقبا عليـه عادة كسرقة أو اختلاس وقع اضرارا بالمـالك الحقيق ومع ذلك فمن الممكن ذكر حالتين تنطبق فيهما هذه المـادة وهما :

أولا ـ اذا كانت السرقة وقعت اضرارا بوالد المتهـم فانها تكون غير معاقب عليها بمقتضى حكم المـادة ٢٦٩ لكنه من حيث النصب الواقع من السارق اضرارا بالمشترى الحسن النية لاينجو من العقوبة بمقتضى حكم هذه المـادة .

ثانيا ـ اذا باع المؤتمن الاشياء المسلمة اليه على سبيل الامانة فان بيعه هذا يعـدّ خيانة أمانة ونصبا وشروعه فى هـذا البيع غير معاقب عليـه بصفة شروع فى خيانة أمانة لكنه يجوز أن يعاقب عليه كشروع فى نصب

وقد حورت عبارة المـادة بعض التحوير

المـادة **٢٩٤** (المادة ٣١٣ القديمة) ـ قد استبدلت فى هذه المادة الكلمات «لم يبلغ سنه احدى وعشرين سنة» بعبارة «لم يبلغ سنه ثمانية عشرة سنة كاملة أوحكم بامتداد الوصاية عليه من الجهة ذات الاختصاص» وذلك بناء على طلب مجلس الشورى . وقد أدخل هذا التغيير نظرا لمـا تقرر فى لائحة المجالس الحسبية من أن الرشد لايكون الابلوغ الثامنة عشرة من العمر . وزيادة على ذلك قد زيدت العقوبة فى حالة مايكون المتهم مأمورا بالولاية أو الوصاية على المغدور

المادة ٢٩٦ (المادة ٣١٥ القديمة) ــ قد صارت العقوبة هى المقررة للنصب ولذا فانه يمكن ضم المادتين ٣١٥ و ٣١٦ القديمتين الى بعضهما

المادة ٢٩٧ ــ جديدة (راجع التعليق على المادة ٢٨٠)

المادة ٢٩٨ (المادة ٣١٧ القديمة) ــ قد يتسبب عن الجريمة المنصوص عنها فى هذه المادة اضرار جسيم بشؤن العدالة وقد تكون الغرامة التى كانت هى العقوبة الوحيدة المنصوص عليها فى القانون القديم عقوبة غير كافية مطلقا

الباب الحادى عشر

(فى تعطيل المزايدات الخ)

قد حذفت المادة ٣٢٢ القديمة بسبب وضع مادة عامة خاصة بالمصادرة وهى المادة ٣٠

الباب الثانى عشر

(ألعاب القمار والنصيب)

المادة ٣٠٨ (المادة ٣٢٨ القديمة) ــ قد حذفت الفقرة الثانية من المادة القديمة بناء على طلب مجلس شورى القوانين وهذه الفقرة هى : (ولا تنطبق المادة الحالية على ألعاب اللوترى المقصود بها فعل الخير) وبذلك يكون من الضرورى لكل ألعاب اللوترى التى تعمل لوجوه الخير الاذن بها من الحكومة ومع ذلك فقد عرض على محكمة الاستئناف المختلطة مشروع أمر عال خاص بألعاب اللوترى على العموم

الباب الثالث عشر

(فى التخريب والتعييب والاتلاف)

المادة ٣٠٩ (المادة ٣٢٩ القديمة) ــ قد زيد الحدّ الاقصى المقرر للعقوبة

المادة ٣١٠ (المادة ٣٣٠ القديمة) ــ قد زيدت فيها فقرة جديدة يعاقب مقتضاها الشروع فى هذه الجريمة

وقد جعلت الجرائم المنصوص عليها فى هذه المادة من الجنايات اذا ارتكبت ليلا وذلك بناء على طلب مجلس شورى القوانين (تراجع المادة ٣١١ الجديدة)

المادة **٣١٢** (المادة ٣٣١ القديمة) ـ زيد الحدّ الاقصى المقرر للعقوبة فيها

المادة **٣١٣** (المادة ٣٣٢ القديمة) ـ قد زيد الحدّ الاقصى للعقوبة

أنظر فيما يتعلق بالتعديل المدخل على هذه المادة التعليق على المادة ٢٩٧ القديمة

قد حذفت المادة ٣٣٣ القديمة فان الحاكم الادارية يمكن أن تحكم بالعقاب على الجريمة المنصوص عنها فى هذه المادة اذا كانت عبارة عن مخالفة للوائح التى هى منوطة بتنفيذها والا فالاولى أن يقتصر على طلب تعويض

المادتان **٣١٦** و **٣١٧** (المادة ٣٣٦ القديمه) ـ ان جريمة التسبب عمدا فى فرقعة آلة بخارية كانت معاقبا عليها فى المادة ٣٣٦ القديمة بالحبس لمدة كان أقصاها سنتين والظاهر أن هذه الجريمة وكذا جريمة استعمال مواد مفرقعة يستحقان عقوبة أشدّ

وقد أضيفت الفقرة الثانية على المادة ٣١٦ لايجاد عقوبة على الافعال التى يتسبب عنها خسائر محسوسة لديوان المساحة

المادة **٣٢٠** (المادة ٣٣٩ القديمة) ـ الظاهر أن هذه المادة لم يعمل بها قط ولكن العبارة الاخيرة من النص القديم كانت تعطى مبدئيا أهمية زائدة للاعتذار بالالحاح والترجى عن الاشتراك فى الافعال المعاقب عليها بمقتضى هذه المادة

المادة **٣٢٢** ـ قد أضيفت هذه المادة بناء على طلب مجلس شورى القوانين

الباب الرابع عشر
(فى انتهـاك حرمة الملكيـــة)

قد أضيف هذا الباب الى القانون بناء على طلب مجلس شورى القوانين . وهو يسـد حاجة كانت لوحظت من قبل لتكون موضوع بحث عند الاشتغال بتنقيح القانون تنقيحا أكمل مما كان مزمعا . ويمكن أن يقارن بينه وبين الاحكام المفصلة أكثر ممـا هنا التى فى المواد من ٣٥٢ الى ٣٧٣ من قانون العقوبات السودانى التى قررت عقوبات أشد كثيرا من العقوبات المقررة فى هذا الباب

والغرض الاصلى من هـذا الباب هو معاقبة الاشخاص الذين يدخلون لغرض معاقب عليه قانونا أو يوجدون لمثل هـذا الغرض فى أماكن فى حيازة الغير فاذا ابتدئ بالفعل فى تنفيذ القصـد الجنائى كان الشخص فى الغالب مرتكبا لشروع فى جريمة معينة غير أنه يحصل غالبا أن العثور على الشخص قبل بدئه فى أى تنفيذ يخليه من كل عقاب كما هو الحال مثلا اذا دخل شخص فى منزل بقصد السرقة

وفى هذه الاحوال اذا كان الدخول حصل بواسطة كسر أو نقب أو بواسطة تسلق وأمكن اثبـات قصـد السرقة فهنا بلا أدنى شك شروع فى سرقة مع كسر أو نقب . الا أنه اذا كان المتهم قد دخل البيت حيث كان البـاب مفتوحا واختفى فيه فالجريمة التى شرع فيها ترجع الى سرقة من منزل مسكون والدخول فيه لايعد شروعا فى هذه الجريمة

وزيادة على ماتقدم من الضرورى لاجل الحكم بعقوبة على شخص فى مقابل شروع أن يثبت الشروع فى جريمة معينة لكنه قد يحصل أن يستحيل الحكم لاجل شروع فى جريمة على شخص دخل بيتا حتى مع الكسر أو النقب لانه لا يمكن البت فى سبب دخوله هل كان لارتكاب قتل أو سرقة وذلك رغما عن وضوح نية الاجرام عنده

وليس من الضرورى بنـاء على نصوص المـادة ٣٢٤ اثبات نيـة ارتكاب جريمة معينة اذا كان يؤخذ من كل الظروف انه كان عند الشخص نيـة أكيدة

لارتكاب جريمة كائنة ما كانت . وربما استنتج الاثبات على هذه النية من مجرد وجود شخص غريب عن المنزل فيه متى لم يستطع هذا الشخص أن يعلل وجوده تعليلا كافيا . وتكون القرينة عليه أقوى اذا حصلت الواقعة ليلا

وهناك تعليل يمكن لمن يظن أنه سارق أن يعلل به وجوده عند عدم وجود كسر أو نقب فيدعى أنه انما وجد بنية ارتكاب أمر مناف للآداب لا بنية الاجرام . وان كان لاشك فى أنه يسهل تفنيد مثل هذا الادعاء الا أن مجرد الجهر به علانية لا يصح السكوت عنه

وقد وضعت المادة ٣٢٥ الجديدة فأصبح غير ضرورى بناء على نصوص هذه المادة لدحض مثل هذا الادعاء أن تثبت نية الجريمة اذا وجد المتهم فى بيت الخ مختاطا لاخفاء نفسه عمن لو رأوه لكان لهم الحق فى اخراجه منه

وتجيز المادة ٣٢٦ فى بعض أحوال أن تزاد العقوبات المقررة فى المادتين ٣٢٤ و ٣٢٥

والمادة ٣٢٧ — ومثلها المادتان ٣٢٣ و ٣٢٤ من حيث الغرض من وضعهما وهو معاقبة من يتعرض بالقوة لواضعى اليد — ترمى الى المحافظة على النظام العام

وليلاحظ أن المادة ٣٢٣ تشمل الاحوال التى كانت تنطبق عليها الى اليوم أحكام الامر العالى الصادر فى ٣٠ مارس سنة ١٨٩٢ الذى ألغى الآن

وقد جاء عقب ذلك فى عبارة التعليقات الفرنساوية ماترجمته «وليس فى النص الجديد لفظة «paisible» وقد حذفت هذه اللفظة لكيلا يكون هناك ريبة فى أن ماأراد الشارع أن يعاقب عليه انما هو أفعال التعرض بالقوة الى واضع اليد على عقار دون أن تكون هناك ضرورة لان يكون حائزا شرعيا وهو ماقد كان يتطرق الى الذهن اذ كانت المادة القديمة تذكر صفة من صفات تلك الحيازة»

غير أنه يلاحظ أن ترجمة لفظة «paisible» لاوجود لها فى النص العربى للقانون القديم

الكتاب الرابع

قد حور هذا الكتاب المتعلق بالمخالفات تحويرا كليا والسبب فى ذلك هو أنه أدرجت فى قانون العقوبات المتبع فى المحاكم الاهلية عند صدوره أحكام كثيرة لم تكن واردة فى قانون العقوبات المتبع فى المحاكم المختلطة ثم ان كثيرا منها صدرت به قوانين خصوصية جديدة بعد التصديق عليها من محكمة الاستئناف المختلطة طبقا للامر العالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ فصارت سارية على الاجانب كالاهالى ولذا فان الاحكام المتعلقة بالمخالفات التى من هذا القبيل وبعض أحكام غيرها يمكن حذفها من القانون بغير ضرر

وهذا هو بيان النصوص التى اقترح حذفها على حسب الترتيب الموجود فى القانون القديم :

النصوص التى حذفت — عدد المادة	النصوص التى حذفت — عدد الفقرة	أسباب الحذف
		فيما يتعلق بأصحاب الخانات
٣٤١	٢	ان لهذا الموضوع قواعد مدونة فى الامر العالى الصادر فى ٩ يناير سنة ١٩٠٤
٣٤٢	١	
٣٤٣	١ و ٢	
		فيما يتعلق بغير أصحاب الخانات
٣٤١	٢	ان اللوائح المتبعة فى بعض جهات الحكومة بشأن التنوير مشتملة كلها على عقوبات فى هذا الموضوع
٣٤١	٤	ان ماهو منصوص عنه فى تلك الفقرة أقرب أن يكون شبه جريمة لا جريمة فى ذاتها يعاقب عليها
٣٤١	١١	ان الموضوع المبين فى هذه الفقرة منصوص عنه فى القرارات المحلية المتعلقة بدواب الحمل

النصوص التى حذفت — عدد المادة	النصوص التى حذفت — عدد الفقرة	أسباب الحذف
٣٤٢	٢ — ٥	ان الموضوع الوارد فى هذه الفقرات له أحكام مدونة فى القرارات العمومية والقرارات المحلية الخاصة بالعربات العمومية وعربات النقل ودواب الحمل والحمارة وغير ذلك
٣٤٢	٦	ان الموضوع المنصوص عنه فى هاتين الفقرتين صدر عنه أمر عال فى ٥ يونيو سنة ١٩٠٢ شامل لعقوبات مختصة باستعمال أفعال القسوة بالحيوانات
٣٤٧	٣	
٣٤٢	٧	الجزء الأخير
		انه قد قررت فى اللوائح الخاصة بالمواضيع التى كانت واردة فى الجزء المذكور عقوبات على من يخالف أحكامها
٣٤٢	٩	ان هذه الفقرة أصبحت غير لازمة بسبب صدور القرار المؤرخ ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٦ المتعلق بنزح المراحيض
٣٤٤	٢	ان لهذا الموضوع أحكام فى المادة الاولى من الامر العالى الخاص بالمتشردين
٣٤٥	١	
٣٤٤	٨	ان هذه الفقرة التى كانت غير معمول بها لعدم وجود تعريفة ما للاثمان التى تباع بها أصناف المأكولات
٣٤٨	٣	ان موضوع هذه الفقرة (مقاومة الموظفين أثناء تأدية وظائفهم) منصوص عنه فى المادة ١١٨ من القانون الجديد
٣٥٠	١	ان السرقات المذكورة فى هاته الفقرة منصوص عنها فى الباب المتعلق بالسرقة
٣٥٠	٤	وجود القرار الصادر فى ١٥ يوليه سنة ١٨٩٦ المتعلق ببيوت المومسات
٣٥٠	٦	وجود القرار الصادر فى ٢١ يونيه سنة ١٨٩٧ المتعلق بالتسوّل

وقد استصوب أن تجمع المخالفات التى ابقيت أحكامها فى القانون وترتب بحسب موضوعها لا بحسب العقوبات المدونة لها (راجع قانون نيرلاندا) والاعداد المذكورة فى الملحوظات الآتية هى أعداد المواد الجديدة

عدد المادة	عدد الفقرة	ملاحظات
٣٢٨	١	هذه الفقرة جامعة للفقرة الاولى من المادة ٣٤١ والفقرة السادسة من المادة ٣٤٧ القديمتين والعقوبة التى قررت للمخالفات المبينة فى الفقرة المذكورة خفيفة لان هاته المخالفات لها على الاخص صفة مدنية وقد خفضت العقوبة المقررة بشأن «اغتصاب الطرق العامة» لانه كان ارتؤى أن تكون بمثابة العقوبة المدونة فى الفقرة الاولى من المادة ٣٤١ القديمة وقد أهمل ذكر عبارة (اتلاف الطرق العامة) الواردة فى الفقرة السادسة من المادة ٣٤٧ القديمة لان هذا الفعل منصوص عنه فى المادة ٣١٦ (المادة ٣٣٦ القديمة) وأغلب هذه الجرائم يعاقب عليها فى الجهات السارية فيها لوائح التنظيم بمقتضى القرار الصادر فى ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ متعلقاً بالطرق العامة وعبارات (بدون ترخيص من السلطة العمومية) و (أو بعمل حفر فيها) مستجدة ـ أنظر القرار الصادر فى ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ والفقرة الرابعة من المادة ٥٣١ من القانون البلجيكى
٣٢٨	٢	تقابل الفقرة الثالثة من المادة ٣٤١ القديمة ـ النص القديم ما كان يتعلق الا بمن كانوا يضعون أدوات وغيرها فى الطرق العمومية الخ ... بموجب رخصة
٣٢٨	٤	تقابل الفقرة الثامنة من المادة ٣٤٢ القديمة ـ قد أنزل الحد الاقصى للعقوبة من ٥٠ قرشا مصريا الى ٢٥ قرشا مصريا
٣٢٨	٥	قد اضيفت هذه المادة بناء على طلب مجلس شورى القوانين

ملاحظات	عدد الفقرة	عدد المادة
قد أهملت عبارة « أسلحة المحاريث الخ » بنـاء على مقترح مجلس شورى القوانين لانها لافائدة فيها	٤	٣٣٠
تقابل الفقرة الثالثة من المـادة ٣٤٣ القديمة ـ النص الجديد مطابق لنص الاحكام المقابلة لذلك فى قانونى فرنسا وبلجيكا وعند وضع القانون المصرى القديم لم يتبع فى هذا الموضوع بغير موجب نص ذينك القانونين	١	٣٣١
الفقرة المذكورة داخلة الى الآن فى الفقرة الرابعة من المـادة ٣٤٣ والمادة القديمة كانت تعاقب «من كان يطلق أحد المجانين أو المصابين بهياج » بدون تمييز بين الحالة التى يكون ذلك فيها خطرا على الاهالى والحالة التى يكون فيها الفعل مسببا لخطر على نفس المجانين أوالمصابين بالهياج المذكورين وبما أن المادة الجديدة موضوعة فى الكتاب الذى عنوانه «المخالفات المتعلقة بالامن العام » فقـد رؤى تكملة النص بذكر لفظ « المجانين » فى المادة ٣٤٦	٢	٣٣١
هذه الفقرة واردة الى الآن فىالفقرة الرابعة منالمادة ٣٤٣ ـ وقد عدلت عبارتها حتى لايظن أن أصحاب الكلاب هم الذين يعاقبون بمقتضاها دون غيرهم	٣	٣٣١
هذه الفقرة واردة الى الآن فىالفقرة الاخيرة منالمادة ٣٤٦ وقد حذفت عبارة «مشتملا على سب أوقذف» لانه اذا كان للفعل هـذه الصفة فالمعاقبة عليه تكون بمقتضى المواد المتعلقة بالسب والقذف (راجع الفقرة الاولى من المادة ٥٦١ من القانون البلجيكى) ولمـا كانت المادة تجيز توقيع عقوبة الحبس فقد صار ابلاغ الحدّ الاقصى للغرامة الى جنيه مصرى	١	٣٣٣

عدد المادة	عدد الفقرة	مـــلاحظات
٣٣٥	٠	تقابل الى الآن الفقرة الرابعة من المادة ٣٤٤ . وبما أن عبارة «مجارى المياه المارة بالمدن أو القرى» ما كانت تنطبق على وضع البلاد فقد حذفت وأصبح النص شاملا للبرك
٣٣٧	١	هى الفقرة الاولى من المادة ٣٤٩ القديمة غير أن عبارة «أمراض يقرر من الحكومة أومن جهة الاقتضاء بأنها معدية» استبدلت بالعبارة الآتية وهى : «أمراض يقرر القانون أو الحكومة بأنها معدية» اذ أن بعض الامراض مقرر صريحا انها معدية بموجب الامر العالى الصادر فى أول فبراير سنة ١٨٨٣
٣٣٨	٢	هى عين الفقرة الخامسة من المـادة ٣٥٠ القديمة غير أنه قد حذف منها لفظ «أوعربدة» لعـدم لزومه نظرا لوجود الامر العالى المختص بالمتشردين
٣٣٨	٤	تقابل الفقرة السابعة من المـادة ٣٥٠ القديمة ولكن جعلت الفقرة الجديدة شاملة للمحلات العمومية
٣٣٩	٢	تقابل الفقرة الثالثة من المـادة ٣٤٤ القديمة ولكن اضيفت عليها عبـارة «أوجعلها لاتقرأ» فان النص القـديم كان قاصرا لايشمل ما كان يقع من الصاق اعلان على اعلان آخر سبق الصاقه بأمر من الحكومة
٣٤٠	١	هذه الفقرة جامعة للفقرتين التاسعة والعاشرة من المادة ٣٤٣ القـديمة
٣٤٠	٢	هى جزء من المـادة ٣٤٣ القديمة (الفقرة السادسة) إلا أنه زيد فيها لفظ «العربات» راجع الفقرة الرابعة من المـادة ٥٥٧ من القانون البلجيكى

عدد المادة	عدد الفقرة	ملاحظات
٣٤١	٣	تقابل الفقرة السابعة من المادة ٣٤٤ القديمة . وقد زيد فيها لفظ «مصابيح» حتى تكون شاملة للمصابيح الكهربائية كما أنه استبدل لفظ «سلب» بالالفاظ الآتية (أتلف أوخلع أونقل) حتى تكون هذه الفقرة موافقة للنص السابق وسبب هذا التغيير هو أن النص القديم للمادة أوقع بعض القضاة فى الخطأ وجعلهم يعتبرون بعض الافعال مما تسرى عليه هذه المادة مع أنها فى الحقيقة عبارة عن سرقات معاقب عليها بمقتضى المادة ٢٧٥ (المادة ٣٠٠ القديمة)
٣٤٢	٢	هذه الفقرة جامعة للفقرات ٢ و ٤ و ٥ من المادة ٣٤٧ القديمة
٣٤٣	•	تقابل الفقرة الثانية من المادة ٣٤٨ القديمة . ولكن لم تدرج فيها عبارة « موازين أو مقاييس أو مكاييل خلاف الموازين أو المكاييل أو المقاييس المقررة باللوائح» لعدم وجود لائحة ما تمنع صريحا أن يكون عند الناس موازين ومقاييس ومكاييل غير مقرّرة والنص القديم ما كان يسرى الا على الموازين والمقاييس والمكاييل التى توجد فى « الدكاكين والمعامل ومحلات التجارة والاسواق» وقد رؤى أنه ما كان هناك وجه سديد لابقاء هذا التقييد الحالى لأن لفظ «بدون سبب قانونى» كاف لأن يجعل فى أمن من العقاب من يستعملون الموازين الغير المضبوطة لاشغالهم الخصوصية استعمالا غير مقرون بقصد الاضرار بالغير
٣٤٤	•	قد زيدت العقوبات زيادة طفيفة بناء على اقتراح مجلس شورى القوانين
٣٤٥	•	
٣٤٧	١	تقابل الفقرة الاولى من المادة ٣٤٦ القديمة . وقد وضع لفظ « أو » بدل واو العطف الذى كان وضع خطأ نظرا للاحالة الواردة فى المادة ٢٨٣ القديمة

قانون تحقيق الجنــايات

قد خصصت فى قانون تحقيق الجنايات الجديد أبواب جديدة للمواد الآتية : للصلح فى مواد المخالفات (الباب الرابع من الكتاب الاول) وللمجرمين الاحداث (الباب السادس من الكتاب الثالث) وللجناة المعتوهين (الباب السابع من الكتاب الثالث) وللصاريف (الباب الثامن من الكتاب الثالث) ولتنفيذ الاحكام (الكتاب الرابع) . وقد نقح الباب الخاص بالتحقيق أمام النيابة (الباب الثالث من الكتاب الاول) والنصوص المتعلقة بالاستئناف قد عدلت بقصد وضع حدّ للاستئنافات التى لاترفع الا لمحض المطــل وكسب الوقت (تنظر المواد ١٥٣ و ١٥٥ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ٢١١) . وقد حوّر تقسـيم القــانون الى كتب وأبواب تحويرا خفيفا والتعديلات الاخرى التى أدخلت على القانون لايتعلق معظمها إلا بمسائل تفصــيلية وقد دعا الى وضع هذه التعديلات إما سوء التعبير فى بعض النصوص الاصلية من القانون وإما تناقض بعضها للبعض على أثر التعديلات الجزئية التى أدخلت عليها أثناء الاثنتى عشرة سنة الاخيرة وكذا كان التعديل المطلوب ادخاله فى الكتاب الاول من قانون العقوبات سببا فى بعض هذا التعديل كما أن العقوبات المدوّنة فى المواد ١٤ و ٨٥ و ٨٧ و ١١٤ و ١٤١ و ١٤٤ و ١٦٧ و ١٦٩ و ٢٠٣ (المواد ١٨ و ٧٩ و ٨١ و ١١١ و ١٣٨ و ١٤١ و ١٦٦ و ١٦٨ و ٢٠٢ القديمة) يجب النص عنها بعبارة غير العبارة الحالية (راجع ماعلق على المادة الحادية عشرة من قانون العقوبات)

الكتاب الاول

الباب الاول

قواعـــد عموميـــة

المـادة ٤ (المـادة ٦ القديمة) ـ قد خوّلت أوامر علية خصوصية سلطة مأمورى الضبطية القضائيـة لموظفين غير المذكورين فى المـادة السادسة القديمة وقد كان تخويل هذه السلطة لهؤلاء الموظفين بصفة عامة فى بعض الاحوال وأما فى البعض الآخر فكان تخويلها اياهم قاصرا على مايتعلق بالجرائم التى لهـا علاقة بوظائفهم

وكان التعداد الوارد فى المـادة القديمة قد أصبح غير منطبق على الحالة الراهنة من بعض الوجوه بالنظر لمـا طرأ على نظام نظارة الداخلية من التغيير

وقد أورد فى المادة الرابعة الجديدة تعداد جميع الموظفين المخوّلة لهم سلطة عامة (وحذف ذكر الموظفين التابعين لجهات مخصوصـة) لان الاوامر العليـة التى بمقتضاها خوّلت تلك السلطة قد الغيت

وأما العمد فقد خوّلت السـلطة التى لهم الى المشايخ الذين يقومون بالاعمال فى حال غيابهم أو وجود عذر يمنعهم عن القيام بهذه الاعمال وذلك بناء على طلب نظارة الداخلية

وأما الموظفون المخوّلة لهم سلطة عامة فى جهات مخصوصة (كضابط خفر السواحل فى نقطة مرسى مطروح ـ أنظر الامر العـالى الصادر فى ١٨ مارس سنة١٨٩٩ ومعاونى الواحات ـ أنظر الامر العالى الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠) وكذا الموظفون المخوّلة لهم سلطة مقيدة (كمفتشى الآثار ـ أنظر الامر العالى الصادر فى ١٢ مارس سـنة ١٩٠٠ ـ وكمفتشى الآلات البخارية ـ أنظر الامر العالى الصادر فى ١٣ ابريل سنة ١٩٠١) فيبقون تابعين لاحكام أوامر علية خصوصية

الباب الثانى

(فى الضبطية القضائية)

المادتان **٢١** و **٢٢** ـ قد تلخصت فى هاتين المادتين أحكام المادتين ٢ و ٣ من الامر العالى الصادر فى ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٠ الذى ألغى

المادة **٢٣** ـ هذه المادة عبارة عن المادة ١٧ من الامر العالى الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٨٩١ المختص بالمتشردين وحيث قد ألغيت المواد الاخرى الواردة فى الباب الثالث من هذا الامر العالى واستعيض عنها بالامر العالى الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ المختص بمراقبة البوليس فقد رؤى موافقة ادخال المادة الوحيدة التى بقيت معمولا بها من بين مواد هذا الباب ضمن مواد القانون الحالى

الباب الثالث

(فى اجراآت التحقيق بالنيابة العمومية)

قد أضيف هذا الباب الثالث الذى جرى العمل عليه الى الآن الى القانون بمقتضى الامر العالى الصادر فى ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥ ولم تكن اعداد موادّه متتابعة مع أعداد مواد القانون

وكانت جميع اجراآت التحقيق أمام النيابة العمومية قد اوردت فى هذا الباب وكان فيه كثير من النصوص التى تحيل على الاجراآت المتبعة أمام قاضى التحقيق الذى أصبح اليوم لايعين لذلك خاصة وفضلا عن ذلك كانت أحكام هذا الباب غير وافية بالمرة وعند مايزمع تنقيح القانون تنقيحا كاملا يجب أن تكون اجراآت التحقيق بالنيابة هى الاجراآت التى تتبع عادة وان توضع فيها جميع القواعد المحال عليها الآن الواردة فى الاجراآت أمام قاضى التحقيق . وقد اكتفى الحال مؤقتا ادخال بعض أشياء اضافية و بعض تعديلات سيأتى البحث فيها

المـادة ٣٤ (ب) ـ حكم هذه الفقرة موافق لمـا هو جار عليه العمل الآن الأآن مسألة جواز حضور المحامى فى التحقيقات أوعدم جوازه كانت قد عرضت أحيانا للبحث ولذا رؤى من المفيد أن يقرر حلها بنص فى القانون

المواد من ٣٥ الى ٤١ ـ وضعت هذه المواد بدلا من المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ القديمة وليلاحظ أن المادتين ١٠ و ١١ قد عدلتا تعديلا كليا بمقتضى الامر العالى الصادر فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٧ وبمقتضى هذا الامر العالى أصبحت النيابة العمومية لايجوز لهـا أن تصدر أمرا بالقبض والسجن الا بعد اذن بذلك من القاضى الجزئى أو رئيس المحكمة الابتدائية بعد أن كانت لهـا السلطة المطلقة فى ذلك ولكنه لتعذر العمل بهذا النص بالنظر لان كثيرا من هذه الاوامر قد اقتضى الحال اصـدارها فى جهات ليس بها قاض جزئى وضعت المواد من ٣٦ الى ٣٩ التى تنص عن طريقة ساعد فى وضعها مجلس الشورى للتوفيق بين هاتين الحالتين يظهر أن فيهـا الضمان الكافى للتهمين اذ كان يجوز الى اليوم للتهم أن يعارض فى الامر الصادر بحبسه كلما تجدد هذا الامر أى كل خمسة عشر يوما وهذا كان يدعو الى عود تداخل القاضى فى الامر وقد نصت المـادة ٣٩ عن جواز سمـاع أقوال المتهم عند التجديد اذا رغب ذلك

أما المـادتان ٤٠ و ٤١ فان الغرض منهما النص بعبارة أصرح من ذى قبـل عن الاختصاصات التى كانت لقاضى التحقيق وخوّلت للنيابة العمومية مع عدم المساس فى شئ بالنصوص التى عمل بها الى الآن

المـادة ٤٢ ـ ليست المحاكم متفقـة على مبـدأ واحد فى تأويل نص المادة ١٤ من الباب الثالث القديم المختصة بالاحوال التى كان فيها الامر الصادر من النيابة بحفظ الاوراق مانعا من اقامة الدعوى مرة ثانيـة والذى كان يؤخذ من عبارة هذه المادة هو أن مثل هذا الامر ما كان مانعا من اقامة الدعوى ثانيا الا اذا كان صدر فيها أمر بالاحضار أو بالسجن ولكن محكمة النقض والابرام قد قررت أخيرا بانه لايجوز أن تقام الدعوى العموميـة ثانيا اذا كانت قد حفظت الدعوى

بعد أن أجرت النيابه فيها عملا من أعمال التحقيق والظاهر أن ليس مما ينافى الصواب أن يقال بوجوب ارتباط النيابة بالقرارات التى تصدر منها ولذا فقد قررت هذه القاعدة لكن حرصا على الصالح العام فى حال الخطأ البين قد جعل للنائب العمومى شخصيا حق اقامة الدعوى العمومية ثانية فىميعاد معين وظاهر أن هذا الحق المخول للنائب العمومى لايضر بما للمتهم من حق الافراج عنه عند صدور الامر بالحفظ اذا كان محبوسا احتياطا

الباب الخامس

(فى الصلح فى مواد المخالفات)

قد تضمن هذا الباب مافى الامر العالى الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢ المعدّل بالامر العالى الصادر فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٢ الذى يجب أن يكون جزأ من القانون

ومع ذلك قد أدخل فيه بعض تعديلات صغيرة فعبارة «اذا كانت العقوبة المقررة للمخالفات لم تكن قاصرة على الغرامة» المذكورة فى المادة الاولى من الامر العالى قد استبدلت فى المادة ٤٦ من القانون بعبارة «متى كان القانون قد نص على عقوبة للمخالفة غير عقوبة الغرامة» لتتعين الحالات مع الدقة (كما فى مواد التنظيم مثلا) حيث فى هذه الاحوال ينص القانون على الحكم بعمل شئ أو عدم اجرائه مما يجب أن لايكون للمخالف حق فى التخلص منه بدفع مبلغ زهيد . وفى الحين نفسه يظهر أن العبارة التى اختيرت ليست قابلة للتوسع بحيث يعمل بمقتضاها فى الجرائم المنصوص عليها فى كثير من القرارات الوزارية (مثلا قرار نظارة الداخلية المختص بمساحى الاحذية الصادر فى ٢١ يونيه سنة ١٨٩٤) المخول فيه لرجال الادارة حق سحب الرخصة عند صدور حكم بالعقوبة على الشخص المعطاة له

وزيادة على ماتقدم يلوح أنه من الواضح أن الحكم بشئ آخر غير العقوبة الاصلية يجب أن يكون منصوصا عليه فى نفس القانون الذى يعاقب على الجريمة

أما عن المصاريف والتعويضات اذا اقتضاها الحال فيمكن أن يقال إن الحكم بها منصوص عليه فى القانون بطريقة عامة

وقد وكلت مسألة تعيين الموظفين الذين يجوز لهم قبول الصلح الى ناظر الحقانية بمقتضى المادة ٤٧

وكانت المادة ٣ من الامر العالى تأمر بدفع القيمة الى الصراف وهو كان ملزما بايصال المبلغ المحصل الى النيابة فى ظرف شهر على الاكثر وكان ينشأ عن ذلك عدم امكان محاكمة المخالف فى الاقاليم قبل آخر الشهر وهى طريقة تضر بمصالح العدالة ومنافية بالمرة للمبدأ الذى دعا الى تعيين قضاة جديدين للمراكز ألا وهو سرعة انجاز الفصل فى القضايا

ومع ذلك قد أبانت التجارب أنه ليس من الممكن اتباع طريقة واحدة فى الاقاليم وفى المدن الكبرى

الكتاب الثانى

(فى التحقيق بمعرفة أحد قضاة التحقيق)

الابواب الاربعة المخصصة للاجراآت أمام قاضى التحقيق جعلت الآن كتابا قائما بذاته وذلك ليتبين بأوضح من ذى قبل أن الاجراآت التى تحصل أمام النيابة والتى تحصل أمام قاضى التحقيق هى من سنة ١٨٩٥ اجراآت تخييرية

الباب الاول

(فى تعيين قاضى التحقيق)

المادة **٥٧** (المادة ٤٨ القديمة) ـ كان الامر العالى الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢ الذى ألغى اليوم ينص على تعيين قاض للتحقيق سنويا فى كل محكمة من المحاكم الكلية الأن عدد القضايا التى تحال على قضاة التحقيق قد أصبح قليلا جدا (ولم يبلغ الاثمانى قضايا فى سنة ١٩٠٢) حتى رؤى أن الاسهل أن يعين قاض لتحقيق كل مسألة ترى ضرورة لتحقيقها بمعرفة قاضى التحقيق

المادة **٦١** (المادة ٥٥ القديمة) ــ تتركب محكمة الجنح اليوم من القاضى الجزئى وهو قاض كقاضى التحقيق ولذا رؤى من الاوفق أن يجعل نظر المعارضات فى الاوامر التى يصدرها قاضى التحقيق من اختصاص المحكمة الكلية منعقدة بهيئة أودة مشورة وكذلك الحال فى مواد الجنح وقد تعدلت لهذا الغرض المواد ١٠٥ و١١١ و١١٢ و١٢٤ و١٢٥ و١٢٦

الباب الثانى

(فى الادلة والبراهين)

المادة **٧١** (المادة ٦٥ القديمة) ــ بما أن النصوص الجديدة تقتضى حذف قاضى التحقيق فى المحاكم الكلية (راجع المادة ٥٧) فرئيس النيابة هو الذى يجب أن يحل محله فيما تفرضه هذه المادة وقد أدخل مثل هذا التعديل فى المادة ٨٩ (المادة ٨٣ القديمة)

المادة **٨٧** (المادة ٨١ القديمة) ــ حيث ان جميع الجنح الآن من اختصاص قاض واحد فالاسهل والاوفق أن يرخص لقاضى التحقيق بتوقيع العقوبة المنصوص عنها فى هذه المادة

المادة **٨٩** (المادة ٨٣ القديمة) ــ راجع التعليق المختص بالمادة ٦١

الباب الثالث

(فى الطرق والاجراآت الاحتياطية التى يلزم اتخاذها فى حق المتهم)

أصبحت المادتان ٩١ و ٩٢ القديمتان غير معمول بهما فحذفتا

المادتان **٩٧ و ١٠٠** ــ هاتان المادتان موافقتان للطريقة المسنونة للسجون بمقتضى الامر العالى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ القاضى بترك احدى صورتى الامر بالسجن تحت يد مأموره ليكون مستندا لديه

حذفت المادة ٩٥ القديمة لأن ماهو وارد فيها منصوص عليه فى الامر العالى المختص بالسجون (المـادة ٤٣)

المـادة **١٠٢** (راجع المواد من ٩٨ الى ١٠٠ القديمة) ـ قد حذف حبس الانفراد وذلك لأن فى السلطة المخولة لقاضى التحقيق مايكفل استيفاء الاجراآت التى يقتضيها حسن سـير العدالة ولأن حبس الانفراد أصبح الآن هو القـاعدة فى السجون الجديدة فاذا كان أبقى هذا اللفظ كان يمكن أن يقال بان واضع القانون قد أقره ايضا وأن حبس الانفراد لايجوز لذلك الا اذا صدر به أمر

المـادة **١٠٥** (المـادة ١٠٣ القديمة) ـ أنظر التعليق المختص بالمادة ٦١

المـادة **١١١** ـ هذه المـادة هى المـادة الرابعة من الامر العالى الصادر فى ١٨ نوفمبر سـنة ١٨٨٤ الذى ألغى اليوم وفيما يتعلق بمفصلات التعديلات يراجع التعليق المختص (بالمـادة ٦١)

المـادة **١١٢** (المـادة ١٠٩ القديمة) ـ يراجع التعليق على المـادة ٦١

المواد **١١٢** و**١١٣** و**١١٤** (المواد ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ القديمة) ـ حذفت كلمتا محكمة الاستئناف من هذه المواد لأن الظاهر أن ليست علاقة بينها وبين التحقيق التحضيرى

البـاب الرابع

(فى قفـل التحقيق الخ)

المواد **١٢٤** و **١٢٥** و**١٢٦** (المواد ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ القديمة) ـ راجع التعليق على المـادة ٦١

الكتاب الثالث

الباب الاول

(فى محكمة المخالفات)

المادة **١٢٨** (المادة ٢٢٥ القديمة) ـ قد وضعت هذه المادة وكذا المادة ١٥٦ (المادة ١٥٣ القديمة) على مقتضى الامر العالى الصادر فى ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢ القاضى بتعيين اختصاص قاضى الامور الجزئية نهائيا وتحديد سلطته

المادة **١٣٣** (المادة ١٣٠ القديمة) ـ قد عدلت هذه المادة بكيفية تبيح اعلان الاحكام الغيابية بملخص منها بدلا من صورتها بتمامها ومن المعلوم أن كل حكم غيابى ناقص بالضرورة لانه يصدر من غير أن تسمع أقوال المتهم أو الشهود فان كان المتهم لديه دفع يريد أن يدفع به عن نفسه أو يرى أن العقوبة شديدة فله أن يعارض وهذه المعارضة تستلزم حكما جديدا ومن ثم يرى أنه يكفى أن يعلن المحكوم عليه بالجريمة التى يثبت عليه ارتكابها و بالعقوبة التى حكم بها عليه وللوقوف على مقدار ماينجم عن اتباع هذه الطريقة من التخفيف فى العمل يكفى أن نذكر هنا أن عدد الاحكام الغيابية فى سنة ١٩٠٢ بلغ ٣٦٣٣٦ حكما صدرت جميعها تقريبا فى قضايا قليلة الاهمية (لان المتهمين فى القضايا المهمة يكونون محبوسين)

وقد كانت المعارضة فى حكم استئنافى تعتبر بمقتضى المادة ١٨٦ القديمة كأن لم تكن اذا لم يحضر المعارض وكان الظاهر أنه لم يكن من سبب يمنع من جعل هذا النص متناولا الاحكام الصادرة فى أول درجة بل يمكن أن يقال انه أحرى بتناول هذه الاحكام الاخيرة منه بتناول الاحكام الاستئنافية بما أن هذه لاتقبل الطعن فيها الا بصفة غير اعتيادية وأما الاحكام الابتدائية فتقبل الاستئناف على وجه العموم

ولذا فقد أضيفت على المادة ١٣٣ فقرة شاملة لهذا النص و يكفى اذن الاحالة عليها فى المادتين ١٨٧ (١٨٦ القديمة) و ١٦٣ (١٥٩ القديمة) لبيان شروط المعارضة التى قد صارت واحدة فى جميع درجات المحاكم

المادة **١٣٤** (المادة ١٣١ القديمة) – قد أهملت عبارة «يلزم أن تكون الجلسه علانيـة والا كان العمل لاغيا» لانه نص على علنية الجلسات بطريقة عامة فى المادة ٢٣٥ الجديدة

المادة **١٤٦** – قد تضمنت هذه المادة مافى المادتين ١٤٣ و ١٤٤ القديمتين مع التعديلات اللازمة للتوفيق بينها وبين عبارة المادة ١٥٣ (١٥٠ القديمة)

المادتان **١٤٧** (المادة ١٤٥ القديمة) و **١٥٠** – كان الى الآن للمجنى عليه أن يطلب من محكمة المخالفات بصفة تعويض لغاية ١٠٠ جنيه مصرى ولو كانت المخالفة المقتضى الحكم من أجلها بمبلغ التعويض قليلة الاهمية جدا وكان فى ذلك تحميل للدعوى الاصلية بدعوى فرعية لاتناسب بين أهميتها وبين الدعوى الجنائية وبما أنه من المقرر أن أحكام المخالفات على العموم لايجوز استئنافها الا فى بعض أحوال مخصوصة (مادة ١٥٣) فقد رؤى موافقة وضع حد للمبالغ التى يجوز للمدعى بالحق المدنى المطالبة بها ويكون من اختصاص القاضى الجزئى الفصل فيها نهائيا

المادة **١٤٩** (المادة ١٤٧ القديمة) – كانت المادة القديمة تقضى بأن يكون كل حكم مشتملا حرفيا على النص القانونى الذى حكم بموجبه والمتبع الآن عادة هو أن الحكم الصادر فى دعوى يوضع ضمن أوراقها ثم لايطلع عليـه أحد بعد ذلك وإذن فلا فائدة من ذكر النصوص الا فى حالة الاستئناف على أنه من السهل أن يرجع وقتئذ الى القانون اذا كان البحث راجعا لالفاظ النص المحكوم به وهذا التعديل المطلوب الذى من مقتضاه الاكتفاء بذكر عدد المادة المحكوم بها يترتب عليـه تخفيف الاعمال الكتابية كثيرا وبما أن القاضى لايزال ملزما ببيان الوقائع التى بنى عليها صـدور الحكم بالعقوبة وأسـباب ذلك الحكم فالظاهر أنه لن يحرم المتهم من أى ضمـان قوى كان مكفولا له قبل هذا التعديل

المادة **١٥٢** (المادة ١٤٩ القديمة) – الظاهر أنه لو اقتصر على محاكمة الكاتب تأديبيا عند وقوع اهمال منه لكان فى ذلك الكفاية

المادة ١٥٣ (المادة ١٥٠ القديمة) ــ عبارة المادة القديمة كان يرى عليها أنها ما كان يقصد بها الا المخالفات التى لايمكن أن يترتب عليها الا عقوبتا الغرامة والحبس أعنى المخالفات المنصوص عليها فى قانون العقوبات و يوجد الان مع ذلك كثير من المخالفات منصوص عليه فى أوامر علية وقرارات خصوصية يجوز أن يكون نص فيها على عقوبات خصوصية مثل الامر بشئ أو النهى عنه أو سحب رخصة و بعضها مما هو ذو أهمية عظيمة تسرى عليه أحكام خصوصية متعلقة بالاستئناف فى الاوامر العلية الصادرة بشأن التنظيم وغيره . غير أن عددا عديدا من الدعاوى لم يكن من الجائز استئنافها بسبب مجرد كونها لم يحكم فيها بحبس ولو أن الحكم بالعقوبة فيها يؤدى الى نتائج مدنية ذات خطارة عظيمة

ومن جهة أخرى لم يكن القانون وافيا بالغرض من حيث مصلحة الحكومة اذ أنه تقرر أن لايترتب على رفض المحكمة الحكم بهذه العقوبات الخصوصية جواز رفع النيابة استئنافا عنه

وتخول المادة الجديدة فى جميع هذه الاحوال حقا مطلقا فى الاستئناف لكل شخص حكم عليه بشئ من هــذه العقوبات الخصوصية كما تخوله للنيابة العمومية فى حالة عدم صدور حكم بهذه العقوبات خلافا لما طلبته النيابة المذكورة

يراجع ماجاء بعد فى التعليق على المادة ١٥٥ لمعرفة ضرورة وضع حد للاستعمال المفرط فى حق الاستئناف

المادة ١٥٤ ــ قدجمعت هذه المادة أحكام المادتين ١٥١ و ١٥٢ القديمتين ماعدا كون ايقاف الاستئناف للتنفيذ تسرى عليه المادة ١٥٥ وعبارة «مالم ينص على خلاف ذلك» تشــير الى الاستئناف فى مواد المخالفات الذى يرفع الى محكمة الاستئناف العليا بمقتضى أوامر علية خصوصية كالاوامر العلية المختصة بالتنظيم مثلا

المادة ١٥٥ ــ وضرورة التضييق الى حد معلوم فى الافراط فى استعمال أشخــاص محكوم عليهم بعقوبات زهيدة فى مخالفات أو فى جنح لحق الاستئناف قد كانت شاغلا لنظارة الحقانية منذ زمن مديد

وغير ممكن فصل عدد الاستئنافات فى المخالفات عنه فى الجنح فصلا تاما لانها مجمعة تحت عنوان واحد فى الاحصائيات الا مارفع منها أمام محكمتى مصر والاسكندرية . وها هى هذه أعداد سنة ١٩٠٢ مفصولة عن بعضها قدر الاستطاعة

قضايا	احكام بالعقوبة	استئنافات محكوم فيها	النسبة فى المائة
مخالفات	٩٣٣٢٧	١٥٠٠ *	١,٦
جنح	٣٩٠٨١	١٥٤٥٦ *	٣٩,٠

نتيجة الاستئنافات

قضايا	محكمة	عدد الاستئنافات	عدد أحكام البراءة	النسبة فى المائة
مخالفات	مصر الكلية	٨٧٧	٨	٠,٩
«	اسكندرية الكلية	١٩٥	١٣	٦,٦
جنح ومخالفات اخرى	محاكم كلية	١٤٨٤٦	١١٨٠	٧,٩
« « «	محكمة الاستئناف العليا	١٠٣٨	٩٩	٩,٥
مجموع ذلك		١٦٩٥٦	١٣٠٠	٧,٨

و يتضح جليا من الارقام المذكورة آنفا أن أشخاصا محكوما عليهم فى جنح قد أفرطوا فى استعمال حق الاستئناف كثيرا وذلك لمجرد المماطلة فى تنفيذ الاحكام عليهم وان استئناف الاحكام فى مواد المخالفات لا يرفع عادة الا لهذا القصد . و يؤيد هذا الاستنتاج مارآه فى تجربتهم القضاة الذين اشتركوا فى الحكم فى هذه الاستئنافات و يزيدها جلاء بينا عدد طلبات النقض والابرام المذكورة فى التعليق على المادة ٢٣١

(*) يجوز أن يكون عدد صغير من الاستئنافات فى المخالفات هو من الجنح و بالعكس

وفى جانب هذه الاحصائية يجب أن يراعى كون التنفيذ واجبا ايقافه حتى مع عدم الاستئناف الى أن تنقضى مواعيد الاستئناف فالعطل والارتباكات التى تنجم عن ذلك فى الاجراآت يترتب عليها مضار شديدة بحيث ان العادة جرت بدعوة من يحكم عليهم فى مخالفات الى التنازل عن مواعيد الاستئناف وهو ما كانوا يفعلونه فى كثير من الاحوال

ولم يقرر الى اليوم حق استئناف فى مواد المخالفات مبنى على مسائل متعلقة بوقائع الدعوى الا اذا كان قد حكم فيها بالحبس غير أن ٢٣٩٣٥ شخصا فقط من أصل ١١٢٦٤٤ شخصا محكوما عليهم بالغرامة فى مخالفات دفعوا هذه الغرامة وأما الآخرون منهم فينفذ عليهم الحبس مقابل الغرامة أو يعملون عملا يدويا بدلا منه ويستنتج اذن مما تقدم أن معظمهم فى الحقيقة قد حبسوا دون أن يكون لهم حق استئناف مبنى على مسائل متعلقة بوقائع الدعوى وعلى هذا الاعتبار قد كان اقترح بادئ بدء أن يلغى الاستئناف المبنى على مسائل متعلقة بوقائع الدعوى حتى لو كان قد صدر حكم بالحبس (فى سنة ١٩٠٢ وجدت ١٧٥٢ حالة من هذه الاحوال) . وزيادة على ذلك لما كانت الجريمة فى أحوال الجنح التى يحكم فيها بغرامة صغيرة أو بحبس مدته قصيرة أشبه شئ بالمخالفة فقد كان اقترح أن يجرى حكم تلك الطريقة على قضايا الجنح التى يحكم فيها بغرامة لا تتجاوز جنيها مصريا أو بعقوبات حبس لا تزيد مدته عن أربعة عشر يوما (مدة مسموح فى مقابلتها الحبس فى مواد المخالفات دون أن يكون للمتهم الحق فى رفع استئناف متعلق بموضوع الدعوى) وقد كان اقترح أيضا أن يكون الاستئناف المبنى على مسائل قانونية معلقا فى هذه الاحوال على اجازة القاضى

ولما اقترح ذلك لاحظ مجلس شورى القوانين ضمن مالاحظه أن الحبس ولو قصرت مدته يجوز أن يجرّ على صاحبه وصمة أدبية وانه لا يكون الا من الانصاف أعطاء فرصة أخرى لمتهم ليبرئ نفسه فيها

ولما كان الغرض الأول من ذلك هو التنفيذ المعجل للاحكام الصادرة بالحبس لمدة قصيرة وهو أمر ضرورى فى هذه الاحوال فقد كان اقترح أن كل حكم صادر

بالعقوبة يكون واجب التنفيذ فورا الا أنه يخوّل حق استئناف مطلق يجعل من الممكن أن يستردّ المتهم بعد ذلك شرفه

وقد ثبت من البحث الدقيق فى الاحصائيات أن الظلم الذى ينشأ عن تنفيذ الاحكام الصادرة بالحبس التى يلغيها الاستئناف بعـــد ذلك يقومه تنقيص مدة الحبس الاحتياطى الذى يصبح ممكنا بالتنفيـذ المؤقت للاحكام لأن الحبس الاحتياطى الذى تأتى بعـده تبرئة يترتب عليه ظلم مماثل لما ينشأ منه عن التنفيذ المؤقت لحكم ألغاه الاستئناف بعد

وقد تقررت الطريقة المنصوص عليها فى المادتين ١٥٥ و ١٨٠ على أثر ماأبداه مجلس شورى القوانين من الملاحظات بعد ذلك . ففى حالة الحكم بالغرامة يمكن رد الغرامة الى صاحبها اذا نجح فى استئنافه فهذه الاحكام تكون بنـاء على ذلك واجبة التنفيذ فورا . وفى حالة الحكم بالحبس يتوقف ايقـاف التنفيذ على شرط تقديم المتهم كفالة غير أن الايقاف يكون مع هـذا الشرط واجبا حتما اذا لم يكن المتهم محبوسا حبسا احتياطيا فاذا كان المتهم فى جنحة محبوسا فللقاضى الخيار فى أن يعطيه الحق فى تقديم الكفالة أو أن لا يعطيه

وربما لا يفرج عن الشخص الذى يكون محبوسا قبل الحكم افراجا مع الضمان إلى أن يصدر حكم الاستئناف الا فى حالة مايكون قد صدر الحكم بعقوبة قصيرة المدة

وقد أخذت هذه الطريقة عن نصوص القانون الانجليزى المختصة باستئناف أحكام المحاكم الجزئيـــة مع تعديل وجيز أدخل مراعاة لمصلحة المتهمين (راجع القانون المختص بالقضاء الجزئى الصادر فى سنة ١٨٧٩ المـادة ٣١ منه)

وقد أضيفت حالة العود الى الجريمة على أحوال السرقات والتشرد التى كانت الاحكام الصادرة فيها بالحبس واجبة التنفيذ من قبل بمقتضى المادة ١٧٩ القديمة

وليلاحظ أنه متى صرح بالافراج مع الضمان يجب أن يعين فى الحكم مبلغ الكفالة فمتى قدم المتهم الكفالة يفرج عنه أو يترك على حاله من اطلاق حتى ينقضى ميعاد الاستئناف فاذا كان قد رفع استئنافا يبقى مطلق السراح حتى يحكم فى الاستئناف

واذا لم يكن رفعه حبس سواء كانت النيابة استأنفت الحكم أولا . واذا كان المتهم مطلق الصراح عند صدور الحكم عليه يجوز القبض عليه وحبسه الى أن يقدم الكفالة

ومما يذكر أنه بما أن الطريقة الجديدة تسمح ـ كما يرى ـ بالقبض على أشخاص محكوم عليهم أو بالزامهم بتقديم الكفالة حتى ولو لم يكونوا محبوسين حبسا احتياطيا فهى ستمكن من التنقيص كثيرا فى عدد القضايا التى يقبض فيها على المتهمين قبل الجلسة

الباب الثانى
(فى محاكم الجنح)

قد قسم هذا الباب الى فصلين ليكون الكلام على الاجراآت التى تتبع أمام الاستئناف والاجراآت التى تتبع فى أول درجة كل منها على حدتها . وقد عدّل ترتيب المواد فى الفصل الاول تعديلا جزئيا كى تكون الاحالات على الباب الاول أكثر بيانا مما كانت عليه

المادة **١٥٦** (المادة ١٥٣ القديمة) ـ راجع التعليق على المادة ١٢٨

قد حذفت المادة ١٥٥ القديمة لانها الغيت ضمنا بمقتضى الامر العالى الصادر فى ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢

قد استعيض عن الفقرة الاولى من المادة ١٦٠ القديمة بالمادة ٢٣٥ الجديدة

والفقرة الثانية وكذلك الفقرة الثانية من المادة ١٧٠ القديمة أصبحتا غير ذاتى فائدة على أثر التعديل الذى أدخل على المادة ١٦١ القديمة (المادة ١٦٠ الجديدة) وتغيير موضع هذه المادة

المواد **١٧٥** (المادة ١٧٤ القديمة) و **١٧٧** و **١٧٨** ـ قد خول حق الاستئناف فى هذه المواد الثلاث لوكلاء النائب العمومى لا لرؤساء النيابة وحدهم وقد وفق هذا التعديل بين نصوص القانون وبين ماهو جار عليه العمل منذ امتداد سلطة المحاكم الجزئية الى مواد الجنح بما أن هذه المحاكم ليس فيها رؤساء نيابة

المـادة **١٧٩** ـ ينظر الامر العالى الصادر فى ٢٦ يونيه سنة ١٨٩٥ .
وقد قررت المـادة الجديدة الاجراآت السابقـة عدا ماقررته فى الحالة المذكورة فى الفقرة الثانية من جواز رفع استئناف النيابة العمومية إما الى محكمة الاستئناف العليا وإما الى المحكمة الكلية

وحقيقة فان محكمة الاستئناف العليا قد لاحظت أنه بالنظر لمـا هو مقرر من الاحكام فى الامر العـالى القـديم من أن استئناف النيابة يرفع دائمـا الى محكمة الاستئناف العليا متى كان الحدّ الاقصى للعقوبة المقررة فى القانون يزيد عن السنة حبسا قد تواترت عليها مسائل قليـلة الاهمية جدّا ولذلك كانت النيابة فى غالب الاحيان تضطر الى عدم استئناف الاحكام التى يكون عدم كفاية العقوبة فيها ظاهرا بينا متى كانت أهمية القضية لاتستدعى الطعن فى الحكم أمام المحكمة العليا

والحدود التى وضعت فى هذه الحالة لسلطة المحكمة الكلية ستكون فيها الحماية الكافية للمتهمين

المـادتان **١٨٠** و **١٨١** (المـادتان ١٧٩ و ١٨٠ القـديمتان) ـ ينظر التعليق على المـادة ١٥٥

المواد من **١٨٢** الى **١٨٩** (المواد من ١٨١ الى ١٨٨ القديمة) ـ قددعا الى ادخال هـذا التعديل على الاخص امكان رفع الاستئناف الى المحكمة الكلية بدلا من محكمة الاستئناف

المـادة **١٨٧** (المـادة ١٨٦ القديمة) ـ أنظر التعليق على المـادة ١٣٣

المـادة **١٨٩** (المادة ١٨٨ القديمة) ـ حوّرت بمثل التحوير الذى أدخله الامر العالى الصادر فى ٢٧ يونيه سـنة ١٨٩٦ على المادتين ١٤٨ و ١٧٤ نظرا لأن التحقيقات تقوم الآن بها على العموم النيابة العمومية

قد أضيفت الفقرة الاخيرة على هذه المادة لحل مسألة عرضت فى أثناء العمل وهى معرفة ماإذا كانت المحكمة الاستئنافية يمكنها عند استئناف المحكوم عليه وحده أن تعتبر الواقعة جناية وتخل اذن بالقاعدة المتفق عليها عموما من أن استئناف المتهم لايصح ان يضر به

البـاب الثـالث

(فى المحـاكم الجنائيـــة)

قد أجريت فى الفصلين الاولين من هذا الباب تعديلات كثيرة فيما يختص بشكلها فقط لخور ترتيب الجزء الثانى من الفصل الاول بحيث صارت الاحالات التى فيه على الاجراآت المتبعة فى مواد المخالفات والجنح بسيطة

وقد ضمت مواد الفصل الثانى والفصل الثالث المختصة بالنقض والابرام الى المادتين ٢٤٢ و ٢٤٣ القديمتين بحيث كونت بابا قائما بذاته هو باب «طرق الطعن غير الاعتيادية»

المـادة **١٩٦** (المـادة ١٩٥ القديمة) ـ ضمنت الفقرة الثالثة منها أحكام الامر العالى الصادر فى ١٠ ابريل سنة ١٩٠٢

المـادة **١٩٧** ـ قد جمعت هذه المـادة بين أحكام المادتين ١٩٦ فقرة أولى و ٢٠٣ القديمتين

وقد وضعت المـادة ٢٣٥ الجديدة مكان المـادة ١٩٨ القديمة

المـادة **١٩٩** ـ تضمنت هذه المادة أحكام الفقرة الثانية من المادة ١٩٦ القـــديمة

المـادة **٢٠١** (المـادة ٢٠٠ القديمة) ـ قد أمكن بتعديل عبارة الفقرة الاولى أن تحذف المواد ٢٠١ فقرة أولى و ٢٠٢ فقرة ثالثة و ٢٠٤ القديمة وكذلك المادة ٢٠٥ القديمة أيضا ماعدا الكلمات الاخيرة وهى مع ذلك غير ذات فائدة : وقد حذفت الفقرة الثانية من المـادة ٢٠٠ القديمة لعدم الفائدة منها لانها لاتزيد شيأ ماعلى النصوص المعمول بها فى مواد المخالفات والجنح

المـادة **٢٠٢** (المـادة ٢٠١ القديمة) ـ من حيث حذف الفقرة الاولى ينظر التعليق على المـادة ٢٠١ وقد حذفت أيضا الفقرة الثالثة نظرا لمـا جاء من الاحكام فى المادة ٢٤٠ (٢٤٧ القديمة)

المــادة **٢٠٥** (المواد ٢٠٧ و٢٠٨ و٢٠٩ القديمة) ــ قد اجتهد فى جعل عبارة هذه المادة أكثر انطباقا على الواقع مما كانت عليه ففى الحقيقة كان ملف أوراق الدعوى لايجب حسبما قضى به القانون القــديم أن يرسل الى المفتى الا فى الدعاوى التى تستدعى بناء على أحكام الشريعة الغراء عقوبة الاعدام فى حين أن المحــاكم ما كانت تقضى فيها الا بمقتضى القوانين السياســية مهما كان الحــد المنصوص عليه فى الشريعة . وزيادة على ذلك كان من الواجب أن ينص القانون على الحالة التى لايقبل المفتى فيها ابداء رأى ما

المــادة **٢٠٧** ــ قد سهل ادماج أحكام المادتين ٢١١ و٢١٢ القديمتين فى هذه المادة وحدها بسبب الاحالة على باب خاص بكل ماله علاقة بالمصاريف

المــادتان **٢١١ و٢١٢** (تنظر المادتان ٢١٦ و٢١٧ القديمتان) ــ هاتان المادتان هما تكملة لما تقتضيه المادة ١٨٠ وينظر التعليق على المادة ١٥٥

وقد حذفت المــادة ٢٢٣ القديمة لأنه لم يجر العمل قط بما هو مقرر فيها من وجوب تعليق الاعلانات وظاهر أن هذه المادة كانت عبارة عن صدى عهد لم تكد تكون فيه جرائد وكانت فيه وسائل النشر الاخرى أقل انتشارا بكثير عما هى عليه الآن .

المــادة **٢١٦** (المادة ٢٢٥ القديمة) ــ التعديل الوارد فيها يستلزمه حذف المادة ٢٢٣ القديمة

المــادة **٢٢١** (المادة ٢٣٠ القديمة) ــ قد لزم تعديل الجزء الاخير من هذه المادة لانه يجوز الالزام بالتعويضات ولو كان الحكم صادرا بالبراءة والظاهر أن النص القديم لم يشر الى احتمال ذلك

المواد من **٢١٧** الى **٢٢١** والمادة **٢٢٣** (المواد من ٢٢٦ الى ٢٣٠ والمادة ٢٣٢ القديمة) ــ يظهر أن كلمتى محكمة الاستئناف تتعلقان بالمحكمة المشكلة فى فرنسا للنظر فى الجنايات خاصة بمقتضى القانون «Cour d' Assises»

المادة **٢٢٨** (المادة ٢٣٧ القديمة) — التعديل الذى أدخل عليها يستلزمه حذف المادة ٢٢٣ القديمة

الباب الرابع

(فى طرق الطعن الغير اعتيادية)

قد جمع هذا الباب أحكام المواد من ٢٢٠ الى ٢٢٢ القديمة و ٢٣٨ و ٢٤٢ و ٢٤٣ القديمة أيضا

المواد **٢٣٠** و **٢٣٣** و **٢٣٤** (المواد ٢٣٨ و ٢٤٢ و ٢٤٣ القديمة) — كانت محكمة النقض والابرام قبل الامرين العاليين الصادرين فى ٥ و ٩ يوليه سنة ١٨٩١ عبارة عن الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف والظاهر أن المقنن سها عن هذه المواد عند تعديل المادة ٢٢٠ القديمة

٢٣١ (المادة ٢٢١ القديمة) — قد عدلت الفقرة الاخيرة من هذه المادة بحيث يوفق بين القانون وما كان جاريا عليه العمل قبل سنة ١٩٠٠ فان محكمة النقض والابرام فى تلك السنة قررت بان الطعن بطريق النقض والابرام موقف لتنفيذ الحكم وذلك لعدم وجود نص فى القانون عن هذه المسألة وكانت نتيجة تقرير هذا المبدأ ان زاد فى الحال عدد الاحكام التى طعن فيها بطريق النقض والابرام زيادة جسيمة ولم يكن هذا الطعن مبنيا على أسباب قانونية قوية بل كان الغرض منه تأخير تنفيذ تلك الاحكام ليس إلا وتلافيا لهذا الضرر عرضت نظارة الحقانية فى سنة ١٩٠٠ مشروع أمر عال بمعنى النص الذى وضع اليوم إلا أنه بالنظر لما طلبه مجلس شورى القوانين حين نظر هذا المشروع قد نص فى الامر العالى الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ بأن الطعن بطريق النقض والابرام كان يترتب عليه ايقاف تنفيذ الحكم اذا لم يكن سبق حبس المحكوم عليه احتياطا ولم تلبث ان ظهرت نتائج هذا التقييد غير المرضية كما كانت تتوقعه نظارة الحقانية فان عدد الطعن بطريق النقض قد زاد زيادة جسيمة اذ بلغ فى مدى الاثنى عشر شهرا

التى عقبت تاريخ وجوب العمـــل بهـذا الامر العالى ١٨٦٤ طعنا يقابلها ٩٦٠ فى الاثنى عشر شهرا السابقـــة عليها وكان من هـــذا العدد الاول ٧٥٢ طعنا قدّمت من محكوم عليهم لم يحبسوا احتياطا ويقابل ذلك ١١١ طعنا فى سنة ١٨٩٨ و ٢١٨ فى سنة ١٨٩٩ أما فى سنة ١٩٠٢ فقد بلغ عدد الطعن بطريق النقض ٢٣٨٣ طعنا يقابلها ١٠٥٤ فى سنة ١٩٠٠ (وهى السنة التى كان معمولا بالامر العالى الجديد فى النصف الثانى منها) و ٨٧٥ طعنا فى ســنة ١٨٩٩ وقد حكم برفض ٢٠٥٤ طعنا من ٢١٧٨ طعنا حكم فيها فى سنة ١٩٠٢ وذلك مما يثبت أن الطعن فى أكثر هذه الاحوال لم يرفع إلا بقصد المماطلة ويستنتج مثل ذلك أيضا بالبحث فى نتيجة ماحكم بقبوله من هذا الطعن اذ أنه من ٢١ تقضا حكم فيها بتصحيح تطبيق القانون كان صدور ١٢ منها بناء على طعن من النيابة العمومية بتشديد العقوبة ولم يحكم بتصحيح تطبيق نص قانونى بناء على طعن من المحكوم عليهم الا فى تسع أحوال والباقى وهو ١٠٣ قضية حكم فيها بنقض أحكامها واحالتها على دوائر أخرى للحكم فيها وذلك لبطلان جوهرى فى الاجراآت أو الحكم

ولذا تقرر الرجوع الى المشروع الذى قدّم فى سنة ١٩٠٠ حتى لاتكون محكمة الجنايات العليا مضطرة لضياع الكثير من أوقاتها ولا يكون للمحكوم عليهم بغير حق سبيل لتأخير تنفيذ الاحكام الصادرة عليهم

البـاب الخامس

(فى الاحكام التى يجوز تطبيقها الخ)

قد استعيض الآن عن المادة ٢٣٩ القديمة بأحكام الكتاب الرابع «فى تنفيذ الاحكام الخ» وقد استعيض عن المادة ٢٤١ القديمة بالمادة ٢٥١

المـادة **٢٣٧** (المادة ٢٤٤ القديمة) ــ لامانع الآن من أن تجعل محاكم المواد الجنائية كلها مختصة بما يقع أثناء جلساتها من الجنح والمخالفات لان القاضى الجزئى أصبح اليوم مختصا بنظر جميع مواد الجنح

وقد حذفت الفقرة الثانية نظرا لما جاء فى المواد ١٥٥ و ١٨٠ من الاحكام من حيث الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٤٦ القديمة (المادة ٢٣٩ الجديدة) تراجع المادة ٢٥٥ الجديدة فى الفصل المختص بالمصاريف

المادة **٢٤١** ـ (المادة ٢٤٨ القديمة) ـ التعديل الذى أدخل فيها يستلزمه أمر وهو أنه لا توجد الآن الا محكمة استئناف واحدة وأن جميع مواد الجنح صارت من اختصاص القاضى الجزئى

الباب السادس

(فى المجرمين الاحداث)

راجع الباب التاسع من الكتاب الاول من قانون العقوبات الجديد المقابل لهذا الباب وكذا ماعلق عليه

المادة **٢٤٢** ـ راجع المادة ٦١ من قانون العقوبات القديم

المادة **٢٤٣** ـ تحقق الفائدة المقصودة من الضرب يتوقف بوجه خاص على السرعة التى تنفذ بها تلك العقوبة حتى لقد رؤى من الضرورى أن لايجعل لصغار المجرمين المحكوم عليهم بها حق استئنافها اذ قلما يكون من صالحهم استئناف تلك الاحكام ماعدا فى مواد المخالفات لانه ربما شددت المحكمة الاستئنافية العقوبة الصادرة عليهم لو استأنفت النيابة أيضا

المادة **٢٤٥** ـ راجع المادتين ٢٦٤ و ٢٦٨ فى الباب المختص بالتنفيذ

المادة **٢٤٦** ـ الغرض المقصود من وضع الباب المختص بالمجرمين الاحداث فى قانون العقوبات هو منع ارسالهم الى السجون ماأمكن ولا شك فى أنه اذا حكم على الصغير بصفة عقوبة أصلية بالضرب أو بارساله الى مدرسة اصلاحية فالتنفيذ عليه بالحبس عند عدم قيامه بدفع المصاريف المحكوم بها عليه يكون مناقضا للغرض المقصود أما الغرامات فيجوز حبس الصغير اكراها له على دفعها والا لعدم كل تأثير لمثل هذه الاحكام .

الباب السابع
(فى الجناة المعتوهين)

لو كان هناك قانون عام مختص بالمعتوهين لوجب أن تكون الاحكام الواردة فى هذا الباب جزأ منه (راجع القانون الفرنساوى الصادر فى ٣٠ يونيه سنة ٨٣٨ والقانون البلجيكى الصادر فى ١٨ يونيه سنة ١٨٥٠) ولكن بالنظر لعدم وجود مثل هذا القانون فى الحكومة المصرية ولاعتبار أن وضع المجاذيب فى المستشفيات ومعالجتهم هو من الاجراآت الادارية المحضة التى يعتبر تنفيذها من مستلزمات سلطة الحكومة فيحسن أن تبين فى القانون بطريق الايجاز الاجراآت التى يجب على السلطة القضائية اتباعها فى رفع الامر الى الجهة الادارية ذات الاختصاص فى ذلك

وما كان فى القانون القديم مايختص بهذه المسألة الا النصوص الآتية :

أولا ــ المادة ٦٣ من قانون العقوبات (راجع المادة ٥٧ الجديدة) وهذه المادة كانت تقضى بتبرئة من كان يرتكب جريمة وهو فى حالة عته الا أنها لم تنص عن أى احتياط يقتضى اتخاذه فى حالة مايخشى من اخلاء سبيله سواء على نفسه أو على غيره

ثانيا ــ المادة ٦٤ التى كانت تقضى بايقاف محاكمة من كانت تصيبه جنة بعد ارتكاب جريمة الى أن يتم برؤه منها وليلاحظ أن درجة الجنون المنصوص عنها فى هاتين المادتين تختلف فى كل من الحالتين وقد تبينت فى التعليق الوارد على المادة ٥٧ الجديدة درجة الجنون المنصوص عنها فى المادة ٦٣ القديمة أما فى حالة تطبيق المادة ٦٤ القديمة فالذى يجب البحث فيه هو معرفة هل كان المتهم قادرا على الدفاع عن نفسه أم لا لامعرفة هل كان غير مسؤل عما يصدر منه من الاعمال أم لا وقد تعرض هذه المسألة أيضا عند النظر فى أمر تقرير محاكمة شخص لمعرفة هل كان له حق فى التمسك بعدم المسؤلية أم لا وليلاحظ أن هذه القواعد المطلوب تقريرها لاتختلف كثيرا عما جرى عليه العمل الى الآن

الباب الثامن

(المصاريف)

أدخل هذا الباب على القانون الحالى تغييرا جوهريا يجب البحث فيه من وجهة ارتباطه بالمادة ٢٦٧ الجديدة والمقتضية تحوير القواعد المتبعة الآن فى الاكراه البدنى والمستعاض بها عن الامر العالى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ المختص بهذا الاكراه

وان القاعدة التى عمل بها الى الآن هى المقررة فى المادة ١١٣ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية وهى أن من يحكم عليه فى دعوى يلزم بمصاريفها وقد كان المحكوم عليه بالمصاريف يحبس عنها فى كل الاحوال اذا لم يدفعها وذلك قبل العمل بالامر العالى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ نعم أن قاعدة الزام من يحكم عليه فى دعوى مدنية بمصاريف هذه الدعوى هى قاعدة قويمة ومتبعة فى معظم الحكومات لأن الخصم الذى اضطر لتحمل مصاريف استلزمتها دعوى له الحق فى استردادها ولكن المصاريف التى يحكم بها فى الدعاوى الجنائية على جان ليست الارسوما قررتها الحكومة كما شاءت فاذا تيسر لها تحصيلها فبها اذ أنها تحصل بذلك على جزء من المصاريف العمومية التى تستلزمها نفقات محاكمها الجنائية والا فلا يمكن القول بأنها خسرت شيأ ولما كان ابقاء عدد عظيم من الجناة فى السجون للتنفيذ عليهم بالاكراه البدنى لتحصيل المصاريف يستلزم نفقات كثيرة فقد جرى البحث فيما اذا كانت المبالغ التى تحصل فعلا من المصاريف المحكوم بها تعادل مبلغ المصاريف التى يستلزمها تقرير مبدأ الاكراه البدنى فى كل الاحوال عند عدم دفع المصاريف أم لا وقد ظهر أن نسبة من كانوا يدفعون المصاريف بعد التنفيذ عليهم بالعقوبات المقيدة للحرية لمدة ما كانت قليلة جدا حتى انه تقرر فى الامر العالى المشار اليه أن لا يحكم بالاكراه البدنى الا بناء على طلب النيابة العمومية ثم أعطيت للنيابة تعليمات تقتضى أن لا تطلب الحكم بالاكراه البدنى الا على من تظن فيهم القدرة على الدفع وفى سنة ١٩٠٢ كان عدد الاحوال

التى حكم فيها بتطبيقه قد بلغ ٢٤٤٠٥ حالة ولولا هذا الامر لتنفذ هذا الاكراه على الجناة فى معظم تلك الاحوال عملا بالقاعدة القديمة ولم تطلب النيابة العمومية الحكم بالاكراه البدنى الا فى ٢٦٤٥ حالة وكانت نتيجة ذلك تخفيف ازدحام السجون ونفقاتها تخفيفا محسوسا ولم يترتب على هذا التغيير نقص فى الايرادات الحقيقية بل انها زادت زيادة عظيمة

لكن هذا الامر العالى وان كانت النتائج التى نجمت عنه فى هذا الصدد حسنة جدا الا أنه كان موجبا لتكليف النيابة العمومية بواجب هو فى الحقيقة من اختصاص القاضى وهو تعيين العقوبة الواجب الحكم بها ولا يخفى مافى ذلك من المخالفة للقواعد المقررة

وقد ترتب على العمل به أيضا صدور كثير من الاحكام التى ألزم فيها المحكوم عليهم بالمصاريف مع أنه لم ينوقط تنفيذها ولذارؤى من الأوفق أن لايطلب الحكم بالمصاريف الا فى حالة وجود أسباب قوية تدعو الى الظن فى امكان تحصيلها وزيادة على ذلك فان الرسوم المقررة الآن فيها بعض الزيادة لان الرسوم التى تؤخذ على جنحة قليلة الاهمية تبلغ ٤٠ قرشا ولو لم تكلف شهود بالحضور فيها أما اذا كلف بالحضور فيها شاهدان أو ثلاثة فان الرسوم تصل الى مبلغ لاينتظر أن يقوم بسداده فلاح من الطبقة العادية ولذا خولت المادة ٢٥٠ للقاضى السلطة المطلقة فى الحكم بكل المصاريف أو بعضها أو اعفاء الجانى منها كلية اذا رؤى له عدم قدرته على الدفع

المادة **٢٥١** ـ راجع المادة ٢٤١ القديمة

المادة **٢٥٢** ـ لما كانت القاعدة العمومية هى أن استئناف المحكوم عليه لايجوز أن يرجع عليه بالضرر فاذا لم توجد هذه المادة يجوز أن يقرر بعدم جواز الحكم عليه بمصاريف الاستئناف

المادة **٢٥٣** ـ راجع المادة ٢٤ من قانون العقوبات القديم

المادة ٢٥٤ — تقدير المصاريف يستلزم الى الآن عملا كثيرا بغير فائدة ويتسبب عنه تعطيل كبير فى الاعمال فمنعا لهـذه المضار قد تقرر أنه اذا رؤى للقاضى الحكم بجزء من المصاريف فقط يجب عليه أن يقدّر هذا الجزء فى الحكم الذى يصدره

المادة ٢٥٥ — راجع المادة ٢٤٦ القديمة والمادتين ١٩ و٢٠ من لائحة الرسوم

المادتان ٢٥٦ و٢٥٧ — الغرض من هاتين المادتين هو ان يعتبر المدعى بالحقوق المدنية على قدر الامكان فيما يتعلق بالمصاريف التى يمكن أن يرجع بها على المحكوم عليه كأنه رفع دعواه الى المحكمة المدنية .

الكتاب الرابع

(فى تنفيـذ الاحكام)

راجع الباب السادس المضاف الى قانون تحقيق الجنايات بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ وكذلك الاوامر العلية الصادرة فى هذا التاريخ بتغيير بعض مواد قانون العقوبات وبجواز استبدال الاكراه البدنى بالتشغيل فى عمل يدوى أو صناعى

والاولى كما جاء فى التعليقات على الباب الاول من قانون العقوبات أن تجمع فى باب واحد جميع النصوص الموجودة فى هذا القانون على قانون تحقيق الجنايات

المادة ٢٥٨ — راجع المادتين ٢٦ و٢٨ من قانون العقوبات القديم

المادة ٢٥٩ — (جديدة) — راجع التعليق على المادة ٢٦٤

المادة ٢٦٠ — (جديدة) — حكم هذه المادة مطابق لما هو جار عليه العمل الآن

المادة ٢٦١ — راجع المادة ٢٩ من قانون العقوبات القديم

المـادة ٢٦٢ ـ راجع المـادة ٣٠ من قانون العقوبات القديم

المـادة ٢٦٣ ـ راجع المـادة ٣١ من قانون العقوبات القديم

المـادة ٢٦٤ ـ أضيفت على قانون تحقيق الجنايات وجعل عددها ٢٥٦ بمقتضى الامر العالى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ وقبل صدور هذا الامر العالى لم يكن فى القانون مايتعلق بهذا الصدد سوى مادة واحدة هى المـادة ٢٣٩ التى من مقتضاها أن يكون تنفيذ الاحكام الجنائية بمعرفة محضر بالطريقة المتبعة فى تنفيذ الاحكام المدنيـة وأمر التنفيذ يشمل كل مايلزم من البيانات الضرورية لمصلحة السجون التى هى مسؤلة عن تنفيذ الحكم ماديا والصورة التى تترك لمأمور السجن عملا بالمـادة ٤٢ من الامر العالى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ المختص بالسجون تكون مستندا لديه فى حبس المسجون وترسل معه الى كل سجن يرحل اليه

وقد اتبع هذا النظام الى الآن بدون أن يظهر فيه خلل (راجع المـادتين ٢٤٥ و ٢٥٩ الجديدتين اللتين أدخل بمقتضاهما توسع طفيف فى الطريقة الحالية)

المـادة ٢٦٥ ـ أضيفت الى القانون وجعل عددها ٢٥٧ بمقتضى الامر العالى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١

المـادة ٢٦٦ ـ ان نص هذه المادة (المضافة الى القانون تحت عدد ٢٥٨ بمقتضى الامر العالى الصادر فى ٩ فبراير سـنة ٩٠١) قد عدل بحيث يؤخذ منه جليا أنه يسرى على كل حكم حضورى سوّيت فيه المصاريف

المـادة ٢٦٧ ـ راجع المـادتين ٢٣ و ٤٩ من قانون العقوبات القديم المعدلتين بالامر العالى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ وراجع أيضا التعليق على الباب الثامن من الكتاب الثالث الذى عنوانه «المصاريف»

وان الحالة المنصوص عنها فى المادة ٢٣ من قانون العقوبات بالحالة التى كانت عدلت عليها بالامر العالى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ فيها كما تقدّم بعض المنافاة للقواعد المقررة

وبما أن القاضى بمقتضى أحكام الباب الخاص بالمصاريف له مطلق التصرف فى أن يحكم بالمصاريف أولا يحكم بها فيمكن الوصول الى الغرض المقصود من ذلك الامر العالى باستعمال هذه السلطة المخوّلة للقاضى دون أن تكون مقيدة بما قرره الامر العالى المذكور من الاجراآت وبذا يكون من الممكن اعتبار الاكراه البدنى كطريقة للتنفيذ بالمصاريف والغرامات وغيرها مما يحكم به ويكون واجب النيابة فى هذه الحالة قاصرا على تنفيذ الحكم ويكون هذا التنفيذ على ممتلكات الجانى متى أمكن ذلك والا فينفذ بطريق الاكراه البدنى

وان مدة الاكراه البدنى كان جاريا احتسابها بمقتضى النصوص التى عمل بها الى الآن بواقع ثلاثين قرشا عن كل يوم فكان الفلاح الذى من الطبقة العادية يفضل حبس يوم فى الاكراه البدنى على دفع هذا المبلغ وبذا كان قدفات الغرض من الحكم بالغرامات (المعتبرة عقوبات أخف من الحبس) ومن الالزام بالمصاريف (التى تستردّ بها الحكومة ماأنفقته)

ولذا فقد عدل المبلغ الواجب احتسابه فى مقابل كل يوم يقضى فى الاكراه البدنى حتى يكون الدفع أفيد للمحكوم عليه من الحبس ولاضرر فى ذلك على المحكوم عليهم بما أن القضاة سيدعون الى الحكم إما بالحبس وإما بغرامة ومصاريف (تقدّر قيمتها حسب نظر القاضى عملا بالباب الثامن من الكتاب الثالث) مع مراعاة امكان الجانى عقلا القيام بسدادها

المادة **٢٦٨** - راجع المادتين ٢٥٩ و ٢٦٠ المضافتين الى القانون بمقتضى الامر العالى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ وقد كانت المادة ٢٥٩ المضافة بمقتضى الامر العالى السالف الذكر والمشتملة على نص المادة ٥٠ من قانون العقوبات الملغاة بأمر عال صادر فى ذلك التاريخ تقضى بالتنفيذ بالاكراه بعد اعلان المحكوم عليه بالمبالغ المستحقة بخمسة أيام وما كان لحكم هذه المادة مفعول الا فى الاحوال التى كانت تنقضى فيها مدة عقوبة الجانى قبل انتهاء الخمسة الأيام المذكورة أى فى أحوال المخالفات أو الجنح القليلة الاهمية وفى هذه الاحوال

إما أن تكون نيـة الجانى أن يدفع فيفعل فى الحال أو يتفق مع النيابة على الدفع بالتقسيط وإما أن تكون نيتـه عدم الدفع وحينئذ لايكون لميعاد الخمسـة الأيام المتقدمة فائدة ولا يترتب عليـه الا زيادة الاعمـال على عمال المحكمة وفى الحقيقة فان الجانين فى أغلب الاحوال ما كانوا يتمسكون بهذا الميعاد بل كانوا يتنازلون عنه وكانوا يحبسون فى الحـال تنفيذا عليهم بالاكراه البدنى وبناء على هـذا قد حذف هذا الميعاد

المـادة **٢٦٩** ـ عبارة هذه المادة جديدة وأما موضوعها فموافق لماهو جار عليه العمل الآن

المـادة **٢٧٠** ـ راجع المادة ٥١ من قانون العقوبات القديم ونص المادة الجديدة أن التنفيذ بالاكراه البـدنى يقضى بأن تبرأ ذمة المحكوم عليـه من الغرامة أى أن عقوبة الحبس تحل محل عقوبة الغرامة فعلا وأما فى العقوبات الاخرى المـالية فلا يزال الاكراه معتبرا واسطة للحصول على الدفع ليس الا

المواد من **٢٧١** ـ الى **٢٧٤** ـ هذه الموادقد استعيض بها عن الامر العالى الصادر فى ٩ فبراير سـنة ١٩٠١ الذى يجيز استبدال الاكراه بعمل يدوى أوصناعى وهذا الامر العالى قدحل هو أيضا محل الامر العالى الصادرفى ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ متعلقا بنفس هذا الموضوع والظاهر أن لاداعى لعدم ادخال أحكام هذا الامر العالى فى نصوص القانون

المـادة **٢٧٥** ـ راجع المـادة ٢٢ من قانون العقوبات القديم

ولم يكن شئ فى المـادة القديمة مذكورا عن المصاريف المستحقة للحكومة التى لهـا أسبقية الامتياز على غيرها بمقتضى القواعد العمومية فى المبالغ المتحصلة

ويظهر أن عبارة المـادة الجديدة أفضـل من عبارة المـادة القديمة لان المهم انمـا هو وضع قاعدة لكيفية توزيع المبالغ المتحصلة وعبارة المـادة القديمة كأنهـا كانت تنص عن حال حصول جملة تنفيذات متوالية

تعليق على الاوامر العلية الملغاة

قد ألغى عدد عظيم من الاوامر العلية التى تخص نظارة الحقانية بأمر عال صادر فى نفس تاريخ الاوامر الصادرة بالقوانين الجديدة

وان جزأ عظيما من هذا العدد لم يكن الا لتعدل به القوانين القديمة وهى نفسها داخلة فيما ألغى من هـذه الاوامر . وكثير غيرها كانت قد أصبحت غير معمول بها أوقد استعيض عنها بالفعل بأخر صدرت بعدها . ويبقى بعد ذلك بعض أوامر عالية يستدعى الغاؤها بعض الايضـاح

فمن الاوامر العلية التى نص فيها عن جرائم لم تكن منصوصا عليها من قبل الامر العالى الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٤ (الخاصة بالحبس غير القانونى أو الذى بغير وجه حق)

والامر الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٨٩ (بمنع اصطناع ... الخ المطبوعات أو الاستمارات المشابهة لرسوم وأختام البوستة)

والامر الصادر فى ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٠ (الخاص بتقرير عقوبات للجنايات التى تحصل من عصابات متسلحة)

والامر الصادر فى ٣٠ مارس سنة ١٨٩٢ (بشأن التعرض لواضع اليد على عقار)

وقد نقلت المـادة الرابعة من الامر العالى الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٤ ووضعت كما هى فى قانون تحقيق الجنايات تحت عدد ١١١ وأما المواد الثلاث الاولى فانها ناصة على جرائم يمكن الحكم فيها بعقوبات كافية إما عملا بنصوص فى قانون العقوبات وإما بطريق المحاكمة التأديبية

وقد استعيض عن الامر العالى الصادر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٨٩ بالمادة ١٩٣ من قانون العقوبات الجديد وعن الامر العالى الصادر فى ٣٠ مارس سنة ١٨٩٢ بالباب الرابع عشر من الكتاب الثالث

وان الامر العالى الصادر بشأن العصابات المتسلحة يرجع الى زمن كان ماتأتيه فيه العصابات المتسلحة من القسوة أشدّ تواترا منه الآن وكانت المبادئ القانونية العادية يدركها القضاة أقل كثيرا من اليوم ولم يعمل بهـذا الامر العالى تقريبـا ان لم يكن تحقيقا فى أحوال سرقات أو شروع فى سرقات ارتكبتها عصابات متسلحة وقد توالت صعوبات عنـد التوفيق بين هـذا الامر العالى وبين مواد القانون المنصوص فيها على السرقات الجنائية

وقد أصبح الآن من الممكن والمستحسن الغاء هذا الامر العالى حيث ان القواعد الخاصـة بالاشتراك فى قانون العقوبات الجديد قد وضعت من جديد مع العناية التـامة وان عقوبة الاعدام قد جعلت بمقتضى المـادة ١٩٩ عقوبة تخييرية مع عقوبة الاشـغال الشاقة المؤبدة فى حالة الاشـتراك فى القتل وانه قد أضيفت بمقتضى المـادة ٤٦ عقوبة الاشـغال الشـاقة كعقوبة تخييرية فى حالة الشروع فى جرائم يجازى عليها بالاشغال الشاقة المؤقتة

ومن الواجب أيضا ذكر المـادة ٤٦٠ من قانون المرافعات فى المواد المدنيـة والتجارية التى استـعيض عنها بالمـادتين ٢٨٠ و٢٩٧ من قانون العقوبات الجـديد

ويمكن البحث فى الاوامر العالية المتعلقة بتحقيق الجنايات مع السهولة اذا تتبع ترتيب القانون

الضبطية القضائية

قد جمعت فى المـادة ٤ من القانون الجديد كل الاوامر العلية الملغاة التى كانت تخوّل سلطة الضبطية القضائية ولا تزال معمولا بهـا

وقد وضعت فى القانون تحت عدد ٢٣ المـادة ١٧ من الامر العالى الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٨٩١ بشأن التشرد كما هى

وقد وضعت المادتان ٢ و ٣ من الامر العالى الصادر فى ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٠ بشأن الاشياء المضبوطة كأهمات تحت مادتى ٢١ و ٢٢ من قانون تحقيق الجنايات والمصادرة التى كانت لاتزال تسرى عليها المادة الاولى من الامر العالى نفسه أصبحت الآن منصوصا عليها فى المادة ٣٠ من قانون العقوبات

التحقيقات

الاوامر العلية الصادرة فى ١٢ يونيه سنة ١٨٨٩ وفى ١٧ يونيه سنة ١٨٩١ بشأن ما للمديرين من الحق فى تولى التحقيقات فى مواد الجنايات قد استعيض عنها بالفعل بقرار مجلس النظار الصادر فى ٨ أغسطس سنة ١٨٩٥ وبالتعليمات التى أصدرتها نظارة الداخلية تنفيذا لهذا القرار

الصلح فى مواد المخالفات

قد أضيف الامر العالى الصادر فى ١١ فبراير سنة ١٨٩٢ المعدّل بالامر العالى الصادر فى ١٤ اكتوبر سنة ١٨٩٢ على القانون فى الباب الرابع من الكتاب الاول

انشاء محاكم جزئية

ان ما اختص من أحكام الاوامر العلية المتعلقة بهذا الموضوع بترتيب المحاكم جمعت فى الامر العالى الصادر بترتيب المحاكم أما الاحكام الخاصة بالاجراآت فقد وضعت فى قانون تحقيق الجنايات

الدفاع عن المتهم

قد جمع الامر العالى الصادر فى ١٠ ابريل سنة ١٩٠٢ بشأن أتعاب المحاماة المادة ١٩٦ من القانون

التنفيـــــذ

قد استعيض بالمواد ٢٧١ الى ٢٧٤ من قانون تحقيق الجنايات عن الامر العالى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ بالترخيص باستبدال الاكراه البدنى بعمل يدوى أو صناعى (الذى أعيد صدوره فى ٢٤ مايو سنة ١٩٠١)

وفيما يختص بترتيب المحاكم قد سهل (بسبب تعديل المادة ٥ من الامر العالى الصادر بترتيب المحاكم الاهلية و باصدار أمر عال واحد بتعين دوائر اختصاص المحاكم) الغاء جميع الاوامر التى صدرت قبل ذلك التاريخ متعلقة بهذا الموضوع

وكذلك ألغيت جميع الاوامر العلية التى كانت قاضية بعدم امكان عزل قضاة المحاكم الكلية على أثر تعديل المادة ٤٩ وحذف المادة ٥٠

جـــدول

بيـان المواد القـــديمة وما يقابلهـا من المواد الجديدة

المواد القديمة	قانون العقوبات	المواد الجديدة
١		٧
٢		٩
٣		١٠
٤		١١
٥		١٢
٦	حذفت . يراجع التعليق فى آخر الكتاب الاول باب ثالث فصـل ثان	
٧		٢٤ و ٣١
٨		٤٥
٩		٤٥
١٠		٤٦
١١		٤٧
١٢		٤٩
١٣		٤٨
١٤	حذفت . تراجع التعليقات على المادة ، وعلى الكتاب الاول الباب السادس	
١٥	حذفت . تراجع التعليقات على المادة ، وعلى الكتاب الاول الباب السادس	
١٦	حذفت . تراجع التعليقات على الكتاب الاول الباب السادس	
١٧	حذفت . تراجع التعليقات على الكتاب الاول الباب السادس	
١٨		٤٨
١٩		٥
٢٠		٢١ و ٢٣
٢١		٦
٢٢		٢٧٥ تحقيق الجنايات
٢٣		٢٦٧ « »
٢٤		٤٤ عقوبات و ٥٣ جنايات
٢٥		١٣
٢٦		٢٥٨ تحقيق الجنايات
٢٧		٦٩

جــدول
بيــان المواد القــديمة ومايقابلهــا من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تابع) قانون العقوبات	المواد الجديدة
٢٨	. . . .	٢٥٨ تحقيق الجنايات
٢٩	. . . .	٢٦١ « »
٣٠	. . . .	٢٦٢ « »
٣١	. . . .	٢٦٣ « »
٣٢	ملغاة من قبل	
٣٣	. . . .	١٤
٣٤	. . . .	١٥
٣٥	. . . .	١٦
٣٦	حذفت . ينظر التعليق على المادة ١٦	
٣٧	. . . .	٢٥
٣٨	حذفت . ينظر التعليق على المادة ١٠	
٣٩	. . . .	٢٥
٤٠	ينظر التعليق على المادة ١٠	٢٥
٤١	. . . .	٢٥
٤٢	ينظر التعليق على المادة ١٠	٢٥
٤٣	حذفت . ينظر التعليق الذى فى آخر الكتاب الاول الباب الثالث الفصل الثانى	
٤٤	. . . .	١٨ و ١٩
٤٥	. . . .	١٨ و ٢١
٤٦	حذفت . ينظر التعليق على المادة ١١	
٤٧	. . . .	٢٦
٤٨	. . . .	٢٢
٤٩	. . . .	٢٦٧ تحقيق الجنايات
٥٠	. . . .	٢٦٨ « »
٥١	. . . .	٢٧٠ « »
٥٢	حذفت . ينظر التعليق الذى فى آخر الكتاب الاول الباب الثالث الفصل الثانى	
٥٣	. . . .	٢٨ و ٦٩
٥٤	. . . .	٣١
٥٥	. . . .	٢٩

جـــدول

بيـان المواد القـــديمة وما يقابلهـا من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تابع) قانون العقوبات	المواد الجديدة
٥٦	. . . .	٥٩
٥٧	. . . .	من ٦٠ الى ٦٥
٥٨	. . . .	« ٦٠ » ٦٥
٥٩	. . . .	« ٦٠ » ٦٥
٦٠	. . . .	« ٦٠ » ٦٥
٦١	. . . .	٢٤٢ تحقيق الجنايات
٦٢	. . . .	من ٦٠ الى ٦٥
٦٣	. . . .	٥٧
٦٤	. . . .	٢٤٧ تحقيق الجنايات
٦٥	. . . .	٥٦
٦٦	حذفت . ينظر التعليق الذى فى آخر الكتاب الاول الباب الثامن	
٦٧	. . . .	من ٤١ الى ٤٣
٦٨	. . . .	٤٠
٦٩	. . . .	٢٧٩
٧٠	. . . .	٧٠
٧١	. . . .	٧١
٧٢	. . . .	٧٢
٧٣	. . . .	٧٣
٧٤	. . . .	٧٤
٧٥	. . . .	٧٥
٧٦	. . . .	٧٦
٧٧	. . . .	٧٧
٧٨	. . . .	٧٨
٧٩	. . . .	٧٩
٨٠	. . . .	٨٠
٨١	. . . .	٨١
٨٢	. . . .	٨٢
٨٣	. . . .	٨٣
٨٤	. . . .	٨٤

جـــدول

بيـان المواد القـــديمة وما يقابلهـا من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تابع) قانون العقوبات	المواد الجديدة
٨٥	. . . .	٨٥
٨٦	. . . .	٨٦
٨٧	. . . .	٨٧
٨٨	. . . .	٨٨
٨٩	. . . .	٨٩
٩٠	. . . .	٩١
٩١	. . . .	٩٢
٩٢	. . . .	٩٣
٩٣	. . . .	٩٣
٩٤	. . . .	٩٣
٩٥	. . . .	٩٤
٩٦	. . . .	٩٥
٩٧	حذفت . تنظر التعليقات	
٩٨	حذفت . ينظر التعليق الذى فى أول الكتاب الثانى . .	
٩٩	. . . .	٩٦
١٠٠	. . . .	٩٧
١٠١	. . . .	٩٨
١٠٢	. . . .	٩٩
١٠٣	. . . .	١٠٠
١٠٤	. . . .	١٠١
١٠٥	. . . .	١٠٢
١٠٦	. . . .	١٠٣
١٠٧	حذفت . تنظر التعليقات	
١٠٨	. . . .	١٠٤
١٠٩	حذفت . تنظر التعليقات	
١١٠	. . . .	١٠٥
١١١	. . . .	١٠٥
١١٢	. . . .	١٠٦
١١٣	. . . .	١٠٧
١١٤	حذفت . تنظر التعليقات	

جـــدول

بيـان المواد القديمـــة وما يقابلها من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تابع) قانون العقوبات	المواد الجديدة
١١٥ (١)	. . . .	١٠٨
١٠٥ (٢)	حذفت . تنظر التعليقات	
١١٦	. . . .	١٠٩
١١٧ (١) و (٢)	. . . .	١١٠
١١٧ (٣)	حذفت . تنظر التعليقات	
١١٨	تنظر الاحالة على الكتاب الثالث الباب الاول فى التعليقات	١١١
١١٩ (١)	. . . .	١١٢
١١٩ (٢)	. . . .	الكتاب الثالث الباب الرابع عشر
١٢٠	. . . .	١١٣
١٢١	. . . .	١١٤
١٢٢	. . . .	١١٥
١٢٣	. . . .	١١٦
١٢٤	. . . .	١١٧
١٢٥	. . . .	١١٧
١٢٦	. . . .	١١٩
١٢٧	تنظر الاحالة التى فى التعليقات على الباب الاول من الكتاب الثالث	١١٩
١٢٨	. . . .	١١٨
١٢٩	. . . .	١٢٠
١٣٠ (١)	. . . .	١٢١ و ١٢٢
١٣٠ (٢)	. . . .	١٢٤
١٣١ (١)	. . . .	١٢١ و ١٢٢
١٣١ (٢)	. . . .	١٢٤
١٣٢ (١)	. . . .	١٢١ و ١٢٢
١٣٢ (٢)	. . . .	١٢٤
١٣٣	حذفت . غير أنه ينظر التعليق على هذا الباب . . .	
١٣٤	حذفت . غير أنه ينظر التعليق على هذا الباب . . .	
١٣٥	. . . .	١٢٥
١٣٦	. . . .	١٢٦

جـــدول

بيـان المواد القـــديمة وما يقابلها من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تابع) قانون العقوبات	المواد الجديدة
١٣٧	. . . .	١٢٨
١٣٨	. . . .	١٢٩
١٣٩	. . . .	١٣٠
١٤٠	. . . .	١٣١
١٤١	. . . .	٢٧٤(ثالثا)
١٤٢	. . . .	١٣٢
١٤٣	. . . .	١٣٣
١٤٤	. . . .	١٣٤
١٤٥	. . . .	١٣٥
١٤٦	. . . .	١٣٦
١٤٧	. . . .	١٣٧
١٤٨	. . . .	١٣٨
١٤٩	. . . .	١٤٠
١٥٠	. . . .	١٤١
١٥١	. . . .	١٤٢
١٥٢	. . . .	١٤٣
١٥٢ (أ)	. . . .	١٤٥
١٥٢ (ب)	. . . .	١٤٦
١٥٢ (ج)	. . . .	١٤٦
١٥٢ (د)	. . . .	١٤٧
١٥٣	. . . .	١٤٨
١٥٤	. . . .	١٤٩
١٥٥	. . . .	١٤٩
١٥٦	. . . .	١٥٠
١٥٧	. . . .	١٥١
١٥٨	. . . .	١٥٢
١٥٩	. . . .	١٥٣
١٦٠	. . . .	١٥٤
١٦١	. . . .	١٣٩ و ١٥٥
١٦٢	. . . .	١٥٦

جـــدول

بيـــان المواد القـــديمة وما يقابلها من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تابع) قانون العقوبات	المواد الجديدة
١٦٣	. . . .	١٥٧
١٦٤	. . . .	١٥٨
١٦٥	. . . .	١٥٩
١٦٦	. . . .	١٦٠
١٦٧	. . . .	١٦١
١٦٨	حذفت . تنظر التعليقات	
١٦٩	. . . .	١٦٢
١٧٠	. . . .	١٦٣
١٧١	. . . .	١٦٤
١٧٢	. . . .	١٦٥
١٧٣	. . . .	١٦٦
١٧٤	حذفت . تنظر التعليقات	
١٧٥	. . . .	١٦٧
١٧٦	حذفت . ينظر التعليق الذى فى أول الكتاب الثانى .	
١٧٧	. . . .	١٦٨
١٧٨	. . . .	١٦٩
١٧٩	. . . .	١٧٠
١٨٠	. . . .	١٧١
١٨١	. . . .	١٧٠ و ١٧١
١٨٢	. . . .	١٧٢
١٨٣	. . . .	١٧٣
١٨٤	. . . .	١٧٤
١٨٥	. . . .	١٧٥
١٨٦	. . . .	١٧٤ و ١٧٦
١٨٧	. . . .	١٧٧
١٨٨	. . . .	١٧٨
١٨٩	. . . .	١٧٩
١٩٠	. . . .	١٨٠
١٩١	. . . .	١٨١
١٩٢	. . . .	١٨٢

جـــدول

بيـان المواد القـــديمة وما يقابلها من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تابع) قانون العقوبات	المواد الجديدة
١٩٣	. . . .	١٨٣
١٩٤	. . . .	١٨٤
١٩٥	. . . .	١٨٥
١٩٦	. . . .	١٨٦
١٩٧ (١)	حذفت ـ تنظر التعليقات	
١٩٧ (٢)	. . . .	١٨٧
١٩٨	. . . .	١٨٨
١٩٩	. . . .	١٨٩
٢٠٠	. . . .	١٩٠
٢٠١	حذفت ـ تنظر التعليقات	
من ٢٠٢ الى ٢٠٧	تنظر التعليقات	١٩٢
٢٠٨	. . . .	١٩٤
٢٠٩	. . . .	١٩٥
٢١٠	. . . .	١٩٦
٢١١	. . . .	١٩٧
٢١٢	حذفت ـ تنظر التعليقات	
٢١٣	. . . .	١٩٨
٢١٤	. . . .	١٩٩
٢١٥	. . . .	٢٠٠
٢١٦	. . . .	٢٠٢
٢١٧	. . . .	٢٠٣
٢١٨	. . . .	٢٠٤
٢١٩	. . . .	٢٠٥
٢٢٠	. . . .	٢٠٦
٢٢٠ (أ)	. . . .	٢٠٧
٢٢١	. . . .	٢٠٨
٢٢٢	حذفت ـ تنظر التعليقات	
٢٢٣	حذفت ـ تنظر التعليقات	
٢٢٤	حذفت ـ تنظر التعليقات	
٢٢٥	. . . .	من ٢٠٩ الى ٢١٥

جـــدول

بيـان المواد القــديمة وما يقابلهـا من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تابع) قانون العقوبات	المواد الجديدة
٢٢٦	. . . .	من ٢٠٩ الى ٢١٥
٢٢٧	. . . .	٢٠١
٢٢٨	. . . .	٢١٣
٢٢٩	. . . .	من ٢٠١ الى ٢١٥
٢٣٠	. . . .	٢١٦
٢٣١	. . . .	٢٨٣ و ٢٨٤
٢٣٢	. . . .	٢١٧
٢٣٣	. . . .	٢١٨
٢٣٤	. . . .	٢١٩
٢٣٥	. . . .	٢٢٠
٢٣٦	. . . .	٢٢١
٢٣٧	. . . .	٢٢٢
٢٣٨	. . . .	٢٢٣
٢٣٩	. . . .	٢٢٤
٢٤٠	. . . .	٢٢٥
٢٤١	. . . .	٢٢٦
٢٤٢	. . . .	٢٢٧
٢٤٣	. . . .	٢٢٨
٢٤٤	. . . . ملغاة من قبل	
٢٤٥	. . . .	٢٢٩
٢٤٦	. . . .	٢٣٢
٢٤٧ (١) و (٢)	. . . .	٢٣١
٢٤٧ (٣) و (٤)	. . . .	٢٣٠
٢٤٨	. . . .	من ٢٣٠ الى ٢٣٢
٢٤٩	. . . .	٢٣٣
٢٥٠	. . . .	٢٣٤
٢٥١	. . . .	٢٣٥
٢٥٢	. . . .	٢٣٦
٢٥٣	. . . .	٢٣٧
٢٥٤	. . . .	٢٣٨

جـــدول
بيـان المواد القـــديمة وما يقابلهـا من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تابع) قانون العقوبات	المواد الجديدة
٢٥٥	. . . .	٢٣٩
٢٥٦	. . . .	٢٤٠
٢٥٧	. . . .	٢٤٢
٢٥٨	. . . .	٢٤٣
٢٥٩	. . . .	٢٤٤
٢٦٠	. . . .	٢٤٥
٢٦١	. . . .	٢٤٦
٢٦٢	. . . .	٢٤٧
٢٦٣	. . . .	٢٤٨
٢٦٤	. . . .	٢٤٩
٢٦٥	. . . .	٢٥٠
٢٦٦	. . . .	٢٥١
٢٦٧	حذفت . ينظر التعليق الذى فى أول الكتاب الثانى .	
٢٦٨	. . . .	٢٥٢
٢٦٩	. . . .	٢٥٣
٢٧٠	. . . .	٢٥٤
٢٧١	. . . .	٢٥٥
٢٧٢	. . . .	٢٥٦
٢٧٣	. . . .	٢٥٧
٢٧٤	. . . .	٢٥٨
٢٧٥	. . . .	٢٥٩
٢٧٦	. . . .	٢٦٠
٢٧٧	. . . .	٢٦١
٢٧٨	. . . .	٢٦٢
٢٧٩	. . . .	٢٦٣
٢٨٠	. . . .	٢٦٤
٢٨١	. . . .	٢٦٥
٢٨٢	. . . .	٢٦٦
٢٨٣	. . . .	٣٤٧ أولا
٢٨٤	. . . .	٢٦٧

جـــدول
بيــان المواد القـــديمة وما يقابلهــا من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تابع) قانون العقوبات	المواد الجديدة
٢٨٥	. . . .	٢٦٨
٢٨٦	. . . .	٢٦٩ و٤٢٢
٢٨٧	. . . .	٢٧٠
٢٨٨	. . . .	٢٧١
٢٨٩	. . . .	٢٧٢
٢٩٠	ملغاة من قبل	
٢٩١	. . . .	٢٧١ و٢٧٣
٢٩٢	. . . .	٢٧٤
٢٩٣	حذفت . تنظر التعليقات	
٢٩٤	. . . .	٢٧٥
٢٩٥	. . . .	٢٧٥
٢٩٦	. . . .	٢٧٥ و٢٧٦
٢٩٧	حذفت . تنظر التعليقات	
٢٩٨	. . . .	٢٨١
٢٩٩	. . . .	٢٨٢
٣٠٠	. . . .	٢٧٥
٣٠١	. . . .	٢٧٧
٣٠٢	. . . .	٢٧٨
من ٣٠٣ الى ٣١١	. . . .	من ٢٨٥ الى ٢٩٢
٣١٢	. . . .	٢٩٣
٣١٣	. . . .	٢٩٤
٣١٤	. . . .	٢٩٥
٣١٥	. . . .	٢٩٦
٣١٦	. . . .	٢٩٦
٣١٧	. . . .	٢٩٨
٣١٨	. . . .	٢٩٩
٣١٩	. . . .	٣٠٠
٣٢٠	. . . .	٣٠١
٣٢١	. . . .	٣٠٢
٣٢٢	حذفت . غير أنه تنظر المادة ٣٠ الجديدة	

جـــدول

بيـان المواد القــديمة وما يقابلهـا من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تابع) قانون العقوبات	المواد الجديدة
٣٢٣	. . . .	٣٠٣
٣٢٤	. . . .	٣٠٤
٣٢٥	. . . .	٣٠٥
٣٢٦	. . . .	٣٠٦
٣٢٧	. . . .	٣٠٧
٣٢٨	. . . .	٣٠٨
٣٢٩	. . . .	٣٠٩
٣٣٠	. . . .	٣١٠ و ٣١١
٣٣١	. . . .	٣١٢
٣٣٢	. . . .	٣١٣
٣٣٣	حذفت . تنظر التعليقات	
٣٣٤	. . . .	٣١٤
٣٣٥	. . . .	٣١٥
٣٣٦	. . . .	٣١٦ و ٣١٧
٣٣٧	. . . .	٣١٨
٣٣٨	. . . .	٣١٩
٣٣٩	. . . .	٣٢٠
٣٤٠	. . . .	٣٢١ و ٣٢٢
٣٤١ (١)	. . . .	٣٢٨ (١)
٣٤١ (٢)	حذفت . تنظر التعليقات	
٣٤١ (٣)	. . . .	٣٢٨ (٢)
٣٤١ (٤)	حذفت . تنظر التعليقات	
٣٤١ (٥)	. . . .	٣٣٠ (١)
٣٤١ (٦)	. . . .	٣٣٤ (١)
٣٤١ (٧)	. . . .	٣٣٤ (٢)
٣٤١ (٨)	. . . .	٣٢٨ (٣)
٣٤١ (٩)	. . . .	٣٣٠ (٤)
٣٤١ (١٠)	. . . .	٣٣٠ (٢) و ٣٤٤
٣٤١ (١١)	حذفت . تنظر التعليقات	
٣٤١ (١٢)	. . . .	٣٤٨ (٢)

جــدول

بيــان المواد القـــديمة وما يقابلهـا من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تابع) قانون العقوبات	المواد الجديدة
٣٤٢(من ١ الى ٦)	حذفت . تنظر التعليقات	
٣٤٢ (٧)	(حذف بعضها . تنظر التعليقات) . .	٣٣٠ (٣)
٣٤٢ (٨)	. . . .	٣٢٨ (٤)
٣٤٢ (٩)	حذفت . تنظر التعليقات	
٣٤٢ (١٠)	. . . .	٣٣٤ (٣)
٣٤٣ (١) و (٢)	حذفت . تنظر التعليقات	
٣٤٣ (٣)	. . . .	٣٣١ (١)
٣٤٣ (٤)	. . . .	٣٣١ (٢ و ٣) و ٣٤٦
٣٤٣ (٥)	. . . .	٣٤٦
٣٤٣ (٦)	. . . .	٣٤٠ (٢) و ٣٤٥
٣٤٣ (٧)	. . . .	٣٣٩ (٣)
٣٤٣ (٨)	. . . .	٣٣٩ (١)
٣٤٣ (٩)	. . . .	٣٤٠ (١)
٣٤٣ (١٠)	. . . .	٣٤٠ (١)
٣٤٣ (١١)	. . . .	٣٤٠ (٣)
٣٤٣ (١٢)	. . . .	٣٣٢ (١)
٣٤٤ (١)	. . . .	٣٣٢ (٢)
٣٤٤ (٢)	حذفت . تنظر التعليقات	
٣٤٤ (٣)	. . . .	٣٣٩ (٢)
٣٤٤ (٤)	. . . .	٣٣٥
٣٤٤ (٥)	. . . .	٣٤١ (١)
٣٤٤ (٦)	. . . .	٣٤١ (٢)
٣٤٤ (٧)	. . . .	٣٤١ (٣)
٣٤٤ (٨)	حذفت . تنظر التعليقات	
٣٤٥ (١)	حذفت . تنظر التعليقات	
٣٤٥ (٢)	. . . .	٣٢٩
٣٤٦ (١)	. . . .	٣٤٧ (١)
٣٤٦ (٢)	. . . .	٣٤٧ (٢)
٣٤٦ (٣)	. . . .	٣٣٣
٣٤٧ (١)	. . . .	٣٤٢ (١)

جــدول

بيــان المواد القـــديمة وما يقابلهــا من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تابع) قانون العقوبات	المواد الجديدة
٣٤٧ (٢)	. . . .	٣٤٢ (٢)
٣٤٧ (٣)	حذفت . تنظر التعليقات	
٣٤٧ (٤) و(٥)	. . . .	٣٤٣ (٢)
٣٤٧ (٦)	. . . .	٣٢٨ (١) و٣١٦
٣٤٧ (٧)	. . . .	٣٤٢ (٣)
٣٤٨ (١)	. . . .	٣٣٦
٣٤٨ (٢)	. . . .	٣٤٣
٣٤٨ (٣)	حذفت . تنظر التعليقات	
٣٤٩	. . . .	٣٣٧
٣٥٠ (١)	حذفت . تنظر التعليقات	
٣٥٠ (٢)	. . . .	٣٣٨ (١)
٣٥٠ (٣)	. . . .	٣٣٨ (٢)
٣٥٠ (٤)	حذفت . تنظر التعليقات	
٣٥٠ (٥)	. . . .	٣٣٨ (٣)
٣٥٠ (٦)	حذفت . تنظر التعليقات	
٣٥٠ (٧)	. . . .	٣٣٨ (٤)
٣٥١	. . . .	٣٤٨
٣٥٢ (من ١ الى ٦)	. . . .	١٧
٣٥٢ (٧) و(٨)	حذفتا . ينظر التعليق على المادة ١١	
٣٥٣	. . . .	٦٨

جـــدول

بيـان المواد القـــديمة ومايقابلهـا من المواد الجديدة

المواد القديمة	قانون تحقيق الجنايات	المواد الجديدة
١		١
٢		٢
٣	ملغاة من قبل	
٤	ملغاة من قبل	
٥		٣
٦		٤
٧		٥
٨		٦
٩		٧
١٠		٩
١١		١٠
١٢	ملغاة من قبل	
١٣	ملغاة من قبل	
١٤		٨
١٥		١١
١٦		١٢
١٧		١٣
١٨		١٤
١٩		١٥
٢٠		١٦
٢١		١٧
٢٢		١٨
٢٣		١٩
٢٤		٢٠
٢٥		٢٤
٢٦		٢٥
٢٧		٢٦
٢٨		٢٧
٢٩	ملغاة من قبل	
٣٠	ملغاة من قبل	

جـــدول
بيـان المواد القـــديمة وما يقابلهـا من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تابع) قانون العقوبات	المواد الجديدة
٣١	. . . .	٢٨
الباب الثالث المادة الاولى	. . . .	٢٩
٢	. . . .	٣٠ (ا)
٣	. . . .	٣٠ (ب)
٤	. . . .	٣٠ (ج)
٥	. . . .	٣٠(ب) و(ج)
٦(١)	. . . .	٣٠ (د)
٦(٢)	. . . .	٣١ (ا) و ٣٢
٧	. . . .	٣٣
٨	. . . .	٣٤ (ا) و(ب)
٩	. . . .	٣٤ (د)
١٠ (١)	. . . .	٣٥
١٠(٢) و(٣)	. . . .	٣٦ و٣٧
١١	. . . .	٤٠
١٢	. . . .	٣٧ و٣٨
١٣	. . . .	٣٩
١٤	. . . .	٤٢ (ا)
١٥	. . . .	٤٢ (ب)
١٦	. . . .	٤٣
١٧	. . . .	٤٥
٤٠	. . . .	٤٩
٤١	. . . .	٥٠
٤٢	. . . .	٥١
٤٣	. . . .	٥٢
٤٤	. . . .	٥٣
٤٥	. . . .	٥٤
٤٦	. . . .	٥٥
٤٧	. . . .	٥٦
٤٨	. . . .	٥٧

جـــدول

بيـان المواد القـــديمة ومايقابلهـا من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تابع) قانون تحقيق الجنايات	المواد الجديدة
٤٩	ملغاة من قبل	
٥٠	ملغاة من قبل	
٥١	. . . .	٥٧ و ٥٨
٥٢	ملغاة من قبل	
٥٣	. . . .	٥٩
٥٤	. . . .	٦٠
٥٥	. . . .	٦١
٥٦	. . . .	٦٢
٥٧	. . . .	٦٣
٥٨	. . . .	٦٤
٥٩	. . . .	٦٥
٦٠	. . . .	٦٦
٦١	. . . .	٦٧
٦٢	. . . .	٦٨
٦٣	. . . .	٦٩
٦٤	. . . .	٧٠
٦٥	. . . .	٧١
٦٦	. . . .	٧٢
٦٧	. . . .	٧٣
٦٨	. . . .	٧٤
٦٩	. . . .	٧٥
٧٠	. . . .	٧٦
٧١	. . . .	٧٧
٧٢	. . . .	٧٨
٧٣	. . . .	٧٩
٧٤	. . . .	٨٠
٧٥	. . . .	٨١
٧٦	. . . .	٨٢
٧٧	. . . .	٨٣
٧٨	. . . .	٨٤

جـــدول

بيـان المواد القـــديمة وما يقابلهـا من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تابع) قانون تحقيق الجنايات	المواد الجديدة
٧٩	. . . .	٨٥
٨٠	. . . .	٨٦
٨١	. . . .	٨٧
٨٢	. . . .	٨٨
٨٣	. . . .	٨٩
٨٤	. . . .	٩٠
٨٥	. . . .	٩١
٨٦	. . . .	٩٢
٨٧	. . . .	٩٣
٨٨	. . . .	٩٤
٨٩	. . . .	٩٥
٩٠	. . . .	٩٦
٩١	حذفت . تنظر التعليقات	
٩٢	حذفت . تنظر التعليقات	
٩٣	. . . .	٩٨
٩٤	. . . .	٩٩
٩٥	حذفت . تنظر التعليقات	
٩٦	. . . .	٩٧ و ١٠٠
٩٨	حذفت . تنظر التعليقات	
٩٩	. . . .	١٠٢
١٠٠	. . . .	١٠٢
١٠١	. . . .	١٠٣
١٠٢	. . . .	١٠٤
١٠٣	. . . .	١٠٥
١٠٤	. . . .	١٠٦
١٠٥	. . . .	١٠٧
١٠٦	. . . .	١٠٨
١٠٧	. . . .	١٠٩
١٠٨	. . . .	١١٠
١٠٩	. . . .	١١٢

جـــدول
بيـان المواد القـــديمة وما يقابلهـا من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تابع) قانون تحقيق الجنايات	المواد الجديدة
١١٠	. . . .	١١٣
١١١	. . . .	١١٤
١١٢	. . . .	١١٥
١١٣	. . . .	١١٦
١١٤	. . . .	١١٧
١١٥	. . . .	١١٨
١١٦	. . . .	١١٩
١١٧	. . . .	١٢٠
١١٨	. . . .	١٢١
١١٩	. . . .	١٢٢
١٢٠	. . . .	١٢٣
١٢١	. . . .	١٢٤
١٢٢	. . . .	١٢٥
١٢٣	. . . .	١٢٦
١٢٤	. . . .	١٢٧
١٢٥	. . . .	١٢٨
١٢٦	. . . .	١٢٩
١٢٧	. . . .	١٣٠
١٢٨	. . . .	١٣١
١٢٩	. . . .	١٣٢
١٣٠	. . . .	١٣٣
١٣١	. . . .	١٣٤ و ١٣٥
١٣٢	. . . .	١٣٥
١٣٣	. . . .	١٣٦
١٣٤	. . . .	١٣٧
١٣٥	. . . .	١٣٨
١٣٦	. . . .	١٣٩
١٣٧	. . . .	١٤٠
١٣٨	. . . .	١٤١
١٣٩	. . . .	١٤٢

جـــدول

بيـان المواد القـــديمة وما يقابلهـا من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تابع) قانون تحقيق الجنايات	المواد الجديدة
١٤٠	. . . .	١٤٣
١٤١	. . . .	١٤٤
١٤٢	. . . .	١٤٥
١٤٣	. . . .	١٤٦ (١)
١٤٤	. . . .	١٤٦ (٢)
١٤٥	. . . .	١٤٧ و ١٥٠
١٤٦	. . . .	١٤٨
١٤٧	. . . .	١٤٩
١٤٨	. . . .	١٥١
١٤٩	تنظر التعليقات	١٥٢
١٥٠	. . . .	١٥٣
١٥١	. . . .	١٥٤(١)و١٥٥
١٥٢	. . . .	١٥٤ (٢)
١٥٣	. . . .	١٥٦
١٥٤	. . . .	١٥٧
١٥٥	حذفت ، تنظر التعليقات	
١٥٦	. . . .	١٥٨
١٥٧	. . . .	١٦١
١٥٨	. . . .	١٦٢
١٥٩	. . . .	١٦٣
١٦٠ (١)	. . . .	٢٣٥
١٦٠ (٢)	حذفت ، تنظر التعليقات	
١٦١	. . . .	١٦٠
١٦٢	. . . .	١٦٤
١٦٣	. . . .	١٦٥
١٦٤	. . . .	١٥٩
١٦٥	. . . .	١٦٦
١٦٦	. . . .	١٦٧
١٦٧	. . . .	١٦٨
١٦٨	. . . .	١٦٩

جـــدول

بيـان المواد القـــديمة وما يقابلهـا من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تابع) قانون تحقيق الجنايات	المواد الجديدة
١٧٠ (١)	. . . .	١٧١
١٧٠ (٢)	حذفت	
١٧١	. . . .	١٧٢
١٧٢	. . . .	١٧٣
١٧٣	. . . .	١٧٤
١٧٤	. . . .	١٧٥ و ١٧٦
١٧٥ (١)	. . . .	١٧٩
١٧٥ (٢)	. . . .	١٧٥ و ١٧٦
١٧٦	ملغاة من قبل	
١٧٧	. . . .	١٧٧
١٧٨	. . . .	١٧٨
١٧٩	. . . .	١٨٠
١٨٠	. . . .	١٨١
١٨١	. . . .	١٨٢ و ١٨٣ (٢)
١٨٢ (١)	. . . .	١٨٤
١٨٢ (٢)	. . . .	١٨٦
١٨٣ (١)	. . . .	١٨٣ (١)
١٨٣ (٢)	حذفت بنظر الامر العالى الصادر بترتيب المحاكم الاهلية	
١٨٤	. . . .	١٨٥
١٨٥	. . . .	١٨٦
١٨٦	. . . .	١٨٧
١٨٧	. . . .	١٨٨
١٨٨	. . . .	١٨٩
١٨٩	. . . .	١٩٠
١٩٠	. . . .	١٩١
١٩١	. . . .	١٩٢
١٩٢	. . . .	١٩٣
١٩٣	. . . .	١٩٤
١٩٤	. . . .	١٩٥
١٩٥	. . . .	١٩٦ (١) و (٢)

جـــدول
بيـان المواد القـــديمة وما يقابلهـا من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تابع) قانون تحقيق الجنايات	المواد الجديدة
١٩٦ (١)		١٩٧
١٩٦ (٢)		١٩٩
١٩٧		١٩٨
١٩٨		٢٣٥
١٩٩		٢٠٠
٢٠٠ (١)		٢٠١
٢٠٠ (٢)	حذفت . تنظر التعليقات	
٢٠١ (١) و (٣)	حذفت . تنظر التعليقات	
٢٠١ (٢)		٢٠٢
٢٠٢ (١) و (٢)		٢٠٣
٢٠٢ (٣)	حذفت . تنظر التعليقات	
٢٠٣		١٩٧
٢٠٤	حذفت . تنظر التعليقات	
٢٠٥	حذفت . تنظر التعليقات	
٢٠٦		٢٠٤
٢٠٧		٢٠٥
٢٠٨		٢٠٥
٢٠٩		٢٠٥
٢١٠		٢٠٦
٢١١		٢٠٧ الباب الثامن
٢١٢		٢٠٧ الباب الثامن
٢١٣ (١)		٢٠٨
٢١٣ (٢) و (٣)		١٠ من الامر العالى بترتيب المحاكم
٢١٤		٢٠٩
٢١٥		٢١٠
٢١٦		٢١١
٢١٧		٢١١ و ٢١٢
٢١٨		٢١٣
٢١٩		٢١٤

جـــدول
بيـــان المواد القـــديمة وما يقابلهـــا من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تابع) قانون تحقيق الجنايات	المواد الجديدة
٢٢٠	. . . .	٢٢٩
٢٢١	. . . .	٢٣١
٢٢٢	. . . .	٢٣٢
٢٢٣	. . . . حذفت. تنظر التعليقات	
٢٢٤	. . . .	٢١٥
٢٢٥	. . . .	٢١٦
٢٢٦	. . . .	٢١٧
٢٢٧	. . . .	٢١٨
٢٢٨	. . . .	٢١٩
٢٢٩	. . . .	٢٢٠
٢٣٠	. . . .	٢٢١
٢٣١	. . . .	٢٢٢
٢٣٢	. . . .	٢٢٣
٢٣٣	. . . .	٢٢٤
٢٣٤	. . . .	٢٢٥
٢٣٥	. . . .	٢٢٦
٢٣٦	. . . .	٢٢٧
٢٣٧	. . . .	٢٢٨
٢٣٨	. . . .	٢٣٠
٢٣٩	. . . . حذفت. تنظر التعليقات	
٢٤٠	. . . .	٢٣٦
٢٤١	. . . .	٢٥١
٢٤٢	. . . .	٢٣٣
٢٤٣	. . . .	٢٣٤
٢٤٤	. . . .	٢٣٧
٢٤٥	. . . .	٢٣٨
٢٤٦(١)	. . . .	٢٣٩
٢٤٦(٢)و(٣)	تنظر تعريفة الرسوم القضائية المادتين ١٩ و ٢٠	
٢٤٧	. . . .	٢٤٠
٢٤٨	. . . .	٢٤١

جـــدول

بيـان المواد القـــديمة وما يقابلهـا من المواد الجديدة

المواد القديمة	(تابع) قانون تحقيق الجنايات	المواد الجديدة
٢٤٩	. . . .	٢٧٦
٢٥٠	. . . .	٢٧٧
٢٥١	. . . .	٢٧٨
٢٥٢	. . . .	٢٧٩
٢٥٣	. . . .	٢٨٠
٢٥٤	. . . .	٢٨١
٢٥٥	. . . .	٢٨٢
٢٥٦	. . . .	٢٤٥ و ٢٦٤
٢٥٧	. . . .	٢٦٥
٢٥٨	. . . .	٢٦٦
٢٥٩	. . . .	٢٦٨
٢٦٠	. . . .	٢٦٨

(٣٢/٣٥٤٧/٩٠٨/١٠٠٠)

Articles anciens.	Articles nouveaux.
229	220
230	221
231	222
232	223
233	224
234	225
235	226
236	227
237	228
238	230
239 Supprimé. Voir note.	
240	236
241	251
242	233
243	234
244	237
245	238
246 § 1	239
§§ 2, 3 Voir le tarif judiciaire, Art. 19, 20.	
247	240
248	241
249	276
250	277
251	278
252	279
253	280
254	281
255	282
256	245, 264
257	265
258	266
259	268
260	268

Articles anciens.		Articles nouveaux.
197		198
198		235
199		200
200	§ 1	201
	§ 2 Supprimé. Voir note.	
201	§§ 1, 3 Supprimé. Voir note.	
	§ 2	202
202	§§ 1, 2	203
	§ 3 Supprimé. Voir note.	
203		197
204	Supprimé. Voir note.	
205	id. id.	
206		204
207		205
208		205
209		205
210		206
211		207 Ch. VIII.
212		207 id.
213	§ 1	208
	§§ 2, 3 Décret de Réorganisation, Art. 10.	
214		209
215		210
216		211
217		211, 212
218		213
219		214
220		229
221		231
222		232
223	Supprimé. Voir note.	
224		215
225		216
226		217
227		218
228		219

Articles anciens.		Articles nouveaux.
165		166
166		167
167		168
168		169
170	§ 1	171
	§ 2 Supprimé.	
171		172
172		173
173		174
174		175, 176
175	§ 1	179
	§ 2	175, 176
176	Déjà abrogé.	
177		177
178		178
179		180
180		181
181		182, 183 § 2
182	§ 1	184
	§ 2	186
183	§ 1	183 § 1
	§ 2 Supprimé. Voir Décret de Réorganisation.	
184		185
185		186
186		187
187		188
188		189
189		190
190		191
191		192
192		193
193		194
194		195
195		196 §§ 1, 2
196	§ 1	197
	§ 2	199

Articles anciens.	Articles nouveaux.
130	133
131	134, 135
132	135
133	136
134	137
135	138
136	139
137	140
138	141
139	142
140	143
141	144
142	145
143	146 § 1
144	146 § 2
145	147, 150
146	148
147	149
148	151
149 (Voir note)	152
150	153
151	154 § 1, 155
152	154 § 2
153	156
154	157
155 Supprimé. Voir note.	
156	158
157	161
158	162
159	163
160 § 1.	235
§ 2 Supprimé. Voir note.	
161	160
162	164
163	165
164	159

Articles anciens.	Articles nouveaux.
93	98
94	99
95 Supprimé. Voir note.	
96	97, 100
98 Supprimé. Voir note.	
99	102
100	102
101	103
102	104
103	105
104	106
105	107
106	108
107	109
108	110
109	112
110	113
111	114
112	115
113	116
114	117
115	118
116	119
117	120
118	121
119	122
120	123
121	124
122	125
123	126
124	127
125	128
126	129
127	130
128	131
129	132

Articles anciens.	Articles nouveaux.
57	63
58	64
59	65
60	66
61	67
62	68
63	69
64	70
65	71
66	72
67	73
68	74
69	75
70	76
71	77
72	78
73	79
74	80
75	81
76	82
77	83
78	84
79	85
80	86
81	87
82	88
83	89
84	90
85	91
86	92
87	93
88	94
89	95
90	96
91 Supprimé. Voir note.	
92 id. id.	

Articles anciens.		Articles nouveaux.
Ch. III. Art. 1		29
2		30 (*a*)
3		30 (*b*)
4		30 (*c*)
5		30 (*b*), (*c*)
6	§ 1	30 (*d*)
	§ 2	31 § 1 ; 32
7		33
8		34 (*a*), (*b*)
9		34 (*c*)
10	§ 1	35
	§ 2, 3	36, 37
11		40
12		37, 38
13		39
14		42 (*a*)
15		42 (*b*)
16		43
17		45
40		49
41		50
42		51
43		52
44		53
45		54
46		55
47		56
48		57
49 Déjà abrogé.		
50 id.		
51		57, 58
52 Déjà abrogé.		
53		59
54		60
55		61
56		62

CODE D'INSTRUCTION CRIMINELLE

Articles anciens.	Articles nouveaux.
1	1
2	2
3 Déjà abrogé.	
4 id.	
5	3
6	4
7	5
8	6
9	7
10	9
11	10
12 Déjà abrogé.	
13 id.	
14	8
15	11
16	12
17	13
18	14
19	15
20	16
21	17
22	18
23	19
24	20
25	24
26	25
27	26
28	27
29 Déjà abrogé.	
30 id.	
31	28

Articles anciens.		Articles nouveaux.
348	§ 1.	336
	§ 2.	343
	§ Supprimé. Voir note.	
349	. . . .	337
350	§ 1 Supprimé. Voir note.	
	§ 2.	338 § 1
	§ 3.	338 § 3
	§ 4 Supprimé. Voir note.	
	§ 5.	338 § 2
	§ 6 Supprimé. Voir note.	
	§ 7.	338 § 4
351	. . . .	448
352	§§ 1-6	17
	§§ 7-8 Supprimé. Voir note sur l'art. 11.	
353	. . . .	68

Articles anciens.		Articles nouveaux.
342	§§ 1-6 Supprimé. Voir note.	
	§ 7 Supprimé en partie. Voir note.	330 § 3
	§ 8.	328 § 4
	§ 9 Supprimé. Voir note.	
	§ 10.	334 § 3
343	§§ 1, 2 Supprimé. Voir note.	
	§ 3.	331 § 1
	§ 4.	331, §§ 2, 3 ; 346
	§ 5.	346
	§ 6.	340, § 2 ; 345
	§ 7.	339 § 3
	§ 8.	339 § 1
	§ 9.	340 § 1
	§ 10.	340 § 1
	§ 11.	340 § 3
	§ 12.	332 § 1
344	§ 1.	332 § 2
	§ 2 Supprimé. Voir note.	
	§ 3.	339 § 2
	§ 4.	335
	§ 5.	341 § 1
	§ 6.	341 § 2
	§ 7.	341 § 3
	§ 8 Supprimé. Voir note.	
345	§ 1 id. id.	
	§ 2.	329
346	§ 1.	347 § 1
	§ 2.	347 § 2
	§ 3.	333
347	§ 1.	342 § 1
	§ 2.	342 § 2
	§ 3 Supprimé. Voir note.	
	§§ 4, 5	342 § 2
	§ 6.	328, § 1 ; 316
	§ 7.	342 § 3

Articles anciens.		Articles nouveaux.
317		298
318		299
319		300
320		301
321		302
322	Supprimé. Mais voir nouvel art. 30.	
323		303
324		304
325		305
326		306
327		307
328		308
329		309
330		310, 311
331		312
332		313
333	Supprimé. Voir note.	
334		314
335		315
336		316, 317
337		318
338		319
339		320
340		321, 322
341	§ 1.	338 § 1
	§ 2 Supprimé. Voir note.	
	§ 3.	328 § 2
	§ 4 Supprimé. Voir note.	
	§ 5.	330 § 1
	§ 6.	334 § 1
	§ 7.	334 § 2
	§ 8.	328 § 3
	§ 9.	330 § 4
	§ 10.	330 § 2, 344
	§ 11 Supprimé. Voir note.	
	§ 12.	348 § 2

Articles anciens.	Articles nouveaux.
273	257
274	258
275	259
276	260
277	261
278	262
279	263
280	264
281	265
282	266
283	347 (1°)
284	267
285	268
286	269, 42
287	270
288	271
289	272
290 Déjà abrogé.	
291	271, 273
292	274
293 Supprimé. Voir note.	
294	275
295	275
296	275, 276
297 Supprimé. Voir note.	
298	281
299	282
300	275
301	277
302	278
303 à 311	285 à 292
312	293
313	294
314	295
315	296
316	296

Articles anciens.		Articles nouveaux.
238		223
239		224
240		225
241		226
242		227
243		228
244	Déjà abrogé.	
245		229
246		232
247	§§ 1, 2	231
	§§ 3, 4	230
248		230 à 232
249		233
250		234
251		235
252		236
253		237
254		238
255		239
256		240
257		242
258		243
259		244
260		245
261		246
262		247
263		248
264		249
265		250
266		251
267	Supprimé. V. note au commencement du Tit. II.	
268		252
269		253
270		254
271		255
272		256

Articles anciens.	Articles nouveaux.
198	188
199	189
200	190
201 Supprimé. Voir note.	
202-207 (Voir note)	192
208	194
209	195
210	196
211	197
212 Supprimé. Voir note.	
213	198
214	199
215	200
216	202
217	203
218	204
219	205
220	206
220 A.	207
221	208
222 Supprimé. Voir note.	
223 id. id.	
224 id. id.	
225	209 à 215
226	209 à 215
227	201
228	213
229	201 à 215
230	216
231	283, 284
232	217
233	218
234	219
235	220
236	221
237	222

Articles anciens.	Articles nouveaux.
163	157
164	158
165	159
166	160
167	161
168 Supprimé. Voir note.	
169	162
170	163
171	164
172	165
173	166
174 Supprimé. Voir note.	
175	167
176 Supprimé. V. note au commencement du Tit. II.	
177	168
178	169
179	170
180	171
181	170, 171
182	172
183	173
184	174
185	175
186	174, 176
187	177
188	178
189	179
190	180
191	181
192	182
193	183
194	184
195	185
196	186
197 § 1 Supprimé. Voir note.	
§ 2	187

Articles anciens.		Articles nouveaux.
132	§ 1	121, 122
	§ 2	124
133	Supprimé. Mais voir la note sur ce Chapitre.	
134	id. id.	
135		125
136		126
137		128
138		129
139		130
140		131
141		274 (3°)
142		132
143		133
144		134
145		135
146		136
147		137
148		138
149		140
150		141
151		142
152		143
152 A.		145
152 B.		146
152 C.		146
152 D.		147
153		148
154		149
155		149
156		150
157		151
158		152
159		153
160		154
161		139, 155
162		156

Articles anciens.		Articles nouveaux.
100		97
101		98
102		99
103		100
104		101
105		102
106		103
107	Supprimé. Voir note.	
108		104
109	Supprimé. Voir note.	
110		105
111		105
112		106
113		107
114	Supprimé. Voir note.	
115	§ 1	108
	§ 2 Supprimé. Voir note.	
116		109
117	§§ 1, 2	110
	§ 3 Supprimé. Voir note.	
118	(Voir renvoi Titre III, Chap. I, dans la note)	111
119	§ 1	112
	§ 2 . . . . . Titre III, Chap. XIV.	
120		113
121		114
122		115
123		116
124		117
125		117
126		119
127	(Voir renvoi, dans la note, au Tit. III, Chap. I.)	119
128		118
129		120
130	§ 1	121, 122
	§ 2	124
131	§ 1	121, 122
	§ 2	124

Articles anciens.	Articles nouveaux.
64	C.I.C. 247
65	56
66 Supprimé. Voir note à la fin du Tit. I, Chap. VIII.	
67	41 à 43
68	40
69	279
70	70
71	71
72	72
73	73
74	74
75	75
76	76
77	77
78	78
79	79
80	80
81	81
82	82
83	83
84	84
85	85
86	86
87	87
88	88
89	89
90	91
91	92
92	93
93	93
94	93
95	94
96	95
97 Supprimé. Voir note.	
98 Supprimé. V. note au commencement du Tit. II.	
99	96

Articles anciens.		Articles nouveaux
28		C.I.C. 258
29		C.I.C. 261
30		C.I.C. 262
31		C.I.C. 263
32	Déjà abrogé.	
33		14
34		15
35		16
36	Supprimé. Voir note sur l'art. 16.	
37		25
38	Supprimé. Voir note sur l'art. 10.	
39		25
40	Voir note sur l'art. 10.	25
41		25
42	Voir note sur l'art. 10.	25
43	Supprimé. Voir note à la fin du tit. I, Ch. III, Sec. 2.	
44		18, 19
45		18, 21
46	Supprimé. Voir note sur l'art. 11.	
47		26
48		22
49		C.I.C. 267
50		C.I.C. 268
51		C.I.C. 270
52	Supprimé. V. note à la fin du Tit. I, Ch. III, Sec. 2.	
53		28, 69
54		31
55		29
56		59
57		60 à 65
58		60 à 65
59		60 à 65
60		60 à 65
61		C.I.C. 242
62		60 à 65
63		57

TABLE DE CONCORDANCE

ENTRE LES ARTICLES DES ANCIENS ET DES NOUVEAUX CODES.

CODE PÉNAL

Articles anciens.		Articles nouveaux.
1		7
2		9
3		10
4		11
5		12
6	Supprimé. Voir note fin Tit. I, Chap. III, Sec. 2.	
7		24, 31
8		45
9		45
10		46
11		47
12		49
13		48
14	Supprimé. Voir notes sur art. 10 et Tit. I, Chap. IV.	
15	id. id.	
16	Supprimé. Voir note sur Titre I, Chap. VI.	
17	id. id.	
18		48
19		5
20		21, 23
21		6
22		C.I.C. 275
23		C.I.C. 267
24		C.P. 44 C.I.C. 253
25		13
26		C.I.C. 258
27		69

est remplacé par les articles 271-274 du Code d'instruction criminelle.

En ce qui concerne l'organisation judiciaire, la modification de l'art. 5 du décret de réorganisation et la promulgation d'un seul décret définissant les circonscriptions judiciaires ont rendu possible l'abrogation de tous les décrets antérieurs qui avaient trait à cette matière.

De même, la modification de l'art. 49 et la suppression de l'art. 50 ont justifié l'abrogation de tous les décrets réglant jusqu'à présent l'inamovibilité des juges de première instance.

Les articles 2 et 3 du décret du 22 avril 1890 relatif aux objets saisis sont reproduits par les articles 21, 22 du Code d'instruction criminelle; la confiscation, régie jusqu'à présent par l'art. 1er du même décret, sera régie désormais par l'art. 30 du Code pénal.

Instruction. — Les décrets des 12 juin 1889 et 17 juin 1891, relatifs au droit des moudirs de procéder aux instructions en matière de crimes, ont été en fait remplacés par la décision du Consiel des Ministres en date du 8 août 1895, et les instructions du Ministre de l'Intérieur données en exécution de cette décision.

Transaction en matière de contraventions. — Le décret du 11 février 1892, modifié par celui du 14 octobre 1892, a été incorporé dans le Code d'instruction criminelle comme Chapitre IV du Titre I.

Institution des tribunaux sommaires. — En tant que les décrets relatifs à cette matière traitaient de l'organisation judiciaire, leurs dispositions ont été incorporées dans le décret de réorganisation. Les dispositions relatives à la procédure ont été incorporées dans le Code d'instruction criminelle.

Assistance judiciaire. — Le décret du 10 avril 1902 relatif aux honoraires d'avocats est incorporé dans l'article 196 du Code d'instruction criminelle.

Exécution. — Le décret du 9 février 1901, autorisant le remplacement de la contrainte par corps par un travail manuel ou industriel (repromulgué en date du 24 mai 1901)

Le décret du 13 février 1889 est remplacé par l'art. 193 du nouveau Code pénal : celui du 30 mars 1892 par le chapitre XIV du Titre III.

Le décret sur les bandes armées remonte à une époque où les violences commises par des bandes organisées étaient beaucoup plus fréquentes qu'aujourd'hui et où les principes ordinaires du droit étaient moins bien compris par les juges. Il a été appliqué presqu'exclusivement, sinon exclusivement, dans des cas de vol ou tentative de vol commis avec violence par des bandes armées et il y a eu des difficultés continuelles pour concilier ce décret avec les articles du Code prévoyant les vols criminels. Le fait que dans le nouveau Code pénal les règles sur la complicité ont été soigneusement rédigées à nouveau, qu'en vertu de l'art. 199 la mort est ajoutée aux travaux forcés à perpétuité, comme peine alternative pour complicité de meurtre et, enfin, qu'aux termes de l'art. 46, une peine de travaux forcés est admise, comme peine alternative, pour la tentative d'infractions punissables des travaux forcés à temps, a rendu possible et désirable l'abrogation du décret.

On doit mentionner en même temps l'art. 460 du Code de procédure civile et commerciale, qui est remplacé par les articles 280, 297 du nouveau Code pénal.

Les décrets relatifs à la procédure peuvent être examinés plus aisément en suivant l'ordre du Code.

Police judiciaire. — Tous les décrets abrogés qui conféraient les pouvoirs d'officiers de police judiciaire d'une manière générale ont été incorporés, en tant qu'ils étaient encore en vigueur, dans l'art. 4 du nouveau Code.

L'art. 17 du décret du 13 juillet 1891, relatif au vagabondage, est reproduit comme art. 23 du Code.

NOTE SUR LES DÉCRETS ABROGÉS

Par un décret portant la même date que les décrets promulguant les nouveaux Codes, un grand nombre de décrets intéressant le Ministère de la Justice ont été abrogés

De ces décrets un nombre considérable n'a fait que modifier les anciens Codes qui eux-mêmes sont compris dans les abrogations.

Beaucoup d'autres étaient tombés complètement en désuétude ou avaient été remplacés en fait par des décrets postérieurs.

Il reste un certain nombre de décrets dont l'abrogation nécessite quelques explications.

Parmi les décrets créant de nouvelles infractions figurent ceux :

du 18 novembre 1884 (concernant les détentions illégales et arbitraires) ;

du 13 février 1889 (interdisant la fabrication, etc., des imprimés ou formules ressemblant aux vignettes et timbres des postes égyptiennes) ;

du 22 avril 1890 (fixant des pénalités pour crimes commis par des bandes armées) ;

du 30 mars 1892 (relatif aux troubles dans la paisible possession d'un bien immeuble).

L'article 4 du décret du 18 novembre 1884 est reproduit comme art. 111 du Code d'instruction criminelle ; les trois premiers articles traitent d'infractions qui peuvent être suffisamment punies soit par application de dispositions contenues dans le Code pénal, soit par des mesures disciplinaires.

trainte par corps par un travail manuel ou industriel », qui, à son tour, a remplacé le décret du 12 mars 1898, sur la même matière. Il paraît n'y avoir aucune raison pour ne pas incorporer dans le Code les dispositions de ce décret.

Art. 275. — Voir l'art. 22 de l'ancien Code pénal.

Rien n'était dit dans l'ancien article en ce qui concerne les frais dus à l'Etat, qui, d'après les règles générales, sont privilégiés en premier rang sur les sommes recouvrées.

La rédaction du nouvel article paraît préférable, puisque ce qui importe, c'est d'établir une règle ne concernant que le mode de répartition des sommes recouvrées, tandis que l'ancienne rédaction semblait prévoir le cas de plusieurs exécutions successives.

Art. 268. — Voir articles 259, 260 ajoutés par le décret du 9 février 1901.

L'art. 259 ajouté par le décret ci-dessus mentionné et reproduisant l'art. 50 du Code pénal, abrogé par décret de la même date, accordait un délai de cinq jours après notification de la somme due avant l'exécution de la contrainte par corps. Les seuls cas où cette disposition pourrait être efficace étaient ceux où le délinquant était en liberté avant l'expiration des cinq jours, c'est-à-dire dans des cas de contravention ou de délit de minime importance. Dans ces cas, si le délinquant a l'intention de payer, ou bien il paie sur-le-champ, ou bien il fait un arrangement avec le parquet pour payer par acomptes. S'il n'a pas l'intention de payer, un délai de cinq jours est tout à fait inutile et double le travail du personnel du tribunal. En fait, les délinquants dans la grande majorité des cas, ne se prévalaient pas de ce délai, mais y renonçaient et étaient incarcérés immédiatement. Il a été, par conséquent, supprimé.

Art. 269. — Nouveau dans la forme, mais s'accorde avec la pratique actuelle.

Art. 270. — Voir art. 51 de l'ancien Code pénal. Aux termes du nouvel article, la contrainte par corps libère de l'obligation de payer l'amende. La peine de l'amende est effectivement remplacée par la peine de l'emprisonnement. Pour les autres condamnations pécuniaires, la contrainte continue à être considérée comme un simple moyen d'obtenir le paiement.

Articles 271 à 274. — Ces articles remplacent le décret du 9 février 1901 « autorisant le remplacement de la con-

Art. 267. — Voir articles 23, 49 de l'ancien Code pénal, modifiés par le décret du 9 février 1901, et voir note sur le chapitre VIII du Titre III, « Des frais ».

Comme il a déjà été dit, la situation, sous l'art. 23 du Code pénal tel qu'il avait été modifié en 1901, était quelque peu anormale.

Comme d'après le chapitre sur les frais, le juge peut, dans sa discrétion, ou bien condamner aux frais ou bien ne pas y condamner, le but visé par le décret sus-mentionné peut également être atteint par l'exercice de cette discrétion sans les formalités introduites par ce décret. Dès lors, on peut considérer la contrainte par corps comme un simple moyen d'exécution des condamnations aux frais, à l'amende, etc., et le devoir d'exécuter le jugement incombe au parquet. Lorsque la chose est possible, la condamnation sera exécutée sur les biens du délinquant ; si non, elle sera exécutée par voie de contrainte par corps.

D'après la loi jusqu'à présent en vigueur, un jour de contrainte était l'équivalent de P. T. 30 dues à l'Etat. Il en résultait que le fellah de condition ordinaire préférait passer un jour en prison plutôt que de payer P.T. 30. Le but de la condamnation à l'amende (qui est considérée comme une peine plus légère que l'emprisonnement) et de la condamnation aux frais (qui sont considérés comme le remboursement à l'Etat de la dépense faite) était ainsi frustré. On a modifié, par conséquent, le taux de la contrainte de façon à ce qu'il soit plus profitable de payer que d'aller en prison. Il n'y aura pas de préjudice pour les condamnés, puisque les juges seront invités, soit à condamner à l'emprisonnement soit à fixer, pour amendes et frais, (dont le montant, d'après le chapitre VIII du Titre III, est laissé à leur discrétion) une somme dont on peut raisonnablement attendre le paiement par le délinquant.

Art. 259 (*nouveau*). — Voir la note sur l'art. 264.

Art. 260 (*nouveau*). — L'article correspond effectivement à la pratique actuelle.

Art. 261. — Voir l'art. 29 de l'ancien Code pénal.

Art. 262. — Voir l'art. 30 de l'ancien Code pénal.

Art. 263. — Voir l'art. 31 de l'ancien Code pénal.

Art. 264. — Ajouté au Code d'instruction criminelle (comme art. 256) par décret du 9 février 1901.

Avant ce décret, la seule disposition du Code d'instruction criminelle sur ce sujet était l'art. 239, aux termes duquel un jugement pénal était exécuté par un huissier dans la même forme, à peu près, qu'un jugement civil.

Le « mandat » contient tous les renseignements nécessaires au département des prisons, qui est responsable de l'exécution matérielle de la sentence, et la copie qui en est laissée au directeur de la prison, conformément à l'art. 42 du décret sur les prisons du 9 février 1901, sert de pièce justificative pour la détention du prisonnier et l'accompagne de prison en prison. Le système a très bien fonctionné jusqu'à présent. Pour d'insignifiantes extensions de ce système, voir les articles 245, 259 nouveaux.

Art. 265. — Ajouté au Code (comme art. 257) par le décret du 9 février 1901.

Art. 266. — Le texte de cet article (ajouté au Code, comme art. 258, par le décret du 9 février 1901) a été modifié de façon à en faire résulter clairement qu'il est applicable à tout jugement contradictoire qui liquide les frais.

Art. 254. — Jusqu'à présent le calcul des frais a occasionné beaucoup de besogne inutile et de grands retards. Pour éviter ces inconvénients, il est prescrit que quand le juge estime qu'il y a lieu de condamner à une partie seulement des frais, il devra fixer le montant de cette partie dans le jugement.

Art. 255. — Voir l'ancien art. 246 et les articles 19, 20 du tarif judiciaire.

Art. 256, 257. — Le but de ces articles est, autant que possible, de mettre la partie civile dans la même situation, en ce qui concerne les frais qu'elle peut recouvrer, que si elle avait intenté son action devant la juridiction civile

---

TITRE IV.

De l'exécution des jugements.

Voir le chapitre VI, ajouté au C. I. C. par le décret du 9 février 1901, ainsi que les décrets de cette même date modifiant certains articles du Code pénal et autorisant le remplacement de la contrainte par corps par un travail manuel ou industriel.

Comme il a été dit dans la note sur le Code pénal, Titre I, il paraît plus commode de grouper les dispositions des deux Codes dans un seul chapitre du Code d'instruction criminelle.

Art. 258. — Voir les articles 26, 28 de l'ancien Code pénal.

l'encombrement des prisons et les dépenses de ce département. Pourtant, loin de diminuer les recettes effectives, le changement dans la loi a eu pour résultat une augmentation considérable dans ces recettes.

Cependant, quoique le décret eût donné de très bons résultats à ce point de vue, il n'en était pas moins anormal en fait, en ce qu'il attribuait au parquet un devoir qui, strictement, doit appartenir au juge, celui de décider quelle condamnation doit être prononcée. De plus, il a eu pour résultat un grand nombre de condamnations aux frais qu'on n'avait pas l'intention d'exécuter. Il paraît plus logique de ne demander la condamnation aux frais que quand on a des raisons sérieuses pour croire qu'ils pourront être recouvrés. D'ailleurs le tarif est un peu élevé : par exemple, dans une affaire de délit de minime importance, les frais s'élèvent à P.T. 40, même s'il n'y a pas de témoins. S'il y a deux ou trois témoins, les frais s'élèvent à un chiffre tel qu'aucun fellah de condition ordinaire ne peut les payer. C'est pourquoi l'art. 250 confère au juge une discrétion en vertu de laquelle il peut, soit condamner à tous les frais, soit à une partie seulement de ces frais, soit exempter le délinquant entièrement du paiement des frais s'il estime qu'il est insolvable.

Art. 251. — Voir l'ancien art. 241.

Art. 252. — Comme la règle générale est que l'appel d'un condamné ne peut lui porter préjudice, on pourrait soutenir, en l'absence de cet article, qu'il ne pourrait pas être condamné aux frais de l'appel.

Art. 253. — Voir l'art. 24 de l'ancien Code pénal.

décret du 9 février 1901, elle était toujours condamnée à la contrainte par corps à défaut de paiement des frais. La règle d'après laquelle la partie qui succombe dans un procès civil est condamnée aux frais, est raisonnable et presque universellement suivie : la partie qui a été obligée de supporter les frais occasionnés par une action en justice a le droit de les recouvrer. Mais, dans une poursuite pénale, la plupart des frais au paiement desquels un délinquant est condamné, sont des droits fixés librement par le Gouvernement. Si le Gouvernement peut recouvrer ces droits, rien de mieux : il a alors recouvré une partie des frais généraux occasionnés par l'établissement et le fonctionnement de ses tribunaux répressifs. Mais s'il ne les recouvre pas, on ne peut guère dire qu'il ait essuyé une perte. Par conséquent, comme le coût de l'entretien, dans les prisons, d'un grand nombre de délinquants condamnés à la contrainte par corps, est considérable, on s'est demandé si les sommes en fait recouvrées pour frais valaient la dépense occasionnée par l'application d'un système général de contrainte par corps, en cas de non paiement de ces frais. La proportion de personnes qui payaient après avoir subi une peine restrictive de la libreté d'une certaine durée était si peu considérable que le décret sus-visé disposa qu'en pareil cas la contrainte par corps ne serait imposée que sur la demande du parquet. Des instructions furent en même temps données au parquet de ne demander la contrainte qu'à l'égard de ceux qu'on avait des raisons de croire solvables. Pendant l'année 1902, il y avait 24,405 cas où ce décret était applicable et dans la plupart de ces cas les délinquants auraient, sous l'ancien système, subi la contrainte par corps. Dans 2,645 cas seulement le parquet a demandé la contrainte : ce qui a sensiblement diminué

Les seules dispositions sur la matière, dans l'ancienne législation, étaient : 1°) l'art. 63 du Code pénal (voir nouvel art. 57) qui prescrivait l'acquittement de l'inculpé qui avait commis une infraction lorsqu'il était en état de démence, sans rien disposer en ce qui concerne sa mise en sûreté dans le cas où il aurait été dangereux pour lui-même ou pour autrui, et 2°) l'art. 64 qui prescrivait que l'inculpé qui était tombé en démence après avoir commis une infraction, ne serait pas mis en jugement jusqu'à ce qu'il eût recouvré la raison. Il est à observer que les degrés d'aliénation mentale visés par ces deux articles sont entièrement distincts. Pour ce qui est du degré d'aliénation visé à l'ancien art. 63, voir la note sur le nouvel art. 57. Quant à l'ancien art. 64, la question n'y est pas de savoir si l'inculpé est irresponsable, mais s'il est capable de se défendre. La même question peut se poser lorsqu'il s'agit de décider si un individu doit être mis en jugement à l'effet d'obtenir une décision sur le point de savoir s'il doit bénéficier ou non de l'irresponsabilité. On observera que les règles proposées ne diffèrent pas profondément de la pratique suivie jusqu'à présent.

CHAPITRE VIII.

Des frais.

Ce chapitre introduit dans la loi une modification essentielle qui doit être considérée dans ses rapports avec le nouvel art. 267, modifiant les règles de la contrainte par corps et remplaçant le décret du 9 février 1901 y relatif.

Jusqu'à présent, la règle suivie a été celle de l'art. 113 du C. P. C. C., c'est-à-dire que toute personne qui succombe doit être condamnée aux frais de la poursuite. Avant le

délinquants condamnés à cette peine le droit ordinaire d'appel. Il ne serait que rarement dans leur intérêt de faire appel car, sauf en matière de contraventions, ils courraient le risque de se voir infliger une peine beaucoup plus sévère si le parquet, lui aussi, interjetait appel.

Art. 245. — Voir articles 264, 268 dans le chapitre de l'exécution.

Art. 246. — L'esprit général du chapitre du Code pénal relatif aux jeunes délinquants est d'empêcher, autant que possible, qu'ils soient envoyés en prison, et ce serait aller à l'encontre de ce but que de permettre qu'après qu'ils auraient été condamnés, comme peine principale, au fouet ou à être envoyés dans une école de réforme, ils puissent être emprisonnés faute de paiement des frais, etc. Mais la contrainte par corps est permise, à défaut de paiement de l'amende, car autrement cette condamnation serait généralement inopérante.

CHAPITRE VII.

Des aliénés criminels.

S'il existait une loi générale sur les aliénés, la matière traitée dans le présent chapitre devrait en faire partie. (Voir loi française du 30 juin 1838 et la loi belge du 18 juin 1850). Mais comme cette loi n'existe pas et comme l'internement et le traitement général des aliénés sont considérés comme des mesures purement administratives prises par le Gouvernement en vertu de ses pouvoirs inhérents, il semble désirable d'indiquer sommairement dans la loi la manière dont les autorités administratives compétentes seront saisies par les autorités judiciaires.

CHAPITER V.

Dispositions communes.

L'ancien article 239 est maintenant remplacé par des dispositions du Titre IV « De l'exécution des sentences ».

L'ancien article 241 est remplacé par l'art. 251.

Art. 237 (ancien 244). — Puisque le juge sommaire est aujourd'hui compétent en matière de délits, il ne paraît pas y avoir d'objection à ce que tous les tribunaux répressifs jugent les contraventions ou délits commis à l'audience. Le second alinéa a été supprimé en vue des dispositions des articles 155, 180.

Pour les alinéas 2° et 3° de l'ancien art. 246 (239 nouveau), voir nouvel art. 255 dans le chapitre relatif aux frais.

Art. 241 (ancien 248). — Les modifications y introduites sont rendues nécessaires par le fait qu'il n'y a qu'une seule Cour d'appel et que la compétence en matière de délits a été donnée au juge sommaire.

CHAPITRE VI.

Des jeunes délinquants.

Voir le chapitre correspondant (IX) du titre I du Code pénal et la note qui s'y rapporte.

Art. 242. — Voir art. 61 de l'ancien Code pénal.

Art. 243. — L'efficacité de la peine du fouet dépend si essentiellement de la promptitude avec laquelle elle est exécutée, qu'il a été jugé nécessaire d'enlever aux jeunes

de retarder l'exécution. Pour faire échec à cet abus, le Ministère de la Justice présenta en 1900 un projet de décret dans le sens du texte maintenant adopté mais, par égard pour les vues du Conseil législatif, le décret promulgué le 29 juin 1900 laissait au pourvoi en cassation son caractère suspensif quand le condamné n'avait pas été en détention préventive.

Les résultats fâcheux de cette restriction à l'effet non suspensif, n'ont pas tardé à se faire sentir, comme le prévoyait le Ministère de la Justice. Le nombre des pourvois en cassation s'est considérablement accru. Dans les douze mois qui ont suivi l'entrée en vigueur du décret de 1900 il y eut 1,864 pourvois, contre 960 dans les douze mois précédents. De ces 1,864 pourvois 752 ont été faits par des condamnés qui n'avaient pas subi de détention préventive. (111 en 1898 et 218 en 1899). En 1902 le nombre total des pourvois a été de 2,383 contre 1,054 en 1900 (année pendant la moitié de laquelle le nouveau décret a été en vigueur), et 875 en 1899. De 2,178 pourvois, jugés en 1902, 2,054 ont été rejetés, ce qui démontre que la plupart d'entre eux n'ont été faits que dans un but dilatoire.

On arrive à la même conclusion en examinant les pourvois accueillis. Sur 21 arrêts rectifiant l'application de la loi, 12 ont été rendus sur pourvoi du Parquet et ont amené une aggravation de peine, alors que seuls 9 pourvois formés par les prévenus ont abouti à la rectification de la loi. Restent 103 affaires dans lesquelles il y a eu cassation avec renvoi pour nullité substantielle de la procédure ou de la sentence.

Dans ces conditions, il a été décidé de revenir au projet de 1900 afin d'empêcher cette perte de temps pour la suprême juridiction criminelle et de priver les condamnés du moyen de retarder aussi abusivement l'exécution des peines qu'ils ont encourues.

Art. 221 (ancien 230). — On a dû modifier la dernière partie de l'article, car des dommages peuvent être alloués même en cas d'acquittement ; cette possibilité semblait ne pas être prévue dans l'ancien texte.

Articles 217–221, 223 (anciens articles 226–230, 232). — Les mots « Cour » et « arrêts » semblent s'être rapportés à la Cour d'assises du droit français.

Art. 228 (ancien 237). — La modification y apportée est rendue nécessaire par la suppression de l'ancien art. 223.

CHAPITRE IV.

Des voies de recours extraordinaires.

Ce chapitre réunit les anciens articles 220–222, 238, 242, 243.

Articles 230, 233, 234 (anciens articles 238, 242, 243). — Antérieurement aux décrets des 5 et 9 juillet 1891, la Cour de Cassation n'était autre que l'assemblée générale de la Cour d'appel. Ces articles paraissent avoir échappé à l'attention du législateur lors de la revision de l'ancien art. 220.

Art. 231 (ancien 221). — Le dernier alinéa de cet article a été modifié de façon à faire concorder la loi avec la pratique telle qu'elle était avant 1900. Dans cette année, la Cour de Cassation a décidé que dans le silence de la loi, le pourvoi en cassation était suspensif. Cette jurisprudence a eu pour conséquence immédiate d'augmenter considérablement le nombre des pourvois non fondés sur des motifs de droit sérieux, mais faits dans un but dilatoire et afin

Art. 202 (ancien 201). — Pour la suppression du premier alinéa, voir la note sur l'art. 201. Le troisième alinéa a été également supprimé en vue des dispositions de l'art. 240 (ancien 247).

Art. 205 (anciens articles 207, 208, 209). — On a essayé de donner à cet article une rédaction plus pratique. En effet, suivant l'ancien Code le dossier ne devait être envoyé au moufti que dans les affaires qui emportaient la peine capitale *d'après le Chéri*, alors que les tribunaux ne statuaient que *suivant les codes*, quelles que fussent les peines prévues au Chéri. En outre, il fallait prévoir le cas où le moufti n'acceptait pas de donner un avis.

Art. 207. — La consolidation des dispositions des anciens articles 211, 212 dans ce seul article est rendue possible par le renvoi à un chapitre spécial de tout ce qui a trait aux frais.

Articles 211, 212 (Voir anciens articles 216, 217). — Ces articles sont le complément logique du nouvel art. 180. Voir la note sur l'art. 155.

L'ancien art. 223 a été supprimé, parce que les affiches dont il y est question n'ont jamais été apposées dans la pratique. Cet article était évidemment un écho d'une époque où il n'y avait presque pas de journaux et où les autres moyens de publicité étaient beaucoup moins développés qu'à présent.

Art. 216 (ancien 225). — La modification apportée est rendue nécessaire par la suppression de l'ancien art. 223.

CHAPITRE III.

Des tribunaux criminels.

Les deux premières sections de ce chapitre ont subi des modifications considérables en ce qui concerne la forme seulement. L'arrangement du § II de la section I a été remanié de façon à simplifier les renvois qui se trouvent à la procédure en matière de contraventions et délits. Les articles aux sections II et III relatifs au pourvoi en cassation ont été combinés avec les anciens articles 242, 243 pour faire un chapitre à part « Des voies de recours extraordinaires ».

Art. 196 (ancien 195). — Le troisième alinéa reproduit les dispositions du décret du 10 avril 1902.

Art. 197. — Cet article combine les dispositions des anciens articles 196, 1° et 203.

L'ancien art. 198 est remplacé par le nouvel article 235.

Art. 199. — Cet article reproduit la substance de l'alinéa 2° de l'ancien art. 196.

Art. 201 (ancien 200). — Les modifications apportées à la rédaction du premier alinéa ont permis la suppression des anciens articles 201, alinéa 1°, 202, alinéa 3°, 204 et de l'ancien article 205 sauf les derniers mots, qui sont, au surplus, inutiles. Le second alinéa de l'ancien art. 200 a été supprimé comme inutile, ses dispositions, en effet, n'ajoutant rien aux textes applicables en matière de contraventions et de délits.

fait remarquer, qu'à raison de la disposition de l'ancien décret suivant laquelle l'appel du ministère public devait toujours être porté devant la Cour lorsque le maximum de la peine prévue par la loi dépassait une année d'emprisonnement, des questions de minime importance lui étaient constamment soumises. C'est pourquoi le parquet se résignait souvent à ne pas faire appel contre des sentences manifestement insuffisantes lorsque l'importance de l'affaire ne semblait pas justifier un recours devant le tribunal suprême.

La limite imposée dans ce cas aux pouvoirs du tribunal de centre sera une protection suffisante pour les inculpés.

Artcles. 180, 181 (anciens articles 179, 180). — Voir note sur l'art. 155.

Articles 182 à 189 (anciens articles 181 à 188). — Ces modifications ont été nécessitées principalement par la circonstance qu'il est possible que l'appel soit porté devant le tribunal du centre au lieu de la Cour d'appel.

Art. 187 (ancien 186). — Voir note sur l'art. 133.

Art. 189 (ancien 188). — Modifié dans le sens du décret du 27 juin 1896 par rapport aux articles 148 et 174, eu égard à la circonstance que l'instruction est aujourd'hui généralement faite par le parquet.

Le dernier paragraphe a été ajouté pour résoudre une question qui s'était présentée dans la pratique, de savoir si la juridiction d'appel, saisie d'un recours par le prévenu seul, pouvait retenir qu'un crime avait été commis et violer ainsi la règle généralement admise d'après laquelle l'appel du prévenu ne doit pas lui nuire.

CHAPITRE II.

Des tribunaux correctionnels.

Ce chapitre a été divisé en deux sections, afin de mieux séparer la procédure en appel de la procédure en première instance. L'arrangement des articles dans la première section a été quelque peu modifié afin de rendre plus clair le renvoi aux dispositions du chapitre I.

Art. 156 (ancien 153). — Voir note sur l'art. 128.

L'ancien article 155 a été supprimé, ayant été implicitement abrogé par le décret du 31 août 1892.

Le premier alinéa de l'ancien art. 160 est remplacé par le nouvel art. 235 : le second alinéa ainsi que l'art. 170 (parag. 2°) anciens sont rendus inutiles par les modifications apportées à l'ancien art. 161 (160 nouveau) et le déplacement de cet article.

Art. 175 (ancien 174), **177, 178.** — Dans ces trois articles, la faculté d'appeler est attribuée aux substituts du Procureur général et non plus aux seuls chefs de parquet. Ce changement ne fait que mettre le texte en harmonie avec la pratique depuis que la compétence correctionnelle a été conférée aux tribunaux sommaires auprès desquels ne se trouvent pas de chefs de parquet.

Art. 179. — Voir le décret du 26 juin 1895. Le nouvel article reproduit le système antérieur sauf en permettant que l'appel du ministère public dans le cas visé à l'alinéa 2 soit interjeté, soit devant la Cour d'appel, soit devant le tribunal de centre. La Cour d'appel a, en effet, souvent

matière de délits le prévenu est en état de détention, le juge aura la faculté d'accorder ou de refuser le droit de fournir caution ; ce ne sera probablement que dans le cas où une peine de courte durée avait été prononcée, qu'une personne, qui avait été en état de détention préventive avant le jugement, serait mise en liberté sous caution en attendant le jugement de l'appel. Le système adopté est emprunté aux dispositions de la loi anglaise sur les appels des jugements des tribunaux de juridiction sommaire, modifiées légèrement dans un sens favorable aux prévenus (Voir *Summary Jurisdiction Act*, 1879, s. 31).

Aux cas de vol et vagabondage, dans lesquels les sentences à l'emprisonnement étaient déjà exécutoires en vertu de l'ancien art. 179, il a été ajouté le cas de récidive.

L'on remarquera que lorsque la mise en liberté sous caution est accordée, le jugement doit fixer le montant de celle-ci.

Quand le prévenu a fourni caution, il est mis ou laissé en liberté jusqu'à ce que le délai pour l'appel soit expiré. S'il a alors fait appel il reste en liberté jusqu'à ce que l'appel soit jugé : s'il n'a pas fait appel, il est incarcéré, que le parquet ait ou non fait appel. Si le prévenu est en liberté lors de la condamnation, il peut être arrêté et incarcéré jusqu'à ce qu'il ait fourni caution.

Il est à prévoir que le nouveau système, permettant, comme il le fait, d'arrêter des personnes condamnées ou d'exiger qu'elles fournissent caution, même quand elles n'ont pas été en détention préventive, rendra possible une réduction considérable dans le nombre de cas dans lesquels les prévenus sont arrêtés avant l'audience.

sur des questions de droit serait, dans ces cas, subordonné à l'autorisation du juge.

Sur cette proposition, le Conseil législatif a fait remarquer, entre autres, que l'emprisonnement, même de courte durée, peut entraîner une tache morale et qu'il n'est que juste de donner à un inculpé une seconde occasion de se disculper.

Le but primordial qu'on avait en vue étant la prompte exécution des condamnations à une courte peine d'emprisonnement, résultat indispensable dans ces cas, il a été alors proposé que toute condamnation soit immédiatement exécutoire mais qu'un libre droit d'appel rende possible une réhabilitation ultérieure. Un examen attentif des statistiques a démontré que l'injustice que pourrait causer l'exécution de sentences à l'emprisonnement ultérieurement infirmées en appel serait plus que contrebalancée par la réduction dans la détention préventive qui deviendrait possible par suite de l'exécution provisoire des sentences, la détention préventive suivie par un acquittement entraînant une injustice de nature identique à celle causée par l'exécution provisoire d'une sentence ultérieurement infirmée en appel.

Comme résultat des observations faites dans la suite par le Conseil législatif, la solution transactionnelle consacrée dans les articles 155, 180 fut adoptée. En cas de condamnation à l'amende, la somme payée peut être remboursée si l'appel réussit : ces sentences sont, en conséquence, immédiatement exécutoires. En cas de condamnation à l'emprisonnement, la suspension de l'exécution est subordonnée à la condition que le prévenu fournisse caution, mais sous cette condition, la suspension sera de droit si la personne n'est pas en état de détention préventive. Lorsqu'en

de tous les juges qui ont pris part au jugement de ces appels et de plus est nettement mise en lumière par les chiffres des pourvois en cassation donnés dans la note sur l'art. 231.

A côté de cette statistique, il faut tenir compte du fait que, même quand il n'y a pas appel, l'exécution doit être suspendue jusqu'à l'expiration des délais d'appel; les retards et la complication de la procédure qui en résultent donnent lieu à des inconvénients si sérieux que la pratique s'est introduite d'inviter les personnes condamnées pour contraventions de renoncer au délai d'appel, ce qu'ils acceptent de faire dans un très grand nombre de cas.

En matière de contraventions, un droit d'appel sur des questions de fait n'a existé jusqu'à présent que lorsqu'une peine d'emprisonnement a été prononcée. Mais sur 112,644 personnes condamnées à l'amende pour contraventions, 23,935 seulement ont payé l'amende, les autres subissant la contrainte par corps ou accomplissant un travail manuel à sa place. Il en résulte, par conséquent, qu'en réalité la grande majorité a subi un emprisonnement sans avoir eu droit à un appel sur les questions de fait.

Dans ces conditions il était proposé d'abord d'abolir l'appel sur des questions de fait, même lorsqu'un emprisonnement avait été prononcé (il y avait 1,752 de ces cas en 1902). De plus, comme dans les cas de délit où une petite amende ou une courte peine d'emprisonnement est prononcée l'infraction est, pour ainsi dire, contraventionnalisée, il était proposé d'étendre ce système aux affaires délictuelles dans lesquelles étaient prononcées des amendes n'excédant pas L.E. 1 ou des peines d'emprisonnement ne dépassant pas 14 jours (durée pour laquelle la contrainte par corps est permise en matière de contraventions, sans droit d'appel sur les questions de fait). Il était aussi proposé que l'appel

tionnels parce qu'ils sont groupés sous une même rubrique dans les statistiques, sauf pour les appels portés devant les tribunaux du Caire et d'Alexandrie. Voici les chiffres, séparés autant que possible, se rapportant à l'année 1902 :

	JUGEMENTS DE CONDAMNATION	APPELS JUGÉS	PROPORTION DES APPELS
Contraventions	93,327	*1,500	1.6
Délits	39,081	*15,456	39

* Un petit nombre d'appels compris parmi les contraventions peuvent être des délits et vice-versa.

AFFAIRES	TRIBUNAUX	RÉSULTAT DES APPELS.		PROPORTION DES APPELS
		Nombre d'appels	Nombre résultant en acquittements	
Contraventions ...	Première instance du Caire.	877	8	.9
»	Première instance d'Alexandrie.	195	13	6.6
Délits et autres contraventions.	Centraux.	14,846	1,180	7.9
»	Cour d'appel.	1,038	99	9.5
	TOTAUX ...	16,956	1,300	7.8

Des chiffres ci-dessus il appert clairement qu'il est fait un usage très large du droit d'appel par des personnes condamnées pour délits et cela dans le seul but de différer l'exécution de leurs sentences et que les appels contre les jugements en matière de contraventions n'ont ordinairement que ce but. Cette conclusion est corroborée par l'expérience

dans les décrets sur le Tanzim, etc., mais il y a de nombreux cas dans lesquels, par le seul fait qu'une condamnation à l'emprisonnement n'a pas été prononcée, il n'y avait pas droit à appel, bien que des conséquences civiles des plus graves résultent de la condamnation. D'autre part, la loi n'a pas été satisfaisante au point de vue des intérêts de l'Etat, car il a été décidé que le refus par le tribunal de prononcer ces condamnations spéciales ne donne pas lieu à appel de la part du parquet.

Dans tous ces cas, le nouvel article accorde un libre droit d'appel à toute personne frappée d'une de ces condamnations spéciales ainsi qu'au ministère public dans le cas où, contrairement à ses réquisitions, semblables condamnations n'ont pas été prononcées.

Pour la nécessité de mettre un frein à l'exercice abusif du droit d'appel, voir plus bas à la note sur l'art. 155.

Art. 154. — Cet article réunit les dispositions des anciens articles 151, 152, sauf que la suspensivité de l'appel est régie par l'art. 155. Les mots « sauf disposition contraire » font allusion aux appels en matière de contraventions qui sont portés devant la Cour d'appel en vertu de décrets spéciaux, comme, par exemple, les décrets relatifs au Tanzim.

Art. 155. — La nécessité de restreindre dans une certaine mesure l'exercice abusif du droit d'appel par des personnes condamnées à des peines minimes pour contraventions ou délits a depuis longtemps occupé l'attention du ministère de la justice.

Il n'est pas possible de séparer complètement les chiffres des appels des contraventions de ceux des appels correc-

contraventions ne sont pas susceptibles d'appel, il a semblé raisonnable de limiter le montant des dommages-intérêts que la partie civile peut réclamer, au taux de la compétence du juge sommaire en dernier ressort.

Art. 149 (ancien 147). — L'ancien article exigeait que le texte de loi appliqué fût intégralement reproduit dans le jugement. Ordinairement, le jugement est mis dans le dossier et n'est plus jamais regardé par personne. L'utilité de cette reproduction n'est guère manifeste qu'en cas d'appel. Cependant, même lorsqu'il y a appel, il est facile de consulter le Code si le débat porte sur les termes mêmes du texte de loi appliqué. La nouvelle disposition, d'après laquelle il suffira que le numéro de l'article soit cité, diminuera considérablement la besogne des greffes, et comme le juge devra continuer à exposer les faits qui sont la base de la condamnation et les motifs sur lesquels elle repose, il n'apparaît pas que le prévenu soit privé d'aucune garantie sérieuse.

Art. 152 (ancien 149). — Il semble suffisant de se borner à poursuivre disciplinairement le greffier négligent.

Art. 153 (ancien 150). — La rédaction de l'ancien article semblait n'avoir en vue que les contraventions pouvant entraîner exclusivement les peines de l'amende et de l'emprisonnement, c'est-à-dire les contraventions prévues par le Code pénal. Il existe cependant aujourd'hui de nombreuses contraventions prévues par des décrets et arrêtés spéciaux pour lesquelles des condamnations spéciales, telles que ordres de faire ou de ne pas faire, retraits d'autorisation, peuvent avoir été prononcées. Quelques-unes des plus importantes sont régies par des dispositions spéciales relatives à l'appel

pas. Il semblait qu'il n'y eût aucun motif pour que cette disposition ne fût pas étendue aux jugements de première instance. On peut même dire qu'elle se justifie mieux en ce qui concerne les jugements de première instance que pour les décisions d'appel, car celles-ci ne sont susceptibles que d'un recours extraordinaire, tandis que les premiers sont, en général, susceptibles d'appel.

Un paragraphe renfermant la dite disposition a été, par conséquent, ajouté à l'art. 133 et il suffit, dès lors, dans l'art. 187 (ancien 186), comme dans l'art. 163 (ancien 159), d'un simple renvoi à l'art. 133 pour indiquer les conditions de l'opposition, qui sont désormais identiques pour tous les degrés de juridiction.

Art. 134 (ancien 131). — Les mots « l'audience sera publique à peine de nullité » ont été omis, la publicité des audiences étant édictée d'une manière générale par le nouvel article 235.

Art. 146. — Cet article reproduit les anciens articles 143, 144, avec les modifications nécessaires pour les mettre en harmonie avec la nouvelle rédaction de l'art. 153 (ancien 150).

Articles 147 (ancien 145), 150. — La partie lésée avait la faculté, jusqu'à présent, de rattacher une action civile en dommages-intérêts jusqu'à concurrence de L.E. 100 à la plus minime affaire de contravention ; cela revenait à charger la poursuite pénale du fardeau d'une demande incidente qui pouvait avoir une portée tout-à-fait hors de proportion avec l'action principale. Comme il est de principe qu'en règle générale (art. 135) les jugements en matière de

TITRE III.

CHAPITRE I.

Du tribunal des contraventions.

Art. 128 (ancien 125). — Dans cet article, ainsi que dans l'art. 156 (ancien 153), il est donné suite au décret du 31 août 1892, instituant définitivement le juge sommaire et en précisant les pouvoirs.

Art. 133 (ancien 130). — Cet article est modifié de façon à permettre que les jugements par défaut soient signifiés par extrait au lieu d'*in extenso*. Un jugement par défaut est nécessairement imparfait parce qu'il a été rendu sans entendre l'inculpé ou les témoins, et, si le condamné a une défense sérieuse à présenter ou s'il trouve que la peine est excessive, il peut faire opposition, ce qui nécessite un nouveau jugement.

Il semble, dès lors, suffisant de signifier au condamné l'infraction dont il a été reconnu coupable et la peine qui lui a été infligée. On se rendra compte de la diminution de la besogne ainsi effectuée si on se rappelle qu'en 1902 36,336 jugements ont été prononcés par défaut en matière de délits et de contraventions presque tous dans des affaires de minime importance (l'inculpé étant en état d'arrestation dans toutes les affaires sérieuses).

Aux termes de l'ancien art. 186, l'opposition formée contre une sentence rendue en appel était considérée comme non avenue lorsque l'opposant ne comparaissait

Art. 102. — (Voir les anciens articles 98 à 100). — La mise au secret a été supprimée, d'abord parce que les pouvoirs qui sont laissés au juge sont suffisants pour assurer la bonne marche de la justice, et ensuite parce que l'emprisonnement cellulaire est la règle dans les nouvelles prisons et si on avait gardé le mot, on aurait pu soutenir que le législateur avait aussi maintenu la chose et que par conséquent l'emprisonnement cellulaire n'est permis que quand la mise au secret a été ordonnée.

Art. 105 (ancien 103). — Voir la note sur l'art. 61.

Art. 111. — Cet article reproduit l'art. 4 du décret du 18 novembre 1884, aujourd'hui abrogé. En ce qui concerne les modifications de détail, voir la note relative à l'art. 61.

Art. 112 (ancien 109). — Voir la note sur l'art. 61.

Articles 112, 113, 114 (anciens articles 109, 110, 111).— La mention de la Cour a été supprimée parce qu'on n'aperçoit pas quel rapport il y a entre la Cour et l'instruction préparatoire.

CHAPITRE IV.

De la clôture de l'instruction, etc.

Articles 124, 125, 126 (anciens articles 121, 122, 123).— Voir la note sur l'art. 61.

CHAPITRE II.

Des preuves.

Art. 71 (ancien 65). — Comme, d'après les nouveaux textes, il n'y a plus de juge d'instruction attaché à chaque tribunal central (cf. art. 57) le chef du parquet est tout indiqué pour lui être substitué, aux fins de cet article. Semblable modification a été introduite dans l'art. 89 (ancien art. 83).

Art. 87 (ancien 81). — Les délits étant jugés par un juge unique, il est plus simple et plus logique, en même temps, de permettre au juge d'instruction d'infliger la peine prévue par cet article.

Art. 89 (ancien 83). — Voir la note sur l'art. 71.

CHAPITRE III.

Des mesures préventives contre l'inculpé.

Les anciens articles 91, 92 sont tombés en désuétude et ont été supprimés.

Articles 97, 100. — Ces articles sont en harmonie avec le système du décret concernant les prisons du 9 février 1901, d'après lequel le duplicata du warrant est laissé entre les mains du directeur de la prison comme pièce justificative de l'incarcération.

La matière de l'ancien art. 95 étant actuellement régie par le décret concernant les prisons (art. 43), cet article a été supprimé.

TITRE II.

De l'instruction par un juge d'instruction.

Les quatre chapitres consacrés à la procédure devant le juge d'instruction constituent désormais un Titre à part, pour mieux indiquer que, depuis 1895, la procédure devant le parquet et celle devant un juge d'instruction sont des procédures alternatives.

CHAPITRE I.

De la désignation du juge d'instruction.

Art. 57 (ancien 48). — Le décret du 10 février 1892 aujourd'hui abrogé prévoyait la désignation annuelle d'un juge d'instruction auprès de chaque tribunal de centre. Le nombre d'affaires déférées au juge d'instruction est maintenant si peu élevé (8 en 1902) qu'il a semblé plus simple de désigner un juge d'instruction pour chaque cas spécial.

Art. 61 (ancien 55). — Le tribunal correctionnel est maintenant représenté par le juge sommaire qui est un magistrat de même rang que le juge d'instruction ; aussi a-t-il semblé plus logique de soumettre au tribunal du centre, statuant en chambre du conseil, les oppositions contre les ordonnances du juge d'instruction. La règle s'applique même en matière délictuelle. Les articles 105, 111, 112, 124, 125, 126, ont été modifiés en ce sens.

autre que l'amende », pour mieux préciser les cas (comme par exemple en matière de Tanzim) où la loi prévoit une condamnation à faire ou à ne pas faire, condamnation à laquelle le prévenu ne doit pas avoir la faculté de se soustraire en payant une somme minime. En même temps les mots adoptés ne semblent pas assez larges pour être applicables aux infractions prévues par plusieurs arrêtés ministériels (par exemple, celui du Ministre de l'Intérieur du 21 juin 1894 relatif aux décrotteurs) où le fait de condamnation donne aux autorités administratives la faculté de retirer une autorisation professionnelle. En outre il semble clair que la condamnation spéciale doit être prévue par le texte même de la loi qui réprime l'infraction. Dans un sens large « la loi » prévoit une condamnation aux frais et, le cas échéant, aux dommages-intérêts pour toute contravention.

La question de savoir par quels fonctionnaires la transaction peut être reçue est laissée par l'art. 47 à l'appréciation du Ministre de la Justice. L'art. 3 du décret prévoyait le paiement au sarraf, lequel était tenu de transmettre la somme perçue au parquet dans un délai d'un mois au plus tard. De là résultait l'impossibilité de mettre les contrevenants en jugement, dans les provinces, avant la fin du mois, système préjudiciable aux intérêts de la justice et en contradiction formelle avec le principe d'une justice plus expéditive qui est la base de la nouvelle magistrature de Markaz que l'on va établir. De plus l'expérience a montré qu'un système uniforme dans les provinces et dans les grandes villes n'est pas possible.

Art. 42. — La jurisprudence n'est pas fixée sur le point de savoir jusqu'à quel point, aux termes de l'article 14 de l'ancien chapitre III, un ordre de classement sans suite, émané du parquet, faisait obstacle à la reprise de l'action publique. D'après les termes de l'article, il semblait que cet obstacle n'existât que quand un mandat d'amener ou un mandat d'arrêt a été délivré, mais récemment la Cour de Cassation a décidé qu'il ne pouvait plus y avoir reprise de l'action dès que le parquet avait accompli un acte quelconque d'instruction. Il ne semble pas déraisonnable que lorsque le parquet s'est prononcé sur l'affaire, il soit lié par sa propre décision, et cette règle a en conséquence été adoptée. Mais afin de protéger l'intérêt public en cas d'erreur manifeste, il est conféré au procureur général en personne le droit de reprendre l'action publique dans un délai déterminé. Inutile de dire que cette faculté conférée au procureur général ne préjudicie pas au droit de l'inculpé d'être mis en liberté lorsque l'ordre de classement est rendu, s'il est en détention préventive.

CHAPITRE V.

De la transaction en matière de contraventions.

Ce chapitre reproduit la substance du décret du 10 février 1892 modifié par celui du 14 octobre 1892, qui doit faire partie intégrale du Code. Quelques légères modifications ont été, cependant, introduites.

Les mots « si la peine édictée pour la contravention n'est pas restreinte à l'amende » à l'art. 1[er] du décret sont remplacés à l'art. 46 du Code par les mots « lorsque la loi prévoit à l'égard de la contravention une condamnation

truction devront y être régies. Pour le moment, on s'est contenté de faire quelques additions au chapitre et d'y introduire quelques modifications qui sont discutées plus bas.

Art. 34 (*b*). — Cet alinéa est conforme à la pratique existante, mais comme la question de savoir si les avocats n'avaient pas le droit d'assister à l'instruction a été parfois soulevée, il semblait utile de la résoudre.

Articles 35-41. — Ces articles remplacent les anciens articles 10, 11, 12, 13; il est à remarquer que les articles 10 et 11 ont été profondément modifiés par le décret du 19 janvier 1897. En vertu de ce décret, un mandat d'arrêt ne pouvait être décerné par le parquet qu'après autorisation du juge sommaire ou du président du tribunal, tandis qu'auparavant le pouvoir discrétionnaire du parquet était, à cet égard, illimité. Comme il arrive fréquemment que des arrestations doivent être opérées là où il n'y a pas de juge sommaire, cette disposition a été extrêmement difficile à appliquer dans la pratique. Les articles 36-39 prévoient un système transactionnel élaboré avec l'assistance du Conseil législatif qui semble donner aux accusés des garanties suffisantes.

Jusqu'à présent, lors du renouvellement du mandat tous les quinze jours, le détenu pouvait faire opposition, ce qui nécessitait une seconde intervention du juge. L'article 39 dispose qu'il pourra être entendu, lors de ce renouvellement, s'il le désire.

Les articles 40 et 41 spécifient nettement les pouvoirs du juge d'instruction qui sont accordés au parquet, sans modifier, en quoi que ce soit, la législation jusqu'à présent en vigueur.

CHAPITRE II.

De la police judiciaire.

Articles 21, 22. — Ces articles reproduisent en substance les articles 2 et 3 du décret du 22 avril 1890 qui a été abrogé.

Art. 23. — Cet article n'est autre que l'art. 17 du décret du 13 juillet 1891 sur le vagabondage. Comme les autres articles du titre III de ce décret ont déjà été abrogés et remplacés par le décret du 29 juin 1900 sur la surveillance de la police, il a semblé plus commode d'insérer dans le Code le seul article du titre encore en vigueur.

CHAPITRE III.

De la procédure d'instruction devant le parquet.

Le chapitre III, jusqu'à présent en vigueur, a été inséré dans le Code par le décret du 28 mai 1895, et les numéros des articles n'ont pas fait suite à ceux du Code. Il régissait toute la matière des instructions faites par le parquet, et renfermait un nombre considérable de renvois à la procédure faite devant le juge d'instruction, institution qui, en fait, est tombée en désuétude. Il était, en outre, excessivement incomplet. Lorsqu'une revision complète du Code pourra être entreprise, la procédure devant le parquet devra figurer comme la procédure normale et toutes les matières pour lesquelles il faut aujourd'hui renvoyer aux chapitres relatifs à la procédure devant le juge d'ins-

TITRE I.

CHAPITRE I.

Règles générales.

Art. 4 (ancien 6). — Les pouvoirs d'officier de police judiciaire ont été conférés par des décrets spéciaux à d'autres fonctionnaires que ceux mentionnés à l'ancien art. 6; dans certains cas, ces pouvoirs ont été conférés d'une façon générale, dans d'autres, pour les infractions se rattachant aux services dont ces fonctionnaires sont chargés.

L'énumération donnée par l'ancien article était devenue aussi, à certains égards, surannée par suite de changements opérés dans l'organisation du département de l'intérieur. L'art. 4 nouveau contient l'énumération de tous les fonctionnaires ayant des pouvoirs généraux (en omettant ceux qui appartiennent à des localités spéciales), les décrets conférant ces pouvoirs étant abrogés. En ce qui concerne les omdehs, leurs pouvoirs sont étendus, à la requête du Ministère de l'Intérieur, aux cheikhs de service qui les remplacent en cas d'absence ou d'empêchement.

Le cas des fonctionnaires qui ont des pouvoirs généraux pour des localités spéciales (par exemple, l'officier de la garde-côte du poste de Mersa-Matrouh : décret du 18 mars 1899 ; les moawens des Oasis : décret du 29 juin 1900) et le cas des fonctionnaires ayant des pouvoirs restreints (par exemple, les inspecteurs des antiquités : décret du 12 mars 1900 ; les inspecteurs des machines à vapeur : décret du 13 avril 1901) continueront à être régis par des décrets spéciaux.

CODE D'INSTRUCTION CRIMINELLE

Dans le nouveau Code d'instruction criminelle de nouveaux chapitres ont été consacrés à la transaction en matière de contraventions (Titre I, Ch. IV), aux jeunes délinquants (Titre III, Ch. VI), aux prévenus aliénés (Titre III, Ch. VII), aux frais (Titre III, Ch. VIII) et à l'exécution des sentences (Titre IV) ; le chapitre (Titre I, Ch. III) sur l'instruction devant le parquet a été remanié ; les dispositions relatives à l'appel ont été modifiées dans le but de mettre un frein aux appels purement dilatoires (voir les articles 153, 155, 179, 180, 181 et 211), et la division du Code en titres et chapitres a été légèrement modifiée. Les autres modifications introduites dans le Code ne portent presque toutes que sur des questions de détail. La nécessité de ces modifications provient soit des défectuosités dans le texte primitif du Code, soit de la contradiction existant entre certaines de ses dispositions par suite de changements partiels y introduits au cours des douze dernières années. Quelques changements sont une conséquence des modifications proposées au titre I du Code pénal ; il en est notamment ainsi des peines prévues par les articles 14, 85, 87, 114, 141, 144, 167, 169, 203 (anciens articles 18, 79, 81, 111, 138, 141, 166, 168, 202) qui doivent être édictées sous une autre forme (Voir la note sur l'art. 11 du Code pénal).

La disposition ancienne ne s'appliquait qu'aux poids, etc., trouvés « dans les magasins, ateliers ou maisons de commerce, les halles, foires ou marchés ». Il ne semblait y avoir aucune bonne raison pour maintenir cette restriction, car les mots « sans motifs légitimes » protègent suffisamment les particuliers qui se servent pour leur usage privé de poids inexacts.

Articles 344, 345. — Les peines ont été légèrement augmentées sur la proposition du Conseil législatif.

Art. 347, 1° (346, 1° ancien). — Le mot « ou » a été substitué au mot « et », qui paraîssait être erroné vu la référence faite à l'ancien art. 283.

Art. 338. 4°. — C'est l'art. 350, 7° ancien, étendu de façon à comprendre les « lieux publics ».

Art. 339. 2°. — C'est l'art. 344, 3° ancien, avec addition des mots « ou rendu illisibles ». Le texte ancien en effet n'était pas assez large pour comprendre le fait de coller une affiche sur une affiche déjà apposée par l'autorité publique.

Art. 340. 1° réunit les alinéas 9 et 10 de l'art. 343 ancien.

Art. 340. 2° est une partie de l'art. 343, 6° ancien avec l'addition du mot « voitures ». Cf. Code belge, art. 557, 4°.

Art. 341. 3° (344, 7° ancien). — Le mot « lampes » a été ajouté afin de comprendre les lampes électriques. Le mot « enlevé » est remplacé par les mots « détérioré, arraché ou enlevé » conformément à la terminologie de la disposition précédente. L'ancien texte de l'article a induit certains juges en erreur et les a amenés à considérer certains faits comme tombant sous l'application de cet article, alors qu'ils constituent en réalité des vols punissables en vertu de l'art. 275 (ancien 300).

Art. 342. 2° réunit les alinéas 2°, 4°, 5° de l'ancien article 347.

Art. 343 (348, 2° ancien). — La mention des « poids et mesures autres que ceux autorisés par les règlements » a été omise ; pour le motif qu'il n'existe aucun règlement défendant explicitement d'avoir des poids et mesures non autorisés.

Art. 331. 3° (compris jusqu'ici dans l'art. 343, 4°). — La rédaction de l'article a été modifiée afin d'empêcher que l'on puisse prétendre que les propriétaires des chiens sont seuls punissables en vertu de cet article.

Art. 333. 1° (compris jusqu'ici dans le dernier paragraphe de l'article 346). — Le mot « injurieux » a été supprimé parce que si le fait présentait ce caractère il tomberait plutôt sous les articles relatifs aux injures. (Cf. Code belge art. 561, 1°). Comme l'article permet d'infliger la peine de l'emprisonnement, le maximum de l'amende a été élevé à 100 P.T.

Art. 355 (jusqu'ici art. 344, 4°). — Les mots « cours d'eau traversant les villes ou villages » ont été omis, vu qu'ils ne correspondaient pas aux conditions topographiques du pays. La disposition a été étendue de façon à s'appliquer aux birkets.

Art. 337. 1°. — C'est l'art. 349, 1° ancien, avec la substitution des mots « maladies reconnues contagieuses par la loi ou proclamées telles par l'autorité » aux mots « maladies contagieuses reconnues et proclamées comme telles par l'autorité ». Certaines maladies sont expressément reconnues comme contagieuses par le décret du 1er février 1883.

Art. 338. 2°. — C'est la reproduction de l'article 350, 5° ancien avec la suppression des mots « ou de vagabondage », inutiles en présence du décret sur le vagabondage.

Les mots « sans permission de l'autorité publique » et « soit en y creusant des excavations » sont nouveaux. (Cf. arrêté du 31 mai 1885 et le Code belge, art. 531, 4°).

Art. 328, 2° (art. 341, 3° ancien). — La disposition ancienne ne se référait qu'aux personnes qui avaient déposé sur la voie publique des matériaux, etc., avec une autorisation.

Art. 328, 4° (art. 342, 8° ancien). — Le maximum de la peine a été réduit de 50 à 25 P.T.

Art. 328, 5°. — Cet alinéa a été ajouté sur la proposition du Conseil législatif.

Art. 330, 4°. — Les mots « coutres de charrue, etc. », ont été omis, comme inutiles, sur la proposition du Conseil législatif.

Art. 331, 1°. (art. 343, 3° ancien). — Le nouveau texte est conforme aux articles français et belge correspondants, dont le rédacteur du Code ancien paraît s'être écarté sans raison suffisante.

Art. 331, 2° (compris jusqu'ici dans l'art. 343, 4°). — L'article ancien punissait ceux qui laissaient errer des fous ou des furieux, sans distinction entre le cas où il y avait danger pour le public et le cas où le fait était dangereux pour les fous ou furieux eux-mêmes. Comme le nouvel article est placé dans le chapitre intitulé « Contraventions relatives à la sécurité publique » on a dû compléter la disposition par une mention des « fous » dans l'article 346.

Art. 344, 2° et Art. 345, 1°. — Cette matière étant réglée par l'article 1er du décret sur le vagabondage.

Art. 344, 8°. — Qui était sans application vu l'absence de tout tarif pour la vente des denrées.

Art. 348, 3°. — Comme traitant une matière (résistance à un fonctionnaire agissant dans l'exercice de ses fonctions) réglée par l'article 118 du nouveau Code.

Art. 350, 1°. — Ces vols étant prévus dans le chapitre sur le vol.

Art. 350, 4°. — Vu l'arrêté du 15 juillet 1896 sur les maisons de tolérance.

Art. 350, 6°. — En présence de l'arrêté du 21 juin 1897 sur la mendicité.

Il a semblé préférable de grouper les différentes contraventions consacrées dans le Code d'après leur objet plutôt que selon les peines prévues (Cf. le Code néerlandais). Dans les observations qui suivent, c'est la nouvelle numération qui est adoptée.

Art. 328, 1°. — Réunit les articles 341, 1° et 347, 6° anciens. La peine est légère pour ces infractions parce qu'elles présentent surtout un caractère civil. La peine pour « usurpation de la voie publique » a été réduite car elle semblait devoir être mise sur le même pied que celle prévue par l'art. 341, 1° ancien.

La mention des « dégradations des chemins publics » dans l'art. 347, 6° ancien, a été omise, le fait étant prévu par l'article 316 (ancien art. 336). Là où les règlements sur le Tanzim sont en vigueur, la plupart de ces infractions tombent sous le coup de l'arrêté du 31 mai 1885 relatif à la voie publique.

Depuis lors, beaucoup d'entre elles ont fait l'objet de nouvelles mesures législatives qui ont été approuvées par la cour d'appel mixte, conformément au décret du 31 janvier 1889 et sont, par conséquent, applicables aux étrangers. C'est pourquoi, les dispositions renfermant les infractions ainsi prévues, et certaines autres, peuvent disparaître du Code sans inconvénient.

Voici l'énumération, en suivant l'ordre des articles du Code ancien, des dispositions supprimées :

Articles 341, 2° (en ce qui concerne les aubergistes), 342, 1° et 343, 1° et 2°, la matière en étant réglée par le décret du 9 janvier 1904.

Art. 341, 2°. — En tant qu'il concerne d'autres personnes que les aubergistes, par le motif que les différents règlements locaux concernant l'éclairage édictent tous des peines.

Art. 341, 4°. — Comme traitant d'une matière plutôt quasi-délictuelle.

Art. 341, 11°. — Le fait étant prévu par les différents arrêtés locaux sur les bêtes de somme.

Art. 342, 2°-5°. — Comme renferment une matière régie par les divers arrêtés, généraux et locaux, relatifs aux voitures publiques, charrettes, bêtes de somme, âniers, etc.

Articles 342, 6° et 347, 3° qui forment l'objet d'un décret complet réprimant les actes de cruauté commis sur les animaux, décret qui a été promulgué le 5 juin 1902.

Art. 342, 7° (dernière partie). — Pour la raison que les divers règlements traitant des matières qui y étaient visées édictent des pénalités pour violation de leurs dispositions.

Art. 342, 9°. — Devenu inutile par suite de l'arrêté du 8 novembre 1886 sur les vidanges.

criminel. Il est, sans doute, facile de repousser pareille prétention, mais le seul fait qu'elle a été publiquement soutenue constitue une injure intolérable.

Pour combattre cette prétention il ne sera plus nécessaire, aux termes du nouvel art. 325, d'établir une intention criminelle si l'inculpé est trouvé dans une maison, etc., prenant des mesures pour cacher sa présence à ceux qui auraient le droit de l'en expulser.

L'art. 326 permet d'augmenter les peines édictées par les articles 324 et 325 dans certaines circonstances.

L'art. 327 et les articles 323, 324, en tant qu'ils visent le trouble porté par la violence à la possession paraissent avoir plutôt pour objet d'empêcher que l'ordre public ne soit troublé. L'on remarquera que l'art. 323 comprend les cas qui tombaient jusqu'ici sous les dispositions du décret du 30 mars 1892, qui est maintenant abrogé. Le nouveau texte ne reproduit pas le mot « paisible » ; ce mot a été supprimé afin qu'il ne puisse y avoir aucun doute que ce que le législateur entend punir ce sont les actes de violence contre le détenteur d'un immeuble, sans qu'il soit exigé qu'il soit possesseur juridique, ce qu'on aurait pu peut-être croire, l'ancien article indiquant un des caractères de cette possession.

TITRE IV.

Le titre du Code pénal relatif aux contraventions a été entièrement remanié. Un grand nombre de dispositions qui ne se trouvaient pas dans le Code pénal mixte ont été insérées dans le Code indigène lors de sa promulgation.

ralement coupable de tentative d'une infraction déterminée mais il arrivera souvent que la découverte de la personne avant qu'aucun commencement d'exécution n'ait été fait, l'exempterait de toute peine. Tel serait notamment le cas d'une personne qui avait pénétré dans une maison dans le but de commettre un vol.

Dans ces circonstances si l'entrée a été effectuée au moyen d'effraction ou escalade et l'intention de commettre un vol peut être établie, il y a là sans aucun doute une tentative de vol avec effraction.

Mais si l'inculpé était entré dans la maison pendant que la porte était ouverte et s'y était caché, l'infraction projetée serait réduite à un vol dans une maison habitée et le seul fait d'entrer ne constitue pas la tentative de cette infraction.

De plus, il est nécessaire, afin de faire condamner une personne pour tentative, d'établir la tentative d'une infraction déterminée, mais il peut bien arriver qu'il soit impossible de condamner une personne qui est entrée dans une maison, même au moyen d'effraction, pour tentative, parce que, bien que son intention criminelle soit évidente, il est impossible de dire si elle projetait un assassinat ou un vol.

Aux termes de l'art. 324, il n'est pas nécessaire d'établir une intention criminelle déterminée, si, de toutes les circonstances, il résulte qu'une personne avait l'intention arrêtée de commettre une infraction quelconque. La preuve de cette intention serait probablement tirée de la seule présence d'un étranger dans une maison, si celui-ci ne pouvait pas fournir une explication suffisante. La présomption serait plus forte si le fait se passait la nuit.

Il y a une explication que le présumé voleur peut généralement donner, lorsqu'il n'y a pas eu effraction. Il peut prétendre qu'il y était dans un but immoral plutôt que

punissable jusqu'ici, en vertu de l'ancien art. 336, d'un emprisonnement dont le maximum était de deux ans. Cette infraction, aussi bien que l'emploi des substances explosibles en général, paraît mériter une peine plus sévère.

Le deuxième alinéa de l'art. 316 a été ajouté pour rendre punissables des faits qui causent des dommages très sensibles au service de l'arpentage.

Art. 320 (ancien 339). — Cet article ne paraît pas avoir été jamais appliqué, mais la rédaction de la dernière phrase de l'ancien texte aurait eu pour résultat de donner un effet trop considérable à l'excuse d'entraînement et de sollicitations.

Art. 322. — Cet article a été ajouté sur la demande du Conseil législatif.

CHAPITRE XIV.

Violation de la propriété.

Ce chapitre a été ajouté au Code sur la demande du Conseil législatif. Il comble une lacune dont note avait déjà été prise pour être examinée lors d'une révision plus complète du Code. Il peut être comparé avec les dispositions plus détaillées des articles 352-373 du Code pénal soudanais aux termes desquels des peines beaucoup plus élevées que n'édicte le présent chapitre peuvent être prononcées.

Le but principal du chapitre est de punir des personnes qui, dans un but illicite, pénètrent ou se trouvent dans un lieu en la possession d'autrui. Si l'intention illicite a déjà reçu un commencement d'exécution, la personne sera géné-

De là il résulte que toute loterie de bienfaisance doit obtenir une autorisation. D'ailleurs un projet de décret régissant les loteries d'une façon générale est actuellement soumis à la cour d'appel mixte.

CHAPITRE XIII.

Destruction, dégradation, dommages.

Art. 309 (ancien art. 329). — Le maximum de la peine a été augmenté.

Art. 310 (ancien art. 330). — Un nouvel alinéa a été ajouté punissant la tentative.

Conformément à la demande du Conseil législatif, les infractions prévues à cet article ont été érigées en crimes, lorsqu'elles ont lieu pendant la nuit (voir nouvel art. 311).

Art. 312 (ancien art. 331). — Le maximum de la peine a été augmenté.

Art. 313 (ancien 332). — Le maximum de la peine a été augmenté. Voir la note sur l'ancien art. 297, pour les modifications portées à cet article.

L'ancien article 333 a été supprimé. L'infraction y visée peut être punie par les tribunaux administratifs, si elle constitue une contravention aux règlements qu'ils sont chargés d'appliquer. Dans le cas contraire, le fait paraît plutôt de nature à donner lieu à des dommages-intérêts.

Articles 316, 317 (ancien 336). — Le fait de causer volontairement l'explosion d'une machine à vapeur a été

Art. 294 (ancien 313). — Sur la proposition du Conseil législatif les mots : « une personne âgée de moins de 21 ans ont été remplacés par « une personne âgée de 18 ans révolus ou dont la tutelle a été prolongée par décision de l'autorité compétente ». Ce changement a été opéré en vue du fait que la législation sur les Meglis Hasby a fixé l'âge de la majorité à 18 ans.

De plus la peine a été augmentée dans les cas où le coupable était chargé de la surveillance de la victime.

Art. 296 (ancien 315). — La peine devient la même que pour l'escroquerie, ce qui rend possible la réunion des anciens articles 315, 316.

Art. 297 (*nouveau*). — Voir note sur le nouvel art. 280.

Art. 298 (ancien 317). — L'infraction visée par cet article peut causer un grave préjudice aux intérêts de la justice, et l'amende qui était la seule peine prévue dans l'ancien Code, peut être une peine tout à fait insuffisante.

CHAPITRE XI.

Entraves apportées à la liberté des enchères, etc.

L'ancien art. 322 a été supprimé en vue de l'article général sur la confiscation (art. 30).

CHAPITRE XII.

Jeux de hasard, loteries.

Art. 308 (ancien art. 328). — Le second alinéa de l'ancien article « Le présent article ne s'applique pas aux loteries de pure bienfaisance » a été omis, sur la demande du Conseil législatif.

disposition » y ont été ajoutés sur la proposition du Conseil législatif.

En tant qu'il s'applique aux immeubles, le fait y visé constitue le délit qui était connu en droit français sous le nom de stellionat. La disposition de biens peut ne pas constituer une aliénation complète ; le fait de consentir une hypothèque, par exemple, serait suffisant. Les biens peuvent n'avoir jamais été la propriété de l'inculpé ou bien celui-ci a pu, par un acte de disposition antérieur, se mettre dans l'impossibilité de faire l'acte de disposition qu'il prétend faire. Dans le cas où l'inculpé croit sincèrement avoir le pouvoir de faire l'acte de disposition, il est protégé par les mots se trouvant au commencement de l'article : « dans le but d'escroquer tout ou partie de la fortune d'autrui ».

En ce qui concerne les meubles, l'article ne sera probablement que fort peu appliqué, parce que l'acte qui constitue l'escroquerie au préjudice de l'acheteur est ordinairement punissable comme vol ou détournement commis au préjudice du véritable propriétaire. Deux cas peuvent, cependant, être cités dans lesquels l'article serait applicable :

1° Lorsque le vol primitif était au préjudice du père de l'inculpé, il est protégé en ce qui concerne le vol par l'art. 269, mais cet article ne lui accorderait pas l'impunité en ce qui concerne l'escroquerie au préjudice de l'acheteur de bonne foi.

2° En cas de biens confiés à quelqu'un, leur vente consommée par celui-ci constitue à la fois détournement et escroquerie. Une tentative de vente ne serait pas punissable comme tentative de détournement, mais pourrait être punie comme tentative d'escroquerie.

La rédaction de l'article a été quelque peu modifiée.

Dans l'extorsion par menaces, les menaces sont un des éléments de l'infraction ; elles en constituent en conséquence un commencement d'exécution. Dès lors les menaces peuvent constituer une tentative punissable si les conditions prévues pour l'existence de celle-ci (art. 45) se rencontrent dans l'espèce. A remarquer que la tentative est punissable dans les cas prévus par tous les trois articles 282, 283, 284 (articles 46, 47, 283).

CHAPITRE IX.

Banqueroute.

Par le décret du 26 mars 1900, modifiant le Titre II du Règlement d'Organisation Judiciaire, les indigènes deviennent justiciables des tribunaux mixtes « dans les cas de faillites mixtes ». Comme il est peu désirable que la loi applicable varie selon que quelques-uns des créanciers sont étrangers ou qu'ils sont tous indigènes, le présent chapitre a été mis en conformité avec le chapitre correspondant du Code pénal mixte, modifié par le décret de la même date. Dans l'art. 294 du Code mixte, la peine est de 2 à 5 ans d'emprisonnement, mais comme l'emprisonnement d'après le Code indigène, ne dépasse jamais 3 ans, cette peine est remplacée dans l'art. 287 nouveau par celle de 3 à 5 ans de détention. La peine ancienne (art. 305) était celle des travaux forcés à temps.

CHAPITRE X.

Escroquerie et abus de confiance.

Art. 293 (ancien art. 312). — Cet article a été transféré du Chapitre IX.

Les mots « soit en disposant de biens mobiliers ou immobiliers dont il n'avait ni la propriété ni un pouvoir de

nement véritable et pour les mêmes raisons. Cette espèce de détournement constitue, elle aussi, une infraction spéciale; c'est pourquoi un nouvel article 297 est ajouté au Code. Cet article combiné avec l'art. 280, met un terme à toutes les difficultés qu'a fait naître l'art. 460 du Code de procédure civile et commerciale.

Art. 281. — C'est l'art. 298 ancien.

Articles 282-284. — Ces articles remplacent les anciens articles 231 et 299 et étendent leur portée. L'ancien art. 231, dont la rédaction était compliquée et confuse, est un cas spécial d'extorsion par menaces qui est mieux à sa place parmi les infractions contre la propriété.

Dans l'art. 282, les menaces sont assimilées à la violence et les mots « actes d'obligation ou décharge » sont remplacés par « un acte contenant ou opérant obligation, disposition ou décharge », un doute ayant été soulevé sur le point de savoir si les mots de l'ancien texte étaient suffisamment larges pour comprendre un acte de vente.

Dans l'art. 283, l'extorsion par menaces est traitée d'une façon générale. L'art. 284 étend le cas de menaces d'un attentat passible de la peine de mort ou des travaux forcés à perpétuité (jusqu'ici traité dans l'ancien art. 231, 1°) aux menaces d'un attentat passible des travaux forcés à temps et de plus comprend le chantage, infraction qui est devenue malheureusement fréquente et dont le législateur égyptien ne s'était pas occupé jusqu'ici.

On doit remarquer que d'après les articles 283, 284 il n'est pas exigé que les menaces soient dirigées contre la personne même à laquelle on veut extorquer de l'argent ou d'autres biens, et il n'est pas nécessaire, aux termes de l'article 284, que les révélations diffamatoires soient relatives à la personne, victime de l'extorsion.

Art. 280. — Voir art. 460 du Code de procédure civile et commerciale ainsi conçu : « Le saisi ou les tiers, qui auront détourné des objets saisis judiciairement ou administrativement seront passibles des peines du vol ». L'ancien art. 460 ne prévoyait que le détournement d'objets saisis *judiciairement* et pouvait dès lors être considéré comme à sa place dans le C. P. C. C. Par un décret du 9 mai 1895 l'article a été déclaré applicable aux objets saisis *administrativement.* Nous avons donc une infraction dont la place logique est dans le Code pénal.

L'article tel qu'il est rédigé depuis 1895, a donné lieu à de nombreuses controverses. L'infraction est-elle une atteinte à l'administration de la justice, ou une atteinte au droit de propriété? Les mots « les tiers » s'appliquent-ils à toute personne autre que le saisi, ou bien seulement à celles agissant pour le compte du saisi? En parlant « des peines du vol » l'article entend-il que les auteurs des détournements qu'il prévoit ne seront jamais punis que des peines du vol simple?

Il est évident que cette infraction est toujours commise contre l'administration de la justice, mais elle n'a soulevé de difficultés que quand les conditions du vol punissable ne se rencontrent pas, c'est-à-dire quand l'auteur du détournement est soit propriétaire de l'objet détourné ou un tiers agissant pour son compte, soit un de ses parents qui est exempt de toute peine en vertu des dispositions de l'art. 269 (ancien 286).

Le nouveau texte fait clairement de l'infraction une infraction *sui generis*, passible des peines du vol, et admet pour ces peines toutes les modalités prévues en matière de vol.

Le détournement d'objets saisis, commis par leur propriétaire nommé gardien, ne constitue pas un détour-

chandises qui leur sont confiées et qui, pour empêcher que la soustraction soit aperçue, remplacent les choses volées par d'autres. S'il en est ainsi, le fait tombe sous le coup de l'article 274, 8°. Si, au contraire, l'on considère l'article comme visant le fait d'endommager par malveillance les biens d'autrui, il n'est pas à sa place dans ce chapitre. Il est à observer que le fait d'endommager par malveillance les biens d'autrui ne paraît pas avoir suffisamment attiré l'attention du législateur dans l'ancien Code.

En ce qui concerne l'article 297, il n'est pas clair comment le déplacement d'une borne peut faciliter un vol. Le fait prévu par cet article doit, cependant, être puni dans l'intérêt de l'ordre public. Le déplacement ou la suppression de bornes a été, par conséquent, ajouté à l'art. 313 (ancien 332), qui punissait déjà le comblement de fossés mitoyens, etc., et une peine spéciale a été édictée contre l'auteur du déplacement ou de la suppression quand il a eu pour but de commettre une usurpation de terrain, espèce que paraît avoir voulu viser l'article supprimé.

Art. 277. — C'est l'art. 301 ancien, modifié par le décret du 29 juin 1900, avec les modifications nécessaires. La question de la surveillance de la police en cas de peines criminelles est traitée par l'art. 28.

Art. 278. — Reproduit le sens de l'art. 302 ancien sous une autre forme. Le renvoi dans l'ancien article aux articles 8, 10, 11 était loin d'être clair et a donné lieu aux plus grandes difficultés dans la pratique.

Art. 279. — Il remplace l'ancien art. 69.

celui prévu pour vol simple (art. 300 ancien). Ils paraissaient donc être tout à fait superflus. Le nouvel art. 275 remplace l'art. 300 ancien et les espèces de vols prévues dans la première partie de l'art. 296 ancien tombent aussi sous son application. Le juge est libre en cas de vol de céréales, etc., de réduire la peine dans les cas où les circonstances de la cause l'exigent. Le danger de maintenir, comme infraction spéciale, le fait prévu à la première partie de l'art. 296 ancien, provient de ce que la jurisprudence était divisée sur la question de savoir ce qui était compris dans l'expression « les productions utiles du sol ». Le maximum de la peine prévue au nouvel article est porté à deux ans d'emprisonnement, le maximum actuel d'un an paraissant insuffisant. Cf. le maximum de 5 ans prévu par l'article correspondant (388) du Code français. La dernière partie de l'art. 296 ancien créait une forme spéciale de vol passible des peines de simple police. Ces peines seront suffisantes dans beaucoup de cas, mais, dans d'autres, l'infraction présente les caractères d'un vol qui peut être dangereux pour la société ; d'autre part, comme le pouvoir discrétionnaire du juge, d'après les règles nouvelles, n'est pas limité par un minimum, aucun danger d'injustice n'est à craindre si le fait est traité comme un vol délictuel. Dès lors, les peines de la récidive peuvent être appliquées s'il y a lieu. Comme, cependant, l'amende n'est pas admise pour le vol ordinaire, l'art. 276 l'admet expressément comme peine alternative pour l'infraction en question, lorsque la valeur des céréales volées ne dépasse pas P.T. 25.

C'est à cet endroit qu'il y a lieu de mentionner l'abrogation des anciens articles 293, 297. En ce qui concerne l'art. 293, le but de cet article était vraisemblablement de punir les voituriers, etc., qui volent une partie des mar-

à l'art. 287. Le nouveau texte n'introduit aucun changement de fond, sauf que, dans l'art. 271, les travaux forcés à temps sont ajoutés, comme peine alternative, aux travaux forcés à perpétuité, pour vol avec violence, lorsque ces violences ont laissé des traces de blessures : les blessures peuvent être si légères qu'elles n'exigeraient pas une augmentation de la peine.

Art. 274 (ancien 292). — Cet article vise le vol délictuel avec circonstances aggravantes. Le premier alinéa exigeait, dans l'ancien Code, la coexistence de deux des trois circonstances y mentionnées — que le vol ait été commis la nuit, qu'il ait été commis par deux ou plusieurs personnes, ou qu'il ait été commis dans un lieu habité ou dans un édifice consacré au culte. L'existence d'une seule de ces circonstances semble suffisante pour justifier une augmentation de la peine (voir nouveaux alinéas 1, 4, 5). La rédaction du 2me alinéa ancien (nouvel alinéa 6°) a été simplifiée : et comme le seul fait que le vol a été commis dans un lieu habité ou dans ses dépendances suffit pour faire tomber ce vol sous le coup de l'article, il était possible d'omettre dans l'alinéa 3° ancien (nouveau 7°) les mots « soit envers une personne qui serait venue dans la maison de son maître, soit envers le maître de la maison où il accompagnait son maître » ainsi que dans l'alinéa 4° ancien (nouveau 8°) les mots « par un maître d'hôtellerie, un aubergiste ». Le 3° nouveau est l'article 141 ancien. Sur la demande du Conseil législatif les lieux « destinés à l'habitation » ont été assimilés aux lieux « habités ».

Articles 275, 276. — Les anciens articles 294, 295 ont été omis, le maximum de la peine étant le même que

Art. 265 (ancien 281). — Le maximum de la peine a été augmenté. Pour le renvoi à l'art. 261, voir la note sur cet article.

L'ancien art. 283 a été supprimé comme un renvoi inutile au titre des contraventions dans lequel l'infraction est visée.

CHAPITRE VIII.

Vols, extorsion.

Plusieurs magistrats avaient signalé l'urgente nécessité de reviser le chapitre sur le vol. Certains articles semblaient être superflus, les articles sur le vol criminel exigeaient une nouvelle rédaction et les modifications à faire étaient si nombreuses qu'elles semblaient justifier un remaniement du chapitre.

Art. 269 (ancien 286). — La première partie de l'ancien article qui constitue une cause spéciale d'exemption de peine, a été rédigée à nouveau sans en changer le sens. La dernière partie de l'article est omise, la disposition de l'art. 42 nouveau prévoyant le cas de complicité quand l'auteur principal est exempt de toute peine.

Articles 271–273 (remplaçant les articles 288, 289, 291 anciens). — Les anciens articles donnaient lieu à beaucoup de confusion, d'abord parce que la même peine était prévue par l'art. 288 pour « vol commis à l'aide de violence, et de plus avec les deux premières des cinq circonstances prévues par le précédent article » et à l'art. 291 pour « vol commis avec violence lorsqu'elle n'aura laissé aucune trace de blessures et qu'elle ne sera accompagnée d'aucune autre circonstance », et ensuite à cause des renvois

L'article nouveau exige que semblables faits soient allégués à l'appui d'une critique des actes du fonctionnaire faite de bonne foi; s'il est établi que semblable critique n'est pas faite de bonne foi, la seule circonstance que tous les faits allégués peuvent être prouvés n'assure pas l'impunité. Si d'autre part la critique est faite de bonne foi, il n'est pas nécessaire que les faits allégués se rapportent directement aux fonctions du fonctionnaire pourvu qu'ils viennent à l'appui de la critique.

La critique consiste en grande partie dans l'expression d'une opinion. La loi exige que semblable critique concerne exclusivement l'accomplissement de ses fonctions par le fonctionnaire. Le fait qu'un homme est fonctionnaire public ne donne pas plus de droit de l'attaquer dans sa vie privée ou pour ses affaires particulières que s'il était un simple particulier. En second lieu l'opinion doit être exprimée de bonne foi. Si celle-ci existe, il n'est nullement nécessaire, pour que le prévenu soit acquitté, que le juge partage sa manière de voir. La bonne foi est en réalité une question de fait pour laquelle aucune règle fixe ne peut être tracée. Mais pour qu'une opinion soit exprimée de bonne foi, il faut, tout au moins, que celui qui critique croie réellement, dans son for intérieur, à ce qu'il avance, qu'il ait pesé suffisamment les allégations avant de les exprimer et qu'il émette cette opinion dans l'intérêt public et non pas par malveillance.

Art. 262. (ancien 278). — Un doute s'est élevé sur la question de savoir si le mot « criminelle » était employé dans cet article dans son sens technique ou bien comme simplement l'équivalent de « pénale ». Il semble préférable de préciser.

CHAPITRE VII.

Diffamation, injures, révélation de secrets.

Art. 261. (ancien 277). — Les second et troisième paragraphes du nouvel article, qui ont été ajoutés sur la proposition du Conseil législatif, remplacent le second paragraphe de l'ancien article, qui était conçu en ces termes : « La preuve des faits articulés ne sera pas permise ».

Quoique l'ancien texte fût suffisamment clair, la jurisprudence a eu une tendance dans le sens de l'adoption de la loi française, qui permet formellement la preuve des allégations diffamatoires se rapportant exclusivement à l'accomplissement de leurs devoirs par les fonctionnaires publics.

Si l'on admet cette règle en principe, ce qui semble nécessaire ce n'est pas tant l'admissibilité, comme moyen de défense, de la preuve de la vérité de semblables allégations que l'impunité en cas de critiques loyales dirigées contre des fonctionnaires à raison de l'accomplissement de leurs fonctions. La faible ligne de démarcation qui existe entre les infractions prévues par l'art. 261 et celles prévues par l'art. 265 soulève la question de savoir sous lequel de ces deux articles tombe la critique qui mérite protection. Un renvoi dans l'art. 265 à l'art. 261 rend le nouvel alinéa applicable dans les deux cas.

La protection accordée par le nouveau texte est à certains égards plus limitée et à d'autres plus étendue que celle accordée par la loi française qui permet la preuve de tout fait relatif à l'accomplissement de ses fonctions par un fonctionnaire.

CHAPITRE VI.

Faux témoignage, etc.

Articles 255, 256, 257 (anciens 271, 272, 273). — Les peines des anciens articles 270–272 étaient considérablement réduites par le décret du 27 juin 1896, afin de permettre de punir le faux témoignage comme délit d'audience. On n'est pas revenu sur ce système quoique les peines qui sont la conséquence de cette innovation, ne soient guère proportionnées à la gravité de l'infraction. Quelques modifications ont cependant été faites. D'abord le faux témoignage qui a eu pour effet une condamnation capitale, qui a été exécutée, diffère essentiellement du faux témoignage dans les autres cas, puisque ses conséquences sont irréparables. Il paraît n'y avoir aucune bonne raison pour ne pas assimiler le faux témoignage dans ces conditions à un meurtre. En second lieu, dans l'art. 255 (ancien 271), les travaux forcés à temps sont ajoutés, comme peine alternative, à la détention, pour le faux témoignage ayant eu pour résultat une condamnation dans une poursuite criminelle. En troisième lieu, dans l'art. 256 (ancien 272), par suite du fait qu'aux termes de l'art. 237 (ancien 244) du Code d'instruction criminelle le juge sommaire a le pouvoir de statuer sur les délits commis à l'audience, même quand il siège comme juge des contraventions, il n'est plus nécessaire de restreindre la peine pour le faux témoignage en matière de contraventions, aux peines de simple police. Enfin, le maximum de l'emprisonnement prévu aux articles 256, 257 est élevé à deux ans.

Art. 259 (ancien 275). — Les mots « par la force » dans le texte ancien sont loin d'être clairs.

Art. 238 (ancien 254). — Les preuves résultant de l'aveu et de la présence du prévenu dans le harem d'un musulman ont été admises sur la demande du Conseil législatif. Le dernier moyen de preuve est visé à l'art. 245 du Code pénal mixte.

Art. 241 (nouveau). — Cet article a été ajouté sur la demande du Conseil législatif. Ce Conseil a prévu notamment le fait de pénétrer dans une maison et d'y commettre, dans la présence d'une femme, un acte, qui, s'il avait été commis publiquement, aurait constitué un outrage public à la pudeur. Cet article réprimerait, également, le fait de pénétrer dans la partie d'une maison réservée exclusivement aux femmes dans le but d'imposer sa présence à une femme contre son gré.

CHAPITRE V.

Arrestations illégales, etc.

Articles 247, 250 (anciens 262, 265). — Les maxima des peines ont été augmentés.

Articles 251, 252 (anciens 265, 267). — Les maxima des peines ont été augmentés, sur la demande du Conseil législatif. Cette augmentation a rendu possible une simplification dans la rédaction de l'art. 252.

Pour la suppression de l'ancien art. 267, voir la note générale sur les Titres II et III.

CHAPITRE IV.

Attentats à la pudeur et aux mœurs.

Articles 230–232 (anciens 246–248). — La rédaction dans l'ancien code de ces articles était très confuse, parce qu'ils renfermaient des dispositions entremêlées relatives au viol et à l'attentat à la pudeur. Ils ont, par conséquent, reçu une rédaction nouvelle. Quatre changements de fond ont été introduits. La peine des travaux forcés à perpétuité est introduite comme peine alternative pour viol. L'emploi de menaces est assimilé à l'emploi de violence, l'âge de consentement aux articles 231, 232 est élevé de 12 à 14 ans, se trouvant ainsi d'accord avec la plupart des législations étrangères, et, dans le cas visé par l'art. 232 (art. 246 ancien), une peine spéciale est prévue quand l'infraction a été commise sur la personne d'un enfant de moins de sept ans. Dans ce dernier cas, par suite du défaut d'entendement de l'enfant, il devient impossible de distinguer clairement entre le cas où des menaces ont été employées et celui où elles n'ont pas été employées. Un enfant en bas âge ne pouvant donner un consentement intelligent, la question de savoir s'il y a eu ou non menaces perd de son importance, car dans les cas ordinaires, cette importance résulte de ce que la victime aurait pu consentir, mais a été privée de sa liberté de consentir par suite des menaces.

Articles 233, 234 (anciens 249, 250). — Les maxima des peines ont été augmentés, sur la demande du Conseil législatif.

CHAPITRE II.

Incendie volontaire.

Art. 218 (ancien 233). — La jurisprudence a été favorable à l'assimilation des sakiehs et pressoirs aux édifices. Il paraît préférable de les mentionner expressément. Les machines d'irrigation ont été ajoutées sur la demande du Conseil législatif.

Articles 219, 220 (anciens 234, 235). — Le cas le plus ordinaire tombant sous le coup de l'art. 219 et de la partie correspondante de l'art. 220 est celui d'une personne qui met le feu à des objets lui appartenant afin de toucher une somme exagérée pour laquelle ils avaient été assurés. Ce fait est non seulement un acte frauduleux, mais il constitue ou peut constituer un grand danger public. La peine ancienne était insuffisante et le maximum en a été augmenté.

Les mots « soit que celles-ci se trouvent encore dans les champs, soit qu'elles aient été transportées dans l'aire » ont été ajoutés sur la demande du Conseil législatif.

CHAPITRE III.

Avortement, etc.

Articles 225, 226 (anciens 240, 241). — Le maximum de l'emprisonnement a été réduit à trois ans, conformément au principe général.

Art. 229 (ancien 245). — Le fait de vendre des poisons sans exiger des garanties convenables, est punissable aujourd'hui (de peines de simple police) en vertu de l'arrêté du 13 juin 1891, relatif aux substances vénéneuses.

La confiscation formant l'objet du deuxième alinéa de l'ancien article, est régie par l'art. 30.

parlant, l'étendue de leurs pouvoirs, tout en agissant avec une parfaite bonne foi. Un agent de police voit commettre ce qu'il croit être une infraction et en arrête l'auteur présumé. L'acte accompli ne constituait pas en réalité une infraction et l'arrestation était en conséquence, à un point de vue purement technique, faite sans droit. Le prévenu n'en doit pas moins se rendre, sans faire de résistance, au poste de police et donner ses explications.

Le droit de résister prendrait néanmoins naissance si l'acte accompli par l'agent pouvait donner lieu, à défaut de résistance, à un mal grave pour la personne de l'accusé.

Il existe également dans le cas où l'agent n'agit pas de bonne foi ; tel est le cas où il arrête par malveillance une personne innocente. Mais il est à observer qu'il y a une présomption de bonne foi en faveur des fonctionnaires publics, et la personne qui résiste, estimant que l'agent n'est pas de bonne foi, le fait à ses risques et périls.

Une dernière question est relative au point de savoir quand le droit vient à cesser. Un voleur, par exemple, qui est déjà en possession des objets volés, prend la fuite. Il a déjà commis le vol en ce sens qu'il est pleinement responsable aux yeux de la loi pénale. Il est cependant admis que des mesures prises à son égard pour l'empêcher de fuir avec les objets volés sont comprises dans les actes prévus par les mots « repoussant un vol ». Dès que le voleur à réellement échappé, il n'y a évidemment plus aucun droit de reprendre par la force les objets volés trouvés en sa possession. Il doit être arrêté et poursuivi.

Pour l'ancien art. 231, voir les articles 283, 284 du nouveau code.

Quand, de bonne foi, les limites du droit de légitime défense ont été dépassées, la personne qui l'exerce cesse d'être entièrement protégée (art. 215; cf. ancien art. 229). Si l'acte constitue un délit, le fait que la loi ne prévoit pas de minimum pour la peine laisse au juge un pouvoir discrétionnaire suffisant. Si l'acte constitue un crime, et si les limites du droit de légitime défense ont été de beaucoup dépassées, il peut encore être nécessaire d'appliquer les peines prévues par la loi. Selon le degré de justification que le juge considère avoir existé il est possible de réduire la peine, dans tous les cas, jusqu'à un emprisonnement d'une certaine durée par application de l'art. 17. Mais le minimum permis d'après cet article peut encore être excessif, par exemple s'il n'y a eu de la part de l'inculpé qu'une erreur dans l'appréciation de la violence nécessaire. C'est pourquoi la loi permet au juge de considérer le fait comme excusable et de prononcer une peine d'emprisonnement pouvant même ne pas dépasser un jour.

Deux restrictions au droit de légitime défense sont imposées par les articles 211 et 212. Le droit n'existe pas quand il y a le temps de recourir à la protection de l'autorité, et sauf dans des cas exceptionnels, contre les actes des agents de l'autorité.

A l'encontre d'un « agent de la force publique » agissant strictement dans les limites de ses fonctions, le droit de légitime défense ne peut évidemment pas exister, parce que l'acte de l'agent ne constitue pas une infraction. Dès qu'il excède ses pouvoirs, son acte devient illicite, et devrait, à première vue, donner lieu au droit de légitime défense de la part de celui qui repousse cet acte. Il est cependant essentiel que de semblables fonctionnaires agissent et il en résulte nécessairement que parfois ils excèdent, strictement

concernait ses biens dans les champs pendant la nuit, avait carte blanche pour tuer tout individu cherchant à pénétrer dans sa maison ou ses dépendances pendant la nuit, sans égard aux nécessités de la situation.

Les articles proposés par le Conseil législatif tirent leur origine des articles 96–105 du code pénal indien.

Tout ce qui est fait dans l'exercice du droit de la légitime défense soit de la personne soit des biens échappe à la répression (art. 209). La loi ne fait aucune distinction entre la protection de sa propre personne et de la personne d'autrui, ou entre la protection de sa propriété et de la propriété d'autrui.

L'art. 210 définit en termes larges les cas dans lesquels le droit peut être exercé. Il énonce en outre le principe que la violence employée ne peut dépasser les limites nécessaires pour atteindre le but visé. Le degré de violence qui est légitime est une question de fait et le juge aura à décider si la violence a dépassé ou non les limites de ce qui était nécessaire. En le faisant il aura à tenir compte du fait que la personne qui l'exercice agissait probablement sous l'empire de circonstances rendant impossible une appréciation exacte de cette mesure.

L'article 213 prévoit une importante exception au principe énoncé par l'art. 210 d'après lequel autant de violence peut être employée qu'il le faut pour protéger effectivement la personne ou les biens. Ce n'est que dans les cas mentionnés dans l'article 213 que celle-ci peut aller jusqu'à causer volontairement la mort. Il ne suit pas de là, bien entendu, que dans ces cas l'homicide volontaire est toujours justifié ; d'après l'art. 210, il ne l'est, même dans ces cas, que si le but ne peut être atteint par des violences moins graves.

Art. 201 (ancien 227). — La rédaction de cet article a été modifiée en vue de la modification des articles relatifs à la légitime défense qui a rendu le renvoi à l'art. 226 (ancien) impossible. (Voir note sur les nouveaux articles 209-215).

L'ancien article 222 a été supprimé, les personnes qui y sont visées pouvant être punies en vertu des règles générales sur la complicité.

Il en est de même des anciens articles 223, 224, les règles générales sur la complicité permettant de punir le supérieur, et l'art. 58 autorisant l'acquittement du fonctionnaire dans les cas où il peut justifier d'avoir légitimement obéi aux ordres de son supérieur.

Art. 209-215. — Ces articles qui remplacent les anciens articles 225, 226, 228, 229, ont été ajoutés sur la demande du Conseil législatif.

L'ancien article 225 prévoyait le droit de la légitime défense de la personne, sans en définir les limites.

L'ancien article 226 prévoyait, comme le seul cas dans lequel fût admis le droit de la légitime défense des biens, celui où il s'agissait de repousser l'escalade ou l'effraction ou l'entrée d'une maison habitée ou de ses dépendances.

Le Conseil législatif a fait remarquer, en premier lieu, qu'en égard aux usages du pays, la nécessité de repousser un attentat dans les champs pendant la nuit, est encore plus urgente, si cela se peut, que lorsqu'il s'agit de maisons habitées.

D'autre part, la protection accordée par l'ancien art. 226, lorsqu'il s'agissait de repousser l'escalade ou l'effraction pendant la nuit, était exprimée en termes trop larges. L'homme qui n'avait aucun droit de défense en ce qui

du Code français, les mots « crime ou délit » ce qui entraîne une confusion avec la première partie de l'alinéa. Le nouvel article fait retour au texte du Code français. La peine dans le Code français est la mort ; le nouveau texte permet l'application de celle-ci ou de celle édictée par l'ancien Code (travaux forcés à perpétuité) comme peines alternatives.

Art. 199 (ancien 214). — Comme il a été dit dans la note sur le chapitre traitant de la complicité dans le titre I, le complice peut être, d'après la définition adoptée, la personne moralement coupable du meurtre. La mort est, en conséquence, admise comme peine alternative.

Art. 200 (ancien 215). — Des magistrats ont fait observer qu'il arrive souvent que le fait que la mort a été causée par des coups ou des blessures (faisant ainsi tomber l'infraction sous le coup de cet article) est un fait si purement accidentel que le minimum de la peine qui pouvait, jusqu'à présent, être infligée après l'admission des circonstances atténuantes (2 ans d'emprisonnement) était excessif. C'est pourquoi la peine de la détention est admise comme peine alternative.

D'un autre côté, les juges ont été portés quelquefois à décider qu'il n'y avait pas intention de donner la mort dans des cas où la mort a été le résultat naturel de la violence employée ; le maximum des travaux forcés prévu par la première partie de l'article est porté, par conséquent, à sept ans.

La mention de l'administration des substances nuisibles comble une lacune dont l'existence a été constatée dans la pratique.

cette exception à la règle générale suivie dans le Code égyptien.

L'ancien art. 212 a été supprimé. La phrase « les malfaiteurs de profession, reconnus comme tels, par leurs antécédents » est tellement vague que l'article aurait donné au juge une latitude dangereuse s'il avait jamais été appliqué. En fait, il ne l'était pas.

Art. 198 (ancien 213). — *Premier alinéa.* La peine dans le Code français est celle des travaux forcés à perpétuité (art. 304). Tous les commentateurs ont signalé la difficulté extrême — et même souvent l'impossibilité — où l'on se trouve pour distinguer la culpabilité morale de l'homicide avec préméditation de celle de l'homicide sans préméditation. Ce dernier, commis dans un excès de fureur, sous l'influence d'une provocation de nature très grave mais que la loi ne reconnaît pas comme excuse, peut mériter toute l'indulgence compatible avec la sauvegarde des intérêts de la société : d'autre part, l'homicide, quoique commis sans préméditation peut néanmoins avoir été commis de sang-froid et le crime peut être la preuve, chez le délinquant, d'une indifférence pour la vie humaine qui exigerait une répression sévère. Il s'ensuit que la différence existant jusqu'ici entre les peines des anciens articles 208 et 213 était trop grande. En admettant, comme peines alternatives, les travaux forcés à perpétuité et les travaux forcés à temps, il sera possible d'infliger une peine adéquate dans ces cas exceptionnels, tandis que le pouvoir discrétionnaire du juge, dans des cas qui méritent l'indulgence, demeure le même qu'auparavant.

Deuxième alinéa. Dans la dernière partie de l'alinéa, le rédacteur de l'ancien texte a substitué au mot « délit

natron, le tabac, le hachiche, etc. Le chapitre ancien a été, par conséquent, remplacé par le seul article 192, qui a été retenu en vue du fait qu'il n'y a aucune loi spéciale sur la possession illicite de certains articles importés contrairement à la loi (par exemple armes blanches, voir décret du 23 septembre 1889). C'est dans le présent chapitre, plutôt que dans le chapitre traitant du faux qu'il paraissait convenable d'insérer comme nouvel article 193, le décret du 12 février 1889 qui interdit la vente, le colportage, etc., des timbres et vignettes ressemblant à des timbres-poste ou à des timbres télégraphiques, car ce décret les envisage plutôt comme susceptibles d'un usage frauduleux, que comme des faux en eux-mêmes. Dans les deux articles toute mention de la confiscation a été omise, celle-ci étant prévue par l'art. 30 du titre I.

TITRE III.

CHAPITRE I.

Homicide, etc.

Art. 194 (ancien 208). — Les mots « conformément aux principes du présent Code » ne paraissent avoir eu aucune signification et ont été omis.

Art. 197 (ancien 211). — L'ancien article assimilait la tentative à l'infraction consommée, se conformant ainsi aux principes du Code français, auquel l'article a été emprunté. Il paraît n'y avoir aucune bonne raison pour maintenir

Art. 176 (ancien 186). — La contrefaçon de « sceaux, timbres ou marques destinés à être apposés au nom du gouvernement, sur les diverses espèces d'objets ou de marchandises » paraît tomber sous le coup de l'art. 174.

Art. 177 (ancien 187). — Le maximum de la peine a été augmenté.

Art. 183 (ancien 193). — Suivant le vœu émis par le Conseil législatif, l'emprisonnement prévu à cet article doit être toujours avec travail.

Art. 187 (ancien 197). — En vue de la suppression du premier alinéa de l'article ancien, le fait y prévu ne pourra plus être réprimé que par la voie disciplinaire.

L'art. 201 ancien a été supprimé parce que dans les divers articles qui visent l'usage de faux (174, 176, 182, 185) la règle prescrite par cet article a été introduite. Elle existait déjà dans l'art. 183 (ancien 193).

Art. 191 (*nouveau*). — Cet article est destiné à lever tout doute sur la question de savoir si ces faux ne devaient pas (aux termes de l'art. 32 du titre I) être punis des peines plus sévères des articles 179–183, bien qu'ils soient visés par des articles spéciaux.

CHAPITRE XVII.

Commerce de marchandises prohibées, etc.

Les infractions relatives à la contrebande sont aujourd'hui ordinairement punies en vertu du « Règlement douanier » ou de lois spéciales, telles que celles sur le sel, la poudre, le

Articles 163, 164 (anciens 170, 171). — Le maximum de la peine a été augmenté.

L'art. 174 (ancien) a été supprimé sur la demande du Conseil législatif. De cette suppression il résulte que tout individu qui est coupable, soit comme auteur, soit comme complice, d'une infraction prévue à ce chapitre, devra être poursuivi, conformément au droit commun.

CHAPITRE XV.

Fausse monnaie.

Art. 170 (anciens 179, 181). — Les mots « ayant cours usuel dans le pays » sont destinés à protéger l'or anglais et français qui a remplacé l'or égyptien dans l'usage courant.

Art. 171 (anciens 180, 181). — L'art. 170 ayant dans le nouveau Code une application plus étendue que dans l'ancien, l'art. 171 n'a plus la même extension ; il est permis, par conséquent au juge, de substituer la peine de la détention à celle des travaux forcés à temps.

CHAPITRE XVI.

Du faux.

Art. 174 (ancien 184). — Pour « autorité quelconque » il a été substitué « autorité publique » pour distinguer plus clairement le cas y visé de celui prévu par l'art. 176.

La Banque Nationale ayant été autorisée à émettre des billets de banque, la sécurité commerciale exige une protection spéciale pour ces billets (cf. art. 139 du Code pénal français).

CHAPITRE XIV.

Crimes et délits commis par la voie de la presse, etc.

Art. 149. — Cet article réunit les dispositions des anciens articles 154, 155, simplification rendue possible par la suppression de la peine de l'exil.

De cette unification il résulte une augmentation du maximum de l'emprisonnement qui peut être prononcé pour les infractions prévues à l'ancien article 155.

Art. 150 (ancien 156). — Les mots « des gestes » ont été omis comme faisant double emploi avec le renvoi à l'article 148.

Les mots « ou mis en vente dans un endroit quelconque » ont été ajoutés afin de trancher la question de savoir si le seul fait de mettre des photographies indécentes en vente dans une boutique sans les exposer aux regards des passants tombe sous le coup de l'art. 155 (ancien 161). Avec l'ancienne rédaction la jurisprudence des tribunaux indigènes (contrairement à celle des tribunaux mixtes) avait tranché la question dans le sens négatif.

Art. 151 (ancien 161). — Pour la suppression des mots « soit à l'une des religions ou l'un des cultes qui peuvent être publiquement professés », voir l'article 139 nouveau.

Art. 159 (ancien 165). — Le remaniement du chapitre VII a nécessité la suppression, dans cet article, du renvoi aux articles 124, 125 (anciens).

L'art. 168 (ancien) a été supprimé, comme un renvoi superflu au Chapitre VII du Titre III.

Art. 138. — Le premier alinéa reproduit l'ancien art. 148. Pour les autres alinéas, comparez les articles 223, 225 du Code pénal soudanais.

Art. 139. — Voir l'ancien art. 161. La mention, dans cet article, des religions et cultes « qui peuvent être publiquement professés « a été remplacée par celle des cultes « publiquement professés » en vue de l'absence de toute loi régissant la matière.

CHAPITRE XIII.

Obstacles apportés aux communications télégraphiques, etc.

Articles 141–143 (anciens 150–152). — Les dispositions de ces articles ont été rendues applicables, par le nouvel art. 144, aux lignes téléphoniques établies ou concédées par l'Etat.

Articles 145–147. — Ces articles reproduisent, avec quelques modifications, les dispositions des articles 152 A–D ajoutés au Code par le décret du 4 novembre 1898. Les blessures et la mort sont le résultat si naturel des accidents de chemins de fer, que les personnes qui causent volontairement les accidents dont résultent ces blessures, paraissaient mériter une peine plutôt plus grave que moins grave que celles qui causent des blessures directement. De là la revision des peines des articles 145 et 146.

En ce qui concerne l'art. 147, la fusion du troisième alinéa avec l'alinéa précédent se justifie par la réduction du maximum de l'emprisonnement prévu à l'alinéa 3 de 5 à 3 ans, maximum normal de cette peine.

les prisons du 9 février 1901, même si ce fait n'est pas suivi d'une évasion. L'on peut faire remarquer que lorsqu'un particulier et un employé de la prison ont agi de concert pour favoriser une évasion, le particulier sera, d'après les règles générales de la complicité, puni plus sévèrement, comme complice de l'employé, qu'il ne l'aurait été s'il avait agi seul.

Le nouvel art. 126 remplace l'art. 136 ancien. Les exemptions jusqu'ici existantes en faveur des parents du fugitif ont été quelque peu restreintes.

Art. 127. — Cet article qui est nouveau, a été introduit dans le Code sur la proposition d'une commission qui a eu à examiner dernièrement la loi sur le recrutement militaire.

CHAPITRE IX.

Bris de scellés, etc.

Articles 130, 133 (anciens 139, 143). — Les maxima des peines ont été augmentés.

L'ancien art. 141 a été incorporé dans l'art. 274 (ancien 292).

Art. 135 (ancien 145). — La situation des complices est régie par les règles générales sur la complicité.

CHAPITRE XI.

Délits relatifs aux cultes.

Ce chapitre a été substitué, sur la demande du Conseil législatif, au chapitre correspondant de l'ancien code qui portait la rubrique « Entraves au libre exercice des cultes. » Le maximum de la peine a été augmenté.

subissent la contrainte par corps. Le troisième alinéa dispose que la peine pour l'évasion sera cumulée avec toute peine encourue pour violence ou toute autre infraction commise par une personne en s'évadant. L'on peut faire remarquer que l'évasion sera généralement punie en vertu du règlement des prisons.

Les infractions commises par les employés des prisons tombent sous le coup des articles 121, 122, 123. Quand l'évasion a eu lieu par suite de négligence (art. 121), la peine est graduée suivant la nature de la détention de la personne évadée avec moins de détail que quand l'évasion a eu lieu par suite de connivence.

En cas de connivence, une distinction qui ne se trouvait pas dans le Code ancien est établie, d'après laquelle la personne qui a connivé à l'évasion d'un individu condamné est punie plus sévèrement que celle qui a connivé à l'évasion d'un individu qui n'est qu'inculpé d'une infraction punissable de la même peine. L'art. 123 punit l'omission volontaire d'arrêter un délinquant, fait qui échappait autrefois à toute répression.

Le fait, par un particulier, d'aider une personne à s'évader est visé par les articles 124, 125. La distinction établie par l'art. 134 ancien, d'après laquelle le fait de faciliter une évasion « par transmission d'instruments propres à l'opérer » était puni plus sévèrement, a été supprimée, cette transmission n'étant qu'un incident ordinaire de l'évasion. Le fait de fournir des armes à un prisonnier pour faciliter son évasion est puni indépendamment de la nature de la détention du prisonnier, car il y a une présomption, dans tous les cas, que les armes ont été fournies pour être employées.

Le fait d'introduire des instruments destinés à faciliter une évasion est punissable aux termes de l'art. 90 du décret sur

Le plan adopté dans les nouveaux articles 118, 119, est de prescrire d'abord une peine convenable pour la résistance contre les fonctionnaires dans l'exercice de leurs fonctions, lorsque la résistance ne revêt pas la forme des violences punissables en vertu des articles 204–206 (anciens 218–220). Si la résistance revêt cette forme, abstraction faite de la circonstance que la violence est dirigée contre un fonctionnaire public, le maximum de la peine dans les cas tombant sous le coup des articles 205, 206 est augmenté. Le maximum de la peine de l'art. 204 est suffisamment élevé pour qu'il ne soit pas nécessaire de l'augmenter quand les violences de cette nature sont dirigées contre un fonctionnaire public.

CHAPITRE VIII.

Evasion de détenus, etc.

Ce chapitre avait été déjà considérablement modifié par le décret du 17 février 1898 remplaçant celui du 11 août 1892. La suppression des minima des peines en matière de délits a rendu possible une grande simplification de rédaction dans le chapitre et l'abolition des distinctions établies par le décret de 1898. Tout le chapitre a été rendu plus clair par le fait qu'on a envisagé séparément les infractions commises : 1° par la personne qui s'évade; 2° par les employés des prisons et 3° par les particuliers.

En ce qui concerne les personnes qui s'évadent (l'art. 120 nouveau), la première distinction faite dépend de la nature de leur détention. Le premier alinéa comprend spécialement les personnes arrêtées en flagrant délit qui n'ont pas encore été incarcérées en vertu d'un mandat d'arrêt, les personnes détenues en vertu de mandats d'amener et les personnes qui

CHAPITRE VII.

Résistances, etc., envers l'autorité publique.

La rédaction du chapitre ancien est extrêmement confuse et a donné lieu à des difficultés continuelles dans la pratique. La mention de « tout fonctionnaire » dans l'art. 124 (ancien) empêchait de faire la distinction entre les cas dans lesquels cet article était applicable et ceux qui tombaient sous le coup de l'art. 125. La jurisprudence française, qui elle-même est loin d'être fixée, n'était que de peu d'utilité en la matière, car d'une part la rédaction des articles correspondants n'est pas la même et, d'autre part, par suite d'une organisation différente, les règles qui déterminent les personnes qui sont « fonctionnaires » et celles qui ne le sont pas, ne sont pas applicables en Egypte. Comme on a aboli en matière de délits les minima des peines, il est devenu possible de réunir les dispositions des deux articles (voir l'art. 117 nouveau), laissant ainsi au bon sens du juge le soin de distinguer la gravité respective de l'infraction dans les différentes espèces.

Il existait aussi de la confusion entre les articles 126 et 128 (anciens), tant en ce qui concerne les faits respectivement punissables aux termes des deux articles, qu'en ce qui concerne la distinction (s'il y en avait une) entre les différentes classes de personnes contre lesquelles les infractions pouvaient être commises. De plus, la peine du premier cas visé par l'art. 128 était si minime que si la violence avait pris la forme de coups ou si des blessures en avaient résulté, la question se posait de savoir si l'art. 220 (206 nouveau) ne devrait pas être appliqué. Enfin la rédaction de l'art. 127 était extrêmement obscure.

L'ancien article 114 a été supprimé, les faits y prévus paraissant plutôt de nature à donner lieu à l'action disciplinaire.

Art. 108. (ancien 115). — Le second alinéa de l'ancien article a été supprimé, l'hypothèse qu'il prévoyait étant réglée par le chapitre général sur la complicité et par l'art. 58 (causes de justification, etc.).

CHAPITRE VI.

Des violences et mauvais traitements exercés par les fonctionnaires publics contre les particuliers.

Quelques légères variations inutiles dans la rédaction des divers articles ont été supprimées.

Art. 110. (ancien 117). — La peine des travaux forcés a été ajoutée comme peine alternative à celle de la détention.

Le second alinéa a été supprimé, la matière étant régie par les règles générales sur la complicité.

L'aggravation de la peine prévue au premier alinéa rend inutile la mention au troisième alinéa de la perte de l'usage d'un membre (voir art. 204).

Art. 112. (ancien 119). — La première phrase du deuxième alinéa (ancien) a été supprimée, la matière étant régie par les règles générales sur la complicité et par l'art. 58 (causes de justification, etc.).

Le restant de cet alinéa est remplacé par les dispositions du nouveau chapitre XIV du Titre III (Violation de la propriété).

Art. 116. (ancien 123). — Le maximum de la peine a été augmenté.

L'ancien article 97 a été supprimé, vu que les faits prévus à cet article sont réprimés par l'un ou l'autre des articles 93, 97, 103.

En ce qui concerne la suppression de l'ancien art. 98, voir la note générale sur les Titres II et III.

CHAPITRE IV.

Détournement de deniers publics. Concussion.

Art. 103. (ancien 106). — Beaucoup de difficultés se sont produites, dans la pratique, pour distinguer cet article de l'art. 97 (ancien 100), et il ne paraît y avoir aucune différence dans la gravité des infractions prévues aux deux articles. Les peines ont, en conséquence, été assimilées.

Les anciens articles 107, 109 ont été supprimés, les faits prévus y paraissant d'une nature à donner lieu plutôt à des réparations civiles, à moins qu'il n'y ait eu un accord avec l'ennemi constituant un acte de trahison, ce qui serait punissable dans tous les cas.

Art. 104. (ancien 108); — Une nouvelle rédaction de cet article est rendue nécessaire par l'omission de l'art. 107 ancien.

CHAPITRE V.

Abus d'autorité, etc.

Art. 105. — Cet article réunit les dispositions des anciens articles 110, 111. Des infractions prévues à ces deux articles, celle prévue à l'art. 111 semble être la moins grave mais elle entraînait la peine la plus sévère. Le maximum de l'emprisonnement a été porté de trois à six mois.

TITRE II.

CHAPITRES I ET II.

Art. 73. — Confronter le texte de l'article correspondant (78) du Code français « sans préjudice de plus forte peine, dans le cas où ces instructions auraient été la suite d'un concert constituant un fait d'espionnage ». La raison pour laquelle la phrase a été modifiée lorsque l'article a été copié dans le Code égyptien, n'est pas apparente : toutes dispositions dans le sens de celles du Code français peuvent être omises, en présence de l'art. 32 du Titre I.

Art. 76. — Les mots qu'il est proposé d'insérer se trouvent dans l'art. 83 du Code français : leur omission dans le Code égyptien rend le sens obscur.

Art. 83. — La peine prévue à l'ancien Code est prise dans l'article correspondant (95) du Code français, qui ne vise que le dommage fait au moyen d'une mine. Avec le texte égyptien elle paraît excessive.

CHAPITRE III.

De la corruption.

L'assimilation aux fonctionnaires par l'art. 90 (nouveau), des employés et agents de tout ordre, des experts et arbitres et de toute personne chargée d'un service public, permet une simplification dans la rédaction de plusieurs articles de ce chapitre.

Les anciens articles 92, 93, 94 ont été réunis dans le nouvel article 93.

Dans certains cas, tout en maintenant la peine ancienne, une peine moins sévère est admise comme peine alternative (par exemple une infraction punie des travaux forcés à temps, avec la détention comme peine alternative) ce qui augmente la latitude donnée au juge, lorsqu'il y a admission de circonstances atténuantes. Cette latitude se justifie dans le cas où, par suite de la nature de l'infraction, les faits qui la constituent peuvent être très différents au point de vue de la gravité. Ces cas sont signalés au fur et à mesure qu'ils se présentent.

Dans un certain nombre d'articles du Code ancien (par exemple dans les anciens articles 106, 118, 120, 146, 171, 178, 217, 298) des peines étaient prescrites sans préjudice de peines infligées par d'autres articles, si le fait tombait sous le coup de ces derniers. Ces mentions ont été supprimées, cette question étant réglée par le principe général posé dans le nouvel art. 32.

Enfin, certains articles visaient expressément les restitutions. En vertu de l'art. 6 (nouveau) toutes les condamnations sont sans préjudice du droit aux restitutions, mais la mention expresse des restitutions a été considérée comme autorisant le juge à les ordonner sans que la victime (généralement le Gouvernement) se constitue partie civile. Dans les cas visés par les articles 176, 177, 294, 309 (anciens articles 186, 187, 313, 329), il paraît préférable que la victime se présente comme partie civile afin que les dommages soufferts puissent être établis contradictoirement; c'est pourquoi la mention expresse des restitutions dans ces articles a été supprmée.

---

lieu, il faut prendre en considération que, dans certains cas, une forte amende est souvent une peine appropriée à l'infraction, tandis que, dans d'autres, l'amende ne devrait être imposée que lorsque l'infraction est d'une importance relativement minime et lorsqu'elle est l'alternative d'une courte peine d'emprisonnement. Il s'ensuit que le maximum de l'emprisonnement pour deux infractions peut être le même alors que le maximum de l'amende pour les mêmes infractions est très différent.

En ce qui concerne les peines criminelles, dans le cas où la loi a fixé jusqu'ici un minimum des travaux forcés ou de la détention plus élevé que le minimum normal de trois ans, ce minimum est supprimé comme n'étant nullement obligatoire pour le juge. Tel est le cas dans les articles 97, 170, 174, 179, 181, 198, 200, 231, 244 (anciens articles 100, 179, 184, 189, 191, 213, 215, 247, 259). Ce changement entraîne la suppression des anciens articles 98 et 267.

Les mentions de l'incapacité d'occuper des fonctions publiques sont supprimées dans les cas où elles sont accompagnées d'une peine criminelle dont, aux termes de l'art. 25, cette incapacité est la conséquence automatique. Ces mentions sont remplacées par la révocation en cas de délits. Voir articles 93, 97, 98, 99, 106, 110, 111, 114 (anciens articles 92, 100, 101, 102, 112, 117, 118, 121).

Le nombre de cas dans lesquels des peines alternatives sont admises a été augmenté. Quand une peine plus élevée est ajoutée, le juge est mis à même de condamner à une peine suffisante dans des cas où le maximum ancien est considéré comme insuffisant, et en maintenant la peine ancienne comme peine alternative, le pouvoir discrétionnaire du juge pour abaisser la peine, demeure tel qu'il a été jusqu'à présent.

TITRES II et III.

Une grande partie des changements dans les titres II et III du Code pénal sont relatifs aux peines. Par suite de l'omission de l'article sur les circonstances atténuantes en tant qu'il s'applique aux délits, il est devenu nécessaire de rédiger à nouveau les textes concernant les peines délictuelles. Sauf dans les cas où le contraire est signalé ci-après, le maximum de l'emprisonnement n'a pas été changé, mais on a dû examiner dans quels cas il fallait admettre l'amende comme peine alternative. Elle a toujours été admise quand le maximum de l'emprisonnement est de moins d'une année, et aussi, sauf dans les cas visés aux articles 95, 102, 130, 131 (anciens 96, 105, 139, 140), quand le maximum est d'une année ou de dix-huit mois. L'emprisonnement seul est édicté pour beaucoup d'infractions pour lesquelles le maximum de la peine est de deux ans et pour la plupart de celles pour lesquelles le maximum est de trois ans. L'emprisonnement et l'amende à la fois ne sont admis que dans quelques articles qui traitent d'infractions impliquant la fraude ou le dommage aux biens.

Pour fixer le maximum de l'amende pour les délits qui peuvent être punis de cette peine, il a fallu tenir compte de plusieurs considérations. D'abord le maximum devait être suffisamment élevé pour constituer une peine sensible même pour des gens disposant de moyens considérables. Le maximum est toujours fixé, par conséquent, à une somme beaucoup plus élevée que celle qu'il conviendrait d'infliger à un fellah de condition ordinaire. En second

Il est ici étendu aux travaux forcés à temps. Il semblerait qu'il y a un âge au-dessous duquel un coupable ne doit pas être mis aux fers. Cet âge a été fixé à 17 ans.

Il sera observé qu'il est expressément prévu qu'il doit être fait application des circonstances atténuantes, s'il en existe, avant d'appliquer cet article, c'est-à-dire que le but de cet article est, non pas de réduire davantage les peines applicables à des inculpés de cette catégorie, mais de les empêcher d'être soumis à certaines espèces de peines.

Art. 67. — Comparez l'art. 63 du Code pénal mixte.

Ce chapitre doit être mis en rapport avec le chapitre ajouté au Code d'instruction criminelle sous la même rubrique (Chapitre VI du Titre III). Dans ce dernier chapitre on trouvera l'art. 61 ancien du Code pénal.

CHAPITRE X.

Du droit de grâce.

Art. 68. — Art. 353 du Code ancien.

Art. 69. — *Paragraphe 1.* — Voir art. 27 du Code ancien.

Pour le paragraphe 2, voir l'art. 53 du Code ancien et le décret du 29 juin 1900, sur la surveillance de la police.

En ce qui concerne le paragraphe 3, un examen approfondi des Ordonnances par lesquelles le Khédive a fait usage du droit de grâce au cours de ces dernières années montre que la remise des peines accessoires y a été fréquemment comprise. Mais, en l'absence d'une disposition semblable à celle adoptée ici, on pourrait soutenir que la remise de ces peines n'aurait pu résulter que d'une amnistie, question qui serait capitale si le Conseil des Ministres n'avait pas été consulté. Il semble opportun de faire disparaître ce doute.

de l'art. 58 du Code ancien, d'après lequel l'internement pouvait durer jusqu'à ce que le délinquant eût atteint sa vingtième année, semble être allée trop loin dans le sens opposé. L'école de réforme n'est pas faite pour des adultes. Le maintien de la discipline devient plus difficile à mesure que les jeunes détenus sont plus âgés, et le danger de voir les plus jeunes corrompus par ceux qui sont plus âgés, s'accroît. Les limites nouvelles sont celles contenues dans la loi anglaise relative au même sujet.

Le second paragraphe du nouvel art. 64 prévoit l'application d'une seule condamnation à l'école de réforme dans le cas où il y a eu plusieurs infractions.

Le troisième paragraphe de l'article reconnaît le fait que quand le régime de l'école de réforme a été inefficace une première fois, ou quand une infraction commise par un jeune délinquant détenu dans une école de réforme ne peut être punie disciplinairement, il est préférable de le condamner à l'emprisonnement.

Art. 65 (*nouveau*). — Les règles concernant la récidive ne sont pas compatibles avec le système général des peines à appliquer aux jeunes délinquants, et il semble préférable de décider expressément qu'elles ne leur sont pas applicables. D'après le texte de l'article, un emprisonnement subi par une personne avant qu'elle n'ait atteint l'âge de 15 ans, produira les effets ordinaires de la récidive dans le cas où cette personne est condamnée une seconde fois après l'âge de 15 ans.

Art. 66. — Les motifs qui justifient cet article ont déjà été expliqués. Le principe sur lequel il repose est reconnu notamment par les Codes italien et belge.

Cette proposition est nouvelle en ce qui concerne l'Egypte ; mais les punitions corporelles des jeunes délinquants sont admises dans toutes les parties du monde où domine la race Anglo-saxonne. Cette punition est efficace ; le « whipping », contrairement au « flogging » n'est pas démoralisant ; et il constitue un mode de correction employé dans les familles et dans les écoles dans une grande partie du monde. L'introduire dans le Code pénal, constitue un moyen de sauver les jeunes délinquants de la mauvaise influence des prisons. Il ne semble pas qu'il y ait des raisons pour distinguer entre les crimes et les délits, en ce qui concerne le nombre de coups qui peuvent être ordonnés. L'enfant est, par hypothèse, incapable de discerner, d'une façon précise, le degré relatif de criminalité qu'impliquent les différentes infractions, et celles dont l'enfant reconnaîtra le plus clairement l'immoralité seront avec autant de probabilité des délits que des crimes.

3° L'inculpé peut, enfin, être envoyé à une école de réforme pour crime ou délit (articles 61 et 64).

Comme on l'a fait ressortir déjà, le régime d'une école de réforme est vraisemblablement salutaire, aussi bien pour les délinquants qui ont agi avec discernement que pour ceux qui ont agi sans discernement, pourvu que, dans le premier cas, ils ne soient pas des crimienls endurcis.

L'envoi à une école de réforme n'est pas prévu pour contravention. La perpétration d'une contravention ne dénote pas, si ce n'est dans des cas excessivement rares, un état moral nécessitant un régime pénitentiaire.

La durée de la période pour laquelle un jeune délinquant doit être confié à une école de réforme nécessitait un examen sérieux. Si la période est trop brève, le régime n'a pas le temps de produire ses effets. D'un autre côté, la disposition

L'art. 58 ancien consacrait déjà la remise d'un jeune délinquant à ses parents, s'il avait agi sans discernement. Mais il y a des cas dans lesquels l'inculpé a agi avec discernement et dans lesquels pourtant le moyen donnant le plus d'espoir de l'empêcher de commettre de nouvelles infractions consiste à le soumettre à l'influence de ses parents. Dans de pareils cas, la vigilance des parents sera accrue, s'ils encourent une responsabilité pécuniaire dans le cas où l'enfant commettrait une nouvelle infraction. L'étendue de cette responsabilité est précisée par le nouvel art. 62.

Cette responsabilité est restreinte à une somme peu élevée, pour que l'article ne manque pas son but. On remarquera qu'aucune peine n'est prévue dans le cas où la première infraction est une contravention et la seconde un crime ou un délit. Il n'y a pas de raisons suffisantes pour induire du fait qu'un enfant s'est rendu coupable d'une contravention, qu'il a un penchant à commettre des infractions plus graves.

Le Code ne parle que d'une obligation volontairement contractée par les parents ou tuteur. Il peut être intéressant de faire remarquer que d'autres législations sont allées plus loin dans le sens de la responsabilité des parents du chef des infractions commises par leurs enfants. (Voir par exemple l'art. 53 du Code italien, d'après lequel si un enfant de moins de 9 ans commet une infraction, le juge « *peut enjoindre aux parents et à ceux qui ont la charge de l'éducation du mineur de veiller sur sa conduite, sous peine, au cas d'inobservation et si le mineur commet un délit quelconque, d'une amende qui peut atteindre 2,000 francs.* » (Traduction LACOINTA.)

Voir encore les dispositions de l'art. 173 du Code forestier belge.

2° Le juge pourra ordonner la correction corporelle de l'inculpé si c'est un garçon (articles 61 et 63).

On pourrait dire que la suppression de l'art. 62 ancien (qui disposait que la peine prononcée contre un jeune délinquant en cas de délit ne dépasserait pas le tiers du maximum prévu par la loi) aménera une sévérité injuste. Mais les dispositions des juges les font généralement pencher plutôt dans le sens de l'indulgence ; et il ne doit pas être perdu de vue que, pour certains délits, un jeune délinquant peut être devenu un récidiviste endurci, avant d'avoir atteint l'âge de 15 ans. Tel peut bien être le cas pour les petits vols (art. 275), délits pour lesquels le tiers du maximum de la peine serait quelquefois insuffisant.

Les crimes sont traités par l'art. 60. Cet article remplace les articles 59 et 60 anciens. Il produit le même effet, avec cette différence, que les minima normaux ont disparu, et que, conformément au décret sur la surveillance de la police, dont mention a été faite plus haut, celle-ci a été supprimée.

Art. 61. — Cet article énonce trois façons de procéder auxquelles le juge peut recourir au lieu de condamner un jeune délinquant à l'amende ou à l'emprisonnement. Ces alternatives sont plus complètement exposées dans les articles 62, 63, 64.

Les mots « *au lieu de prononcer les peines prévues par la loi en matière de délits ou de contraventions* », sont un rappel que le juge peut, en pareil cas, se conformer à la loi générale. Ils pourraient sembler inutiles si un tribunal n'avait pas jugé que dans le silence de la loi ancienne, les jeunes délinquants ne pouvaient pas être punis pour contraventions.

Il sera préférable d'envisager séparément les trois manières de procéder, qui sont à la disposition du juge :

1° Le jeune délinquant pourra être remis à ses parents ou à son tuteur, si les dits parents ou tuteur, se rendent responsables par écrit de sa bonne conduite à l'avenir.

torze ans en Angleterre et en Italie et de seize ans en France. D'après le Code mixte, cette limite est fixée à l'âge de seize ans ou de la puberté, cette dernière étant, il faut le remarquer, présumée exister à quatorze ans par la loi musulmane. La limite admise par le Code ancien a été conservée.

Dans le nouveau Code aucune allusion n'est faite à la question de savoir si l'inculpé a agi ou non avec discernement (voir art. 58 ancien). L'existence ou l'inexistence du discernement est difficile à prouver d'une façon satisfaisante, surtout parce que le discernement est une chose nécessairement relative. Et comme, d'après les articles nouveaux, le juge a un pouvoir discrétionnaire illimité pour réduire la peine à infliger au jeune délinquant, en même temps qu'il a un droit étendu de substituer à la peine d'autres procédés, il n'y a pas de danger sérieux de voir les jeunes accusés pâtir de l'omission de cette distinction. En ce qui concerne les décisions envoyant les jeunes délinquants à une école de réforme, il est si manifeste que le régime de ces écoles peut être profitable à des inculpés qui ont agi avec un certain discernement, que, sous l'empire de la loi ancienne, les tribunaux ont été amenés quelquefois pour le faire à dénaturer les faits. Quant à la correction corporelle (voir les nouveaux articles 61, 63), on peut la justifier en disant qu'elle est vraisemblablement de nature à inculquer le discernement.

Quand en matière de délits et de contraventions, le juge estime ne pas devoir recourir à l'une des alternatives énumérées dans le nouvel art. 61, il lui est permis, d'après le nouveau Code, de se conformer à la loi générale sans tenir compte de la jeunesse de l'inculpé. Pour les contraventions, le Code reproduit la loi déjà existante ; pour les délits cette faculté résulte de la suppression de l'art. 62 du Code ancien.

moins encore à même de peser la criminalité respective des diverses infractions ; et, se plaçant à un autre point de vue, on peut dire qu'il n'a pas encore eu le temps de devenir un criminel endurci ; en conséquence, il y a tout lieu de le préserver de l'influence corruptrice du milieu des prisons. C'est pourquoi, toutes les législations sont d'accord soit pour adoucir la sévérité des peines prévues par la loi pour cette catégorie de coupables, soit pour prévoir pour eux, des peines qui peuvent être substituées aux peines normales.

Enfin, un grand nombre de législations reconnaissent l'existence d'une troisième période, au cours de laquelle les peines extrêmes prévues par la loi doivent être adoucies à raison de la jeunesse du coupable. Ces inculpés ne peuvent plus soutenir qu'ils ignorent la loi ou les conséquences de leurs actes punissables, mais cependant ils n'ont pas encore une pleine maturité d'esprit ni peut-être acquis un contrôle absolu sur eux-mêmes, et il existe un sentiment de répugnance presque général, sentiment qui n'est pas le moins fort dans les pays où il n'a pas passé dans le texte même de la loi, d'exécuter une condamnation à mort ou une condamnation à un emprisonnement à perpétuité contre un individu qui n'est pas encore un homme. Cette troisième période est reconnue pour la première fois en Egypte par le nouveau Code.

La première période est traitée dans l'art. 56 ancien, qui est reproduit dans l'art. 59 nouveau.

La seconde période forme l'objet des articles 57 à 62 anciens, remplacés par les nouveaux articles 60 à 65.

La limite extrême de la seconde période était fixée par le Code ancien à quinze ans (voir art. 57). Cette limite est de douze ans dans les Indes et au Soudan ; elle est de qua-

des tribunaux indigènes. Il est à espérer que les tribunaux se montreront difficiles sur la qualité de la preuve offerte.

L'art. 66 ancien ne peut pas trouver place dans le chapitre actuel, et comme il n'a aucun effet légal, il semble préférable de le supprimer.

CHAPITRE IX.

Des jeunes délinquants.

La question de la situation des jeunes délinquants vis-à-vis de la loi pénale, nécessite leur division en trois catégories au point de vue de l'âge. Ces trois périodes, quoique leurs limites soient difficiles à tracer, sont cependant suffisamment distinctes.

Pendant la première, l'enfant tout jeune encore, est présumé incapable de comprendre la nature et les conséquences d'un acte criminel. Cette présomption est si forte qu'un grand nombre de législations la considèrent comme absolue. En conséquence, dans le Code égyptien, comme en Angleterre et aux Indes, un enfant de moins de sept ans est incapable de commettre une infraction. Une règle semblable existe en Italie, où la limite est fixée à neuf ans, et dans beaucoup d'autres pays. D'autre part, il n'existe ni en France ni en Belgique, de dispositions consacrant cette règle en termes absolus. La loi n'a pas été modifiée à cet égard.

Pendant la seconde période, l'enfant plus âgé, quoique sachant en général que ce qu'il fait est défendu, n'a ni un développement moral suffisant ni une expérience suffisante lui permettant de comprendre sa situation vis-à-vis de la loi et apprécier les conséquences de ses actes. Il est

Le Code italien, art. 45, porte de même :

« *N'est pas punissable celui qui a commis le fait :*

« 1° *En vertu d'une disposition de la loi, ou d'un ordre, qu'il était obligé d'exécuter, de l'autorité compétente.* »

La doctrine enfin donne à l'article du Code belge une interprétation qui lui fait atteindre, au fond, le but prévu par le nouvel article (Voir HAUS, *Droit pénal*, t. I, p. 434 et suiv.).

L'art. 50 du Code italien prévoit une peine atténuée pour le cas où le fonctionnaire public aurait dépassé ses pouvoirs.

Les articles 77 et 78 du Code pénal indien renferment des dispositions, dans le sens du nouvel article, pour les cas dans lesquels le fonctionnaire public est un juge, ou quelqu'un agissant en exécution d'un jugement ou ordre d'un tribunal, même si le tribunal était incompétent pour rendre un semblable jugement ou donner un semblable ordre.

Reconnaissant que la partie lésée par l'acte illégal ne sera pas privée, par le nouvel article, de son action civile en responsabilité, il semblerait que le texte est rédigé de telle façon que les intérêts de la justice seront sauvegardés.

On peut citer comme exemple des cas prévus par le nouvel article (c'est-à-dire des cas où l'acte n'est pas strictement légal), celui où une arrestation est opérée en vertu d'un mandat d'arrêt nul pour vice de forme, ou celui de l'arrestation de bonne foi d'une personne autre que celle désignée dans un mandat régulier.

Le nouvel article met formellement à la charge du fonctionnaire la preuve du fait qu'il a agi avec due précaution et que sa croyance reposait sur des motifs raisonnables et ne porte pas préjudice à l'art. 2 du décret de réorganisation

La matière réglée par l'art. 64 ancien est traitée dans le Code d'instruction criminelle, Titre III, nouveau chapitre VII (« Des prévenus aliénés »).

Ivresse. — La cause d'exemption de peine résultant de l'ivresse involontaire n'est expressément reconnue ni par le Code ancien ni par le Code français. Il semble utile cependant de la prévoir dans le Code revisé (voir art. 48 du Code italien, et 85 du Code indien). Il y a lieu de remarquer que le paragraphe de l'art. 57 relatif à cette question n'est pas limité au cas où l'ivresse est le résultat de l'absorption de substances alcooliques.

Art. 58. (*Nouveau*).—Ni le Code ancien ni le Code français, ne contiennent de dispositions générales, prévoyant la situation d'un fonctionnaire public agissant en exécution d'un ordre qu'il croit être légalement donné ou en accomplissant des actes qu'il croit rentrer dans ses attributions. Le but de cet article est double : 1° de prévoir expressément que lorsqu'un fonctionnaire public exécute un ordre qui lui est légalement donné, ou s'acquitte d'un devoir qui lui est imposé par la loi, il ne se rend pas coupable d'une infraction, même si l'acte, en l'absence d'une telle cause de justification, tombait sous l'application de la loi pénale ; 2° de consacrer une solution semblable dans le cas où l'ordre n'est pas un ordre auquel il doit obéir, ou dans le cas où il s'est trompé sur ce qui constituait son devoir, pourvu qu'il ait agi de bonne foi et avec due précaution et puisse invoquer de bonnes raisons en faveur de sa croyance dans la légalité de l'acte.

La première hypothèse est expressément prévue par l'art. 70 du Code pénal belge, conçu comme suit :

« *Il n'y a pas d'infraction lorsque le fait était ordonné par la loi et commandé par l'autorité.* »

vue est celle où une personne est contrainte par une force physique à mettre le feu à une maison, à mettre du poison dans une tasse et autres cas semblables. Il semble suffisant de faire remarquer que quand, en fait, la force physique est irrésistible, l'acte doit être attribué à celui qui emploie la force, et non pas à celui dont la main n'est qu'un instrument involontaire.

Art. 57. — Voir art. 63 ancien.

L'article ancien est également emprunté textuellement à la loi française. Sa défectuosité consiste dans l'absence de toute définition du mot démence, dont le vague reflète fidèlement la controverse séculaire entre les médecins et les juristes sur la responsabilité légale des individus dont les facultés mentales sont altérées.

Des codes modernes ont cependant réussi à mettre de l'ordre dans le chaos des anciens conflits. On peut citer, par exemple le Code italien, art. 46 :

« *N'est pas punissable celui qui, au moment où il a commis le fait se trouvait dans un état d'infirmité mentale de nature à lui enlever la conscience ou la liberté de ses propres actes.* » (Trdauction de Lacointa).

On peut citer également le Code allemand, art. 51 :

« *Il n'y a pas d'acte punissable lorsque son auteur était, lors de la perpétration de cet acte, privé de connaissance ou dans un état mental qui excluait le libre exercice de sa volonté.* »

On peut invoquer également l'art. 84 du Code pénal indien, rédigé dans un sens un peu différent :

« *Nothing is an offence which is done by a person who, at the time of doing it, by reason of unsoundness of mind, is incapable of knowing the nature of his act, or that he is doing what is either wrong or contrary to law.* »

Art. 56. — Voir art. 65 ancien.

L'ancien article est la reproduction textuelle de l'art. 64 du Code pénal français. Tel qu'il est expliqué par la jurisprudence, il couvre probablement la matière d'une façon suffisante; mais, pris littéralement, il doit se rapporter plus naturellement à la contrainte physique qui ne se présente que rarement.

Des codes plus récents indiquent, d'une façon plus claire, la nature de la contrainte qu'il y a lieu de prévoir.

Ainsi, le Code allemand porte, art. 52 :

« *Il n'y a pas d'acte punissable lorsque son auteur y a été contraint par une force irrésistible, ou par une menace accompagnée d'un danger actuel pour sa personne ou pour sa vie, ou pour celle d'un des siens, et qu'il n'a pu détourner autrement.*

Et le Code italien, art. 49 :

« *N'est pas punissable celui qui a commis le fait :*

« 2° *S'il a été contraint par la nécessité de se sauver lui-même ou de sauver un tiers d'un péril grave et imminent, intéressant la personne, péril qui n'était pas la conséquence d'un acte volontaire de sa part, et qui ne pouvait être autrement évité.* » (Traduction LACOINTA.)

La loi anglaise sur la matière est, au fond, la même que la loi italienne.

Les mots « *auquel il n'avait pas donné lieu volontairement* » du nouveau texte ont pour but de rencontrer le cas du coupable qui, ayant concerté une infraction avec d'autres, prétend qu'au dernier moment il avait le désir de ne pas prendre part à l'infraction, mais qu'il a été empêché par ceux-ci de s'en abstenir.

Il y a lieu de remarquer que les mots « par une force irrésistible » qui se trouvent dans le Code allemand n'ont pas été adoptés. La catégorie des cas que ces mots ont en

CHAPITRE VIII.

Des causes de justifications et des excuses absolutoires.

Le chapitre V du Code ancien porte pour titre « Des cas qui rendent les prévenus excusables, responsables ou punissables ». La complicité (articles 67 à 69 de ce Code) fait l'objet du chapitre IV du nouveau Code, et la matière des jeunes délinquants est traitée avec une telle étendue qu'elle semble exiger un chapitre distinct (voir chapitre IX infra). Il ne reste plus dès lors que deux causes d'exemption de peine, la contrainte et la démence, prévues par les articles 63 à 65 du Code ancien. Dans le présent chapitre on y a ajouté l'ivresse involontaire, certaines causes de justification générales que peuvent invoquer les fonctionnaires publics et le nouvel art. 55, qui ne fait qu'énoncer un principe déjà reconnu par la jurisprudence et la doctrine.

Art. 55. — Cet article, comme on vient de le dire, ne fait qu'énoncer, d'une manière formelle, un principe généralement reconnu. Quelques actes, reconnus comme légitimes par la loi, tomberaient sous l'application des articles des codes, si ces articles étaient interprétés dans un sens trop étroit. Tel, par exemple, est le cas de la correction d'un enfant par son père, qui, suivant le sens littéral de l'art. 206, constituerait l'infraction des coups. Suivant les principes généraux, le père est, cependant, protégé par l'absence de sa part, de toute intention criminelle. Il ne semble pas y avoir d'objection à consacrer ce principe par un texte formel, et l'insertion d'un article dans ce sens a été proposé par le Conseil législatif. Il reste bien entendu que dans le cas cité comme exemple, le père qui outrepasse les limites d'une correction raisonnable n'est pas protégé par la loi.

Dernier paragraphe. — La suspension de l'emprisonnement n'entraîne ni la suspension du paiement des dommages-intérêts, des amendes ou des frais auxquels le délinquant peut avoir été condamné en même temps, ni celle de la révocation ou de la confiscation.

Art. 53. — « *Dans un délai de cinq ans.* »

La loi française est dans ce sens. En Belgique, le délai est fixé par le juge, mais ne peut pas dépasser cinq ans.

Les juges belges ont été portés à abuser de leurs pouvoirs en fixant des délais trop courts.

« *D'aucun crime ou délit suivi d'une condamnation définitive à une peine restrictive de la liberté : cependant elle fera obstacle à toute nouvelle condamnation avec sursis.* »

Cette disposition est nouvelle, mais malgré l'absence de texte s'y rapportant, la jurisprudence belge se prononce dans ce sens.

Il suffit pour rendre la première condamnation exécutoire, que la nouvelle infraction soit commise dans le délai de cinq ans, quoiqu'elle n'ait été jugée qu'après l'expiration de ce délai.

Si la nouvelle infraction est une contravention ou un délit pour lequel une simple amende a été prononcée, elle ne produit aucun effet par rapport à la condamnation dont l'exécution a été suspendue.

« *Sans que la première peine puisse se confondre avec la seconde.* »

Cette disposition constituera quelquefois une exception à la règle générale prescrite à l'art. 35.

Art. 54. — « *Les peines de la récidive......* »

La jurisprudence belge est dans ce sens.

ne soit aggravée, il vaut mieux imposer une amende et faire payer celle-ci que de condamner à un emprisonnement conditionnel.

« *Sauf ceux prévus aux articles 183, 232 et 233 du présent Code.*

Cette exception a été introduite sur la proposition du Conseil législatif. Ce Conseil voulait aller plus loin et excepter toutes les infractions prévues aux Chapitres VIII et X du Titre III (vols et escroqueries). Le Gouvernement, tout en reconnaissant que l'application du présent article aux infractions prévues par ces chapitres devra être exceptionnelle, estime qu'on peut prévoir des cas de vol et d'escroquerie auxquels les dispositions du présent article peuvent être légitimement appliquées.

« *Un emprisonnement de moins d'une année.* »

D'après la loi française, on peut condamner conditionnellement à une amende. La meilleure solution paraît être la condamnation à une amende qui peut être payée.

En Belgique, la loi s'applique aux condamnations d'emprisonnement de moins de six mois, tandis qu'en France elle s'applique à tout emprisonnement.

Il semble que lorsque la peine dépasse une année, la condamnation est trop sérieuse pour qu'elle rentre dans la catégorie de celles dont l'exécution peut être suspendue.

« *A l'égard duquel aucune condamnation à une peine criminelle, ou à un emprisonnement dépassant une semaine n'est établie.* »

L'article n'est pas rendu inapplicable par une condamnation antérieure à une amende ou à un emprisonnement d'une semaine ou de moins d'une semaine.

sont très nombreuses, il semble nécessaire de pouvoir punir les auteurs, quand on parvient à les découvrir, d'une peine plus sévère que celle de l'emprisonnement.

CHAPITRE VII.

Des condamnations conditionnelles.

Ce chapitre, qui introduit dans la législation égyptienne un principe nouveau, est fondé sur la considération qu'il est désirable de préserver les personnes coupables d'une première infraction des influences démoralisantes des prisons, toutes les fois qu'on peut espérer qu'il ne sera pas fait un mauvais usage de cette mesure de clémence. Il est basé sur la loi belge du 31 mai 1888 (Loi Le Jeune) et sur la loi française du 26 mars 1891 (Loi Bérenger), la Belgique et la France ayant toutes deux adopté des mesures législatives dans le sens proposé. Mais bien que l'insertion de ces dispositions dans le Code soit considérée comme utile, le succès de l'innovation dépend nécessairement de la discrétion avec laquelle les juges exerceront les pouvoirs qui leur sont conférés. Rien ne serait plus préjudiciable aux intérêts de la justice que de laisser croire aux délinquants qu'une première infraction peut être commise avec impunité.

Art. 52. — « *En matière de délits.* »

La loi a été appliquée aux contraventions en France et en Belgique. Mais le casier judiciaire ici ne contenant aucune mention des condamnations en matière de contraventions, il n'y aurait aucun moyen satisfaisant de savoir si la contravention est ou non une première infraction. De plus, en cas de contraventions, à moins que l'infraction

permanent pour la société, il fait du vol un véritable métier et celui-ci est si lucratif que, sans la crainte d'une punition sévère dans le cas où il est découvert, il continuera à l'exercer. Il semble dès lors qu'après un certain nombre de condamnations, l'emprisonnement devient une peine insuffisante. Pour un premier vol simple, un emprisonnement de moins d'une année peut suffire. Pour un second vol, si le juge exerce judicieusement son pouvoir discrétionnaire, la peine devra être plus forte que pour le premier, et n'être presque jamais dans ce cas, ou tout au moins pour un troisième vol, inférieure à un an. Lorsqu'il y a eu trois condamnations dont une d'une année d'emprisonnement au moins, ou bien deux condamnations chacune d'une année ou plus, l'article donne au juge la faculté d'infliger des travaux forcés ; il ne lui en impose pas l'obligation car le dernier vol peut (quoique la chose ne soit pas probable) être de minime importance. Sont assimilées au vol, certaines infractions ayant le même mobile, à savoir la cupidité. Il y a lieu de remarquer que les infractions précédentes, ou l'une d'elles, peuvent être des crimes.

Enfin, le délinquant a la possibilité de se repentir et ce repentir produit des effets, puisque l'article exige que le délinquant soit un récidiviste. Si donc il n'a jamais été condamné à une peine criminelle et si une période de cinq ans s'est écoulée depuis sa dernière incarcération l'article cesse d'être applicable jusqu'à ce qu'il devienne de nouveau un récidiviste.

Art. 51. — Il est peu probable que cet article soit fréquemment appliqué, car les auteurs des infractions qui y sont visées sont difficiles à découvrir et à faire condamner. Mais, comme dans certaines parties du pays ces infractions

et qu'on peut présumer que, tout compte fait, il sera plus porté à faire un usage raisonnable de la liberté qui lui est laissée, s'il est appelé à appliquer une règle exprimée en termes simples et clairs. Déjà, du reste, dans beaucoup de cas, le maximum prévu pour une première infraction est si élevé (notamment en cas de crimes) que, en l'absence de circonstances spéciales, il constitue une peine plus que suffisante ; il y a lieu d'observer, en outre, que le récidiviste, au point de vue technique, n'est pas toujours un délinquant d'habitude. A, par exemple, a été condamné à un an d'emprisonnement pour homicide par imprudence (art. 202). Si, dans les 5 ans de l'expiration de sa peine, il se rend coupable d'un second délit, il peut encourir les peines de la récidive. Or, ce second délit peut être un délit de coups (art. 206) ou un délit de presse. Il n'est pas manifeste que, dans ce cas, la première infraction doive être prise en considération pour la fixation de la peine de la seconde, mais elle devrait vraisemblablement entrer en ligne de compte si la seconde infraction était un nouvel homicide par imprudence (art. 202). En un mot, le juge sera probablement plus porté à appliquer la loi conformément à l'intention du législateur s'il n'a pas devant lui un texte rigide qui l'oblige à appliquer les dispositions dans tous les cas, sans tenir compte des circonstances spéciales de l'affaire.

La limite maxima de la durée des travaux forcés à temps ou de la détention, en cas de récidive, est fixée à 20 ans, durée qui concorde avec le principe consacré par l'art. 36 relatif au concours de peines.

Art. 59. — Le voleur d'habitude, semble devoir être régi par des dispositions particulières. Il est un danger

sition de l'art. 58 du Code pénal français : « *Les délits de vol, escroquerie et abus de confiance seront considérés comme étant, au point de vue de la récidive, un même délit* ». Le mot « *semblable* » a été conservé au lieu d'adopter le mot « *même* » qui est employé dans le Code français, parce qu'il semble plus correct, en parlant d'infractions prévues par des articles différents, de dire « *semblable* ». Il est évident, d'après le contexte, que la rédaction du Code français veut dire que de telles infractions, si elles sont « *semblables* » doivent être considérées comme un même délit.

Art. 49. — Voir art. 12 ancien.

Il est fait dans cet article un renvoi à l'espèce de récidive prévue par l'article qui précède parce que, dans ce dernier, les mots « *est considéré comme récidiviste* » ne prévoient pas toutes les récidives ; en fait, d'autres espèces de récidive sont, en effet, prévues par la loi (voir par exemple le décret du 13 juillet 1891 sur le vagabondage).

Conformément au principe en vertu duquel les minima nominaux des peines délictuelles et contraventionnelles ont été supprimés, l'aggravation de la peine, en cas de récidive, est prescrite facultativement et non plus obligatoirement. D'après l'ancien Code, le juge était libre d'admettre des circonstances atténuantes en cas de récidive, et il recouvrait ainsi la liberté qui lui était enlevée dans la forme par l'article qui prescrivait que le maximum de la peine devait être appliqué. On pourrait prétendre que le nouveau texte, moins rigoureux dans la forme, amènera le juge à prononcer des peines moins élevées encore que par le passé et il est reconnu que celles-ci sont déjà insuffisantes. La réponse à l'objection est que le pouvoir discrétionnaire du juge ne sera pas plus grand qu'auparavant

Procédant à l'examen des articles du nouveau Code il y a lieu de faire les remarques suivantes :

Art. 48. — Cet article réunit les articles 13 et 18 du Code ancien.

Le premier paragraphe reproduit l'alinéa premier de l'art. 13 ancien.

Dans le second paragraphe « *un emprisonnement d'une année et au-dessus,* » est substitué à « *plus d'une année d'emprisonnement.* » Ceci est la conséquence du principe adopté par l'art. 20, d'après lequel l'emprisonnement à une année ou plus se distingue de l'emprisonnement à moins d'une année. Les effets de la récidive en matière de délits sont également limités quant au temps. Comparez art. 58 du Code pénal français, 56 du Code pénal belge, 80 et 81 du Code pénal italien.

Dans le troisième paragraphe, qui s'occupe des cas de récidive semblable (voir art. 18 ancien), se trouve une disposition prévoyant le cas dans lequel la première infraction est un crime qui, en raison de circonstances atténuantes, n'a été puni que d'un emprisonnement de moins d'un an. A titre d'exemple : qu'on suppose qu'un inculpé a été reconnu coupable d'un vol criminel ; le tribunal, estimant qu'il y a des circonstances atténuantes, le condamne à moins d'un an d'emprisonnement. Deux ans après, il est reconnu coupable d'une escroquerie. D'après le Code ancien, il n'était pas un récidiviste, parce que, quoique la seconde infraction soit « *semblable* » à la première, la première infraction était un crime et non un délit.

Le dernier paragraphe, qui est nouveau, a été inséré dans le Code pour servir de guide pour déterminer ce qu'il faut entendre par « *semblable* ». Comparez la dispo-

CHAPITRE VI.

De la récidive.

La récidive est traitée par les articles 12 à 18 du Code ancien. Il semble peu méthodique de parler des conséquences de la récidive (art. 12) avant d'en donner une définition (articles 13 et 18).

L'art. 14 du Code ancien est devenu inutile par suite de la suppression, dans l'énumération des peines criminelles principales, de la « privation à perpétuité, etc. » et de « l'interdiction des droits civiques ».

L'art. 15 est devenu de même superflu à raison de la disparition de l'exil à perpétuité.

L'art. 16 semblait dur sans nécessité. Comme exemple, on peut remarquer que sous son régime une condamnation aux travaux forcés, même pour trois ans seulement, emportait les travaux forcés à perpétuité pour une infraction prévue par l'art. 218 ancien (nouveau 204), commise postérieurement, peu importait dans quel délai, quoique ce même article ne prévît que la détention pour cinq ans comme maximum pour une première infraction. Il semble suffisant de se contenter des articles 48 et 49 du nouveau Code, d'après lequel le maximum de la peine est de vingt ans de travaux forcés ou de détention, selon les circonstances, pour les infractions commises dans les conditions de l'art. 16 de l'ancien Code.

L'art. 17 du Code ancien a été déjà abrogé par le décret sur la surveillance de la police du 29 juin 1900, dont il a été question plus haut.

Cette fixation d'une quotité n'entraîne aucun inconvénient, quoique les travaux forcés et la détention aient un minimum de trois ans, parce que pour les deux seules infractions passibles de moins de six ans de détention ou de travaux forcés dans le nouveau Code (voir articles 204, 286), la tentative n'est pas possible.

L'article nouveau ne contient aucune disposition relative aux amendes en matière criminelle. L'examen des articles prévoyant des amendes appelées proportionnelles, montre que, dans ces cas, aucune difficulté ne peut se produire, parce que la quantité sur laquelle le montant de l'amende doit être calculé n'existe pas en cas de tentative. Les articles 152 et 339 anciens prévoyaient des amendes à limites déterminées en matière criminelle. Ces amendes sont aujourd'hui supprimées, en conséquence, toute disposition relative aux amendes devient inutile.

Les mots « *à moins que la loi n'en dispose autrement* » ont été insérés dans l'article en vue du fait que des tentatives d'infractions sont, dans plusieurs cas, visées et punies par le Code, comme constituant des infractions spécifiques.

Art. 47. — Voir l'article 11 ancien.

L'article 11 ancien n'était applicable qu'en cas de tentative de vol (art. 302 ancien) parce que le Code, en règle générale, prévoyait pour chaque délit dont la tentative était punissable, la peine à appliquer. D'après le nouveau Code, cette règle n'a plus d'exceptions et il suit sur ce point le Code belge (art. 53). Au surplus, il est impossible de donner un sens rationnel à l'ancien article, puisqu'il n'y avait aucune échelle qui fût applicable.

forcés à temps, et en ce qui concerne celles passibles de la détention.

Quant à la première catégorie, il faut remarquer que la peine immédiatement inférieure aux travaux forcés à temps est la détention, peine qui, par sa nature, diffère des travaux forcés, tandis que la distinction entre la tentative d'une infraction et l'infraction consommée est une distinction accidentelle, provenant plutôt d'une différence de résultat que d'une différence de culpabilité morale. La peine des travaux forcés est avant tout une peine pour les criminels dangereux ou endurcis et un criminel n'est pas moins dangereux parce que des circonstances indépendantes de sa volonté l'ont empêché d'atteindre son but. Si une peine plus légère peut être admise, c'est à raison de l'absence de dommage ou d'un dommage moindre.

A raison de ce qui précède, le juge a la faculté en cas de tentative d'infractions passibles de la peine des travaux forcés à temps, de prononcer, aux lieu et place de la détention, la peine des travaux forcés pour une durée dont le maximum ne dépasse pas la moitié de celle édictée pour l'infraction consommée. Le juge est ainssi mis à même d'infliger les travaux forcés à ceux qui le méritent, et, d'autre part, par l'admission de circonstances atténuantes, il peut descendre jusqu'au même minimum qu'il le pouvait jusqu'à présent (6 mois d'emprisonnement).

En ce qui concerne la tentative de crimes passibles de la détention (et celle-ci peut dans certains cas avoir une durée de 15 ans), un emprisonnement maximum de trois ans paraît être une peine trop faible. Le nouveau Code, ici encore, édicte une peine alternative : la détention pour une durée ne dépassant pas la moitié du maximum édicté pour l'infraction consommée.

semble être que la responsabilité de chaque inculpé devrait dépendre de sa propre culpabilité, telle qu'elle est déterminée par le juge, et non du nombre de ses co-participants dans l'infraction ou de leur manque de ressources.

Les amendes proportionnelles semblent reposer sur une base différente. Leur montant est calculé, d'après la loi, sur le profit qui a été réalisé, ou qu'on avait l'intention de réaliser par l'infraction, ou d'après une somme quelconque qui détermine, d'une façon semblable, la gravité de l'infraction. En conséquence, toute personne qui a agi de façon à devenir responsable, vis-à-vis de l'Etat, des conséquences finales de l'infraction, semble, à juste titre, être solidairement tenue, avec les autres inculpés, du paiement de la somme entière que l'Etat avait le droit de recevoir.

La question des frais, en cas de pluralité de délinquants, est prévue par le Code d'instruction criminelle (nouvel art. 253).

CHAPITRE V.

De la tentative.

Art. 45. — Articles 8 et 9 du Code ancien.

Art. 46. — Correspond à l'art. 10 ancien.

L'ancien article a donné lieu à des difficultés dans la pratique, à cause de l'absence d'une définition de « la peine immédiatement inférieure » et de l'existence de deux échelles de peines dans le Code, celle de l'art. 3 et celle de l'art. 352. Il paraissait désirable, par conséquent, de créer une échelle spéciale pour la tentative.

Pour établir cette échelle, des difficultés se sont présentées en ce qui concerne les infractions punissables des travaux

Art. 42. — Cet article, qui est nouveau, est conforme à la jurisprudence. Selon la rédaction du nouvel art. 58, aucune infraction n'est commise par l'auteur dans les cas prévus par le dit article ; et sans l'existence de l'art. 42 nouveau, il s'ensuivrait, d'après l'art. 41 nouveau, que le complice serait nécessairement impunissable.

Art. 43. — Nouveau. Voir S. 107 (2) du Code pénal indien.

Les catégories de cas prévus par cet article trouvent un exemple dans l'espèce suivante :

Deux voleurs A et B, armés, se mettent en route pour piller la nuit une maison habitée. Les habitants faisant de la résistance, A tire et en tue un. Quoique le vol et non l'homicide soit le but de l'expédition, le juge peut, estimant que l'homicide était un résultat probable de leur action commune, condamner B pour homicide en vertu de cet article. Cet article ne fait guère plus, en fait, qu'énoncer la règle qu'un délinquant ne peut pas se défendre en disant qu'il n'a pas eu en vue les conséquences probables de son acte.

Art. 44. — Voir art. 24 ancien.

Il est proposé ici, modifiant la loi jusqu'ici existante, de laisser aux règles ordinaires applicables en matière civile, le soin de régir la responsabilité des inculpés vis-à-vis de la partie civile. Il ne semble pas y avoir de raisons suffisantes, pour donner à la partie civile des droits plus étendus ou autres que ceux qu'elle aurait, si elle avait introduit une action civile.

En ce qui concerne les amendes dont le montant est laissé à la discrétion du juge, l'opinion la plus équitable

A cet égard, le complice encourt une peine plus grave que celle qu'il aurait encourue s'il était co-auteur. Mais il faut remarquer que le complice prête sciemment assistance à une infraction pour laquelle une peine spéciale est édictée, tandis que le co-auteur est, en règle générale, animé de la même intention criminelle que s'il avait agi seul.

Paragraphe 2me de l'article. — Cette clause vise, pour les complices, des cas analogues à ceux prévus par la disposition correspondante pour le cas où il y a plus d'un auteur. Elle peut avoir pour résultat de faire encourir au complice une peine plus sévère que celle de l'auteur ; par exemple, quand le complice provoque l'auteur à commettre des voies de fait sur une personne souffrant d'une maladie dont l'existence est connue du complice, mais inconnue de l'auteur. A raison de cette maladie, les voies de fait occasionnent la mort, résultat que le complice avait en vue, bien que sans l'existence de la maladie les voies de fait n'eussent pas été mortelles. Dans l'espèce, le « complice » s'est rendu coupable d'un homicide volontaire, et l'« auteur » de coups ayant entraîné la mort.

A propos de cet article, il peut être utile de faire mention du cas de complicité d'assassinat. Même avec la définition ancienne de la complicité, les juges ont été souvent obligés de juger que la personne qui, en droit naturel, serait responsable du crime n'était, d'après le Code, qu'un complice; de sorte que de telles personnes ont échappé à la peine qu'elles auraient dû, en principe, encourir. L'effet de la nouvelle définition sera de ranger dans la catégorie des complices des personnes qui sont actuellement considérées comme auteurs ; de là, la modification de la peine dans l'art. 199.

distinctes et non comme des modes de complicité (voir les articles 126 et 279). On peut reprocher, avec raison, à l'art. 69 ancien qu'il faisait dépendre le degré de culpabilité du receleur de la nature du vol au moyen duquel les objets avaient été obtenus, indépendamment de toute connaissance de cette nature de la part du receleur.

Art. 41. — « *Sauf les cas spécialement prévus par la loi.* »

Outre le cas d'assassinat (art. 199), il y a dans le Code de nombreux cas dans lesquels la complicité est punie comme constituant une infraction spéciale, par exemple, le fait de favoriser l'évasion d'un détenu.

« *La peine prononcée par la loi pour cette infraction.* »

Cette rédaction fait disparaître le doute qu'a fait naître le texte de l'art. 67 ancien : « *la même peine que les auteurs mêmes de ce crime ou de ce délit* ». La peine est celle comminée par la loi pour l'infraction réellement commise. La nature de l'infraction peut, en conséquence, être aggravée à raison de circonstances personnelles à l'auteur de l'infraction, circonstances que le complice peut ignorer. Cette règle semble, dès lors, nécessiter quelques modifications dont l'absence dans la loi française constitue une lacune manifeste. La partie finale de l'article donne le texte de ces modifications.

Paragraphe 1^er^ de l'article. — Il semble raisonnable que les complices soient responsables des circonstances personnelles à l'auteur, quand ils en avaient connaissance ; par exemple, le fait d'aider un père à violer sa fille constitue une infraction plus grave que le fait d'aider un homme à violer une femme qui lui est étrangère.

nombreuses contraventions dans lesquelles la personne moralement responsable rentrerait plutôt dans la catégorie des complices, telle qu'elle est définie dans le nouveau Code, que dans celle des auteurs. Les cas qu'on peut notamment citer sont les infractions commises par les serviteurs sur les instructions de leurs maîtres ou de connivence avec eux.

Paragraphe 1er de l'article. — Les formes spéciales, que doit présenter la provocation que prévoit le Code ancien, ont été omises pour les raisons énumérées dans la note générale de ce chapitre. Les mots « *quand cet acte a eu lieu par suite de cette provocation* » semblent écarter l'objection qu'une référence générale à la provocation, sans autrement préciser, est trop vague.

Ce paragraphe parle de la provocation à commettre « l'acte constituant l'infraction » plutôt que de la provocation à commettre l'infraction même, afin de mieux préciser le cas où, à raison de l'absence de toute intention criminelle de la part de l'auteur, l'acte ne présente en ce qui le concerne personnellement aucun élément de criminalité.

Paragraphe 2me de l'article. — Voir, dans la note générale, la lacune que ce paragraphe a pour objet de combler.

Paragraphe 3me de l'article. — Il réunit en une seule disposition le deuxième et le troisième paragraphes de l'art. 68 ancien. La mention des armes, etc., est manifestement superflue, mais elle a été conservée, de peur que sa suppression ne donne naissance à des idées erronées.

On remarquera que le 4° de l'ancien art. 68 et l'art. 69 ne sont pas reproduits dans le nouveau Code. L'explication de cette omission, est que le recel de criminels et d'objets volés sont envisagés par ce Code comme des infractions

« *De nature à modifier en ce qui le concerne la qualification de l'infraction.* »

Par exemple, de deux voleurs l'un est au service du volé ; il y a dès lors, de la part de celui qui est au service du volé, vol domestique. Dans ce cas, comme dans d'autres semblables, chaque auteur encourt la peine de l'infraction qu'il aurait commise s'il avait agi seul.

« *Il en sera de même quand la qualification varie selon l'intention ou la connaissance avec laquelle l'auteur a agi.* »

Dans le Code égyptien, la nature de l'infraction dépend rarement de la connaissance avec laquelle l'auteur a agi.

« *Ou la peine.* »

Quand un des auteurs est récidiviste, cette circonstance n'entraîne pas d'aggravation de peine pour les autres.

On trouve un plus grand nombre de cas dans d'autres législations.

« *L'intention.* »

Un des cas les plus fréquents se présente pour les violences contre les personnes, quand un des auteurs, mais non les autres, agit avec préméditation.

Art. 40. — A comparer avec l'art. 68 ancien ; voir aussi la note générale du chapitre.

« *D'une infraction.* »

Sauf le peu d'importance des contraventions en général, il ne semble pas y avoir de raisons pour limiter aux crimes et délits l'application des règles relatives à la complicité comme le faisait le Code ancien (art. 67) ; il y a du reste de

Le 2° prévoit le cas où l'infraction se compose de plusieurs actes.

Il faut distinguer les actes faisant partie d'une infraction, des actes préparatoires à cette infraction (voir article 45 du Code sur la tentative). La détermination des actes qui font partie d'une infraction est une question de fait.

« *Coopère avec intention à cette infraction en faisant un ou plusieurs de ces actes.* »

Pour qu'un individu puisse être considéré comme auteur, il doit y avoir chez lui l'intention de coopérer à la perpétration de cette infraction et une participation effective à une partie de cette infraction. Le voleur qui force la serrure d'une maison mais n'entre pas, et celui qui pénètre dans la maison et vole, sont tous deux auteurs du vol avec effraction, quoique le second n'ait pas pris part au bris de la serrure. De même quand A arrête la voiture de Z et B tue Z, A est auteur du meurtre, s'il a arrêté la voiture en vue du meurtre.

D'autre part, A commet sur Z une tentative de meurtre, et laisse Z pour mort ; B survient plus tard et tue Z ; comme A n'a pas coopéré au meurtre avec B, A est coupable de tentative de meurtre.

Dernier paragraphe de l'article. — Quand il y a des circonstances spéciales à un des deux auteurs, circonstances qui modifient la nature de l'infraction qu'il a commise en accomplissant un acte criminel déterminé, les deux délinquants sont plutôt co-auteurs de l'acte criminel que d'une même infraction. La disposition a pour but de prévoir ce cas et de lui donner la solution admise par la jurisprudence française, à savoir que, quoiqu'ayant tous deux participé au même acte, ils ont commis des infractions différentes.

pour réaliser le but commun qu'ils avaient en vue ; B ne semble pas tomber sous l'application de la loi belge.

Ce qui semble être vrai, en fait, c'est que les circonstances affectant la complicité sont si variées que le degré de culpabilité du complice doit être totalement laissé à l'appréciation des tribunaux. On peut, si on l'estime nécessaire, donner au juge, quant à la peine à infliger au complice, une latitude plus grande que celle qu'il possède pour fixer celle des auteurs. Mais si on tient compte que d'après la définition du complice donnée dans le nouveau Code celui-ci doit : 1° avoir provoqué à commettre une infraction qui a eu lieu effectivement à la suite de cette provocation ; 2° s'être mis d'accord avec d'autres pour commettre une infraction et que l'infraction commise soit le résultat de cet accord, ou 3° avoir volontairement coopéré à la perpétration de cette infraction, il semble ne pas y avoir lieu de donner au juge, en ce qui concerne l'étendue de la peine, un pouvoir discrétionnaire plus grand à l'égard des complices qu'à l'égard des auteurs, car, dans tous ces cas, l'intention criminelle de favoriser l'infraction est absolument manifeste.

Art. 39. — « *Est auteur d'une infraction,* »

Comme on l'a dit plus haut, le mot « auteur » ne s'applique qu'aux auteurs matériels. Il y a eu de grandes divergences de vues entre les tribunaux et la cour sur le point de savoir ce qu'il faut entendre par auteurs ; aussi une définition paraît-elle désirable.

Le 1° est évident par lui-même, mais est nécessaire pour faire une énumération complète des auteurs. S'il y a plus d'un auteur, et si chacun d'eux n'a pas pris part à toute l'infraction, ce cas tombe sous le 2° de l'article.

dans le bureau dans lequel le faussaire est employé, car c'est d'après ces conditions que le faussaire pourrait ou ne pourrait pas avoir le temps de se procurer lui-même l'encre nécessaire. Un complice fait le guet pendant qu'une infraction se commet ; s'il a l'occasion de donner l'alerte, sa responsabilité est plus lourde que si aucun agent de police ne survient.

Le même article considère, en second lieu, comme assimilés aux auteurs « *ceux qui par dons, promesses, menaces, abus d'autorité et de pouvoir, machinations ou artifices coupables, auront directement provoqué à ce crime ou à ce délit* ».

Les mots « machinations ou artifices coupables » sont suffisamment larges pour comprendre la provocation sous toutes ses formes. La doctrine essaie cependant d'introduire des restrictions. (Voir HAUS, p. 380). Si on prend ces mots dans leur acception la plus large, les conseils, les exhortations, ou instigations y sont évidemment compris. Mais la loi attache à ce terme un sens plus restreint. Si on prend les mots « machinations ou artifices coupables » dans leur sens large, l'énumération des moyens, « dons, promesses, etc. » est superflue ; si on en restreint le sens, leur portée devient incertaine, et des individus réellement responsables d'infractions peuvent échapper à toute répression.

Enfin — et cette lacune a existé également dans le Code pénal égyptien — l'article ne fait pas mention du cas dans lequel l'auteur et le complice sont tombés d'accord pour commettre une infraction, l'un ne provoquant pas l'autre, mais le hasard ayant décidé qui réaliserait le côté matériel de l'infraction. Par exemple A et B se mettent en route armés de nabbouts pour assassiner C. Ils le rencontrent sur la voie publique et un coup porté par A est suffisant

son assistance, l'action n'eût pas été commise avec les circonstances qui l'ont accompagnée, de la manière dont elle a été exécutée, le jour où elle a eu lieu, etc. » S'il en est ainsi, quelles sont les limites d'une règle aussi vague? Quelles circonstances sont déterminantes? Une personne commet un vol en entrant par la porte de la rue dans une maison à l'aide d'une fausse clef qui lui a été fournie par un complice. Elle aurait pu entrer par une fenêtre de derrière sans clef, mais avec plus de chance de donner l'éveil aux habitants endormis. Le complice doit-il être puni comme auteur? Un vol sur les grandes routes est commis par un individu qui braque sur la tête de la victime un pistolet qui lui a été procuré par le complice. Mais si le voleur est un homme d'une force physique suffisante et armé d'un bâton suffisamment lourd qui lui appartient, le pistolet n'était probablement pas nécessaire. De telles considérations ne présentent pas de difficultés pour un jury qui peut, en fait, considérer un inculpé auteur ou complice selon la peine qu'il veut voir infliger. Il en est tout autrement pour un tribunal dont le jugement motivé peut être revisé par un tribunal d'appel.

En second lieu, comme la possibilité de commettre une infraction peut dépendre de circonstances totalement ignorées du complice, ou auxquelles il est absolument étranger, sa culpabilité, aux yeux de la loi, cesse d'avoir tout lien avec la nature de son intention criminelle; par exemple un voleur, en fait, franchit une muraille grâce à une échelle qui lui est fournie par un complice; la situation de ce dernier dépend de la question de savoir si le voleur aurait pu passer ou non au-dessus du mur sans cette échelle. Un complice fournit à un faussaire de l'encre de couleur; la situation du complice dépend des conditions du travail

que, si le mot auteur ne comprend que les individus qui ont réellement participé à l'accomplissement de l'infraction (auteurs matériels), on doit reconnaître que la culpabilité de ceux qui ont projeté l'infraction est souvent plus grande que celle de l'auteur qu'ils ont employé comme instrument. Aussi les législations qui ont adopté ce système ont-elles cherché à comprendre parmi les auteurs (ou plus exactement parmi les individus punis comme auteurs) certaines catégories de complices qui se trouvent, par rapport à l'infraction, dans une telle situation qu'ils semblent partager la responsabilité morale des auteurs.

On a proposé d'introduire ce système dans le Code égyptien. On le trouvera complètement développé dans le Code belge, articles 66 à 69 et longuement exposé et discuté par Haus, le principal rédacteur de ce Code, dans son ouvrage le *Droit pénal belge* (Titre IV, t. I., pages 342 et suivantes).

Ce système est sans doute séduisant en théorie, mais si on l'examine, on constate qu'il donnerait lieu, en pratique, à des difficultés presqu' insurmontables dans un pays où il n'existe pas de jury pour arrondir les angles que peuvent présenter les définitions techniques.

L'art. 66 du Code pénal belge considère en premier lieu comme assimilés aux « auteurs », les individus qui *par un fait quelconque auront prêté pour l'exécution une aide telle que sans leur assistance, le crime ou le délit n'eût pu être commis.*

Mais, premièrement, l'impossibilité visée par cette disposition n'est, d'après la doctrine, qu'une impossibilité relative et non une impossibilité absolue. Voir par exemple, Haus, page 363 : « Toutefois cette disposition ne doit pas s'entendre dans un sens absolu. Pour que l'accusé de participation mérite d'être puni comme co-auteur, il suffit que sans

à la contrainte par corps et à l'exécution des peines pécuniaires. Pour les raisons données dans la note sur le Titre IV du Code d'instruction criminelle (« De l'exécution ») la contrainte par corps est envisagée comme un moyen d'exécuter les condamnations pécuniaires accordé au parquet sans qu'une condamnation à la contrainte par corps soit prononcée. Dès lors, les dispositions de ces articles ne sont plus que des règles d'exécution et comme telles sont insérées dans le Titre du Code d'instruction criminelle qui traite de l'exécution.

CHAPITRE IV.

De la participation de plusieurs personnes à la même infraction.

Deux solutions distinctes du problème de la complicité se trouvent dans les législations modernes.

D'après l'un des systèmes, le complice est normalement passible de la même peine que l'auteur. (Voir les dispositions du Code français et du Code égyptien ancien ; les dispositions du Code indien en ce qui concerne les « abettors » ; et les dispositions de la loi anglaise relatives aux « principals in the second degree and accessories before the fact. ») Les principales objections formulées contre ce système sont tirées du fait que, là où il existe un minimum de peine prévu pour les infractions, le juge peut être contraint d'infliger une peine trop sévère aux complices vu leur faible participation dans l'infraction. A ce point de vue, le vrai minimum est, cela s'entend, celui auquel on arrive en présumant l'existence de circonstances atténuantes.

D'après le second système, la peine normale des complices est moindre que celle prévue pour les auteurs. Il est évident

Art. 37. — On a fait l'objection qu'un cumul illimité des amendes pourrait avoir pour conséquence d'absorber toute la fortune du condamné et équivaloir dès lors à la peine de la confiscation générale (Garraud, t. II, p. 270).

Il y a lieu toutefois d'observer, qu'en matière de délits et de contraventions, le juge a un droit illimité de réduire le montant des amendes ; et si, après l'exercice de ce pouvoir discrétionnaire, toute la fortune du condamné est épuisée, c'est que, de deux choses l'une, ou bien ses ressources sont très limitées, et dans ce cas la conséquence n'est pas plus grave que celle qui est censée exister pour tout condamné quand on applique la contrainte par corps ; ou bien le condamné est riche, et alors ce résultat est la conséquence d'une perversité tenace qui mérite la châtiment le plus sévère.

En matière criminelle, il est plus à craindre que les amendes amènent la ruine. Mais le nouveau Code ne garde, en matière criminelle, que « les amendes proportionnelles », et dès lors des amendes ne seront prononcées que pour des infractions qui ont été pécuniairement avantageuses au condamné. Si donc, par l'action répressive de la loi, le délinquant se trouve dépouillé de la fortune qu'il a amassée par des infractions répétées, on ne voit pas en quoi il mérite des sympathies particulières.

Art. 38. — Cet article a pour but de sanctionner le principe général, renfermé dans le décret sur la surveillance de la police dont il a déjà été fait mention, principe d'après lequel cinq ans est une limite approximative au delà de laquelle la surveillance de la police devient tyrannique, tout en cessant d'être utile.

A propos de ce chapitre il y a lieu de faire mention de articles 22, 23, 49, 50, 51 du Code pénal ancien relatifs

prisonnement et si son exécution a été provisoirement suspendue par application de l'art. 52, et la seconde une condamnation aux travaux forcés, l'art. 53 prescrit que les deux peines doivent être cumulées.

On pourrait prétendre que la détention devrait absorber, jusqu'à due concurrence, l'emprisonnement. La réponse à cette objection consiste à dire que, dans l'exécution, la détention est au fond identique à l'emprisonnement. Si on avait adopté cette règle, on aurait abouti à la conséquence bizarre que, si l'individu a été condamné, pour l'infraction jugée la première, à trois ans d'emprisonnement, et pour la seconde à trois ans de détention, la seconde condamnation serait en pratique sans exécution, tandis que, si, par suite de l'admission de circonstances atténuantes, le juge ne prononce qu'une peine de trois ans d'emprisonnement, toute la seconde peine viendrait s'ajouter à la première.

Art. 36. — Cet article consacre le principe généralement admis, que le cumul des peines doit être limité, parce qu'il ne faut pas que, par suite du cumul des peines temporaires restrictives de la liberté, celles-ci dégénèrent, en fait, en une peine perpétuelle. On observera que, par suite de l'art. 35, en cas de coexistence de peines de détention et d'emprisonnement excédant ensemble 20 ans, ce sont les peines d'emprisonnement, ou une partie de celles-ci, qui ne seront pas exécutées.

La règle contenue dans cet article ne s'applique qu'au « concours d'infractions » (ces mots pris dans le sens qu'ils ont en France dans la doctrine), c'est-à-dire qu'elle ne concerne pas les condamnations dont l'une est relative à une infraction commise après condamnation pour la première.

loin, car, d'après lui, une condamnation aux travaux forcés absorbe jusqu'à due concurrence une condamnation à la détention ou à l'emprisonnement déjà existante. La justification de cette règle se trouve, en partie dans la considération qu'il n'est pas sage de cumuler outre mesure toutes les peines, et, en partie dans le fait qu'il ne semble pas désirable qu'un condamné après avoir subi la partie la plus grave de sa peine, les travaux forcés, soit transféré dans une autre prison avant sa mise en liberté pour y subir une peine moins sévère. Ce dernier principe, s'il était admis d'une façon complète, conduirait à l'absorption de toute peine restrictive de la liberté par celle des travaux forcés, sans tenir aucun compte de la durée de la première. Mais il semble dangereux au point de vue pratique, qu'une peine de trois ans de travaux forcés, par exemple, absorbe totalement une condamnation à la détention beaucoup plus longue, de 15 ans par exemple. Les effets pratiques du système adopté seront un peu plus étendus, en réalité qu'en apparence, par suite de l'application des dispositions sur la libération conditionnelle, qui permettent la mise en liberté des condamnés qui se conduisent bien, après qu'ils ont subi les trois quarts de la durée de l'incarcération à laquelle ils ont été condamnés.

D'après la règle adoptée, il n'y a pas absorption des peines de l'emprisonnement et de la détention par les travaux forcés, lorsque ces peines sont prononcées pour des infractions postérieures à la condamnation aux travaux forcés. Si on avait donné à la règle une portée aussi générale, on aurait abouti à assurer l'impunité aux forçats, sous réserve des peines disciplinaires pour toute infraction commise pendant la durée de l'incarcération.

Il y a lieu de signaler une exception à la règle prescrite par cet article : si la première condamnation était à l'em-

d'une espèce déterminée, et une ou plusieurs autres peines d'un ordre moins grave, il semble qu'il ne serait pas à souhaiter que l'exécution des peines graves fût partiellement interrompue par l'exécution de peines moins graves. Ainsi, par exemple, il semblerait peu désirable qu'un individu condamné aux travaux forcés, fût transféré de sa prison dans une autre prison pour y subir une peine de détention ou d'emprisonnement, alors qu'il est acquis, qu'il devra ultérieurement retourner dans la première pour y purger une autre peine des travaux forcés. De même, en cas de condamnation à des peines d'emprisonnement, les unes avec travail, les autres sans travail, il serait peu avantageux que les condamnés fussent tantôt astreints au travail et tantôt libres de travailler ou non.

La place donnée à cet article peut être critiquée. Toutefois, il semble logique qu'il suive l'art. 33, et tant que la règle qu'il contient n'est pas consacrée, les articles 35 et 36 ne sont pas entièrement compréhensibles. On peut prétendre aussi que, traitant d'une question d'exécution, il appartient plutôt au Code d'instruction criminelle. Mais vu les articles 35 et 36, il concerne non seulement l'ordre dans lequel doivent être exécutées les peines, mais encore la question de savoir si ces peines doivent être exécutées ou non, dans le cas où une condamnation aux travaux forcés concourt avec plus d'une condamnation à une peine moins grave, et dans le cas où la durée des condamnations à la détention et à l'emprisonnement dépasse, par leur réunion, 20 ans.

Art. 35. — La règle contenue dans cet article fait un pas dans la voie de l'application de la règle française sur le concours d'infractions (la peine la plus forte absorbe les peines moins fortes). A certains égards cet article va plus

est prévue la peine la plus sévère (voir GARRAUD). Supposons que pour l'infraction jugée la première, la peine prévue soit celle des travaux forcés à temps, et qu'une condamnation à l'emprisonnement soit prononcée à raison de circonstances atténuantes. Pour la seconde infraction la peine est celle de la détention. Quels sont les pouvoirs du tribunal appelé à juger cette dernière infraction? Si d'autre part, les mots « la peine la plus forte » sont interprétés comme voulant dire la plus grave des peines réellement infligées, celle qui est la peine la plus forte n'est connue qu'après que les deux peines sont prononcées.

Les arguments exposés ci-dessus mettent en lumière les motifs pour lesquels on a donné pour titre au chapitre les mots « Concours de peines » au lieu de l'expression plus généralement adoptée de « Concours d'infractions ». Les difficultés seront infiniment moindres, si toutes les peines peuvent être prononcées et si on prévoit les limites qui doivent être adoptées, dans l'exécution, pour en restreindre le cumul indéfini.

Somme toute, il ne semblait pas y avoir de raisons suffisantes pour modifier le système jusqu'ici en vigueur qui est celui du cumul de peines.

Art. 34. — Si cette disposition n'existait pas, on devrait apparemment exécuter les différentes peines restrictives de la liberté dans l'ordre dans lequel elles ont été prononcées. Mais quand un individu subissant une peine de détention ou d'emprisonnement, est condamné aux travaux forcés, il semble plus juste, afin de donner à la peine son maximum d'effet, de transférer immédiatement le condamné dans une prison où on subit les travaux forcés.

De même, si un condamné doit subir plusieurs peines

à la loi une rédaction plus soignée que celle de l'article du Code français, il en résulterait une parodie évidente de la justice. Par exemple, d'après la loi française, l'emprisonnement réduit à un jour par suite de l'application de circonstances atténuantes, absorbe une amende quelqu'élevée qu'elle puisse être. Autre exemple : la détention absorbe la réclusion quoique, dans l'exécution, la réclusion soit une peine plus dure que la détention. (GARRAUD, t. II, p. 277).

Enfin la disposition donne lieu à de sérieuses difficultés d'interprétation en ce qui concerne son application, surtout quand les infractions ont été commises dans des circonscriptions judiciaires différentes. (GARRAUD, t. II, p. 288 et suiv.). Il est vrai que la jurisprudence française donne une solution à plusieurs des questions qui se présentent, mais en l'absence de toute base juridique sérieuse en ce qui concerne ce principe, il semble n'y avoir aucune raison pour insérer dans le Code égyptien, des dispositions dont l'interprétation exige l'examen d'une jurisprudence aussi volumineuse et qui n'est pas toujours facilement accessible au juge.

Un système analogue a été plus complètement développé ailleurs, notamment par le Code pénal belge (articles 58 à 65) et il a été proposé que le système ainsi complété soit introduit dans les Codes égyptiens. On peut faire remarquer que la partie la plus importante de la loi belge a été reproduite dans les articles 40 et 41 ; quant aux autres dispositions de cette loi, elles ne résolvent aucunement les difficultés qu'a fait naître la disposition du Code français, quand les infractions ont été commises dans des circonscriptions différentes. Qu'on prenne pour exemple l'art. 62 qui dit que : « *En cas de concours de plusieurs crimes, la peine la plus forte sera seule prononcée* ». D'après la jurisprudence française, la peine la plus forte est la peine de l'infraction pour laquelle

Le critérium adopté laisse à déterminer une question de fait, qui peut présenter des difficultés, celle de savoir si les infractions différentes constituent ou non un « ensemble indivisible ». Mais si ce critérium est juste, c'est une question qui doit être résolue dans chaque espèce, pour savoir s'il y a lieu de prononcer ou non une peine unique.

Art. 33. — Cet article pose le principe général, déjà consacré par le Code ancien, que les peines restrictives de la liberté (comme les autres peines) doivent être, sauf exceptions, cumulées. Les exceptions à la règle se trouvent dans les articles 35 et 36.

Il a été proposé que la loi ancienne soit modifiée sur ce point et assimilée à la loi française, sans toutefois en adopter les détails. D'après cette législation, quand deux ou plusieurs crimes ont été commis avant que l'un d'eux ait été jugé, la peine pour l'infraction la plus grave est seule prononcée. (Code d'instruction criminelle, art. 365).

Il importe, dès lors, d'examiner la portée de semblable disposition. La première remarque qu'on peut faire est qu'elle ne paraît pas trouver sa justification dans un principe de justice abstraite. Elle produit même cette conséquence qu'un individu, qui s'est rendu coupable d'une infraction grave, jouit d'une regrettable impunité pour les infractions moins graves commises postérieurement, mais avant que la première n'ait été découverte et qu'il n'ait été arrêté. Et s'il y a moyen d'empêcher que, par suite d'un cumul indéfini des peines, celles-ci ne deviennent exorbitantes, le principe que l'individu qui a commis deux infractions mérite une peine plus sévère que celui qui n'en a commis qu'une, paraît juste en règle générale.

D'ailleurs, il y a lieu de remarquer qu'à moins de donner

ainsi, par exemple, quand un individu porte des coups avec intention de donner la mort, et que ces coups n'occasionnent qu'une incapacité de travail de plus de vingt jours. Cette infraction est passible des travaux forcés à temps ou de la détention comme tentative de meurtre (art. 198), et passible seulement de l'emprisonnement en vertu de l'art. 205. Il est bien certain que l'intention du législateur n'est pas d'infliger cumulativement les deux peines. Cet article ne fait autre chose, du reste, que consacrer la jurisprudence existante.

Le second paragraphe de l'article prévoit un cas quelque peu différent. Plusieurs infractions ont été commises en exécution d'un but criminel unique, mais le droit pénal n'est pas assez développé pour prévoir cette combinaison d'infractions comme constituant une infraction spéciale et distincte. Un sarraf, par exemple, s'est rendu coupable de détournement de deniers publics et a falsifié ses livres en vue de cacher son détournement ; ou bien : un particulier a aidé un accusé à s'échapper et lui a donné ensuite asile dans sa maison ; ou bien encore : un individu a fabriqué de la fausse monnaie et a mis ensuite en circulation la monnaie contrefaite. La jurisprudence tendait à se fixer (conformément à celle suivie en France) dans le sens que dans ces cas il n'y a qu'une seule peine à appliquer mais il semble bon de consacrer le principe par un texte de loi formel. Cette manière de procéder a pour avantage de définir, plus ou moins, les limites dans lesquelles ce principe doit être restreint. Il peut être observé que cela est d'autant moins nécessaire dans la loi française que le Code d'instruction criminelle, art. 365, consacre le principe général du non cumul des peines, principe qui n'est reproduit dans aucun article de la loi égyptienne.

Art. 31. — Voir articles 7 et 54 du Code ancien.

Il y a lieu de remarquer qu'un certain nombre d'articles du Code ancien relatifs aux peines accessoires ont été supprimés.

L'art. 52 du Code ancien, comme on l'a vu plus haut, ne reçoit, dans la partie spéciale de ce Code, aucune application.

L'art. 43 ancien, traite de la publication, par extrait, des sentences criminelles. De semblables publications ne peuvent guère être considérées comme une peine sérieuse. La seule chose qui peut les justifier, c'est la nécessité d'une publicité des condamnations. Mais en fait, les jugements sont suffisamment connus aujourd'hui des intéressés. Il suffit pour justifier la modification introduite de faire remarquer que, dans la pratique, ces publications, par voies d'affiches, n'ont jamais eu lieu.

Un autre article, l'art. 6 du Code ancien, a été également supprimé. Les cas dans lesquels les différentes peines peuvent être prononcées séparément ou cumulativement, résultent d'une façon suffisamment claire des divers articles de la partie spéciale du Code.

SECTION III. — *Du concours de peines.*

Art. 32. — Toute cette section traite de ce que les livres de droit appellent plus généralement « concours d'infractions ». Le premier paragraphe de cet article, qui est, au fond, le même que l'article 78 du Code italien, prévoit le concours idéal, c'est-à-dire le cas où une seule infraction, composée ou non de plusieurs actes, tombe sous l'application de plusieurs dispositions de la loi pénale;

L'article nouveau est basé sur l'art. 36 du Code italien, conçu comme suit :

« *En cas de condamnation, le juge peut ordonner la confiscation des choses qui ont servi ou qui étaient destinées à servir à la perpétration du délit et de celles qui en sont le produit, à moins qu'elles n'appartiennent à des personnes étrangères au délit.*

« *Lorsqu'il s'agit de choses dont la fabrication, l'usage, le port, la détention ou la vente constituent une infraction, la confiscation est toujours ordonnée, alors même qu'une condamnation n'est pas prononcée et qu'elles n'appartiennent pas au prévenu* » (Traduction de LACOINTA).

Le texte italien a été légèrement modifié. D'abord le texte de l'article nouveau restreint la confiscation aux objets saisis par la police judiciaire. Il ne semble pas avantageux que le tribunal puisse statuer relativement à des objets qui ne sont pas représentés. En second lieu, les mots « qui étaient destinées à servir à la perpétration du délit » sont à peine assez larges : dans bien des cas, l'infraction qui devait être commise au moyen de ces objets est légèrement différente de l'infraction pour laquelle le prévenu a été condamné.

Dans le second paragraphe, 1°, le mot « possession » semble assez large pour comprendre le « port » et la « détention » ; 2° la seule exposition en vente peut constituer une infraction, par exemple, quand de la viande impropre à la consommation est exposée en vente et saisie avant qu'il n'y ait eu vente.

La question de la confiscation en ce qui concerne les contraventions a été renvoyée aux articles qui déterminent les contraventions. Ces confiscations sont comprises dans « les cas déterminés par la loi » dont parle l'art. 31.

à ce qu'ils gagnent paisiblement leur vie, et les pousse plutôt au crime qu'elle ne les en détourne. Dès lors, on a cherché à la restreindre aux infractions pour lesquelles elle est spécialement nécessaire et à ne lui donner qu'une durée raisonnable.

Le dernier paragraphe de l'art. 53 ancien a été renvoyé au chapitre traitant du droit de grâce, dans lequel il est mieux à sa place ; le premier paragraphe de l'art. 55 a été omis comme faisant partie du décret sur la surveillance de la police.

Art. 30. — La matière de la confiscation a été régie jusqu'ici par le décret du 22 avril 1890 conçu comme suit :

« *Tous les objets ayant servi à commettre un crime, un délit ou une contravention sont acquis de plein droit à l'Etat.*

Ce ne serait pas dépasser les limites de la critique permise, que de dire que cet article ne possède d'autre mérite que celui de la généralité. Il n'y est pas tenu compte des droits des tiers ; il ne semble pas que l'objet, pour être confisqué, ait dû intentionnellement servir à commettre l'infraction, et quoique la confiscation soit de plein droit, il est impossible de savoir, sans une décision judiciaire, quels objets ont, en fait, servi à commettre l'infraction.

Enfin, dans bien des cas, cette peine peut être tout à fait en disproportion avec la gravité de l'infraction. D'après l'ancien art. 347, par exemple, il semblerait qu'une voiture, qui à raison d'une mauvaise direction qui lui a été donnée suivrait la gauche de la route au lieu de la droite et causerait des blessures au cheval d'un autre propriétaire, ou l'animal qu'on aurait laissé paître sur des terrains cultivés appartenant à autrui, devrait être confisqué au profit de l'Etat.

l'incompatibilité qui existait entre les mots « la révocation d'un emploi public consiste dans la privation de cet emploi, etc. » — ce qui est chose instantanée — et les mots « la durée de cette peine, etc....... ».

Le maximum du temps pour lequel un individu peut être privé du droit de remplir une fonction publique a été porté à six ans, en vue des dispositions de l'article suivant.

Art. 27. — On a fait remarquer plus haut (voir note sur l'art. 10), que quand un fonctionnaire public est reconnu coupable d'un crime qui entraînerait normalement la peine « de la privation à perpétuité, etc. » mais n'est condamné qu'à l'emprisonnement, à raison de circonstances atténuantes, « la privation des droits, etc. » a, jusqu'ici, disparu sans être remplacée par rien. Pour les infractions énumérées dans cet article, il paraissait y avoir une omission qui devait être comblée. La durée de l'incapacité doit, pour que la peine soit réelle, être plus longue que la durée de l'emprisonnement ; le minimum en est fixé au double. Comme l'emprisonnement qui peut être prononcé pour un crime est de six mois au moins et de trois ans au plus, la durée de l'incapacité sera de un à six ans, ce qui concorde avec les limites prévues dans l'article précédent.

Articles 28 et 29. — Voir articles 53 à 55 du Code ancien (modifiés par le décret du 29 juin 1900).

Les dispositions de ces articles, telles qu'elles ont été rédigées, sont conformes à celles du décret du 29 juin 1900 sur la surveillance de la police. Les administrations qui ont dans leurs attributions la surveillance de la police, ont constaté que celle-ci, nécessaire dans certains cas, est, d'autre part, assez souvent, pour les condamnés, un obstacle

membres sont, par suite de leur absence, incapables d'exercer leurs fonctions.

L'incapacité perpétuelle qui était prononcée par l'art. 41 (3) ancien, en cas de condamnation aux travaux forcés, est réglée par le nouveau paragraphe 6.

Le paragraphe 4 de l'ancien article est relatif à l'administration de la justice. En ce qui concerne toutes les incapacités édictées par ce paragraphe, il est à noter qu'elles ne s'imposent pas aux tribunaux mixtes (arrêt de la Cour mixte, 22 novembre 1893, B. L. J. VI. 51). Dès lors, les Codes indigènes ne prévoyant pas de jury, il a été omis toute mention des jurés. L'incapacité d'être témoin aux actes et d'être expert a été maintenue. En ce qui concerne les témoins aux actes, il y a lieu d'observer que les Codes indigènes n'imposent jamais de témoins. Dès lors, les dispositions relatives aux témoins instrumentaires n'ont force obligatoire qu'en ce qui concerne les actes passés par devant les autorités de statut personnel, et qui sont invoqués devant les tribunaux indigènes. Il en résulterait que semblable acte, passé avec l'assistance d'un témoin incapable d'après cet article, devrait être considéré comme nul par le tribunal.

Les dépositions en justice ont été examinées ci-dessus.

Reste dès lors le paragraphe 5 de l'ancien article. On ne comprend pas pourquoi un ex-forçat serait frappé de l'incapacité d'enseigner, alors que cette incapacité ne s'applique pas aux autres professions. Pour ce qui regarde les écoles de l'Etat, il est incapable en vertu du paragraphe 1er. Pour ce qui concerne les autres écoles, il n'y a pas de sanction. C'est pourquoi cette disposition a été omise.

Art. 26. — Art. 47 du Code ancien légèrement modifié.

La rédaction a été changée afin de faire disparaître

les termes « corps constitué », « communauté » et « corporations » nécessitant tous une plus ample définition. La loi ne trace aucune procédure pour mettre à exécution ces trois exclusions et ne renferme aucune sanction.

Quelques « communautés et corporations » appartiennent certainement à des branches de l'organisme social sur lesquelles les tribunaux n'ont aucune action. De là l'énumération plus complète des corps et associations dont ne peut pas faire partie un individu condamné aux travaux forcés, énumération qui est limitée à ceux pour lesquels on peut assurer l'exécution de la décision.

De l'énumération donnée par le paragraphe 5, le Conseil législatif, les Conseils provinciaux et l'Assemblée générale ont été exclus, parce que la loi organique et la loi électorale s'en occupent et sont même plus larges en ce qui concerne les incapacités.

A un point de vue l'ancien article a été étendu : d'après le nouveau Code, une condamnation à la détention entraîne la révocation.

Les lois organique et électorale, comme on l'a dit ci-dessus, vont plus loin. Une condamnation à un long emprisonnement ou à un emprisonnement pour une infraction déshonorante devrait incontestablement entraîner la révocation. Mais de semblables incapacités devraient être plutôt insérées dans les lois faites pour ces corps constitués que dans le Code pénal. (Voir, par exemple, le décret du 5 janvier 1890 créant la Municipalité d'Alexandrie).

Il est prévu ici que toute condamnation criminelle, même par contumace, entraîne la révocation. Cette disposition a été admise parce que, en pratique, il est souvent difficile de se débarrasser de membres se trouvant dans cette situation. Il ne peut apparemment en résulter d'injustices, puisque ces

contrôler sa gestion, on se serait trouvé devant cette situation anormale de voir le droit de nommer le tuteur et le droit de le révoquer, appartenir respectivement à deux autorités différentes. Ayant pesé le pour et le contre, il a été décidé de placer toute la matière sous le contrôle du tribunal.

Pour ce qui concerne la reddition des comptes, voir l'art. 30 du Code français.

Les droits du tuteur se limitant à l'administration des biens du condamné, certaines aliénations ne rentrent pas dans ses pouvoirs. Comme il se peut que des aliénations soient éminemment utiles, il est nécessaire de prévoir un mode d'y procéder. Un exemple frappant est celui où un condamné aurait à payer une pension alimentaire à sa femme, ses ascendants ou ses descendants. Le nouveau Code réserve, en conséquence, au condamné, le droit d'opérer les aliénations avec l'autorisation du tribunal. Le droit de faire un testament ou de constituer ses biens en wakf est laissé au condamné, semblables actes n'étant pas incompatibles avec sa situation.

Enfin, il y avait lieu de prévoir une sanction expresse aux incapacités dont est frappé le condamné. Celle-ci est formulée comme suit : *Tout engagement contracté par lui en dehors des formes prescrites ci-dessus sera nul de droit.*

Paragraphes 5 et 6. — Le nouveau Code substitue à l'art. 41 ancien ces paragraphes ainsi que le paragraphe 3.

L'art. 41 ancien semble avoir été emprunté au Code français sans qu'on ait essayé de le mettre en rapport avec les conditions spéciales du pays.

Des cinq paragraphes que renfermait cet article, le premier était compris dans l'art. 39 ; le 2° est rendu inutile par la loi électorale ; le 3° était très difficile à interpréter,

Une des conséquences de l'incapacité, c'est la nécessité de nommer un tuteur au condamné. Sous l'empire du Code ancien, cette nomination appartenait en premier ordre au condamné lui-même, sous réserve d'approbation par le tribunal, et ce n'était que quand il n'en avait pas désigné, que le choix en était fait par le tribunal de son domicile. Il y a eu controverse sur le point de savoir si la nomination devait être faite par la chambre civile ou par la chambre criminelle du tribunal. La solution qui a prévalu est celle qui donne compétence au tribunal civil, et celle-ci paraît fondée sur un principe juste, car les fonctions du tuteur présentent un caractère exclusivement civil et sont complètement indépendantes des circonstances qui ont accompagné le crime.

Une question plus difficile à résoudre était celle de savoir devant quelle autorité le tuteur devait rendre compte. Est-ce devant le juge du statut personnel ou devant le tribunal indigène? Dans une contestation récente, le tribunal de première instance du Caire et le Méglis-el-Hasby se sont l'un et l'autre déclarés incompétents. D'un côté, comme la remarque en a été faite plus haut, l'interdiction est en général considérée comme relevant du statut personnel, mais, d'un autre côté, le droit musulman ne considère pas l'incarcération pour un crime comme une raison pour la nomination d'un tuteur; si donc il était prescrit que le tuteur devait rendre compte devant le juge du statut personnel, il y aurait eu un danger constant de voir le juge du statut personnel refuser de reconnaître une interdiction qu'il n'avait pas prononcée lui-même. De même, il aurait pu refuser de reconnaître comme tuteur un individu qu'il n'avait pas désigné lui-même; enfin, comme le droit de révocation doit appartenir à l'autorité qui a le pouvoir de

Paragraphe 4. — Voir art. 37 du Code ancien.

En ce qui concerne les difficultés qu'a soulevées la peine de « l'interdiction légale » de l'art. 29 du Code pénal français, quant à ses limites, son but et sa nature, on peut consulter GARRAUD, *Droit pénal*, I, p. 540.

Les difficultés sont plus grandes encore en Egypte pour deux raisons : d'abord, parce que la loi musulmane reconnaît deux espèces différentes d'interdiction, l'interdiction des fous et celle des prodigues, tandis que l'auteur du Code pénal ancien n'avait probablement présent à l'esprit que l'interdiction du droit pénal français ; en second lieu, parce que les questions d'interdiction relèvent du statut personnel et que le tribunal qui inflige la peine est, en règle générale, incompétent en ce qui le concerne. Il est dès lors plus nécessaire encore de définir clairement la nature de l'interdiction et de résoudre toutes les questions de compétence qui peuvent se présenter.

Le système adopté par le nouveau Code est celui exposé par GARRAUD, p. 542. Le condamné étant, à raison même de la situation qui lui est faite, incapable en fait de gérer ses biens, la loi consacre cet état et trace des règles permettant de résoudre les difficultés. Le condamné est, en conséquence, privé de l'administration de ses biens.

Mais quelle doit être la durée de cette incapacité? Dans le nouveau Code l'incapacité en droit correspond à l'incapacité en fait, c'est-à-dire qu'elle dure tant que dure l'incarcération. En conséquence, sont écartées deux causes possibles d'iniquités : il est impossible qu'une personne ayant traité avec un condamné, sans connaître le fait de la condamnation, soit victime de l'incapacité ; le condamné libéré, même conditionnellement, rentre en possession de ses biens, ce qui peut être essentiel pour lui permettre de pourvoir à son entretien.

Comme aucune de ces trois peines ne doit plus être prononcée, il n'y a plus aucune raison de maintenir leurs noms et il est à noter que tel est le système qui a été adopté par les auteurs du Code pénal belge. En Egypte, il y a une raison spéciale pour ne plus maintenir de dénominations particulières, car si on trouve dans la législation égyptienne des termes semblables à ceux du droit français, on est tout disposé à recourir à ce dernier droit, tandis que les conditions de l'Egypte sont si différentes qu'un tel procédé serait de nature à induire en erreur.

Les dénominations de ces différentes peines venant à disparaître, un seul article peut embrasser toute la matière, et les incapacités que ces peines engendrent ne doivent plus être considérées que comme des accessoires directs et nécessaires des condamnations à une peine criminelle.

Comme la remarque en a été faite plus haut, le nouveau Code essaie de mettre ces différentes peines plus étroitement en harmonie avec l'organisation et la situation du pays.

Paragraphes 1 et 2. — Voir art. 39 du Code ancien.

Il n'y a aucune raison de maintenir « la privation de jouir d'un traitement », nul ne jouissant d'un traitement sans être employé au service de l'Etat.

Paragraphe 3. — Voir art. 41, 4° ancien. La durée de cette incapacité est réduite à la durée de la peine principale. On se laisse si souvent influencer par la preuve testimoniale sans qu'elle soit corroborée par un serment, que cette interdiction de déposer sous la foi d'un serment a pour effet principal, de procurer à l'ancien condamné l'exemption des peines prévues pour faux témoignage. Le juge peut apprécier le poids qui doit être accordé à un témoignage, bien que celui-ci soit donné sous la foi du serment.

Pour calculer le montant de la réduction de l'amende résultant de la détention préventive, le présent article suit, avec une légère modification, la règle adoptée pour la contrainte par corps ; celle-ci se trouve maintenant dans l'art. 267 du Code d'instruction criminelle. Il est à noter que la détention préventive ne produit aucun effet en ce qui concerne la récupération des frais. Ainsi, par exemple, si après avoir subi une détention préventive de dix jours, un accusé est condamné à une amende de 20 P.T. et aux frais, ces derniers ne sont pas réduits, bien que dix jours de détention préventive libéreraient d'une amende de 100 P.T. Le principe admis est que la détention préventive entre en ligne de compte pour opérer une réduction de la peine prononcée, mais non pour modifier les droits que possède l'Etat de se faire rembourser les frais qu'il a faits.

SECTION II. — *Des peines accessoires.*

Art. 24. — Voir art. 7 du Code ancien.

Art. 25. — Voir les articles 37, 39, 40, 41 et 42 du Code ancien qui sont modifiés et fusionnés.

Les articles mentionnés ci-dessus traitent des conséquences les plus importantes découlant des condamnations criminelles. On a déjà fait remarquer que, dans le Code ancien, « l'interdiction des droits, etc. » n'est jamais une peine principale. En outre, la privation à perpétuité est considérée dans le Code revisé comme une peine purement accessoire (voir ci-dessus note sur l'art. 10). Il en résulte que l'interdiction légale, l'interdiction des droits civiques et la privation à perpétuité seront toutes des conséquences découlant, *ipso facto*, de certaines condamnations.

le point de savoir s'il y a récidive (art. 48 infra). Dans tous ces cas, il est évident, que c'est la durée totale de la peine qui doit être prise en considération, sans qu'il y ait lieu de distinguer si une partie de la durée de l'emprisonnement a, ou non, été subie comme détention préventive.

En ce qui concerne le second alinéa de l'article, voir art. 24 du Code français. En l'absence de semblable disposition, tout condamné aux travaux forcés ou à la détention, a un intérêt certain à faire appel depuis que les individus en détention préventive sont soumis à un régime plus doux que celui imposé aux individus condamnés à une des trois peines.

La détention préventive après jugement de condamnation à l'emprisonnement disparaît en vertu des articles 155, 180 et 211 du Code d'instruction criminelle.

Art. 22. — Art. 48 du Code ancien modifié.

L'ancien article était incomplet, car il ne parlait pas de l'amende comme peine possible pour les crimes. Il était inexact, parce que, en matière de délits, les amendes proportionnelles peuvent dépasser 10.000 P.T. Voir, aussi, la note sur l'art. 11.

Art. 23. — Il y a deux cas dans lesquels la détention préventive peut entrer en ligne de compte pour réduire l'amende :

1° Un individu peut n'être condamné qu'à une amende alors qu'il a subi une détention préventive.

2° Il peut être condamné à l'emprisonnement et à l'amende, alors que la durée de la détention dépasse celle de la condamnation à l'emprisonnement. Dans cette hypothèse il semble équitable que l'excédent entre en ligne de compte en ce qui concerne l'amende.

3° A l'encontre des individus condamnés à l'emprisonnement en vertu des décrets sur le vagabondage et les personnes suspectes.

Les dispositions du 1° se justifient par la considération qu'il est évidemment peu désirable que des délinquants passent de longues périodes en prison sans être occupés.

Les dispositions du 2° ont été incorporées aux articles 274, 275, 278, 310, 321 du Code.

On propose d'insérer les dispositions du 3° dans le décret sur le vagabondage.

La manière dont les tribunaux ont exercé le pouvoir discrétionnaire qui leur a été confié, à cet égard, par le décret provisoire du 9 février 1901, donne toute raison de croire que cette latitude, dans ses limites actuelles, peut leur être conservée.

Art. 21. — Voir articles 20 (modifié par le décret du 9 février 1901) et 45 du Code ancien ; voir également art. 24 du Code pénal français.

La disposition de l'ancien art. 45 a été étendue également aux condamnations aux travaux forcés et à la détention.

La disposition de l'art. 20 du Code ancien (avant qu'il ait été modifié en 1901) en vertu de laquelle, dans l'application de la peine, le juge devait tenir compte de la durée de la détention préventive, donne ouverture à deux critiques : la première, que le juge peut omettre d'en tenir compte, la seconde, que la détention préventive déjà subie peut dépasser en durée la condamnation qui doit être prononcée. En outre, la durée de la peine a une grande importance : d'une part, en effet, si sa durée est d'un an au moins, l'emprisonnement sera toujours avec travail (art. 20) et d'autre part, conséquence plus grave, cette même durée influe sur

ou supprimées. Mais la jurisprudence s'est fixée dans le sens opposé. D'après le nouveau texte, aucune controverse n'est plus possible sur ce point, les circonstances atténuantes n'étant applicables que pour la peine de mort, et pour les peines des travaux forcés (à perpétuité ou à temps) et de la détention, ce qui exclut toute application par analogie.

Art. 18. — A comparer avec les articles 44 et 45 du Code ancien. (Voir la note sur l'art. 11.)

Articles 19, 20 — A comparer avec l'art. 44 du Code ancien, modifié par le décret du 9 février 1901.

Les deux formes d'emprisonnement, l'emprisonnement simple et l'emprisonnement avec travail, ont été établies par le décret sus-visé en vue du sentiment général que la règle ancienne, qui imposait le travail dans tous les cas, rendait parfois la peine plus dure qu'elle ne devrait l'être.

Il est prévu par le décret sur les prisons, que les condamnés à l'emprisonnement simple peuvent être astreints à contribuer à maintenir la prison en état de propreté. Encore peuvent-ils être déchargés de cette obligation moyennant le paiement de 5 P.T. par jour si leur condition sociale rend cette exonération désirable.

En dehors même de cette disposition, ils ne travailleront que de leur plein gré et à leur propre profit, leur travail devant toujours être effectué à l'intérieur de la prison.

Aux termes du décret du 9 février 1901, l'emprisonnement était nécessairement avec travail :

1° Quand la durée de la peine prononcée était d'une année ou au-dessus ;

2° A l'encontre des individus condamnés à l'emprisonnement pour vol, empoisonnement de bestiaux et dévastation de récoltes ;

fait l'expérience qu'un tel système manque de l'élasticité nécessaire. L'intervention du Ministre de la Justice dans l'élaboration de l'arrêté, donne aux condamnés une garantie qu'ils ne possédaient pas autrefois.

Art. 15. — C'est l'art. 34 du Code ancien, les mots « maison de détention » étant remplacés par ceux de « prison centrale. »

Art. 16. — Identique au fond à l'art. 35 ancien.

L'art. 36 du Code ancien n'est plus reproduit, parce que par son objet, il fait plutôt partie du décret concernant les prisons. Il y a lieu de faire remarquer que cet article était emprunté au Code français dans lequel il se rapporte à la « détention » telle qu'elle est définie par ce code, tandis que ce code ne renferme aucune disposition analogue en ce qui concerne la réclusion, qui correspond dans le Code français à la peine de la détention dans le code égyptien.

Art. 17. — Cet article comprend tout ce qui subsiste de l'art. 352 du Code ancien relatif aux circonstances atténuantes. Les minima des peines délictuelles et contraventionnelles ayant été supprimés, il ne peut plus être question, pour des infractions de cette nature, de circonstances atténuantes. Les dispositions concernant les circonstances atténuantes étant ainsi réduites, il n'y avait plus lieu de consacrer à la matière un chapitre spécial.

Des hésitations se sont manifestées dans la jurisprudence en ce qui concerne l'application possible des circonstances atténuantes aux amendes proportionnelles et aux peines accessoires. Certains tribunaux ont estimé, qu'en cas de circonstances atténuantes, elles pouvaient être modifiées

infractions pour lesquelles elles peuvent être prononcées, et il est divisé en trois sections respectivement intitulées : *Des peines principales. — Des peines accessoires. — Du concours de peines.*

Section I. — *Des peines principales.*

Art. 13. — Art. 25 du Code ancien.

Dans le Code ancien l'art. 25 est suivi d'une série d'articles (26-31) qui traitent de l'exécution de la peine de mort et du droit qui appartient au Khédive de commuer cette peine. Les dispositions qui traitent de ce droit sont mieux à leur place dans le chapitre intitulé « Du droit de grâce » et c'est pour cette raison que l'art. 27 a été renvoyé à ce chapitre. Les questions se rattachant à l'exécution des condamnations à la peine de mort sont plutôt des questions de procédure ; on les trouvera, par conséquent, dans le Titre sur l'exécution ajouté au Code d'instruction criminelle.

Art. 14. — Art. 33 du Code ancien légèrement modifié.

Le décret du 9 février 1901, sur les prisons, prévoit que les espèces de travaux auxquels peuvent être employés les individus condamnés aux travaux forcés, à la détention et à l'emprisonnement avec travail, seront déterminées par un arrêté du Ministre de l'Intérieur pris d'accord avec le Ministre de la Justice. Le même décret fixe le nombre d'heures de travail qui peut être imposé à chaque catégorie de condamnés. A certains points de vue, il semblerait préférable que ce soit un décret et non un arrêté qui fixât la nature des différents travaux. Mais, d'autre part, les administrations des prisons, tant en Egypte que dans d'autres pays, notamment en Angleterre et en France, ont

tion était moins grave que s'il ne voyait dans le texte qu'un maximum ; si le minimum eût été fixé trop haut, le juge aurait pu être porté à admettre trop facilement des circonstances atténuantes, et transformer ainsi le minimum en maximum.

Une grande partie des changements introduits dans le corps du Code ont porté sur la suppression des minima.

Art. 12. — Voir l'art. 5 du Code ancien et la note sur l'article précédent.

CHAPITRE III.

Des peines.

Le rédacteur du Code ancien a essayé de traiter séparément des peines criminelles, délictuelles et de simple police. Mais, en fait, aucune ligne de démarcation absolue ne peut être tracée entre les peines des différentes catégories. L'amende, par exemple, quoique traitée, dans le Code ancien, sous la rubrique « Des peines applicables aux délits et contraventions », peut être prononcée pour certains crimes, et il en est de même de l'emprisonnement, dans certains cas, quand existent des circonstances atténuantes. Parmi les peines accessoires, la surveillance de la police est commune aux crimes et aux délits et la confiscation, aux crimes, aux délits et aux contraventions. Du reste, on ne voit pas ce qu'on gagne à en faire l'essai ; tout ce qui paraît nécessaire c'est de définir la nature des différentes peines.

En conséquence, le chapitre des « Peines », tel qu'il est formulé dans le nouveau Code, n'essaie pas de grouper les peines selon le caractère artificiel que le Code donne aux

est surtout vraie pour les juges sommaires — n'avaient présent à l'esprit que le maximum qu'ils ne pouvaient dépasser, puisqu'ils savaient que le minimum était purement formel, et disparaissait lorsque le juge estimait qu'il y avait des circonstances atténuantes qui n'avaient pas besoin d'être spécifiées. Aussi, la mention de l'art. 352 devenait-elle une pure question d'écritures, et n'était nullement le résultat d'un examen spécial des circonstances de l'infraction.

Au lieu de supprimer les minima, on aurait pu fixer ces minima assez bas pour que le juge ne fût amené à s'en écarter que dans des cas exceptionnels, et l'obliger à mentionner les circonstances exceptionnelles qui le déterminaient à appliquer des circonstances atténuantes. La fixation de ce minimum aurait été relativement facile pour les délits pouvant entraîner un emprisonnement de 3 ans, parce que ces infractions sont presque toujours graves. Mais il en aurait été autrement pour les délits dont les maxima prévus sont inférieurs à 3 ans d'emprisonnement, tel que le vol prévu par l'art. 275 (nouveau). Ces vols peuvent être importants et c'est pourquoi le nouveau maximum de 2 ans n'est pas trop élevé, et, d'autre part, ils peuvent porter sur des objets de valeur si minime, que la fixation d'un minimum délictuel serait non justifiée. L'adultère de la femme peut ne mériter presque aucune peine, et il en est de même pour son complice, si la conduite du mari la rend pour ainsi dire excusable. De même, il y a des variations infinies dans la gravité d'un délit de presse, de falsification de denrées, d'un délit fondé sur une négligence ou imprudence, etc.

D'un autre côté, l'existence d'un minimum aurait pu ne pas être sans inconvénients : si le minimum eût été fixé trop bas, le juge aurait pu être porté à croire que l'infrac-

définition du Code était exacte, tout au moins en principe, mais avec la liberté arbitraire laissée au juge, la peine véritable d'un délit est toute peine d'emprisonnement ou d'amende moindre que le maximum prévu par la loi pour ce délit.

Dès lors la question de savoir si, dans la partie spéciale du Code, les minima devaient être maintenus, soit comme règle générale, soit seulement exceptionnellement, était une question de convenance.

On peut se demander s'il serait utile, ou non, pour le juge de trouver dans la loi un minimum dont il ne pourrait s'écarter qu'en présence de circonstances vraiment exceptionnelles. Si on adoptait la règle ancienne suivant laquelle la seule peine mentionnée dans la loi était, presque toujours, celle de l'emprisonnement, la réponse doit être manifestement négative, car sur 63,759 individus condamnés pour délits, en 1902, 31,324 ont été condamnés à l'amende. Les mêmes raisons s'opposaient à l'admission de l'amende délictuelle avec son minimum ancien de P.T. 101, comme peine alternative, et, de plus, le fellah de condition ordinaire ne peut pas payer une amende aussi élevée.

Le résultat de l'omission des minima dans les articles punissant les diverses infractions est, donc, de laisser au juge exactement la même discrétion que jusqu'ici, et de supprimer la nécessité de faire mention dans les jugements d'un article relatif aux circonstances atténuantes. Toutefois, il faut noter que quand l'emprisonnement seul est mentionné, le juge ne peut pas condamner à une amende.

On peut prétendre que la suppression des minima aura pour effet de déterminer les juges à prononcer des peines plus légères. A cette allégation on peut répondre qu'en fait les juges, quand ils prononçaient une peine — et la chose

accompagnée d'un emprisonnement dépassant une semaine. Les infractions pour lesquelles elle est prévue n'en demeurent pas moins des délits, malgré son absence dans l'énumération des peines délictuelles.

En ce qui concerne l'emprisonnement et l'amende, le Code ancien portait :

« L'emprisonnement excédant une semaine.

« L'amende au dessus de 100 P.E. »

Ce texte est remplacé dans l'article nouveau par :

« L'emprisonnement dont le maximum dépasse une semaine.

« L'amende dont le maximum excède L.E. 1. »

Le but et l'effet de cette modification sont de permettre au législateur de fixer un minimum de moins d'une semaine pour l'emprisonnement et un minimum inférieur à 101 P.T. pour l'amende ainsi que de supprimer toute indication de minimum.

La règle jusqu'ici en vigueur en vertu de laquelle, en matière de délits, le minimum et le maximum devaient être fixés, se rattache aux principes que consacrait le Code pénal français de 1810. D'après celui-ci, en matière de délits, chaque infraction était punie d'une peine d'emprisonnement ou d'amende comprise entre deux limites déterminées, et ce n'était que dans un cas exceptionnel et déterminé, à savoir, quand le préjudice causé n'excédait pas 25 francs et qu'il y avait des circonstances atténuantes, que le juge pouvait prononcer une peine inférieure au minimum. Mais ce système fut modifié en 1832 ; on trouva qu'il restreignait outre mesure la liberté du juge, aussi lui permit-on de déclarer l'existence de circonstances atténuantes quand il le jugeait convenable. Le Code égyptien consacrait ce système. Sous l'empire du Code de 1810, la

en conséquence qu'une peine d'emprisonnement, la « privation, etc. » disparaissait totalement et n'était même pas remplacée par la « révocation » (voir maintenant art. 27 nouveau). Il ne semblait pas, dès lors, qu'il y aurait un inconvénient sérieux à remplacer, dans les articles mentionnés ci-dessus, la « privation à perpétuité, etc. » par la « révocation ». La question essentielle se réduisait dès lors au point de savoir s'il y avait des inconvénients à maintenir la « privation à perpétuité, etc. » comme peine principale. Dans cet ordre d'idées, il y a lieu de faire remarquer : 1° que la condamnation à cette peine, qui était une peine criminelle, engendrait les conséquences les plus graves en ce qui concerne la « récidive » ; 2° que le maintien de cette peine aurait nécessité des dispositions en ce qui la concerne, dans les dispositions concernant les circonstances atténuantes et la tentative.

Des considérations qui précèdent, il résulte qu'il est préférable de n'envisager la « privation à perpétuité » que comme une peine accessoire et d'y substituer la « révocation » dans les articles du Code qui l'ont jusqu'ici prévue comme peine principale. (Voir aussi les observations ci-après au sujet de l'art. 26.)

Art. 11. — Voir art. 4 du Code ancien.

La peine de l'exil à temps a été supprimée pour les raisons qu'on a fait valoir à propos de l'article 10 pour justifier la suppression de l'exil à perpétuité. La peine de l'exil à temps était prévue dans l'ancien Code par les articles 105, 112, 121, 122 et 155, et comme peine alternative par les articles 105, 106 et 116.

La « révocation » a été insérée également dans la catégorie des peines accessoires (Voir art. 26) parce qu'elle est toujours

droit d'obtenir tout grade et de remplir toutes fonctions publiques », la question aurait dû, semblait-il, être tranchée négativement. Tout ce qui concernait cette matière dans l'ancien Code était au surplus très confus. Voir notamment les articles 92, 97, 100, 102 et 117 dans lesquels cette peine était mentionnée, bien que la peine de la détention qui était prévue aurait entraîné par elle-même la peine de la « privation du droit d'obtenir, etc. »

Le but principal de cette peine était, probablement, d'empêcher de rentrer au service de l'Etat, les employés qui avaient été renvoyés pour des infractions sérieuses. Le même but était visé par la disposition contenue dans l'art. 47 (ancien) qui disposait que les individus condamnés à la « révocation » ne pourront être appelés à aucune fonction publique pendant la durée de cette peine, qui est d'un à cinq ans. Dès lors, on s'est demandé si la peine de la révocation n'était pas suffisante quand il n'y a eu condamnation qu'à l'emprisonnement et non à la « détention ». On aurait pu répondre à cette objection que les infractions prévues par les articles 101, 102 et 121 étaient si graves, qu'une incapacité perpétuelle de remplir des fonctions publiques était pleinement légitimée. Mais si les circonstances sont telles que l'Etat aurait tort de réengager un employé qui a commis ces infractions, rien ne l'oblige à le reprendre à son service. Observons aussi qu'il résultait de l'ensemble de la loi, dans sa forme ancienne, des conséquences bizarres et arbitraires. Ainsi, une infraction passible de la détention est suffisamment grave pour entraîner comme peine accessoire la « privation à perpétuité ». Mais si le tribunal, se laissant influencer, par exemple, par le fait que le coupable perdait les moyens de gagner sa vie, estimait qu'il y avait lieu de lui accorder des circonstances atténuantes et ne prononçait

étant omises parce qu'elles sont considérées comme des conséquences purement accessoires des peines criminelles.

Trois motifs semblaient justifier la suppression de l'exil à perpétuité : 1° trois articles du Code ancien (77, 80, 82) étaient seuls à prévoir cette peine ; 2° l'accroissement des facilités des moyens de communication a considérablement réduit l'efficacité de cette espèce de peine ; 3° le Code ancien n'édictait aucune peine contre celui qui retournait d'exil sans l'assentiment des autorités.

La détention à perpétuité a disparu comme conséquence de la suppression de l'exil à perpétuité ; le Code, en effet, ne prévoyait cette peine qu'à l'encontre de celui qui commettait un crime après avoir été condamné à l'exil à perpétuité (art. 15).

L'interdiction des droits civiques a été omise ici pour être traitée dans la partie qui s'occupe des peines accessoires, parce qu'aucun article du Code ancien ne la prévoyait comme peine principale.

La suppression de la « privation à perpétuité, etc. » de l'énumération des peines principales, nécessitait un examen plus minutieux. Trois articles seulement du Code pénal ancien la prévoyaient comme peine principale (articles 101, 102 et 121). Des peines s'en rapprochant beaucoup, étaient prévues par l'art. 112 (qui n'avait trait qu'à la privation de fonctions judiciaires) et par l'art. 118 (dans lequel la privation du droit de remplir des fonctions publiques était seule énoncée, aucune mention n'étant faite des grades). Si on avait maintenu cette peine comme peine principale, il y aurait eu lieu de décider si elle donnait aux infractions prévues par les articles 112 et 118 le caractère d'un crime. Comme la peine qui y était prévue ne rentre pas exactement dans la définition de la « privation à perpétuité du

Code seront appliquées aux infractions prévues par ces lois et règlements, à l'exception du..., etc.

Voir également l'art. 10 du Code italien dans le même sens.

CHAPITRE II.

Des diverses espèces d'infraction.

Ce chapitre, qui reproduit avec quelques modifications les articles 2 à 5 du Code ancien, traite de la division des infractions en crimes, délits et contraventions. Il semble qu'à l'époque à laquelle a été élaboré le Code pénal français, on admettait que les trois classes d'infractions se différenciaient tout autant par leur nature même, que par les peines que la loi prévoyait normalement pour chacune d'elles. Actuellement, cette manière de voir paraît définitivement abandonnée, et le Code italien, par exemple, ne distingue plus les crimes des délits. Mais en Egypte, la division tripartite demeure encore utile parce qu'elle détermine le tribunal compétent et à raison d'autres considérations se rattachant à la procédure. La distinction est donc de pure procédure pénale, et elle serait avantageusement insérée dans le Code d'instruction criminelle, si un long usage ne justifiait sa place dans le Code pénal.

Art. 9. — Art. 2 du Code ancien, avec une légère modification dans la rédaction.

Art. 10. — Art. 3 du Code ancien. Toutefois, « la détention à perpétuité » et « l'exil à perpétuité » ont été supprimés et la « privation à perpétuité » et « l'interdiction des droits civiques » ne s'y trouvent plus mentionnées, ces peines

« *Il en sera de même lorsque, après y avoir été condamné, il aura subi ou prescrit sa peine ou qu'il aura été gracié.*

La disposition de la loi belge précitée, relative à la prescription de la peine prononcée par le tribunal étranger, a été omise comme n'étant pas nécessaire, puisque l'action publique en Egypte sera prescrite, en règle générale, à une date antérieure à la prescription de la peine. Dans les cas exceptionnels où l'action publique ne serait pas éteinte à cette date, il n'est pas manifeste que le coupable mérite moins d'être puni en Egypte parce qu'il a pu échapper à la punition en pays étranger.

La disposition de la même loi concernant la grâce a été également omise, parce que l'infraction peut avoir, d'après le point de vue de l'Etat étranger, un caractère si différent de celui qu'elle présente aux yeux du Gouvernement Egyptien que ce dernier ne doit pas être lié par la grâce accordée à l'étranger.

Art. 5. — C'est l'art. 19 du Code ancien avec une légère modification dans la rédaction.

Art. 6. — C'est l'art. 21 du Code ancien.

Art. 7. — Voir l'art. 1er du Code ancien. Le fait que ce Code a été appliqué depuis plus de 20 ans, sans avoir provoqué des conflits avec la loi religieuse, semble ne plus rendre nécessaire un article déclamatoire de cette espèce.

Art. 8. — Voir art. 100 du Code belge rédigé comme suit :

« *A défaut de dispositions contraires dans les lois et règlements particuliers, les dispositions du premier titre du présent*

Art. 2. — Le premier paragraphe de cet article est conforme à la jurisprudence française. Voir un arrêt de la Cour de Cassation du 17 février 1893 résumé comme suit, dans RIVIÈRE :

« La compétence de la justice française pour connaître d'un fait principal accompli en France s'étend nécessairement à tous les faits de complicité, même commis à l'étranger et quelle que soit la nationalité du complice.

Tel que le texte est rédigé, ce principe est étendu au cas où les actes accomplis à l'étranger rendent la personne qui les a faits plutôt co-auteur que complice.

Le second paragraphe de l'article traite des infractions dirigées contre les intérêts publics égyptiens, et ses dispositions sont en conformité avec les législations étrangères visées ci-dessus.

Art. 3. — Cet article qui est aussi conforme aux dites législations, est nécessité par le fait que l'Egypte ne veut pas extrader ses propres sujets. Supposant dès lors que le coupable se soit enfui en Egypte, en l'absence de cet article il échapperait à toute répression.

Art. 4. — En ce qui concerne le § 1er, voir l'art. 5, § 4, du Code d'instruction criminelle français qui débute comme suit :

« *En cas de délit commis contre un particulier français ou étranger, la poursuite ne peut être intentée qu'à la requête du ministère public.* »

En ce qui concerne le § 2, voir l'art. 13 de la loi belge du 17 avril 1878, conçu dans les termes suivants :

« *Les dispositions précédentes ne seront pas applicables lorsque l'inculpé jugé en pays étranger du chef de la même infraction aura été acquitté.* »

NOTE EXPLICATIVE

SUR LE

CODE PÉNAL ET LE CODE D'INSTRUCTION CRIMINELLE

CODE PÉNAL

TITRE I.

CHAPITRE I.

Règles générales.

Les articles 1 à 4, qui sont nouveaux, traitent de l'étendue de l'application du Code. Comparez les articles 5 à 7 du Code d'instruction criminelle français; la loi belge du 17 avril 1878 et les articles 3 à 8 du Code pénal italien.

Art. 1. — Il consacre législativement la jurisprudence établie. Le texte actuel dont l'interprétation a fait naître cette jurisprudence, se trouve dans le décret de réorganisation des tribunaux indigènes. Son art. 15 est conçu comme suit :

« *En matière répressive, ils connaîtront des contraventions, des délits et des crimes commis par les indigènes, etc.* »

Les mots « par les indigènes » paraissent à peine assez explicites, et il est en outre à remarquer que ces mots ne sont pas une traduction exacte du texte arabe.

MINISTÈRE DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE

NOTE EXPLICATIVE

SUR LE

CODE PÉNAL ET LE CODE D'INSTRUCTION CRIMINELLE

PROMULGUÉS PAR LOIS N° 3 ET 4 DE 1904

ACCOMPAGNANT LES TEXTES SOUMIS AU CONSEIL DES MINISTRES



LE CAIRE
IMPRIMERIE NATIONALE
1909

MINISTÈRE DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE

NOTE EXPLICATIVE

SUR LE

CODE PÉNAL ET LE CODE D'INSTRUCTION CRIMINELLE

Promulgués par Lois N° 3 et 4 de 1904

accompagnant les textes soumis au Conseil des Ministres



LE CAIRE
IMPRIMERIE NATIONALE
1909

